



مجلة المعرفة

مجلة محكمة نصف سنوية تصدر عن كلية التجارة بجامعة الزيتونة

مجلة المعرفة

مجلة محكمة نصف سنوية تصدر عن كلية التجارة بجامعة الزيتونة، ترهونة، ليبيا



Almarifa Journal

A semi-annual Academic Journal,

Issued Faculty of commerce, Azzaytuna University, Tarhuna, Libya

Almarifa Journa

21



العدد الواحد والعشرون - مارس 2025



Volume 21-Mar 2025



مجلة المعرفة

مجلة محكمة نصف سنوية تصدر عن كلية التجارة

جامعة الزيتونة، ترهونة، ليبيا

**ALMARIFA JOURNAL
A SEMI-ANNUAL REFEREED
SCIENTIFIC JOURNAL, ISSUED BY
FACULTY OF COMMERCE, AZZAYTUNA
UNIVERSITY, TARHUNA, LIBYA**

العدد الواحد والعشرون / مارس 2025م

VOLUME 21-Mar 2025

رقم الايداع المحلي: 2021/404

دار الكتب الوطنية بنغازي

ISSN:2788-8525

كلمة أسرة المجلة

استكمالاً لدورها الريادي الذي تقوم به مجلة المعرفة من أجل تحقيق هدفها المنشود وهو " نشر نتائج المشاريع والأبحاث العلمية وتعزيز النشر العلمي في مختلف تخصصات العلوم المالية والإدارية والبحوث الاقتصادية للاستفادة منها محلياً وإقليمياً". وسعيًا لتقديم الأفضل ها نحن نقدم لكم العدد الواحد والعشرون - مارس 2025، والذي يضيف جهداً علمياً جديداً في رحلة العطاء البناءة، ليستمر صدور هذه المجلة رغم كل العثرات والعقبات والصعوبات.

ختاماً: هذه المجلة بين أيديكم ... فتحية شكر وتقدير لكل من ساهم في إظهارها لحيز الوجود، ونرحب بمشاركاتكم وملاحظاتكم جميعاً، والتي ستكون بلا شك داعماً قوياً لنا على تقديم الأفضل في الأعداد القادمة.

والله ولي التوفيق....

رؤية ورسالة وأهداف المجلة

الرؤية

تسعى مجلة المعرفة للعلوم المالية والإدارية والبحوث الاقتصادية لئن تكون الخيار الأول للباحثين الراغبين بنشر مقالاتهم البحثية على المستوى المحلي والإقليمي.

الرسالة

نشر الأبحاث العلمية المتميزة والأصلية وتمكين الباحثين من الوصول إليها والرقي بمستوى البحث العلمي على الصعيدين المحلي والإقليمي.

الأهداف

نشر نتائج المشاريع والأبحاث العلمية وتعزيز النشر العلمي في مختلف تخصصات العلوم المالية والإدارية والبحوث الاقتصادية للاستفادة منها محلياً وإقليمياً. استهداف المختصين من الباحثين في المجالات ذات العلاقة لنشر الأبحاث العلمية الرصينة للنهوض بمستوى البحث العلمي ونشره على المستوى المحلي والإقليمي وتقديم المجلة كنموذج رائد محلياً وإقليمياً في مجال المال وإدارة الأعمال والبحوث الاقتصادية.

لجنة تحرير مجلة المعرفة

رئيس التحرير

أ.د. يوسف فرج الأصفر

مدير التحرير

د. سميرة إبراهيم احمد أبودبوس

أسرة التحرير

عضواً	أ.د. مسعود المهدي السلامي
عضواً	أ.د. مخلوف مفتاح ابوسباط
عضواً	د. على رمضان العماري
عضواً	د. ناصر بشير غانم
عضواً	د. عبدالسلام محمد عبيد

قواعد النشر وشروطه بمجلة المعرفة

أولاً: الشروط الفنية

يجب توافر الشروط الفنية التالية عند تسليم البحث :

1- أن يكون نوع الخط في المتن كما يلي:

للبحوث العربية باستخدام خط (simpli fied arabic) بحجم (13) لمتن البحث وللعنوان الرئيسي للبحث بحجم (16) بولد، والعناوين الفرعية بمتن البحث بحجم (14) بولد، وبهوامش حجم الواحد منها (3.50 سم يمين الصفحة) و (3.00 سم يسار الصفحة)، (2.5 سم أعلى وأسفل الصفحة)، وترك مسافة 1.15 بين السطور، وأن يكون نوع الخط في الجداول للبحوث العربية (simpli fied arabic) بحجم (10) .

للبحوث الإنجليزية باستخدام خط (Time New Romans) بحجم (13) لمتن البحث وللعنوان الرئيسي للبحث بحجم (14) بولد، والعناوين الفرعية بحجم (12) بولد، وبهوامش حجم الواحد منها (3.50 سم يسار الصفحة) و (3.00 سم يمين الصفحة)، (2.5 سم أعلى وأسفل الصفحة). وترك مسافة 1.15 بين السطور ، وأن يكون نوع الخط في الجداول للبحوث الإنجليزية (Time New Romans) بحجم (8) .

تستخدم الأرقام العربية 1، 2، 3 في جميع ثنايا البحث، وأن يكون ترقيم صفحات البحث في أقصى اليسار أسفل الصفحة.

2- لا تزيد كلمات ملخص البحث عن (200) كلمة ، ويشترط في البحث المقدم بلغة أجنبية أن يدرج فيه ملخص باللغة العربية.

3 - أن لا يزيد عدد صفحات البحث عن 30 صفحة (8000 كلمة) بما في ذلك الملخصين العربي والإنجليزي، والكلمات المفتاحية، والأشكال والمراجع والملاحق (نموذج ملخص البحث باللغة العربية واللغة الإنجليزية).

4- أن يكتب عنوان البحث، واسم الباحث/ الباحثين، والجامعة/ المؤسسة التي ينتمي إليها وعنوان المراسلة، على صفحة مستقلة قبل صفحات البحث. ثم تتبع بصفحات البحث، بدءاً بالصفحة الأولى حيث يكتب عنوان البحث فقط متبوعاً بكامل البحث .

5- أن يتكون البحث من العناصر التالية:

ملخص الدراسة، المقدمة، المشكلة، الأهمية، الأهداف، الفرضيات، الحدود، ثم مصطلحات الدراسة، الإطار النظري والدراسات السابقة (يتم دمجها معاً) ، تأتي بعد ذلك الطريقة وإجراءات الدراسة: وتتضمن (منهج الدراسة، العينة، أدوات الدراسة، الخصائص السيكومترية لأدوات الدراسة "الصدق والثبات" وإجراءات الدراسة، والأساليب الإحصائية).

بعد ذلك تأتي نتائج الدراسة ومناقشتها ويشتمل هذا القسم على نتائج التحليل والجداول والأشكال والتعليق عليها، ثم التوصيات المنبثقة عنها.

وأخيراً... توضع قائمة المراجع " مرتبة أبجدياً على أن يعتمد أسلوب التوثيق في المتن أو المراجع على اسم العائلة سواء كان المرجع عربي أم أجنبي، والملاحق إن وجدت، باستخدام خط (simpli fied arabic) بحجم (12) للمراجع العربية، والمراجع الأجنبية باستخدام خط (Time New Romans) بحجم (11).

6- تدرج الجداول في النص وترقم ترقيماً متسلسلاً وتكتب عناوينها بالأعلى باستخدام خط (simpli fied arabic) بحجم (12) ، وفيما يخص الملاحظات التوضيحية والأشكال فتكتب بالأعلى باستخدام خط (AL-Mohanad) حجم (12) ، والإنجليزية باستخدام خط (Time New Romans) حجم (10).

7- تذكر الهوامش وملاحظات وتوضيحات الباحث في آخر الصفحة عند الضرورة.

8- أسلوب التوثيق المعتمد في المجلة هو نظام جمعية علم النفس الأمريكية، الإصدار السادس (American Psychological Association- APA-6th ED).

9- هيئة التحرير حق الفحص الأولي للبحث، وتقرير أهليته، أو رفضه للنشر.

10- في حالة قبول البحث للنشر تؤول كل حقوق النشر للمجلة، ولا يجوز نشره في أي منفذ نشر آخر ورقياً أو إلكترونياً، دون إذن كتابي من رئيس هيئة التحرير.

11- في حالة نشر البحث، يعطي الباحث عدد (2) اثنين نسخة ورقية من المجلة.

12- الآراء الواردة في المجلة تعبر عن آراء الباحثين ولا تعبر عن رأي المجلة، كما أن ترتيب البحوث في المجلة لا يخضع لأهمية البحث ولا مكانة الباحث.

13- يتم تقديم البحوث إلكترونياً أو ورقياً مطبوعة على برنامج (Word) ومرفقة بنسخة مخزنة على قرص مدمج (CD) إلى أسرة التحرير بالمجلة.

ثانياً : شروط إدارية للنشر

- 1-يقدم الباحث تعهداً موقفاً منه ومن جميع الباحثين المشاركين (إن وجدوا) يفيد بأن البحث لم يسبق نشره، وأنه غير مقدم للنشر في جهة أخرى حتى تنتهي إجراءات تحكيمه، ونشره في المجلة، أو أن البحث ليس جزءاً من كتاب منشور (نموذج بيانات الباحث والتعهد بنشر بحث).
- 2-لا يجوز نشر البحث أو أجزاء منه في مكان آخر، بعد إقرار نشره في مجلة المعرفة بكلية التجارة، إلا بعد الحصول على إذن كتابي بذلك من رئيس التحرير.
- 3-موافقة الباحث على نقل حقوق النشر كافة إلى المجلة، وإذا رغبت المجلة في إعادة نشر البحث فإن عليها أن تحصل على موافقة مكتوبة من صاحبه.

مجلة المعرفة

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تصدر عن كلية التجارة - جامعة الزيتونة

العدد الواحد والعشرون / مارس 2025م

المحتويات

ت.ص	اسم المؤلفين	عنوان الدراسة	ت
38-1	د. ماجدة المبروك الضبيح	واقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي في الجامعات الليبية ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في ليبيا (منظور تحليلي لأعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد /العجيلات)	1
75-39	د. مفتاح محمد علي الحمروني	دور نظام محاسبة تكلفة تدفق الموارد (MFCFA) في تحديد تكلفة المنتجات الإيجابية والسلبية لمساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات "دراسة حالة مصنع أعلاف زليتن"	2
102-76	أ. خديجة سالم عبدالسلام أ. رقية مصباح سعد	مقارنة كفاءة الاستثمارات لمصرفي الجمهورية والمتمدد دراسة تحليلية باستخدام معيار CAMELS خلال الفترة 2017-2022	3
128-103	أ. محمد جمعة الطويل أ. حمزة الهادي إبراهيم	تحليل العلاقة السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990 - 2020)	4
160-129	د. علي السائح حسن السائح د. عبد الفاتح أبو بكر سالم د. سامي عمر ساسي	تحليل وقياس طبيعة العلاقة بين المدخرات المحلية والنمو الاقتصادي في ليبيا	5
184-161	أ. المعمارية عبدالله احمد المختار	دور الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة الفساد الإداري في المؤسسات الإدارية من وجهة نظر موظفين هيئة الرقابة الإدارية بترهونة	6
213-185	أ. عبدالواحد محمد بشير أ. محمد صالح المزغي	أثر الممارسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية على الأداء الوظيفي : الأبداع الإداري متغير معدل "دراسة ميدانية على صندوق الضمان الاجتماعي فرع النفاقز"	7
230-214	أ. عادل محمد ميلاد الفرجاني	الدبلوماسية الرقمية وأثرها على العلاقات الدولية في تشكيل السياسة الخارجية للدول (الإمارات العربية المتحدة نموذجاً خلال الفترة 2015 - 2025)	8
269-231	Dr.Osama Juma Saadi	The Impact of Electronic Banking Services on Customer Satisfaction in Commercial Banks: An Applied Study on the Jamhouria Bank of Libya	9
294-270	Dr. Khalifa Abdalla Kashtia	The role of digital transformation in improving human resource efficiency in Libyan institutions	10

واقع التحول نحو الإقتصاد المعرفي في الجامعات الليبية ودوره في تحقيق التنمية
الاقتصادية المستدامة في ليبيا
(منظور تحليلي لأعضاء هيئة التدريس بكلية الإقتصاد /العجيلات)

ماجدة المبروك النويصري الضبيغ¹

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلي التعرف على واقع التحول نحو الإقتصاد المعرفي في الجامعات الليبية ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الإقتصاد/العجيلات. ولأجل تحقيق هذا الهدف تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي على عينة عشوائية من أعضاء هيئة التدريس بالكلية، وتم بناء استبانة مكونة من (35) فقرة موزعة على ثلاثة محاور. وبعد إستخدام برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS) تمت معالجة وتحليل البيانات ومناقشة الفرضيات، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج مفادها أن واقع التحول نحو الإقتصاد المعرفي في الجامعات الليبية لتحقيق التنمية المستدامة كان ضعيفاً، كما وأظهرت النتائج أيضاً أن الثقافة السائدة بكلية الإقتصاد/العجيلات حول عملية التحول نحو الإقتصاد المعرفي كانت داعمة، وإن البنية التحتية اللازمة لعملية التحول غير متوفرة بالشكل المطلوب. وعليه فقد أوصت الدراسة بضرورة عمل مراجعة شاملة وعميقة للبرامج التي تقدمها الكلية وخاصة فيما يتعلق بالعناصر الأساسية التي يرتكز عليها مفهوم الإقتصاد المعرفي وربطها بالتنمية المستدامة في ليبيا.

الكلمات الاستفتاحية : الإقتصاد المعرفي ، التنمية الاقتصادية المستدامة التعليم العالي

¹ استاذ مساعد - الأكاديمية الليبية جزور - قسم العلاقات الاقتصادية الدولية

المقدمة

يشهد العالم تحولاً متسارعاً نحو إقتصاد المعرفة مما جعل هذا التوجه هدفاً إستراتيجياً تتبناه الجامعات والمؤسسات التعليمية في مختلف دول العالم. وتعد ليبيا من بين الدول التي تسعى جاهدة لمواكبة هذا التحول، نظراً لما تواجهه من تحديات تتطلب تعزيز قدراتها ومواكبة التطورات العالمية في هذا المجال، بما يمكنها من تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وفي ظل هذا الواقع، لم يعد التعليم مجرد وسيلة لنقل المعرفة التقليدية، بل أصبح عاملاً حاسماً في بناء المجتمعات وتقدمها. فالتعليم اليوم يعد من أهم مصادر إنتاج المعرفة وتعزيز التنافسية الدولية في عصر تهيمن عليه التكنولوجيا والمعلومات. ونتيجة لذلك، تزايدت الحاجة إلى تحديث منظومة التعليم وتطوير مخرجاتها، بما يسهم في تحقيق التنمية البشرية والاقتصادية من خلال التركيز على الجودة، الابداع، والابتكار.

كما يعد التحول نحو مجتمع المعرفة ضرورة ملحة لمواجهة تحديات الحاضر وإستشراف آفاق المستقبل، وذلك من خلال بناء جيل قادر على التفكير النقدي، وتحليل المعطيات، وتوظيف المعرفة لحل المشكلات. ولم تعد المعرفة خياراً إضافياً، بل أصبحت مطلباً رئيسياً لتحقيق النهضة الشاملة، وهو ما يتطلب إعادة النظر في أدوار المؤسسات التعليمية، وعلى رأسها الجامعات لتعزيز قدرتها على إنتاج المعرفة وتوظيفها بكفاءة في مختلف القطاعات. ومن هنا تبرز أهمية الدور المحوري الذي ينبغي أن تؤديه الجامعات الليبية في قيادة هذا التحول من خلال تحديث برامجها التعليمية، وتعزيز البحث العلمي، وبناء شراكات معرفية فعالة بما يمكنها من المنافسة على المستويين الاقليمي والدولي، والمساهمة في تحقيق أحد أهم أهداف التنمية المستدامة، وهو بناء إقتصاد معرفي يعزز من مكانة ليبيا عالمياً ويرتقي بقدراتها التنموية.

مشكلة الدراسة :

تشير المؤشرات الاقتصادية والتنموية إلى أن الإقتصاد الليبي لا يزال رهيناً للنموذج الريعي القائم على الاعتماد المفرط على قطاع النفط، في ظل محدودية التنوع الاقتصادي وضعف

الاستثمار في رأس المال البشري والمعرفي، الأمر الذي يعيق الانتقال نحو نموذج إقتصادي أكثر إستدامة وتنافسية. ويظهر ذلك في إستمرار هيمنة الأنشطة الاقتصادية التقليدية وغياب بيئة مؤسسية حاضنة للابتكار والبحث العلمي، وضعف فاعلية السياسات التعليمية والاقتصادية في إعداد موارد بشرية قادرة على التفاعل مع متطلبات إقتصاد يقوم على المعرفة والابتكار.

وفي سياق تصاعد أهمية النمو المدفوع بالابتكار (**DRIVEN GROWTH** _ **INNOVATION** -)، وتزايد الاعتماد على المعرفة والتقنية كمحركات أساسية للإنتاجية، فإن الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي وإحتياجات سوق العمل المعرفي باتت تمثل عائقاً هيكلياً في وجه بناء قاعدة إنتاجية قادرة على خلق قيمة مضافة عالية. إذ أصبح النجاح الاقتصادي للدول مرتبطاً بقدرتها على تطوير رأس مالها وتحفيز الريادة والبحث والتطوير (**D&R**)، مما يسهم في تحسين مؤشرات التنافسية العالمية (**GLOBAL COMPETITIVENESS INDEX**) ويرفع من مكانتها ضمن الإقتصاد العالمي.

وبالنظر إلى الجامعات فهي تمثل أحد المرتكزات الاستراتيجية في بناء الإقتصاد المعرفي، من خلال دورها في إنتاج ونقل وتوظيف المعرفة، لكن ضعف التكامل بين مكونات النظام التعليمي والاقتصادي يعد من أبرز التحديات التي تواجه ليبيا. فغياب الرؤية الاستراتيجية لمنظومة التعليم العالي، وعدم تفعيل الشراكات بين الجامعات وقطاعات السوق، يقلل من فاعلية التعليم في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة.

وعليه تتمثل إشكالية هذه الدراسة في تحليل واقع التحول نحو الإقتصاد المعرفي في الجامعات الليبية، وقياس مدى قدرتها على الإسهام في تحقيق التحول الهيكلي المنشود للإقتصاد الوطني في ضوء المتغيرات الدولية، والسعي لتحقيق تنمية قائمة علي الابتكار والقدرة التنافسية.

فروض الدراسة:

الفرضية الأولى : الثقافة السائدة بالكلية لها دور في عملية التحول نحو الإقتصاد المعرفي.

واقع التحول نحو الإقتصاد المعرفي في الجامعات الليبية ودوره في تحقيق التنمية... (1-38)

الفرضية الثانية : التسهيلات التي توفرها الكلية لتطوير الكفاية المهنية للأعضاء هيئة التدريس لها دور في عملية التحول نحو الإقتصاد المعرفي.

الفرضية الثالثة : توفر الخطط والدراسات المسبقة بالكلية يساعد في عملية التحول نحو الإقتصاد المعرفي.

الفرضية الرابعة : توفر البنية التحتية للكلية يساعد في عملية التحول نحو الإقتصاد المعرفي.
أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى محاولة الكشف عن واقع التحول نحو الإقتصاد المعرفي في الجامعات الليبية ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وعليه، فإن هذه الدراسة تهدف إلى :

1. الكشف عن درجة التحول نحو الإقتصاد المعرفي في الجامعات الليبية ودوره في

تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا وذلك من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد/ العجيلات.

2. تحليل الدور الذي يمكن أن تلعبه الجامعات الليبية، خاصة كليات الاقتصاد في دعم إقتصاد المعرفة.

3. تحديد العلاقة بين التحول المعرفي داخل الجامعات ومساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

4. إستطلاع آراء أعضاء هيئة التدريس حول التحديات والفرص المتاحة أمام الجامعات في هذا المجال.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة من أهمية الدور الذي لعبه إقتصاد المعرفة كأداة للتنمية الاقتصادية المستدامة ويكون ذلك في المجالين الأتيين :

أولاً / الأهمية النظرية

حيث تساهم الدراسة في إثراء الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بدور التعليم العالي في دعم التحول نحو إقتصاد المعرفة في الدول النامية، وبالأخص ليبيا. وأيضاً تسليط الضوء على العلاقة بين إقتصاديات التعليم والتنمية المستدامة من منظور مؤسسي.

ثانياً/ الأهمية التطبيقية

حيث توفر نتائج الدراسة قاعدة معلومات علمية يمكن أن تساعد صناع القرار في الجامعات والجهات الحكومية على تطوير سياسات داعمة للتحول المعرفي. كما وتمكن كليات الإقتصاد من إعادة النظر في مناهجها وإستراتيجياتها التعليمية لتكون أكثر توافقاً مع متطلبات إقتصاد المعرفة. وأيضاً تمكن الدراسة من تشخيص واقعي للتحديات والمعوقات التي تعترض طريق التحول نحو الإقتصاد المعرفي في البيئة الجامعية الليبية.

منهجية الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة علي المنهج التحليلي الوصفي والمنهج الاستنباطي القائم علي عرض موجز للدراسات السابقة الذي تناولت مثل هذا الموضوع، وأستخدمت الباحثة البرنامج الإحصائي **SPSS** لإختبار الفرضيات وتحليل النتائج، كما وإستخدمت مصدرين أساسيين لجمع البيانات :

. المصادر الثانوية : حيث إتجهت الباحثة في معالجة الإطار النظري للدراسة إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

. المصادر الأولية : لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة لجأت الباحثة إلى جمع البيانات الأولية من خلال الإستبانة كأداة رئيسية للبحث صممت خصيصاً لهذا الغرض، ووزعت على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس بكلية الإقتصاد / العجيلات.

مجتمع وعينة الدراسة :

مجتمع الدراسة تمثل في كلية الإقتصاد العجيلات، وعينة الدراسة تمثلت في عينة عشوائية من أعضاء هيئة التدريس بالاقسام المختلفة، وذلك خلال الفصل الدراسي ربيع 2024، وتم توزيع (40) إستبانة على مجموعة من طلبة وأعضاء هيئة التدريس بالقسم.

حدود الدراسة :

1. الحدود الموضوعية : تم التركيز في هذه الدراسة على : واقع التحول نحو

الاقتصاد المعرفي في الجامعات الليبية ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في ليبيا.

2. الحدود المكانية: إقتصرت الدراسة على أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد/العجيلات.

3. الحدود الزمنية : أجريت الدراسة خلال (أغسطس، سبتمبر، نوفمبر) لسنة 2024.

الدراسات السابقة :

. دراسة محمد (2010)، بعنوان اقتصاد المعرفة ودوره في التنمية الاقتصادية في مصر، وتهدف الدراسة إلى معرفة الدور الذي يقوم به اقتصاد المعرفة في التنمية الاقتصادية في مصر، وتوصل الباحث إلى أن هناك ضعف للحكومة في رسم سياستها الاقتصادية والتعليمية والتنمية في ضوء تفعيل دور الاقتصاد المعرفي، وبالتالي دعى الباحث إلى الاهتمام بالاقتصاد القائم علي المعرفة، وإبراز دور الجامعات، ومراكز البحث العلمي، وتحفيز الابتكار وتنمية الموارد البشرية، وتوجيه الاهتمام نحو منظومة التعليم ونوعية الأفراد بأهمية التعليم والتدريب .

. دراسة دويكات (2012)، بعنوان دور الدراسات العليا في تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين، هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الدراسات العليا لتحقيق التنمية المستدامة في فلسطين، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في تحليل نتائجه، وكانت من أهمها أن

التعليم العالي في فلسطين لديه مشاكل عدة منها عدم التناسب بين التعليم التقني والتعليم الجامعي والتوسع السريع في الدراسات العليا دون الإلتباه للجودة ونوعية البرامج.

. دراسة عبد الناصر الصغير (2018) والتي كانت بعنوان الإقتصاد المعرفي ودوره في التنمية الإقتصادية في ليبيا، وهدفت إلى معرفة واقع وتطور الإقتصاد المعرفي ودوره في التنمية الإقتصادية من خلال تطبيق بعض المؤشرات الخاصة بإقتصاد المعرفة على الإقتصاد الليبي، وتوصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من ما تملكه دولة ليبيا من إمكانيات وموارد مادية وبشرية وما تنفقه على التعليم والبنى التحتية إلا أن أنظمة التعليم في ليبيا غير قادرة على مسايرة التطورات العالمية الحاصلة، وخاصة فيما يتعلق بإدماج الإنترنت والمعرفة التكنولوجية في أساليب التدريس، كذلك لم تستطع خلق أجيال قادرة على إنتاج المعرفة والإبداع والمنافسة على المستوى العالمي وصولاً إلى التنمية المستدامة.

. كما قدم الأغا (2019) دراسة بعنوان متطلبات التحول نحو الإقتصاد المعرفي من وجهة نظر القيادات الجامعية في فلسطين، هدف منها التعرف على أكثر متطلبات التحول نحو الإقتصاد المعرفي من وجهة نظر القيادات الإدارية الجامعية في فلسطين وقد إستخدم المنهج الوصفي في التحليل، وتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في الإدارات العليا للجامعات الفلسطينية والبالغ عددهم (20) إعتد فيها على الإستبانة لجمع المعلومات وأسفرت الدراسة عن أن متطلبات التحول نحو إقتصاد المعرفة في الجامعات الفلسطينية جاء بدرجة متوسطة في مجال المتطلبات البحثية والمعرفية والمادية .

. دراسة خلود بنت علي بن ناصر الشهراني (2020) ، بعنوان آليات تفعيل الاستفادة من نتاجات البحوث العلمية في ضوء الإقتصاد المعرفي بالجامعات الاهلية بمدينة الرياض، هدفت الدراسة إلى التعرف على آليات تفعيل الاستفادة من نتاجات البحوث العلمية في ضوء الإقتصاد المعرفي بالجامعات الاهلية بمدينة الرياض، والتعرف على معوقات تفعيل

الاستفادة من نتائج البحوث العلمية في ضوء الإقتصاد المعرفي بالجامعات الاهلية بمدينة الرياض، والتعرف على أهم السبل المقترحة للتحسين، وقد إستخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي بأداتي المقابلة والاستبانة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج مهمة مفادها أن هناك موافقة بدرجة كبيرة بين أفراد الدراسة على آليات تفعيل الاستفادة من نتائج البحوث العلمية في ضوء الإقتصاد المعرفي بالجامعات الاهلية بمدينة الرياض وعلى وجود معوقات واضحة مرتبطة بمنتجي البحوث في ضوء الإقتصاد المعرفي،

. أيضاً دراسة عبد الحميد أحمد وشوش (2023)، بعنوان دور إدارة مؤسسات التعليم العالي في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة، وهدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الجامعات الليبية الحكومية في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة، وتوضيح دور الجامعات الليبية الحكومية في المساهمة في وضع الاسس الادارية المناسبة والخطط الاستراتيجية للتفاعل الايجابي الفعال بين قطاعات التنمية المختلفة ومؤسسات التعليم العالي، وتوجيه صناعات القرار بإدارات الموارد البشرية بمختلف القطاعات لتحقيق الموازنة المثلى بين خريجي الجامعات ومتطلبات سوق العمل. وتكون مجتمع الدراسة من طلبة الفصل الثالث بكلية الإقتصاد والادارة مركب (ج) وإعتمد على الإستبانة لجمع المعلومات وأسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج كان أهمها أن كلية الإقتصاد والادارة. جامعة طرابلس تساهم في تحقيق مبدأ الانصاف بالمجتمع وبدأ التمكين ومبدأ حسن الادارة والمساءلة بالمستويات الادارية المختلفة.

. وسام عبد الفتاح النجار (2024) قدم دراسة بعنوان دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية، وكانت هذه الدراسة تهدف لتحليل دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال التأكيد على الآثار الأيجابية التي يمكن أن يحققها الإقتصاد المعرفي على مختلف جوانب التنمية المستدامة بما في ذلك النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية وتحسين جودة الحياة والتوازن الاجتماعي. وتوصل الباحث إلى أن المملكة تتمتع بالعديد من العوامل الداعمة للتحول إلى إقتصاد المعرفة ومن تم تعزيز التنمية

المستدامة فيها ولكن الامر لا يخلو من بعض التحديات التي يتطلب الكثير من الجهد والوقت وتوفير المناخ الملائم لتحسين الاوضاع في المملكة بما ويتلاءم مع تحقيق الهدف.

من خلال استعراض بعض الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة، تشابهت هذه الدراسات في ضوء ظروف واعتبارات معينة، كذلك التي يمكن أن تسهم فيها الجامعات من زيادة معدلات التنمية المستدامة والوعي بقيمتها حفاظاً على الاجيال القادمة، فيما بينت الدراسة الحالية واقع التحول نحو الإقتصاد المعرفي في الجامعات الليبية ودورها في تعزيز التنمية المستدامة في ليبيا.

المبحث الاول : الإطار العام للدراسة

المحور الاول

الإقتصاد المعرفي (مفهومه، خصائصه، أهميته ، عوامل نجاحه ، مؤثراته)

في العصر الحديث تجاوزت العوامل التقليدية للإنتاج مثل الارض والعمل ورأس المال المادي، لتبرز عوامل جديدة تلعب دوراً محورياً في تحفيز الإقتصاد، وهي المعرفة والتقنية والابداع، والمعلومات. وتعكس هذه العوامل إستثمار رأس المال البشري من خلال تطوير مهاراته وقدراته، مما يساهم بشكل كبير في تعزيز القدرة الانتاجية وتحقيق النمو الإقتصادي المستدام .

بدأ الاهتمام بإقتصاد المعرفة بالتزايد منذ خمسينيات القرن الماضي، غير أنه في الوقت الراهن شهد تطوراً ملحوظاً مع تصاعد مخرجات البحث العلمي والتكنولوجي التي تعتبر الاساس الرئيسي لهذا النوع من الإقتصاد.

أولاً : مفهوم الإقتصاد المعرفي

لقد تنوعت التعريفات التي تحاول توضيح المفهوم لاقتصاد المعرفة، حيث تركز كلها على أهمية المعرفة كمحرك أساسي للإنتاج والنمو الإقتصادي.

فقد عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 2003 الإقتصاد المعرفي بأنه عملية نشر وإنتاج المعرفة وإستثمارها بكفاءة في مختلف قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بهدف تحقيق تحسين مستمر في الظروف الانسانية والتنمية الشاملة. ويتطلب هذا النهج تطوير القدرات البشرية وتوزيعها بشكل فعال لضمان تحقيق الاهداف التنموية المنشودة (عصام الشيخ، 2015).

وقد قدمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تعريفاً للإقتصاد المعرفي بوصفه ذلك النظام الاقتصادي الذي تصبح فيه المعرفة العامل الاساسي المحدد للإنتاجية والنمو مع التركيز على أهمية المعلومات والتقنية والتعليم كعناصر مركزية لتحقيق أداء إقتصادي متفوق ومستدام. وقد أكدت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن الإقتصاد المعرفي يقوم بشكل جوهري على إنتاج المعرفة وتداولها وتوظيفها في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

كما يوصف الإقتصاد المعرفي بأنه نموذج إقتصادي حديث يعتمد بدرجة كبيرة على تكنولوجيا المعلومات والانترنت، خاصة في مجالات عدة كالتجارة الإلكترونية، مع تركيزه على التطور السريع في تقنيات الاتصال والمعلومات (منصوري، 2005). ومن ثم يمكن النظر إلى إقتصاد المعرفة كمنظومة إقتصادية تعتمد بشكل رئيسي على الاتصال الرقمي وتكنولوجيا المعلومات كأدوات محورية في عملية الإنتاج بهدف تحقيق تنمية شاملة ورفع معدلات النمو في مختلف القطاعات الحيوية (الصمادي، 2011).

ويؤي العديد من الباحثين أن مصطلح " الإقتصاد القائم على المعرفة" يعني بشكل أساسي بإقتصاديات إنتاج وصناعة المعرفة، وما يرتبط بها من أنشطة بحثية وتطويرية سواء من حيث تكاليف هذه العمليات كإعداد الخبراء وتدريبهم، أو من حيث العائدات الاقتصادية الناتجة عنها بما يجعلها شبيهة بأنواع إقتصادات الخدمات الأخرى كالسياحة والفندقة.

أما تعبير "الإقتصاد القائم على المعرفة" ينصب إلى معنى أكثر اتساعاً ورحابة بحيث تشمل في دلالتها حجم قطاعات المعرفة والمعلومات والاستثمارات داخل نسيج الإقتصاد، وكذلك مدى تغلغل المعرفة والتكنولوجيا في الأنشطة الإنتاجية، فالإقتصاد القائم على

المعرفة يعتبر مرحلة متقدمة من الإقتصاد المعرفي (رحمانى، 2005). وعليه فإن الإقتصاد المعرفي يبدأ من مدخل عملية إنتاج وصناعة المعرفة ويستمر نحو التطوير المرتكز على البحث العلمي منظوياً تحت أهداف إستراتيجية يُسعى لتحقيقها من أجل تنمية شاملة ومستدامة.

ثانياً : أهمية الإقتصاد المعرفي

أصبح من المسلم به عالمياً أن الإقتصاد القائم على المعرفة يشكل ركيزة أساسية في عملية التحول الإقتصادي، حيث أسهم بشكل فعال في دفع العديد من الدول النامية نحو مصاف الدول المتقدمة. ويعزى ذلك إلى إنفتاح هذا النموذج الإقتصادي على العالم الخارجي، إذ لا يمكن لأي دولة أن تحتكر المعرفة أو تحقق التقدم دون الانخراط في تبادل المعارف مع الدول الأخرى. كما أن مناخ هذا الإقتصاد يسهم في تحفيز النمو وزيادة القدرة التنافسية.

يعد تبني إستراتيجيات الإقتصاد المعرفي وسيلة فعالة لرفع معدلات الإنتاج وتحسين الدخل القومي، كما يسهم في تقليل تكاليف الإنتاج، ويدعم إنشاء مشاريع متنوعة تفتح آفاقاً جديدة للتوظيف المباشر والغير مباشر علاوة على ذلك فإن التركيز على الموارد المعرفية يقلل من الاعتماد على التروات الطبيعية، ويحصن الإقتصاد من تقلبات هذه الموارد.

ثالثاً : خصائص وسمات الإقتصاد المعرفي -

يتسم إقتصاد المعرفة بمجموعة من الخصائص البارزة لعل من أهمها التوسع المستمر في شتى مجالات الإقتصاد، مما يعزز من قدرتها على التأثير في العمليات الإنتاجية وتنمية القدرات التنظيمية والابتكارية داخل المؤسسات. كما أن المعرفة باتت تشكل المحرك الأساسي للنمو، متقدمة على رأس المال التقليدي، حيث تم دمج المعرفة والبحث العلمي ضمن نظم الإنتاج، وتحولت المؤسسات التعليمية إلى مراكز فاعلة للابتكار الجماعي بدلاً من التركيز على الجهد الفردي (عله، 2012).

بوجه عام يمكن إقتصاد المعرفة الافراد من الوصول إلى المعلومات دون أن تشكل الحدود الجغرافية أو المسافات عائقاً أمام التواصل أو التنمية أو التعليم أو تنفيذ المشاريع. كما

يعزز هذا الإقتصاد قدرة الافراد ليس فقط على إستهلاك المعرفة، بل والمساهمة في إنتاجها وإبتكارها بما يخدم مصالحهم الفردية والجماعية.

رابعاً : العوامل الواجب توفرها لإنجاح الإقتصاد المعرفي

1. التعليم: يعد التعليم من أبرز الدعائم التي تقوم عليها الإقتصاد المعرفي، إذ يمثل الأساس في أعداد رأس المال البشري المؤهل. وقد أظهرت تجارب دول مثل تايبوان وهونج كونج، التي كانت تصنف ضمن الدول ذات الدخل المحدود، أن الاستثمار في التعليم والتدريب المهني كان نقطة تحول محورية مكنتها من تحقيق قفزات إقتصادية كبرى خلال عقد قليلة، لتصبح من ضمن الدول ذات الإقتصادات المتقدمة.
2. الهجرة: تلعب سياسات الهجرة دوراً إستراتيجياً في دعم إقتصاد المعرفة، من خلال تمكين الدول من إستقطاب الكفاءات والمهارات المتخصصة التي تعزز من قدرتها على الابتكار والنمو. ويشترط لتحقيق ذلك تيسير إجراءات الهجرة، وإزالة الحواجز القانونية والسياسية، بهدف تسهيل إنتقال الخبرات والمعارف المطلوبة.
3. البحث والتطوير: ويعتبر البحث والتطوير من المؤشرات الاساسية في تقييم جاهزية الإقتصاد المعرفي، حيث يعتمد على قدرة الدولة في خلق المعرفة وتطويرها بسرعة وكفاءة. فالموقع التنافسي للدول اليوم يرتبط ارتباطاً مباشراً بمدى قدرتها على إنتاج الابتكار ونشره على نطاق واسع.
4. الإبداع: يتطلب الإبداع وجود بيئة داعمة تتسم بالانفتاح الفكري والثقافي، فضلاً عن مستوى علمي متقدم. فالدول التي توفر بيئة حاضنة للحرية الاكاديمية والتفكير النقدي تكون أكثر قدرة على تحفيز الإبداع وتحقيق التقدم في إطار إقتصاد المعرفة.
5. تغيير هيكل الصادرات: شهد هيكل الصادرات العالمية تحولاً جذرياً، إذ باتت الدول المتقدمة تصدر بشكل رئيسي منتجات معرفية وتقنية بدلاً من السلع المادية التقليدية، وعلى العكس، لاتزال الدول النامية، وخاصة العربية منها، تعتمد بشكل

كبير على تصدير الموارد الطبيعية، وهوما يبرز ضرورة تبني خطط تحول نحو إقتصاد المعرفة لضمان التنافسية ومواكبة التغيرات العالمية.

خامساً : مؤشرات الإقتصاد المعرفي

نظراً للطبيعة غير الملموسة لعناصر إقتصاد المعرفة، واجهت المؤسسات الدولية تحديات في قياس مدى التقدم فيه. إلا أن البنك الدولي تمكن من تطوير إطار منهجي يعرف بـ "مؤشر المعرفة"، ويستخدم لقياس مدى تقدم الدول في هذا المجال ويستند إلى ثلاثة محاور رئيسية تمثل جوهر الإقتصاد القائم على المعرفة :

1. مؤشر البحث والتطوير والإبتكار: يعد هذا المؤشر أحد الركائز الأساسية في تقييم أداء الإقتصاد المعرفي، حيث يركز على مدى قدرة الدولة على الإبداع العلمي والتكنولوجي. وتقاس هذه القدرة من خلال حجم ونوعية الأبحاث العلمية، وعدد براءات الاختراع، ومستوى التطوير التقني، مما يعكس موقع الدولة التنافسي في بيئة الإقتصاد العالمي (توتليان، 2006).

2. مؤشر التعليم والتدريب المهني : يرتبط هذا المؤشر بكفاءة النظام التعليمي ومدى قدرته على إعداد الموارد البشرية المؤهلة. فالتعليم والتدريب المهني يشكلان قاعدة تنموية أساسية تدعم مختلف القطاعات، ويعدان مدخلاً ومخرجاً رئيسياً في آن واحد ضمن المنظومة الاقتصادية المستدامة.

3. مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات : ويقاس هذا المؤشر مدى إنتشار وتوضيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل الدولة ، من خلال معايير مثل عدد المستخدمين للإنترنت، وعدد أسماء النطاقات (Domains) ونسبة الاستخدامات التقنية في المؤسسات التعليمية والاقتصادية. كما يعبر عن مدى إندماج الدولة في الإقتصاد الرقمي، وقدرتها على الاستفادة من البنية الرقمية الحديثة (توتليان، 2006).

المحور الثاني

التنمية المستدامة (مفهومها، خصائصها، أهدافها، التعليم العالي من أجل التنمية المستدامة، الجامعات ودورها في التنمية المستدامة، متطلبات عملية ربط التعليم العالي بالتنمية المستدامة)

أولاً : مفهوم التنمية المستدامة

برز مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة بشكل رسمي من خلال تقرير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة برئاسة وزيرة النرويج السابقة (برونالند) " غرو هارلم بروننلاند" والذي نشر عام 1987م وقد إركز التقرير على التحديات التي تواجه المجتمعات نتيجة إستهلاك الموارد بشكل لا يراعي إحتياجات الاجيال القادمة، داعياً إلى نموذج تنموي يوازن بين الحاضر والمستقبل، ويضمن الانصاف بين الاجيال (Michael, 2016).

ويعرف مفهوم التنمية المستدامة بأنه النهج الذي يسعى إلى تلبية إحتياجات الافراد في الوقت الحاضر دون الاضرار بقدرة الاجيال القادمة على تلبية إحتياجاتها، مما يفرض ضرورة تحقيق توازن دقيق بين متطلبات التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة والموارد (Abdelhadi, others, 2009). وعرف (Asongu, 2007) التنمية المستدامة بأسلوب آخر على أنها إلتزام أصحاب النشاطات الاقتصادية بالمساهمة الاجتماعية من خلال العمل مع المجتمع المحلي، بهدف تحسين مستوى المعيشة بأسلوب يخدم الاقتصاد، ويخدم التنمية في وقت واحد.

كما إنه يجب أن ننوه في هذا المجال على أن للتنمية المستدامة توجد أسس ومؤشرات عديدة، يتطلب تحقيقها وجود إرادة سياسية قوية للدول وكذلك استعداد لدى المجتمعات والأفراد لتحقيقها، فالتنمية المستدامة عملية شاملة لكل الفئات والقطاعات والجماعات، فبدون المشاركة وأيضاً قبول الحريات الأساسية لايمكن تصوّر قبول للمجتمع بالالتزام الوافي بأهداف التنمية ومسئولياتها والاهداف المطلوبة في سبيلها.

ثانياً : خصائص التنمية المستدامة

رغم تنوع التعريفات المتعلقة بالتنمية المستدامة ، إلا أنه يمكن إستخلاص أربع سمات

رئيسية تميز هذا المفهوم (Grosskurth & Rotmans, 2005: -135):

1. البعد الزمني : التنمية المستدامة هي عملية طويلة الاجل تمتد على مدى جيلين أو أكثر، مما يتطلب رؤية إستراتيجية تتجاوز الحلول الآنية.

2. تعدد المستويات : تتجلى التنمية المستدامة على المستويات العالمية والاقليمية والمحلية، وقد اختلفت مقاييس الاستدامة حسب السياق الجغرافي والسياسي.

3. التكامل بين الابعاد : تجمع التنمية المستدامة بين ثلاثة محاور رئيسية (البعد الاقتصادي والبعد البيئي، والبعد الإجتماعي .الثقافي) وهو ما يجعلها عملية شاملة.

4. المرونة في التفسير: يختلف تفسير الاحتياجات والوسائل الكفيلة بتحقيقها بحسب السياقات الثقافية والاجتماعية، ما يضيف طابعاً نسبياً على تطبيق مفاهيم الاستدامة.

ثالثاً : أهداف التنمية المستدامة

تتمثل الغاية الأساسية للتنمية المستدامة في تحسين جودة الحياة والارتقاء بظروف المعيشة لكافة البشر، مع الأخذ بعين الاعتبار محدودية الموارد وضرورة إدارتها بكفاءة. وتستند التنمية المستدامة إلى ثلاثة محاور رئيسية :

1. الاهداف الاقتصادية والاجتماعية: تركز على رفع مستوى الرفاه الاجتماعي، والقضاء على الفقر، وتوفير خدمات أساسية كالصحة والتعليم ضمن إطار من العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان.

2. الاهداف السياسية: تسعى إلى ترسيخ مبادئ الديمقراطية، والحرية، والمشاركة السياسية، ومناهضة جميع أشكال التمييز أو القمع.

3. الاهداف البيئية: تهدف إلى المحافظة على الموارد الطبيعية، وحماية النظم البيئية، وتقليل التلوث، وتبني وسائل إنتاج نظيفة تراعي الاستدامة البيئية على المدى الطويل.

رابعاً : التعليم العالي من أجل التنمية المستدامة

يعد التعليم العالي أحد المحركات الحيوية لتحقيق التنمية المستدامة، إذ يساهم في إعداد الاجيال القادمة لمواجهة التحديات المعقدة من خلال إكتساب المعارف والمهارات الحديثة. وتضطلع الجامعات بدور محوري في إعداد خريجي ذوي كفاءة عالية، قادرين على الاستجابة لاحتياجات المجتمع في جميع المجالات، بالإضافة إلى تعزيز البحث العلمي، ونشر المعرفة، وتعزيز الوعي البيئي والاجتماعي والاقتصادي. كما ويساهم التعليم العالي في تعزيز الحوار الثقافي والتفاهم بين الشعوب، ويعد رافداً أساسياً في صقل القيم، وترسيخ ثقافة الاستدامة لدى الشباب، وتمكنهم من الإسهام في تحسين السياسات التنموية على المستويين المحلي والعالمي (يونسكو، 2019).

خامساً : الجامعات ودورها في التنمية المستدامة

أثبتت العديد من الدراسات أن خريجي مؤسسات التعليم العالي يشكلون قوة دافعة في تحسين الانتاجية وتحقيق التنمية المستدامة. إذ يظهر التاريخ الاقتصادي أن رأس المال البشري المؤهل يوظف الموارد بكفاءة أكبر، مما ينعكس إيجابياً على النمو الاقتصادي. ففي دراسة أجراها "تيودور شولتز"، تم التأكيد على وجود علاقة وثيقة بين مستوى التعليم العالي والنمو في الدخل القومي، كما دعمت تقارير "اليونسكو" و "البنك الدولي" هذا الطرح مشيرة إلى أن الاستثمار في التعليم يمثل ركيزة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام في مختلف دول العالم (الحريري، 2014). ويجسد مثال رئيس الوزراء الماليزي "مهاتير محمد" هذا المفهوم عملياً، حيث أرجع نهضة بلاده إلى التخطيط والاستثمار في بناء القدرات البشرية (جميل، 2017) .

سادساً : متطلبات عملية ربط التعليم العالي بالتنمية المستدامة

يتطلب ربط التعليم العالي بالتنمية المستدامة اعتماد رؤية شاملة تحفز الجامعات على الانخراط الفعال في تحقيق الاستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويتمثل ذلك في إدراج مفاهيم الاستدامة ضمن رسائل الجامعات ورؤاها الاستراتيجية وخططها

الأكاديمية، بحيث تصبح هذه المؤسسات نفسها نماذج للاستفادة في بنيتها التحتية، ووسائل النقل، وإستخدام مصادر الطاقة النظيفة، والحفاظ على البيئة الجامعية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تطور البرامج التعليمية والمناهج والممارسات البحثية بما يخدم أجندة الاستدامة، مع تعزيز ثقافة المشاركة بين الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس، والموظفين، لجعل سلوكيات التنمية المستدامة جزءاً أصيلاً من الحياة الجامعية والمجتمعية على حد سواء.

المبحث الثاني : الإطار العملي للدراسة

المحور الاول : التحليل الإحصائي للبيانات

تم الاعتماد في هذا الدراسة على إستمارة الاستبيان في جمع البيانات من عينة الدراسة وذلك من أجل تحقيق أهداف الدراسة، وكذلك من أجل الحصول علي أكبر قدر ممكن من المعلومات .

أولاً : تحضير الاستبيان وتحليله

لقد تمت صياغة اسئلة الاستبيان انطلاقاً من المعلومات المراد الحصول عليها والتي لها علاقة بموضوع الدراسة، حيث تم الإستعانة بالدراسات السابقة والتي لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة، وتم تعديل العبارات بشكل يجعلها قابلة للفهم وتجنب الأسئلة الطويلة التي تشتت ذهن العينة المدروسة، وأيضاً تم تحديد عدد الأسئلة المتعلقة بكل محور، ونظراً لأهمية الموضوع ولإختبار فرضيات الدراسة تمثلت متغيرات الدراسة في أربعة متغيرات كالاتي:

المتغير الأول : الثقافة الداعمة للتحول نحو الإقتصاد المعرفي، حيث إشتمل على 7 عبارات.

المتغير الثاني : تطوير الكفاية المهنية لعضو هيئة التدريس للتحول نحو الإقتصاد المعرفي، وإشتمل على 9 عبارات.

المتغير الثالث : التخطيط للتحول نحو الإقتصاد المعرفي، حيث إشتمل على 10 عبارات.

واقع التحول نحو الإقتصاد المعرفي في الجامعات الليبية ودوره في تحقيق التنمية... (1-38)

المتغير الرابع : البنية التحتية للكلية للمساعدة على التحول نحو الإقتصاد المعرفي، حيث إشتهل على 9 عبارات.

ثانيا : عرض الاستبيان

وقد تم تقسيم الاستبيان الي قسمين كما يلي :

القسم الأول : يتناول المعلومات الشخصية للعينة محل الدراسة (الجنس ، التخصص ، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة).

القسم الثاني : حيث تم تقسيمه إلى اربعة متغيرات كما هو موضح أعلاه.

وقد تم تجميع البيانات المحصلة وتفرغها في برنامج SPSS والذي يعتبر من أهم البرامج الإحصائية المستعملة في إجراء التحليلات الإحصائية بكافة أشكالها، وقد تم استخدام معالجات إحصائية معينة كالنسب المئوية والتكرارات والمتوسطات الإحصائية والانحرافات المعيارية، ومعامل كرونباخ ألفا، والانحدار الخطي البسيط (Liner Regression) ولقد تم استخدام مقياس ليكرت "LIKERATE SCALE" الخماسي لقياس درجة اجابات العينة المدروسة على عبارات الاستبيان ، وهذا المقياس مكون غالبا من خمسة خيارات متدرجة موضحة كما يلي:

جدول رقم (1) يبين درجات مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

ثالثاً : مجتمع وعينة الدراسة

تمثل مجتمع البحث بكلية الإقتصاد العجيلات ، وبالنسبة للعينة المبحوثة تمثلت في أعضاء هيئة التدريس بالكلية ، فقد تم توزيع 40 استمارة على عينة الدراسة، وتم إستلام 36 إستمارة ، وبعد عملية الفرز لتلك الإستمارات تقرر الإبقاء على كامل الاستمارات ويمكن تلخيص ذلك في الجدول الآتي :

واقع التحول نحو الإقتصاد المعرفي في الجامعات الليبية ودوره في تحقيق التنمية... (38-1)

جدول رقم (2) يبين عدد ونسبة الاستثمارات الموزعة والمعتمدة

النسبة المئوية	العدد	البيان
100 %	40	عدد الاستثمارات الموزعة
90 %	36	عدد الاستثمارات الواردة والمعتمدة

رابعاً : صدق وثبات أداة الدراسة

تم إختبار وقياس صدق وثبات أداة الدراسة من خلال إستخدام معامل ألفا كرونباخ Alpha Cronbach للتأكد من الثبات الكلي للاستبيان ودرجة الاتساق الداخلي بين عبارته، حيث تعد نسبة 60% لمعامل ألفا مقبولة إحصائياً ويلاحظ من خلال الجدول التالي أن كل النسب كانت أعلى من النسبة المذكورة ، مما يدل على أن جميع فقرات الإستبيان لها معدلات ثبات عالية.

المحور الثاني: وصف وتحليل نتائج الدراسة العملية

أولاً / قياس ثبات الاستبيان

من خلال استخدام معامل كرونباخ ألفا لقياس الثبات الكلي للاستبيان، وكانت قيمته كالتالي

الجدول (3) نتائج إختبار الثبات للاتساق الداخلي بإستخدام مقياس كرونباخ ألفا

تسلسل الفقرات	إسم المتغير	معامل كرونباخ ألفا	معامل الصدق
36 . 1	الإقتصاد المعرفي	% 95.5	97.72 %

المصدر : مخرجات برنامج SPSS

ثانياً / وصف وتحليل الاستبيان

الوصف الاحصائي لمتغيرات البحث وفق المعلومات العامة لعينة الدراسة

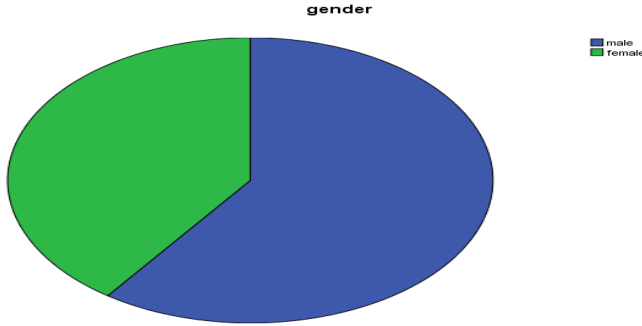
1. توزيع أفراد العينة حسب الجنس :

الجدول رقم (4) يبين توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

النسبة	التكرار	الجنس
61.11 %	22	ذكر
38.89 %	14	أنثى

واقع التحول نحو الإقتصاد المعرف في الجامعات الليبية ودوره في تحقيق التنمية... (38-1)

100 %	36	المجموع
-------	----	---------



شكل رقم (1)

يتضح من الجدول (4) والشكل رقم (1) أن ما نسبته 61.11 % من عينة الدراسة هم من الذكور بينما ما نسبته 38.89 % ممن هم من فئة الإناث ، وهذا يوضح أن عينة الدراسة متنوعة.

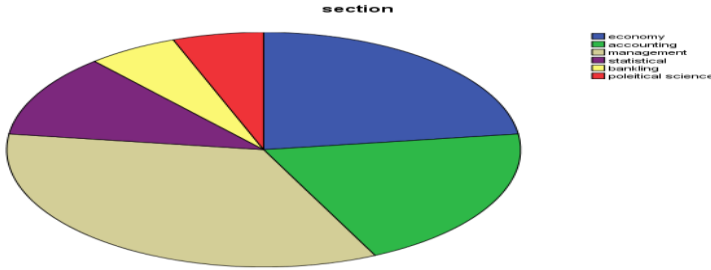
2. توزيع أفراد العينة حسب الأقسام العلمية :

الجدول رقم (5) يبين توزيع عينة الدراسة حسب متغير الأقسام العلمية

النسبة	التكرار	الأقسام العلمية
22.2 %	8	الإقتصاد
19.4 %	7	المحاسبة
36.1 %	13	الإدارة
11.1 %	4	تحليل البيانات
5.6 %	2	التمويل والمصارف
5.6 %	2	علوم سياسية
100 %	36	المجموع

واقع التحول نحو الإقتصاد المعرفي في الجامعات الليبية ودوره في تحقيق التنمية... (1-38)

يتضح من الجدول (5) والشكل رقم (2) أن ما نسبته 36.1 % من عينة الدراسة هم من قسم الإدارة ، ونسبة 22.2 % هم من قسم الإقتصاد، ونسبة 19.4 % هم من قسم المحاسبة ، بينما ما نسبته 5.6 % ممن هم من الأقسام العلمية للتمويل والإستثمار، وقسم العلوم السياسية ، وهذا يوضح أن عينة الدراسة تشمل أقسام مختلفة.

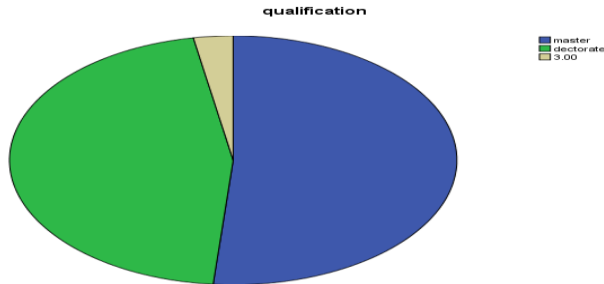


شكل رقم (2)

3. توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي :

الجدول رقم (6) يبين توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

النسبة	التكرار	المؤهل العلمي
52.8 %	19	ماجستير
47.2 %	17	دكتورة
100 %	36	المجموع



الشكل رقم (3)

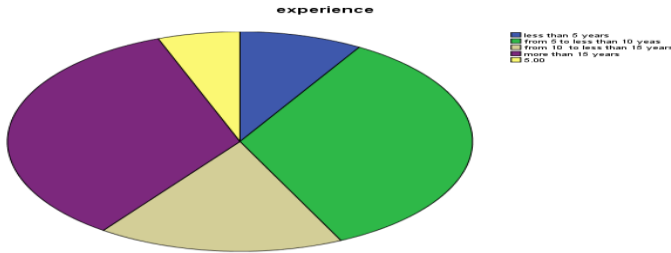
واقع التحول نحو الإقتصاد المعرفي في الجامعات الليبية ودوره في تحقيق التنمية... (1-38)

يتضح من الجدول (6) والشكل رقم (3) أن ما نسبته 52.8 % من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي ماجستير بينما ما نسبته 47.2 % ممن مؤهلهم العلمي دكتوراه، وهذا يوضح أن عينة الدراسة على قدر مناسب من التأهيل العلمي.

4. توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة :

الجدول رقم (7) يبين توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

النسبة المئوية	التكرارات	الخبرة المهنية
11.1 %	4	من سنة إلى أقل من 5 سنوات
33.3 %	12	من 5 إلى أقل من 10 سنوات
16.7 %	6	من 10 إلى أقل من 15 سنة
38.9 %	14	أكثر من 15 سنة
100 %	36	المجموع



الشكل رقم (4)

يبين الجدول (7) والشكل رقم (4) أن 38.9 % بلغت سنوات الخبرة لديهم في مجال العمل أكثر من 15 سنة ، وما نسبته 33.3 % بلغت سنوات الخبرة لديهم من 5 إلى أقل من 10 سنوات ، و 16.7 % بلغت سنوات الخبرة لديهم من 10 إلى أقل من 15 سنة ، وبنسبة 11.1 % بلغت سنوات الخبرة لديهم أكثر من سنة إلى أقل من 5 سنوات ، هذا يعكس أن العينة المدروسة لديها من الخبرة ما يؤهلها على الإجابة على تساؤلات الإستبيان.

واقع التحول نحو الإقتصاد المعرفي في الجامعات الليبية ودوره في تحقيق التنمية... (1-38)

حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري :

الجدول التالية توضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات الاستبيان الخاصة بالمجالات الأربعة وتفسيرات نتائج التحليل الإحصائي لعينة الدراسة وفقاً للآتي :

المتغير الأول : الثقافة السائدة داعمة للتحول نحو الإقتصاد المعرفي

الجدول رقم (8) يبين تحليل عبارات القسم الثاني المتغير الأول (الثقافة السائدة داعمة

للتحول نحو الإقتصاد المعرفي)

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الإجابة
1	تترك الكلية أن الإقتصاد المعرفي له دور هام في تطوير إدارة الكلية	4.13	.833	موافق
2	تبني الكلية التحول في المستقبل القريب نحو إقتصاد المعرفة .	3.44	.998	موافق
3	الثقافة السائدة في الكلية تعمل على تسهيل التحول نحو الإقتصاد المعرفي	3.33	1.195	إلى حد ما
4	يؤثر القرار الإداري على تسهيل التحول نحو الإقتصاد المعرفي	3.63	1.376	موافق
5	يطبق مفهوم الإقتصاد المعرفي من خلال التعليم الإلكتروني	3.50	1.133	موافق
6	تعمل الكلية على تنوع المخرجات التعليمية بمختلف أنواعها التي يتطلبها التحول نحو إقتصاد المعرفة	3.38	.964	إلى حد ما
7	تتبنى الكلية حقيقة أن قطاع المعلومات هو إحدى قطاعات الإقتصاد الحيوي	3.44	1.080	موافق

المصدر : مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول أعلاه الذي يبين آراء أفراد العينة والمتعلق بالمتغير الأول المتمثل في الثقافة السائدة داعمة للتحول نحو الإقتصاد المعرفي من خلال المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة كما يلي :

- 1- العبارة الأولى تنص "تدرك الكلية أن الإقتصاد المعرفي له دور هام في تطوير إدارة الكلية" وبلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 4.13، وبإنحراف معياري 0.833 ، وأن معظم الإجابات تتجه نحو درجة موافق.
- 2- العبارة الثانية والتي تنص " تبني الكلية التحول في المستقبل القريب نحو إقتصاد المعرفة " وبلغ المتوسط الحسابي لها 3.44 ، وبإنحراف معياري 0.998 ، بمعنى أن إجابات العينة تتجه نحو درجة موافق.
- 3- العبارة الثالثة تنص على "الثقافة السائدة في الكلية تعمل على تسهيل التحول نحو الإقتصاد المعرفي" وبلغ المتوسط الحسابي لها 3.33 ، وبإنحراف معياري 1.19 ، يعني أن الإجابات تتجه نحو درجة إلى حد ما.
- 4- العبارة الرابعة والتي تنص على " يؤثر القرار الإداري على تسهيل التحول نحو الإقتصاد المعرفي" حيث بلغ المتوسط الحسابي قيمة 3.638 ، وبإنحراف معياري 1.376 ، ويعني أن هذه القيمة توجه مجمل الإجابات إلى درجة موافق.
- 5- العبارة الخامسة " يطبق مفهوم الإقتصاد المعرفي من خلال التعليم الإلكتروني" بلغ المتوسط الحسابي لها 3.50 ، وبإنحراف معياري 1.133 ، ويعكس ذلك أن هذه القيمة توجه مجمل الإجابات إلى درجة موافق.
- 6- العبارة السادسة والتي تنص على" تعمل الكلية على تنوع المخرجات التعليمية بمختلف أنواعها التي يتطلبها التحول نحو إقتصاد المعرفة " إذ بلغ المتوسط الحسابي لها 3.388 ، وبإنحراف معياري 0.964 ، هذه القيمة توجه مجمل الإجابات إلى درجة المقياس إلى حد ما.
- 7- العبارة السابعة والتي تنص على أن "تبني الكلية حقيقة أن قطاع المعلومات هو إحدى قطاعات الإقتصاد الحيوي" إذ بلغ المتوسط الحسابي لها 3.444 ، وبإنحراف معياري 1.080 ، ويعكس ذلك أن هذه القيمة توجه مجمل الإجابات إلى درجة موافق.

واقع التحول نحو الإقتصاد المعرفي في الجامعات الليبية ودوره في تحقيق التنمية... (38-1)

أما بالنسبة للمتوسط العام للقسم الثاني المتغير الأول فقد كان بقيمة 3.555 ، مما يدل على تجانس وتوافق كافة الإجابات وتمحورها حول درجة الموافق ، ويفسر ذلك أهمية التحول نحو الإقتصاد المعرفي.

المتغير الثاني : تطوير الكفاية المهنية لعضو هيئة التدريس للتحول نحو الإقتصاد المعرفي

الجدول رقم (9) يبين تحليل عبارات القسم الثاني المتغير الثاني (تطوير الكفاية المهنية

لعضو هيئة التدريس للتحول نحو الإقتصاد المعرفي)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الإجابة
1	توفر الكلية الدعم الفني لأعضاء هيئة التدريس في مجال التعليم الإلكتروني	2.611	1.076	إلى حد ما
2	تتطلب الكلية على أعضاء هيئة التدريس تطوير مهاراتهم في التعليم الإلكتروني	3.400	1.005	موافق
3	تشجيع الكلية أبحاث أعضاء هيئة التدريس حول التعليم الإلكتروني	3.444	1.252	موافق
4	تقدر إدارة الكلية أهمية الإستثمار في الموارد البشرية وبناء رأس المال الفكري كأساس للتحول	3.055	.924	إلى حد ما
5	يتمتع العاملون في الكلية بمعرفة كافية حول التطبيقات الحاسوبية المختلفة لتقنية وسائل التكنولوجيا الحديثة	2.944	1.308	إلى حد ما
6	توفر الكلية برامج تدريبية مستمرة للعاملين لنشر المعرفة وإستثمار التقنيات الحديثة والمتطورة	2.472	1.158	إلى حد ما
7	تحت إدارة الكلية أعضاء هيئة التدريس على مساعدة الكلية في إنتاج وتطوير ونشر المعرفة بالوسائل التقنية الحديثة	2.861	1.150	إلى حد ما
8	تشجع الكلية أعضاء هيئة التدريس على إستخدام الصفوف الافتراضية في تدريس المقررات الدراسية	3.027	1.081	إلى حد ما
9	تعتمد الكلية التعليم الإلكتروني كأساس لنشر المعرفة وخفض التكاليف	2.555	1.274	غير موافق

المصدر : مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول السابق والذي يبين آراء أفراد العينة في القسم الثاني والمتعلق بالمتغير الثاني المتمثل في تطوير الكفاية المهنية لعضو هيئة التدريس للتحول نحو الإقتصاد المعرفي من خلال المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة كما يلي :

1. العبارة الأولى والتي تنص " توفر الكلية الدعم الفني لأعضاء هيئة التدريس في مجال التعليم الإلكتروني" وبلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 2.611 ، وبإنحراف معياري 1.076 ، أي أن معظم الإجابات تركزت في المقياس إلى حد ما.
2. العبارة الثانية والتي تنص " تشترط الكلية على أعضاء هيئة التدريس تطوير مهاراتهم في التعليم الإلكتروني " وبلغ المتوسط الحسابي لها 3.40 ، وبإنحراف معياري 1.005 ، بمعنى أن إجابات العينة تتجه نحو درجة موافق.
3. العبارة الثالثة والتي تنص " تشجيع الكلية أبحاث أعضاء هيئة التدريس حول التعليم الإلكتروني " حيث بلغ المتوسط الحسابي لها 3.444 ، وبإنحراف معياري 1.252 ، وهذا يعني أن إجابات العبارة تتجه نحو درجة الموافق.
4. العبارة الرابعة والتي تنص على أن " تقدر إدارة الكلية أهمية الإستثمار في الموارد البشرية وبناء رأس المال الفكري كأساس للتحول " حيث بلغ المتوسط الحسابي قيمة 3.055 ، وبإنحراف معياري 0.924 ، ويعني أن هذه القيمة توجه مجمل الإجابات تركزت في المقياس إلى حد ما.
5. العبارة الخامسة والتي تنص على أن " يتمتع العاملون في الكلية بمعرفة كافية حول التطبيقات الحاسوبية المختلفة لتقنية وسائل التكنولوجيا الحديثة " إذ بلغ المتوسط الحسابي لها 2.944 ، وبإنحراف معياري 1.308 ، ويعكس ذلك أن هذه القيمة توجه مجمل الإجابات تركزت في المقياس إلى درجة حد ما.
6. العبارة السادسة والتي تنص على أن " توفر الكلية برامج تدريبية مستمرة للعاملين لنشر المعرفة وإستثمار التقنيات الحديثة والمتطورة " إذ بلغ المتوسط الحسابي لها 2.472 ، وبإنحراف معياري 1.158 ، هذه القيمة توجه مجمل الإجابات إلى درجة حد ما.
7. العبارة السابعة والتي تنص على أن " تحت إدارة الكلية أعضاء هيئة التدريس على مساعدة الكلية في إنتاج وتطوير ونشر المعرفة بالوسائل التقنية الحديثة " إذ بلغ المتوسط

واقع التحول نحو الإقتصاد المعرفي في الجامعات الليبية ودوره في تحقيق التنمية... (1-38)

الحسابي لها 2.861 ، وبإنحراف معياري 1.150 ، ويعكس ذلك أن هذه القيمة توجه مجمل الإجابات إلى درجة حد ما .

8. العبارة الثامنة والتي تنص على أن " تشجع الكلية أعضاء هيئة التدريس على إستخدام الصفوف الافتراضية في تدريس المقررات الدراسية " إذ بلغ المتوسط الحسابي لها 3.027 ، وبإنحراف معياري 1.081 ، ويعكس ذلك أن هذه القيمة تعني توجه مجمل الإجابات إلى درجة حد ما .

9. العبارة التاسعة والتي تنص " تعتمد الكلية التعليم الإلكتروني كأساس لنشر المعرفة وخفض التكاليف " وبلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 2.555 ، وبإنحراف معياري 1.274 ، أي أن معظم الإجابات تتجه نحو درجة الغير موافق .

أما بالنسبة للمتوسط العام للقسم الثاني المتغير الثاني فقد كان بقيمة 2.929 ، مما يدل على تجانس وتوافق كافة الإجابات وتمحورها حول درجة الى حد ما ، ويفسر ذلك عدم توفر الدعم الكافي للأعضاء هيئة التدريس فيما يتعلق بالتحول نحو الإقتصاد الرقمي من قبل الكلية.

المتغير الثالث : التخطيط للتحول نحو الإقتصاد المعرفي

الجدول رقم (10) يبين تحليل عبارات القسم الثاني المتغير الثالث (التخطيط للتحول نحو

الإقتصاد المعرفي)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الإجابة
1	تخطط الكلية للتوسع في إستخدام التقنيات الحديثة في التعليم	3.333	1.195	إلى حد ما
2	تحرص الكلية على تطوير المعرفة كمورد إقتصادي مهم	3.361	1.099	إلى حد ما
3	تسعى الكلية للإستثمار في الموارد البشرية وبناء رأس المال الفكري	2.805	.950	إلى حد ما
4	تسهم الكلية في وضع خطة محددة زمنياً لتطويرها تكنولوجياً	2.611	1.153	إلى حد ما
5	تقوم الكلية بمراجعة مستمرة للمناهج الدراسية بما يتواءم مع إحتياجات الإقتصاد الرقمي	3.000	1.309	إلى حد ما

واقع التحول نحو الإقتصاد المعرفي في الجامعات الليبية ودوره في تحقيق التنمية... (38-1)

6	تركز الكلية على بناء القدرات والمهارات التي تناسب الإقتصاد المعرفي	3.111	1.115	إلى حد ما
7	تحرص إدارة الكلية على الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة في البيئة المحيطة بالكلية.	2.972	1.182	إلى حد ما
8	تعمل الكلية بمختلف مستوياتها بكوادر تأهيلية لدعم الطلبة نحو إقتصاد المعرفة	2.888	1.237	إلى حد ما
9	تربط الكلية الخطط التدريسية بأهداف تحقيق مهارات الإقتصاد المعرفي المتوقعة من الطلبة	2.777	1.197	إلى حد ما
10	تعمل الكلية على تنمية قدرات التفكير الناقد والإبداعي لدى الطلبة	2.777	1.221	إلى حد ما

المصدر : مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول السابق والذي يبين آراء أفراد العينة في القسم الثاني والمتعلق بالمتغير الثالث المتمثل في التخطيط للتحول نحو الإقتصاد المعرفي من خلال المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة كما يلي:

1. العبارة الأولى والتي تنص "تخطط الكلية للتوسع في إستخدام التقنيات الحديثة في التعليم" وبلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 3.33 ، وبنحراف معياري 1.19 ، أي أن معظم الإجابات إتجهت إلى حد ما .

2. العبارة الثانية "تحرص الكلية على تطوير المعرفة كمورد إقتصادي مهم" بلغ المتوسط الحسابي لها 3.36 ، وبنحراف معياري 1.09 ، بمعنى أن إجابات العينة تتجه نحو درجة موافق .

3. العبارة الثالثة وتنص " تسعى الكلية للإستثمار في الموارد البشرية وبناء رأس المال الفكري" بلغ المتوسط الحسابي لها 2.80 ، وبنحراف معياري 0.95 ، وهذا يعني أن إجابات العبارة تتجه نحو درجة إلى حد ما .

4. العبارة الرابعة والتي تنص "تسهم الكلية في وضع خطة محددة زمنياً لتطويرها تكنولوجياً" حيث بلغ المتوسط الحسابي قيمة 2.61 ، وبنحراف معياري 1.15 ، ويعني توجه مجمل الإجابات إلى حد ما .

واقع التحول نحو الإقتصاد المعرفي في الجامعات الليبية ودوره في تحقيق التنمية... (1-38)

5. العبارة الخامسة " تقوم الكلية بمراجعة مستمرة للمناهج الدراسية بما يتواءم مع إحتياجات الإقتصاد الرقمي" بلغ المتوسط الحسابي لها 3.00 ، وبإنحراف معياري 1.30 ، ويعكس ذلك توجه الإجابات إلى درجة حد ما.
6. العبارة السادسة "تركز الكلية على بناء القدرات والمهارات التي تناسب الإقتصاد المعرفي" بلغ المتوسط الحسابي لها 3.11، وبإنحراف معياري 1.11 ، وتعكس هذه القيمة توجه مجمل الإجابات إلى درجة حد ما.
7. العبارة السابعة "تحرص إدارة الكلية على الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة في البيئة المحيطة بالكلية" بلغ المتوسط الحسابي لها 2.97 ، وبإنحراف معياري 1.18 ، وتعكس توجه مجمل الإجابات إلى درجة حد ما.
8. العبارة الثامنة "تعمل الكلية بمختلف مستوياتها بكوادر تأهيلية لدعم الطلبة نحو إقتصاد المعرفة " بلغ المتوسط الحسابي لها 2.88، وبإنحراف معياري 1.23، ويعكس ذلك توجه مجمل الإجابات إلى درجة حد ما.
9. العبارة التاسعة "ربط الكلية الخطط التدريسية بأهداف تحقيق مهارات الإقتصاد المعرفي المتوقعة من الطلبة" بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 2.77 ، وبإنحراف معياري 1.19، أي أن الإجابات تتجه نحو درجة إلى حد ما.
10. العبارة العاشرة " تعمل الكلية على تنمية قدرات التفكير الناقد والإبداعي لدى الطلبة" وبلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 2.77 ، وبإنحراف معياري 1.22 ، أي أن معظم الإجابات تركزت في المقياس إلى حد ما.
- أما بالنسبة للمتوسط العام للقسم الثاني المتغير الثالث فقد كان بقيمة 2.963 ، مما يدل على تجانس وتوافق كافة الإجابات وتمحورها حول درجة الى حد ما ، ويفسر ذلك حسب وجهة نظر عينة البحث المتمثلة في أعضاء هيئة التدريس بالكلية على أن هناك تخطيط ورغبة في التحول نحو الإقتصاد المعرفي من قبل الكلية إلا أن ذلك يعتبر غير كافي للتحول.

واقع التحول نحو الإقتصاد المعرفي في الجامعات الليبية ودوره في تحقيق التنمية... (38-1)

المتغير الرابع : البنية التحتية للتحول نحو الإقتصاد المعرفي

الجدول رقم (11) يبين تحليل عبارات القسم الثاني المتغير الرابع (البنية التحتية للتحول نحو الإقتصاد المعرفي)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الإيجابية
1	تمتلك الكلية موقع على الشبكة العالمية للمعلومات	2.722	1.446	إلى حد ما
2	تتميز الكلية بأن لها بنية تحتية للأعمال الإلكترونية من حواسيب و شبكات وقواعد وبيانات وتطبيقات برمجيات توظف لتأدية الأعمال وتوفر الخدمات.	2.111	1.115	غير موافق
3	تصمم الكلية مقررات إلكترونية تتناسب مع قدرات الطلبة من حيث سهولتها وصعوبتها.	2.250	.996	غير موافق
4	تستخدم الكلية العمليات الإلكترونية عبر الشبكة العنكبوتية.	2.388	1.201	إلى حد ما
5	توفر الكلية رسائل علمية متنوعة من خلال مكتبها الإلكترونية.	2.138	1.099	غير موافق
6	توفر الكلية لدى كل طالب البيانات والمعلومات المتعلقة به على صفحة الكلية الرئيسية.	2.444	1.318	غير موافق
7	توفر الكلية أفضل سبل التكنولوجيا التعليمية الحديثة للتواصل بين أعضاء الهيئة التدريسية والطلبة.	2.638	1.174	إلى حد ما
8	توفر الكلية المناخ المناسب لإستثمار ومشاركة المعرفة والإستفادة منها.	2.750	1.155	إلى حد ما
9	توفر الكلية برامج لتزويد الطلبة بالمهارات المتعلقة بجذوى إنتاج المعرفة.	2.777	1.289	إلى حد ما

المصدر : مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول السابق الذي يبين آراء أفراد العينة في القسم الثاني المتعلق بالمتغير الرابع المتمثل في البنية التحتية للتحول نحو الإقتصاد المعرفي من خلال المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة كما يلي:

1. العبارة الأولى والتي تنص " تمتلك الكلية موقع على الشبكة العالمية للمعلومات " وبلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 2.72 ، وبإنحراف معياري 1.44 ، أي أن معظم الإجابات إتجهت إلى حد ما .
2. العبارة الثانية "تتميز الكلية بأن لها بنية تحتية للأعمال الإلكترونية من حواسيب وشبكات وقواعد وبيانات وتطبيقات برمجيات توظف لتأدية الأعمال وتوفر الخدمات" وبلغ المتوسط الحسابي لها 2.11، وبإنحراف معياري 1.11 ، بمعنى أن إجابات العينة تتجه نحو درجة غير موافق .
3. العبارة الثالثة "تصميم الكلية مقررات إلكترونية تتناسب مع قدرات الطلبة من حيث سهولتها وصعوبتها" حيث بلغ المتوسط الحسابي لها 2.25 ، وبإنحراف معياري 2.25، ويعني أن الإجابات تتجه نحو درجة الغير موافق .
4. العبارة الرابعة وتنص على أن "تستخدم الكلية العمليات الإلكترونية عبر الشبكة العنكبوتية" حيث بلغ المتوسط الحسابي قيمة 2.38 ، وبإنحراف معياري 1.20 ، ويعني أن هذه القيمة توجه مجمل الإجابات إلى حد ما .
5. العبارة الخامسة "توفر الكلية رسائل علمية متنوعة من خلال مكتبتها الإلكترونية" بلغ المتوسط الحسابي لها 2.13 ، وبإنحراف معياري 1.09 ، ويعكس ذلك أن هذه القيمة توجه مجمل الإجابات نحو درجة الغير موافق .
6. العبارة السادسة "توفر الكلية لدى كل طالب البيانات والمعلومات المتعلقة به على صفحة الكلية الرئيسية" بلغ المتوسط الحسابي لها 2.44 ، وبإنحراف معياري 1.31 ، وتوجه مجمل الإجابات إلى درجة الغير موافق .
7. العبارة السابعة "توفر الكلية أفضل سبل التكنولوجيا التعليمية الحديثة للتواصل بين أعضاء الهيئة التدريسية والطلبة" بلغ المتوسط الحسابي لها 2.63 ، وبإنحراف معياري 1.17 ، وتعكس توجه الإجابات إلى درجة حد ما .

واقع التحول نحو الإقتصاد المعرفي في الجامعات الليبية ودوره في تحقيق التنمية... (1-38)

8. العبارة الثامنة "توفر الكلية المناخ المناسب لإستثمار ومشاركة المعرفة والإستفادة منها" بلغ المتوسط الحسابي لها 2.75 ، وبإنحراف معياري 1.155 ، ويعكس ذلك أن مجمل الإجابات إلى درجة حد ما.

9. العبارة التاسعة "توفر الكلية برامج لتزويد الطلبة بالمهارات المتعلقة بجدوى إنتاج المعرفة" وبلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 2.77 ، وبإنحراف معياري 1.28 ، أي أن معظم الإجابات تركزت نحو درجة إلى حد ما.

أما بالنسبة للمتوسط العام للقسم الثاني المنغير الرابع فقد كان بقيمة 2.46، مما يدل على تجانس وتوافق كافة الإجابات وتمحورها حول درجة الغير موافق، ويفسر ذلك عدم توفر البنية التحتية للتحول نحو الإقتصاد المعرفي في كلية الإقتصاد بالعجيلات.

ثالثاً : إختبار فرضيات الدراسة

تم إختبار فرضيات الدراسة بإستخدام تحليل الإنحدار البسيط ، وإختبار Anova، وكانت نتائج ذلك كالآتي :

الفرضية الاولى : الثقافة السائدة بالكلية لها دور في عملية التحول نحو الإقتصاد المعرفي.

الجدول رقم (12) نتائج تحليل الإنحدار البسيط للفرضية الأولى

Sig*	Df		R ²	R	النموذج (Model 1)
	درجات الحرية		معامل التحديد	الإرتباط	
0.002	35	1	.574	.757	1

الجدول رقم (13) نتائج تحليل التباين (Anova) للفرضية الأولى

النتيجة	Sig*	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المتغير
يوجد أثر	0.000	1	375.540	بين المجموعات	الثقافة السائدة حول عملية التحول للإقتصاد المعرفي
		35	279.255	داخل المجموعات	
		36	654.795	التباين الكلي	

واقع التحول نحو الإقتصاد المعرفي في الجامعات الليبية ودوره في تحقيق التنمية... (1-38)

ويتضح من البيانات الواردة في الجدول (12) ، الجدول (13) وجود تأثير للثقافة السائدة بالكلية على عملية التحول نحو الإقتصاد المعرفي ، حيث بلغ معامل الارتباط (R) 0.757 . عند مستوى (0.05) . أما معامل التحديد (R^2) يفسر ما نسبته 57.4% . من متغير الثقافة السائدة داعمة لعملية التحول نحو الإقتصاد المعرفي. ونتيجة لذلك يتضح أن عملية التحول نحو الإقتصاد المعرفي يتأثر بالثقافة السائدة بالكلية وهذا ما يؤكد مستوى المعنوية (0.002) وهي أقل من 5% .
الفرضية الثانية : التسهيلات التي توفرها الكلية لتطوير الكفاية المهنية لأعضاء هيئة التدريس لها دور في عملية التحول نحو الإقتصاد المعرفي.

الجدول رقم (14) نتائج تحليل الإنحدار البسيط للفرضية الثانية

النموذج (Model 1)	R	R ² معامل التحديد	Df درجات الحرية	Sig [*]
1	.898	.807	1	0.977

الجدول رقم (15) نتائج تحليل التباين (Anova) للفرضية الثانية

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	Sig [*]	النتيجة
التسهيلات المتوفرة لتطوير الكفاية المهنية	بين المجموعات	1039.629	1	0.977	غير متوفر بالقدر الكافي
	داخل المجموعات	248.182	35		
	التباين الكلي	1287.811	36		

ويتضح من البيانات الواردة في الجدول (14) ، الجدول (15) عدم توفر التسهيلات الداعمة لأعضاء هيئة التدريس للرفع من الكفاية المهنية نحو عملية التحول إلى الإقتصاد المعرفي ، وهذا ما يؤكد مستوى المعنوية (0.977) وهي أكبر من 5% .

واقع التحول نحو الإقتصاد المعرفي في الجامعات الليبية ودوره في تحقيق التنمية... (38-1)

الفرضية الثالثة : توفر الخطط والدراسات المسبقة بالكلية يساعد في عملية التحول نحو الإقتصاد المعرفي.

الجدول رقم (16) نتائج تحليل الإنحدار البسيط للفرضية الثالثة

Sig*	Df درجات الحرية		R ² معامل التحديد	R الإرتباط	النموذج (Model 1)
0.006	35	1	.896	.893	1

الجدول رقم (17) نتائج تحليل التباين (Anova) للفرضية الثالثة

النتيجة	Sig*	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المتغير
لها دور	0.006	1	1971.117	بين المجموعات	متغير الخطط والدراسات
		35	228.285	داخل المجموعات	
		36	2199.402	التباين الكلي	

ويتضح من البيانات الواردة في الجدول (16) ، الجدول (17) توفر الخطط والدراسات له دور في عملية التحول نحو الإقتصاد المعرفي ، وهذا ما يؤكد مستوى المعنوية (0.006) وهي أقل من 5 %.

الفرضية الرابعة : توفر البنية التحتية بالكلية يساعد في عملية التحول نحو الإقتصاد المعرفي.

الجدول رقم (18) نتائج تحليل الإنحدار البسيط للفرضية الرابعة

Sig*	Df درجات الحرية		R ² معامل التحديد	R الإرتباط	النموذج (Model 1)
0.053	35	1	.663	.653	1

الجدول رقم (19) نتائج تحليل التباين (Anova) للفرضية الرابعة

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	Sig [*]	النتيجة
متغير البنية التحتية بالكلية	بين المجموعات	1265.327	1	0.053	لها دور
	داخل المجموعات	642.178	35		
	التباين الكلي	1907.505	36		

ويتضح من البيانات الواردة في الجدول (18) ، الجدول (19) عدم توفر البنية التحتية اللازمة لعملية التحول نحو الإقتصاد المعرفي بالكلية ، وهذا ما يؤكد مستوى المعنوية (0.053) وهي أكبر من 5 %.

المبحث الثالث: النتائج والتوصيات

أولاً : نتائج الدراسة

1. يتضح من التحليل الإحصائي أن الثقافة السائدة بالكلية حول عملية التحول نحو الإقتصاد المعرفي داعمة لعملية التحول.
2. أن التسهيلات التي توفرها الكلية في سبيل تطوير الكفاية المهنية للأعضاء هيئة التدريس غير كافية لدعم عملية التحول نحو الإقتصاد المعرفي.
3. أن توفر الخطط والدراسات المسبقة بالكلية له دور في عملية التحول نحو الإقتصاد المعرفي.
4. إتضح عدم توفر البنية التحتية اللازمة لعملية التحول نحو الإقتصاد المعرفي.

ثانياً : التوصيات

1. العمل على نشر ثقافة الإقتصاد المعرفي بالكليات والجامعات لما له دور في تحقيق متطلبات سوق العمل.

- 2.. ضرورة العمل وبشكل مستمر على الرفع من كفاءة أعضاء هيئة التدريس بالكلية حتي تستطيع الكلية النجاح في عملية التحول نحو الإقتصاد المعرفي.
3. التأكيد على أهمية وضع الخطط والدراسات المسبقة لعملية التحول نحو الإقتصاد المعرفي لما لها من دور فاعل في تحقيق أهداف عملية التحول.
4. ضرورة العمل على تطوير البنية التحتية الداعمة لعملية التحول نحو الإقتصاد المعرفي.

قائمة المراجع

- . الأغا، صهيب كمال (2019)، متطلبات التحول نحو الإقتصاد المعرفي من وجهة نظر القيادات الجامعية في فلسطين، مجلة فلسطين للأبحاث والدراسات، العدد الخامس، يوليو، 120-115.
- . جميل، عبد الكريم، (2017)، التنمية البشرية الحديثة، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، 29.
- . خلود بنت علي بن ناصر الشهراني (2020)، آليات تفعيل الاستفادة من نتائج البحوث العلمية في ضوء الإقتصاد المعرفي بالجامعات الاهلية بمدينة الرياض، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد الثامن عشر، الاصدار الثاني، ص 567.
- . دويكات، خالد (2012)، دور التعليم المفتوح في تحقيق التنمية البشرية في فلسطين، مؤتمر إدارة الموارد البشرية في المنظمات، جامعة القدس المفتوحة 16.
- . دويكات، خالد (2012)، دورالدارسات العليا والبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين، جامعة القدس المفتوحة ، 21.
- . عبد الحميد أحمد وشوش (2023) ، دور إدارة مؤسسات التعليم العالي في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة (دراسة ميدانية على كلية الاقتصاد والادارة . جامعة طرابلس، مجلة دراسات الانسان والمجتمع، العدد 22، ص 24.
- . عبد الناصر الصغير (2018) ، الإقتصاد المعرفي ودوره في التنمية الإقتصادية في ليبيا، مجلة علمية محكمة، المجلد التاسع، العدد الأول ، الجزء الثاني، ص 645 . 660.

- . عبده ، محمد ، الحدابي (2018) ، واقع إقتصاد المعرفة في الجامعات اليمنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس التدرّيس، دراسة ميدانية في جامعة صنعاء والعلوم والتكنولوجيا، المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي، المجلد الحادي عشر، العدد 33.
- . عصام بن الشيخ (2015)، إقتصاد المعرفة وبناء دولة القانون، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر، نوفمبر 2015، 6.
- . عيسى خليفي وكمال منصوري (2005)، البنية التحتية لإقتصاد المعارف في الوطن العربي: الواقع والأفاق، الملتقى الدولي حول المعرفة الركيّزة الجديدة والتحدّي التنافسي للمؤسسات الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي: 12/13 نوفمبر 2005 .
- . علة مراد (2012)، الإقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الإقتصادية والاجتماعية في الأقطار العربية، دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز الخليج لسياسات التنمية، 4.
- . محمد الشمري وحامد كريم (2013)، عمليات إدارة المعرفة وأثرها في مؤشرات الإقتصاد المعرفي: دراسة تحليلية لآراء عينة من المؤسسات الرقمية، الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، 173-218.
- . مرال توتليان (2003)، مؤشرات إقتصاد المعرفة وموقع المرأة من تطورها، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، لبنان، 11.
- . منصوري، أحمد (2005)، المناهج المعاصرة و الفجوة الرقمية ، دار الفرقان للنشر والتوزيع، القاهرة ، 38.
- . موسى، سليمان (2006)، مبررات التحول نحو الإقتصاد المعرفي في التعليم بالأردن وأهدافه ومشكلاته من وجهة نظر الخبراء، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 124.
- . موسى رحمانى (2005)، نحو توظيف إنساني لمنتوج المعرفة، الملتقى الدولي حول إقتصاد المعرفة، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة بسكرة، 6.
- . مؤثر المعرفة العربي(2015)، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم و برنامج الأمم المتحدة الأنمائي، دبي، الإمارات.

- . هاشم فوزي دباس العبادي وآخرون (2008) ، إدارة التعليم الجامعي: مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر، الوارق للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ط1، 33.
- . هشام يعقوب مريزيق، فاطمة حسين الفقيه (2008)، قضايا معاصرة في التعليم العالي، دار الـراية للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ط1 ، 21.
- . وسام عبد الفتاح النجار (2024)، دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة بالمملكة العربية السعودية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 33، العدد الاول 503.

References:

1. Cavusoglu, B. (2016). Knowledge Economy and North Cyprus. *Procedia Economics and Finance*, 39, 720-724.
2. Powell, W. W., & Snellman, K. (2004). The knowledge Economy. *Annu. Rev. Sociol*, 30, 199-22.
3. Abdelhadi, Mattheus F.A Goosen, *Environmental Management, Sustainable Development And Human Health*, London, Uk.2009.
4. Michael F, Ashloby, *Matweials Ans Sustainable Development*, E- Book Published By Elsavier, 2016

دور نظام محاسبة تكلفة تدفق الموارد (MFCA) في تحديد تكلفة المنتجات الإيجابية
والسلبية لمساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات "دراسة حالة مصنع أعلاف زليتن"

د. مفتاح محمد علي الحمروني¹

الملخص:

تناولت الدراسة دور نظام (MFCA) في تحديد تكلفة المنتجات الإيجابية والسلبية، أي مدى قدرة هذا النظام في تحديد تكلفة المنتجات الإيجابية والسلبية، الأمر الذي يساعد الإدارة في اتخاذ القرارات المناسبة لتحسين العمليات الإنتاجية والحد من إهدار الموارد وتقليل الفاقد، مما ينعكس على تخفيض تكلفة المنتج.

فعمل الباحث على إجراء دراسة تطبيقية على مصنع أعلاف زليتن، واعتمد الباحث في هذه الدراسة على المقابلات الشخصية بالمهندسين الزراعيين بالمصنع، والإدارة المالية؛ للحصول على البيانات المطلوبة لتطبيق هذا النظام بالمصنع، ومن خلال تطبيق هذا النظام على المصنع من قبل الباحث تم تحديد تكلفة المنتج الجيد والمنتج السليبي، حيث تم تحليل المخرجات في كل مرحلة إلى صنفين: منتج إيجابي وسليبي، الأمر الذي يساعد الإدارة في اتخاذ القرارات السليمة للحد من المنتجات السلبية.

وأوصت الدراسة بمحاولة تطبيق هذا النظام بمصنع أعلاف زليتن وجميع المصانع بليبيا، حيث يعمل على إدارة تدفقات الموارد والطاقة، وتحسين الكفاءة التشغيلية ومساعدة الإدارة بتزويدها بالمعلومات الملائمة عن تكلفة المنتج الإيجابي ومعالجة المنتج السليبي والمواد التالفة والنفايات، ولما له من أثر مباشر على تخفيض التكلفة والحد من المنتجات السلبية، ودعم الإدارة بالمعلومات التي تساعد في اتخاذ القرارات للحد من الفاقد.

¹ قسم المحاسبة، كلية التجارة ، جامعة الزيتونة

الكلمات المفتاحية: نظام محاسبة تكاليف تدفق المواد - الأداء المالي - الأداء البيئي - مراكز الكمية - المنتج الجيد - المنتج السلبي - تكلفة المواد - تكلفة الطاقة - تكلفة النظام

المقدمة

يعتبر تطبيق نظام تكاليف تدفق المواد (Material Flow Cost Accounting (MFCA) إحدى الأنظمة الحديثة لمواجهة التحديات الكبيرة للمنافسة والأداة التكاليفية والإدارية التي تساعد الوحدات الاقتصادية في تحسين الأداء المالي والبيئي من خلال قياس وإدارة تدفقات المواد والطاقة، ومساعدة إدارة المنشأة في اتخاذ القرارات الإدارية لإنتاج منتجات ذات جودة عالية من خلال استبعاد الأنشطة التي لا تضيف قيمة، وتصنيف المنتجات إلى منتجات إيجابية (جيدة) ومنتجات سلبية، فيتم العمل على تفعيل الطرق لتحسين جودة المنتج الإيجابي وتخفيض تكلفته، والسعي إلى الحد من المنتج السلبي والتخلص منه، ومن ثم يساعد الإدارة على مواكبة التطورات الحديثة لما يتضمنه من معلومات مالية وبيئية تساعد في اتخاذ القرارات لخفض التكلفة وتحسين الجودة، ونظراً لما يشهده قطاع صناعة الأعلاف في ليبيا من أهمية لمساهمة في الإنتاج المحلي وتعزيز الصناعة الوطنية، عليه قام الباحث بدراسة تطبيقية على مصنع الأعلاف زليتن لإنتاج علف الأغنام، للتعرف على مدى قدرة هذا النظام في تحديد تكلفة المنتجات الجيدة والسلبية، وتزويد الإدارة بالمعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات للحد من الفاقد في المنتجات، وتحسين كفاءة العمليات الإنتاجية.

مشكلة الدراسة:

نظراً للقصور الذي تعاني منه أنظمة التكاليف التقليدية في العديد من الجوانب، لاسيما فيما يتعلق بتحديد وقياس تكلفة المنتجات السلبية والنفايات والانبعاثات، وعدم المساهمة في معرفة أماكن الخلل والهدر بالمواد والطاقة والمساعدة في السيطرة عليها لإعادة استخدامها أو إعادة تدويرها، الأمر الذي يدفع بالمنشآت الصناعية إلى الاتجاه لتطبيق أنظمة التكاليف

الحديثة، والتي من خلالها تحصل الإدارة على المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات لاستخدام مواردها بكفاءة.

وكما يؤكد (Che Tu & Huang, 2019, PP,-11) على أن من المزايا الرئيسية لنظام (MFCA) هي توسيع دائرة خسارة المواد لتشمل الاعتراف بها كخسارة وليست كتكلفة من خلال التمييز بين تكلفة المنتجات الإيجابية وتلك المرتبطة بالمنتجات السلبية، حيث تشير المنتجات السلبية إلى أن عملية الإنتاج قليلة الكفاءة التشغيلية، بحيث يتم التركيز عليها من قبل الإدارة لمحاولة تخفيضها

وبين هذه الأنظمة نظام (MFCA) حيث يعمل على تتبع المدخلات والمخرجات المادية للمنشأة، من خلال قاعدة التوازن بين المدخلات والمخرجات وتحديد كمية المنتجات السلبية وتكلفتها، مما يساعد في وضع الإجراءات اللازمة من قبل الإدارة للحد من تلك المخلفات وتحسين كفاءة استخدام الموارد والطاقة، الأمر الذي دفع الباحث لإجراء هذه الدراسة لتطبيق نظام (MFCA) بمصنع أعلاف زليتن لإبراز قدرة هذا النظام في تحديد تكلفة المنتجات الإيجابية والسلبية، وتحقيق الكفاءة والفاعلية في استخدام المواد، ما يساعد الإدارة في اتخاذ القرارات الملائمة لمعالجة الهدر والنفايات، وبناءً على ما سبق فإن مشكلة الدراسة تتمثل في الآتي:

س/ ما مدى إمكانية تحديد تكلفة المنتجات الإيجابية والسلبية بواسطة نظام (MFCA)؟

س/ ما مدى مساهمة نظام (MFCA) في تزويد الإدارة بالمعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات؟

أهداف الدراسة:

إن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة يتمحور حول مدى قدرة نظام (MFCA) على تحديد تكلفة المنتجات الإيجابية والسلبية لمساعدة الإدارة في ترشيد قراراتها، وعليه فإن أهداف الدراسة تتمثل في:

- 1- بيان دور نظام (MFCA) في تحديد تكلفة المنتج الجيد والمنتج السلبي.
- 2- بيان دور نظام (MFCA) في تزويد الإدارة بالمعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من أهمية نظام (MFCA) وحدائته وتطبيقه في البيئة الليبية؛ لإبراز دوره في تحديد تكلفة المنتجات وبيان أثره في ترشيد القرارات الإدارية للشركة من خلال المعلومات التي يوفرها هذا النظام، فحاجة الشركات الصناعية الليبية الماسة لأنظمة التكاليف وأساليب المحاسبة الإدارية الحديثة لمواكبة الشركات العالمية وبما يمكنها من البقاء والمنافسة.

منهجية الدراسة:

- المنهج الاستقرائي: وذلك من خلال استقراء ما ورد في الكتب المحاسبية والدوريات المتعلقة بنظم التكاليف والمحاسبة الإدارية البيئية للتعرف على أهمية تطبيق هذا النظام بالصناعات الليبية ولتحسين نوعية المعلومات التكاليفية.
- المنهج التطبيقي: ويتأتى ذلك من خلال "دراسة الحالة" لمعرفة مدى فاعلية تطبيق نظام (MFCA) في تزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة لاتخاذ القرارات التي من شأنها تحسين الأداء المالي وتخفيض التكلفة من خلال تحديد قيمة وتكلفة المنتجات الإيجابية والسلبية، حيث يتم دراسة وتحليل تقارير التشغيل والنظام الإنتاجي بالمصنع والقوائم المالية لمصنع أعلاف زليتن.

مجال وحدود البحث:

- تم تطبيق هذا البحث من خلال "دراسة حالة" على بيانات مصنع أعلاف زليتين بليبيا، حيث تم تطبيق هذا النظام، واقتصر البحث على بنود المصروفات لمصنع أعلاف زليتين عن الفترة المالية 2019م.
- اقتصر البحث على دراسة دور هذا النظام في تحديد تكلفة المنتجات الإيجابية والسلبية، ومساهمة هذا النظام في مساعدة الإدارة بتزويدها بالمعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات لخفض التكلفة دون التطرق إلى أبعاد أخرى مثل البعد الاجتماعي، البعد الحوكمي).

مصادر جمع البيانات:

الجانب النظري: الدوريات والمعلومات المنشورة على شبكة الإنترنت والأبحاث.
الجانب العملي: يتمثل في الزيارات الميدانية لموقع عينة الدراسة والمقابلات الشخصية بالمهندسين الزراعيين، وموظفي الإدارة المالية، والاطلاع على السجلات والتقارير المالية.

الدراسات السابقة:

1- دراسة (Kokubu K. et al., 2023): هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور تطبيق مدخل (MFCA) في الوفاء بمتطلبات تحقيق مفهوم إدارة لتكلفة المستدامة، وتوصلت الدراسة إلى أنّ لنظام (MFCA) دور فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ودعم القرارات الإدارية داخل الوحدة الاقتصادية، وله دور إيجابي في تطوير كل من الكفاءة التشغيلية والكفاءة البيئية.

2- دراسة (موسى، 2023): استهدفت الدراسة تطبيق مدخل (MFCA) على شركات صناعية بالعراق، وذلك في ظل استخدام سلاسل التوريد لغرض تحقيق ميزة تنافسية، هذا وتوصلت الدراسة إلى قدرة هذه الشركات على تحديد خسائر الفاقد وتحديد المراكز المسئولة عن حدوث هذه الخسائر، بالإضافة إلى اقتراح التدابير الملائمة لتطوير نشاط التصنيع.

3- دراسة (خديجة وهلال، 2018): هدفت الدراسة إلى التعرف على تقنية (MFCA) كأحد أدوات المحاسبة الإدارية البيئية ودورها في تحقيق التوازن بين الأدائين البيئي والاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى أن المحاسبة الإدارية البيئية تعد مدخلاً للمحاسبة الإدارية، ولكنها تسلط الضوء بشكل كبير على التكاليف المتعلقة بإهدار المواد الخام وغيرها من التكاليف المتعلقة بالبيئة، فتقنية (MFCA) تعطي صورة كاملة عن استخدام المواد والماء والطاقة الداخلية في مسار الإنتاج، حيث تعتبر أن جميع المدخلات التي لا تدخل في تركيبة المنتجات هي عبارة عن نفايات، وتعد المعلومات التي تستمدتها من (المحاسبة الإدارية البيئية EMA) مهمة لاتخاذ القرارات.

4- دراسة (Tu & Huang, 2019): هدفت الدراسة إلى استعمال محاسبة تكاليف تدفق المواد والتصميم الأخضر في آن واحد، وذلك باستعمال محاسبة تكاليف تدفق المواد في تحقيق الكفاءة في استعمال المواد والتقليل من النفايات، والتصميم الأخضر للحفاظ على الطاقة وإنتاج تصاميم صديقة للبيئة الأمر الذي يحقق الأهداف المالية والاجتماعية والبيئة، وتوصلت الدراسة إلى أن استعمال محاسبة تكاليف تدفق المواد والتصميم الأخضر لهم دور أساسي في تحقيق كفاءة الطاقة والمحافظة على البيئة وذلك من خلال:

- إن محاسبة تكاليف تدفق المواد تقوم على أساس مفهوم التوازن المادي للمواد بحيث أن كمية المدخلات من المواد يجب أن تتساوى مع كمية المخرجات من المواد والتي تكون على شكل منتج سليم أو منتج معيب.

- إن استعمال التصميم الأخضر يعمل كمكمل وذلك من خلال إعادة تصميم المنتجات وإجراء التحسينات اللازمة أثناء عمليات التصنيع لتجنب الخسائر والتأثيرات السلبية على البيئة.

5- دراسة (رزكار عبد الله صبر، 2002): هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أثر تطبيق تقنية محاسبة تكاليف تدفق المواد على تخفيض التكاليف وترشيد القرارات الإدارية، وتوصلت

الدراسة إلى أن تقنية محاسبة تكاليف تدفق المواد تؤثر بشكل إيجابي على تخفيض التكاليف وترشيد القرارات، وتزود إدارة الشركات بالمعلومات الملائمة عن تكلفة المنتج الإيجابي والمنتج السلبي والمواد التالفة.

6- دراسة (وليد سمير، 2020): هدفت الدراسة إلى تقديم إطار مقترح للتكامل بين محاسبة تكاليف تدفق المواد ومحاسبة استهلاك الموارد، بحيث يساعد هذا الإطار في دعم القدرة التنافسية للمنشآت الأعمال، ولقد توصلت الدراسة إلى أن الإطار المقترح يوفر معلومات تساعد على تحسين الجودة وتخفيض التكاليف والمساعدة في دعم القدرات التنافسية للمنشآت، فنظام محاسبة تكاليف تدفق المواد تساعد على تقليل الفاقد وتخفيض زمن دورة الإنتاج وتخفيض التكاليف، بينما محاسبة استهلاك الموارد تعمل على دعم القدرة التنافسية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة للمنشآت.

التعليق على الدراسات السابقة

من خلال استقراء الدراسات السابقة، تبين للباحث أنّ تلك الدراسات توصلت إلى أنّ نظام (MFCA) له أثر إيجابي في تخفيض التكاليف من خلال تحديد مواطن عدم الكفاءة في العمليات التشغيلية وترشيد استخدام الموارد، وقياس تكلفة المنتج سواء الإيجابي أو السلبي بصورة دقيقة، وله دور في تحقيق التنمية المستدامة والحد من الآثار البيئية السلبية، واستهدفت الدراسة الحالية تطبيق هذا النظام (MFCA) بمصنع أعلاف زليتن لتبيان دوره في تحسين الأداء المالي والفني، وهذه الدراسة هي الدراسة التطبيقية الأولى على هذا المصنع، وهذا ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

مفهوم تقنية محاسبة تكاليف تدفق الموارد (MFCA)

في عام 2011 تم اعتماده المعيار (ISO-14051) لتقنية (MFCA)، حيث قدم هذا المعيار إحاطة شاملة لهذه التقنية، ومن خلال هذه الإحاطة، فإنه يتم تتبع عملية تدفق

وتخزين المواد داخل المنشآت، والسعي لمعرفة تكاليف تلك التدفقات المادية، مما يمكن الإدارة من الحصول على المعلومات التي تمكنها من التعرف على الفرص المتاحة لتحقيق مكاسب مادية والحد من الآثار البيئية السلبية.

ولقد تم تعريفها من قبل (Doora Samy, 2015: 41) بأنها: "أحد تقنيات المحاسبة الإدارية البيئية التي تقوم بتتبع تدفقات المواد والطاقة بهدف تخفيض التكاليف والمساعدة في اتخاذ القرارات بالمنشآت الاقتصادية.

وعرفها (May & Quenther, 2019: 3) بأنها: "أحد التقنيات الإدارية التي تقوم بتسجيل ودمج المعلومات المالية والمادية المتعلقة بتدفق المواد والطاقة لتصنيع منتج معين، حتى تساعد في عملية اتخاذ القرارات السليمة على طول سلسلة التوريد، فهذه التقنية لها ارتباط مباشر وغير مباشر بالجانب الاقتصادي والمحاسبة الإدارية البيئية.

وكذلك عرفها (كنوع وسرور، 2020: 124) على أنها: "إحدى تقنيات المحاسبة الإدارية البيئية والتي تعمل على تتبع تدفقات المواد وتحديدتها بالوحدات الكمية (كالحجم) وأيضاً قياسها نقدياً، ومن ثم تحديد المخرجات، إما منتجات إيجابية أو منتجات سلبية (الخسائر المادية) والمخلفات.

كما ذكر (Walls et al., 2023: 652) بأن تقنية محاسبة تكاليف تدفق المواد هي: "إحدى أدوات المحاسبة الإدارية البيئية والتي تعمل على ربط تدفقات المواد والطاقة بالتكاليف، وقياس تكاليف الخسائر المادية، من خلال مراقبة تدفق المواد والطاقة وذلك من خلال تتبع المدخلات والعمليات التشغيلية وصولاً إلى المخرجات النهائية، مما يعود بالأثر الإيجابي في تقليل الآثار البيئية السلبية ودعم القدرة التنافسية للمنشأة.

ويمكن القول بأن محاسبة تكاليف تدفق المواد هي أداة إدارية تعمل على تتبع المواد والطاقة، وذلك في شكل كمي ومالي، بغرض السعي لزيادة كفاءة استخدام الموارد المتاحة والحد من

الهدر في استخدام المواد وحساب التكلفة بشكل دقيق للمخرجات الإيجابية والسلبية، الأمر الذي يمكن من تحديد مواطن عدم الكفاءة في استخدام الموارد، مما يترتب عليه تخفيض التكاليف.

مراحل تطبيق نظام (MFCA)

يعمل (MFCA) على توفير المعلومات المالية والبيئية والتحسين المستمر، فكان الاتجاه لتبيان مراحل تطبيق هذا النظام كالتالي: (غالي، 2021: 273)، (نصير، 2020: 221)، (Walls et al., 2023: 41) (Dekamin et al., 2022: 83471)

المرحلة الأولى: إنشاء نموذج تدفق المواد

ويتم في هذه المرحلة تكوين فريق عمل لتطبيق نظام (MFCA) من ذوي الخبرات، كالخبرة الفنية المتعلقة بالتشغيل، والخبرة في مجال محاسبة التكاليف لتخصيص التكاليف، والخبرة في مجال البيئة، ويتم في هذه المرحلة أيضاً تحديد الفترة الزمنية لحصر البيانات المالية والبيئية، وتحديد حدود تطبيق هذا النظام، بحيث يتم التركيز على منتجات محددة، وحصر وتحديد مراكز الكمية بالمنشأة.

المرحلة الثانية: تخصيص تكاليف المواد والطاقة

بحيث تتضمن هذه المرحلة الآتي:

- 1- تحديد المدخلات والمخرجات لكل مركز كمية لقياس حركة المواد، ومدى استخدام الطاقة بين مراكز الكمية، ويتأتى ذلك من خلال تحديد مدخلات مركز الكمية ومخرجات مركز الكمية (المنتجات الإيجابية والسلبية).
- 2- القياس الكمي لتدفقات المواد والطاقة، فمن خلال هذا القياس نتمكن من التعرف على أوجه القصور في استخدام المواد والطاقة.

- 3- القياس المالي للتدفقات الكمية، بحيث يتم حصر التكاليف المتعلقة بالمنتجات الإيجابية والسلبية، والتي تحتوي على بنود تكاليف رئيسية كما يلي:
- تكاليف المواد: وتتضمن تكلفة المواد الخام والمواد الخام التي تذهب كنفائات خلال عملية التشغيل أو بعد عملية التشغيل.
 - تكاليف الطاقة: لتكاليف الطاقة صور متعددة كالوقود والكهرباء والهواء المضغوط وغيرها (تكاليف القوى المحركة).
 - تكاليف النظام: وهذه تشمل جميع التكاليف باستثناء تكاليف الطاقة وتكاليف إدارة الفاقد، أي التكاليف ذات الصلة بتدفقات المواد داخل العملية التشغيلية، وتكلفة الأجور والإهلاك والصيانة والنقل ومراقبة الجودة.
 - تكاليف إدارة النفايات، أي تكاليف الأنشطة المتعلقة بإعادة التدوير وإصلاح الإنتاج المعيب.

المرحلة الثالثة: مرحلة التحقق

وهي المتعلقة بتوصيل نتائج تحليل البيانات، وتمر مرحلة التحقق بالخطوتين الآتيتين:

- أ- تلخيص وفرز البيانات من خلال إعداد مصفوفة تكلفة تدفق المواد، لتبين المنتج الجيد والمنتج السلبي في كل عمليات التشغيل، الأمر الذي يوضح للإدارة مراكز الكمية التي يقع بها الفاقد وأثره المالي والبيئي، فيزيد إدراك الإدارة بالعمليات التشغيلية بالمنشأة.
- ب- توضيح وإعلام الإدارة بالنتائج: ضمن هذه الخطوة تكون الإدارة على دراية بالخسائر المادية ذات الأثر الكبير، وما يلزم لمعالجتها لتحسين الأداء المالي والبيئي.

المرحلة الرابعة: مرحلة التصحيح

وهذا يتأتى من خلال تحسين العمليات التشغيلية لإنتاج منتجات بدون خسائر مادية، بحيث يتم تحسين الأداء المالي والبيئي قبل البدء في التشغيل، كتعديل في بعض العمليات أو خطوط الإنتاج أو إحداث تغييرات في تصميم الإنتاج.

دور نظام محاسبة تكاليف تدفق المواد (MFCA) في توفير المعلومات الملائمة للإدارة لمساعدتها في اتخاذ القرارات

تتعرض أغلب المنشآت في الوقت الحاضر للضغوط من أجل تخفيض تكلفة منتجاتها ودون المساس بجودة المنتجات حتى تظل متقدمة على منافسيها، فالأسعار يحددها السوق وليس المنشأة، وعليه فليس أمام المنشأة إلا خفض تكاليفها ولذلك تعمل الشركات على خفض تكاليفها وإبقائها تحت السيطرة، ويتأتى ذلك من خلال تطبيق نظام (MFCA) فعندها تستطيع المنشأة تحسين هيكل تكاليفها وتحسين الأداء البيئي والمالي، إذ يعمل هذا النظام على تزويد إدارة المنشأة بالمعلومات عن تدفقات المواد والطاقة وتحديد المعيب والفاقد في المنتجات، الأمر الذي يحسن الجودة ويخفض تكلفة المنتجات.

ويعد نظام (MFCA) أداة فعّالة لتزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة من خلال تحليل نتائج العملية التصنيعية إلى منتجات إيجابية وسلبية وتتبع تدفق المواد والطاقة، وربط الوحدات المادية بالوحدات المالية، مما يسهم في تحديد تكلفة المواد والطاقة بشكل أكثر دقة، فتنخفض تكاليف الإنتاج، مما يعود بالأثر الإيجابي على الوضع التنافسي للشركة.

أيضاً من خلال تزويد الإدارة بالمعلومات التي من شأنها الحد من النفايات خلال دورة حياة المنتج، حيث يرتبط تحسين الأداء المالي بقدرة الشركة على اتخاذ الإجراءات الملائمة لخفض تكلفة المواد والطاقة المستخدمة، وذلك بالوصول إلى أفضل الممارسات التشغيلية والبيئية والتي من شأنها المساهمة في تخفيض تكلفة الإنتاج، وتقديم المقترحات للإدارة لتقليل التأثيرات البيئية السلبية إلى أدنى حد ممكن (كإعادة تدوير المخلفات)، واستخدام الأساليب

الحديثة في الإنتاج، مما يمكن المنشأة من الاستفادة بمواردها، والاستغلال الكفء للموارد وتقليل النفايات والمعيب والتالف، والوقت الضائع.

وكذلك يعمل MFCA على تقديم المعلومات للإدارة التي تساعد في التخلص من الأنشطة التي لا تضيف قيمة للمنتج، والتعرف على المنتجات السلبية (النفايات والهدر)، والتي تؤثر على وقت دورة تسليم المنتج، ويعمل على تحقيق أهدافه بالتحسين المستمر، فيتم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وذلك من خلال إعادة تدوير المنتجات السلبية بإجراء المعالجات المناسبة لها لتحويل النفايات إلى مواد صالحة للاستخدام، ويعمل كذلك على زيادة كفاءة العملية التشغيلية من خلال مراقبة الأداء التشغيلي على مدار دورة حياة المنتج للحد من النفايات.

الدراسة التطبيقية

تمت الدراسة التطبيقية على مصنع أعلاف زليتن وهو أحد المصانع التابعة للشركة الوطنية للمطاحن والأعلاف المساهمة، وتهدف الدراسة إلى تطبيق نظام (MFCA) على مصنع أعلاف زليتن لمعرفة أثر تطبيق هذا النظام على تحسين كفاءة أداء المصنع، من خلال تقليل النفايات وتتبع وقوع الخسائر، وتحليل المعلومات التكاليفية المرتبطة بتدفقات المواد والطاقة التي يوفرها نظام (MFCA)، الأمر الذي يساعد الإدارة في اتخاذ القرارات لتحسين الأداء المالي والتشغيلي.

حيث قام الباحث بتجميع البيانات المطلوبة لتطبيق نظام (MFCA) من مجموعة المهندسين الزراعيين والإدارة المالية، حيث تمت العديد من الزيارات الميدانية والمقابلات الشخصية مع المهندسين ومدراء الأقسام والمحاسبين بالإدارة المالية.

ويعتمد النشاط الرئيسي لمصنع أعلاف زليتن على إنتاج أربعة أنواع من الأعلاف، وهي علف أغنام حافظة، علف أغنام تسمين، علف أبقار حلوب، علف إبل تامة النمو، ويختلف

كل نوع من الأعلاف عن الآخر في تركيبته، ونظراً لاكتفاء المصنع منذ سنوات بإنتاج علف الأغنام فقط، عليه تم تطبيق نظام MFCA على علف الأغنام في جميع المراحل الإنتاجية، وذلك منذ استلام المواد الخام الأولية وحتى التعبئة النهائية للمنتج الجيد، بالاعتماد على البيانات المتحصل عليها من إدارات المصنع بخصوص المنتج الجيد والمنتج السلبي، وذلك خلال السنة المالية والتي تبدأ في 2019/1/1 إلى 2019/12/31.

وتنقسم عمليات التصنيع داخل المصنع إلى أربعة مراكز أساسية مركز الاستلام، مركز الجرش والطحن، مركز الخلط، مركز التعبئة، والآتي وصفاً لمراحل الإنتاج الأساسية داخل المصنع.

1- مركز استلام الخامات: يتم بهذا المركز استلام المواد الخام الداخلة في تصنيع العلف طبقاً للمواصفات القياسية لكل خامة من خامات الإنتاج، ويتم أيضاً في هذا المركز تحديد التلف الذي تعرضت إليه الخامات أثناء عملية النقل وقبل الاستلام.

2- مركز الجرش والطحن: يتم بهذا المركز تقطيت الخامات (مثل الذرة والقمح) إلى حبيبات باستخدام آلة الجرش ثم يتم الطحن.

3- مركز الخلط: يتم بهذا المركز إضافة بعض المكونات، بالإضافة للمواد المطحونة للحصول على منتج متجانس، وذلك من خلال آلات الخلط.

4- مركز التعبئة: يعمل مركز التعبئة على نقل المنتج النهائي للأعلاف إلى مكان الحفظ.

تخصيص تكاليف المواد

تتكون هذه المرحلة من خطوتين هما:

أولاً- القياس الكمي لتدفقات المدخلات والمخرجات.

دور نظام محاسبة تكلفة تدفق الموارد (MFCA) في تحديد تكلفة المنتجات (75-39)

يتم في هذه الخطوة تحديد كميات المواد الداخلة في إنتاج العلف والكميات المصنعة، فالمدخلات تتمثل في المواد المستلمة من المركز السابق والمواد الجديدة، بينما المخرجات تتمثل في كلاً من:

- المنتج الإيجابي (المنتج الجيد من العلف).
- المنتج السلبي (النفائيات والمخلفات).

الكمية المستخدمة لشهر يناير بالطن			
البيان	أول المدة	وارد	مستخدم
ذرة	367	170.440	68.440
شعير	493	--	241
نخالة	1311	322.940	586.940
صويا	906	--	32
حجر جيرى	382	--	42
ملح طعام	172	--	8
مخلوط	0.895	7	6.317
شوائب	13.320	--	13.320

الكمية المستخدمة لشهر فبراير بالطن			الكمية المستخدمة لشهر مارس بالطن		
البيان	وارد	مستخدم	البيان	وارد	مستخدم
ذرة	570.340	406.340	ذرة	540	212.420
شعير	365.860	142	شعير	3139	75.860
نخالة	578.00	357	نخالة	235.500	188.500
صويا	--	19	صويا	--	10.500
حجر جيرى	--	30	حجر جيرى	--	14
ملح طعام	--	5	ملح طعام	--	2.600
مخلوط	4	2.374	مخلوط	1	2.675
شوائب	--	--	شوائب	--	--

دور نظام محاسبة تكلفة تدفق الموارد (MFCA) في تحديد تكلفة المنتجات (75-39)

الكمية المستخدمة لشهر مايو بالطن			الكمية المستخدمة لشهر أبريل بالطن		
مستخدم	وارد	البيان	مستخدم	وارد	البيان
202.720	103.720	ذرة	424.920	76.920	ذرة
120	--	شعير	150	--	شعير
211.420	144.420	نخالة	368.400	109.400	نخالة
15.500	--	صويا	21	--	صويا
15	--	حجر جيرى	26	--	حجر جيرى
2.900	--	ملح طعام	5	--	ملح طعام
1.390	--	مخلوط	2.478	3.400	مخلوط
--	2.100	شوائب	5.260	5.260	شوائب

الكمية المستخدمة لشهر يوليو بالطن			الكمية المستخدمة لشهر يونيو بالطن		
مستخدم	وارد	البيان	مستخدم	وارد	البيان
159.280	506.280	ذرة	181	205.100	ذرة
124.520	125.520	شعير	142	--	شعير
186.970	120.220	نخالة	211	--	نخالة
15.920	--	صويا	17.5	--	صويا
10.750	--	حجر جيرى	14	--	حجر جيرى
3.416	--	ملح طعام	3	--	ملح طعام
1.234	2	مخلوط	1.414	1	مخلوط
--	--	شوائب	13.300	2.100	شوائب

الكمية المستخدمة لشهر سبتمبر بالطن			الكمية المستخدمة لشهر أغسطس بالطن		
مستخدم	وارد	البيان	مستخدم	وارد	البيان
344.620	257.620	ذرة	205	--	ذرة
271	--	شعير	161	--	شعير
406.040	96.040	نخالة	240.930	51.680	نخالة
33.500	--	صويا	20.080	--	صويا

دور نظام محاسبة تكلفة تدفق الموارد (MFCA) في تحديد تكلفة المنتجات (39-75)

25	--	حجر جيرى	20.250	--	حجر جيرى
5.500	--	ملح طعام	3.284	--	ملح طعام
2.685	4.480	مخلوط	1.602	1	مخلوط
--	6.640	شوائب	--	--	شوائب

الكمية المستخدمة لشهر نوفمبر بالطن			الكمية المستخدمة لشهر أكتوبر بالطن		
مستخدم	وارد	البيان	مستخدم	وارد	البيان
398.55	47.380	ذرة	217.320	679.520	ذرة
--	--	شعير	170	--	شعير
--	31.00	نخالة	236.480	24.480	نخالة
15.500	--	صويا	21	--	صويا
--	--	حجر جيرى	16	--	حجر جيرى
--	--	ملح طعام	3.500	--	ملح طعام
100	--	مخلوط	1.685	--	مخلوط
105.730	6.420	شوائب	19.940	--	شوائب

الكمية المستخدمة لشهر ديسمبر بالطن		
مستخدم	وارد	البيان
22.380	70.210	ذرة
18	--	شعير
26.400	--	نخالة
2	--	صويا
2	--	حجر جيرى
0.350	--	ملح طعام
0.176	--	مخلوط
--	--	شوائب

الكميات المستخدمة

دور نظام محاسبة تكلفة تدفق الموارد (MFCA) في تحديد تكلفة المنتجات (75-39)

البيان	الكمية
ذرة	28043.690 طن
شعير	1615.380 طن
نخالة	3020.080 طن
صويا	208 طن
حجر جيرى	215 طن
ملح طعام	42.550 طن
شوائب	157.550 طن
بريمكسات	124.030 طن
المجموع	8226.200 طن
الكمية المستخدمة	8152.595 طن
الفاقد	73.605 طن

والجدول التالي يوضح كمية المدخلات والمخرجات المادية لعلف الأغنام

جدول رقم (1) كمية المدخلات والمخرجات المادية لعلف الأغنام عن سنة 2019م

المخرجات الكمية (بالطن)		المدخلات الكمية (بالطن)	
الكمية المنتجة	المنتج النهائي	الكمية المستخدمة	نوع الخامة
8152.595	علف أغنام (منتج إيجابي)	2843.690	ذرة
		1615.380	شعير
		3020.080	نخالة
73.605	إجمالي النفايات (منتج سلبي)	208	فول صويا
		215	حجر جيرى
		42.550	ملح طعام
		124.030	بريمكسات
		157.550	شوائب
8226.200		8226.200	إجمالي المدخلات

دور نظام محاسبة تكلفة تدفق الموارد (MFCA) في تحديد تكلفة المنتجات (75-39)

ويبين الجدول السابق تدفق المدخلات المادية والتي كانت عبارة عن الخامات الرئيسية والمواد المساعدة مثل ملح الطعام والمخرجات، والتي تنقسم إلى مخرجات إيجابية والتي تمثل المنتج المستهدف (العلف) والمخرجات السلبية، وتشير إلى النفايات ذات الأثر الضار بالبيئة.

والآتي شكلاً يوضح هيكل التدفق المادي للمدخلات والمخرجات لمصنع أعلاف زيتين عن عام 2019م.

منتج الاستلام	7936.239 طن	مركز الجرش والطحن	7916.621 طن	مركز الخلط	8161.595 طن	مركز التعبئة	8152.595 طن	المنتجات الإيجابية والجيدة (المنتج المستهدف) علف أعنام
الخامات الرئيسية فقط	7944.620	المواد المستلمة	7916.621	مواد مستلمة	8161.595	مواد مستلمة	8161.595	
		مواد مضافة	281.580	مواد مضافة	--	مواد مضافة	--	
		↓		↓		↓		
النفايات	8.381 طن	النفايات	19.618 طن	النفايات	36.606 طن	النفايات	9.000 طن	المنتجات السلبية (النفايات)

شكل (2) هيكل التدفق الكمي للواد (المدخلات والمخرجات) لإنتاج علف الأغنام

المصدر: إعداد الباحث بناءً على البيانات المجمعة من قبل إدارة المصنع

يتبين من الشكل السابق رقم (2) آلية العمل بالمصنع، فنجد مركز الاستلام تتمثل مدخلاته في الخامات الأساسية والتي يبدأ بها الإنتاج كالذرة وملح الطعام وغيرها، وهي تعادل (7944.620) طن، أما مخرجاته، فهي عبارة عن المواد الأولية والتي أصبحت تامة في مركز الاستلام لتنتقل للمرحلة التي تليها بمركز الجرش والطحن، فكانت المخرجات بما يعادل (7936.239) طن، وكانت النفايات بمركز الاستلام (8.381) طن.

المركز الذي يليه فهو مركز الجرش والطحن، والذي استلم خامات من المركز السابق وكانت بمقدار (7936.239) طن، وكانت مخرجاته بمقدار (7916.621) طن، وهي عبارة عن خامات مطحونة جاهزة للاستعمال للمركز الذي يليه، وفاقد المواد بهذا المركز بمقدار (19.618) طن.

في حين كانت مدخلات مركز الخلط ما يعادل (7916.321) طن، وهي كمية المخرجات من مركز الطحن التي تم طحنها في مركز الطحن لتصبح جاهزة للمركز الذي يليه، وهو مركز الخلط، ولتجري عليها العمليات اللازمة في مركز الخلط، وإضافة بعض المواد اللازمة لاستكمالها، وحسب قول المهندسين فإنه يتم إضافة مادة (البريمكسات المركزة) وبعض المضادات الحيوية، وكانت المواد المضافة تعادل (281.580) طن، وكانت مخرجات هذا المركز عبارة عن خامات مخلوطة بما يعادل (8161.595) طن، أخذت كل ما تحتاجه بمركز الخلط لتكون جاهزة لمركز التعبئة، في حين كان هناك بعض الفاقد بمركز الخلط بمقدار (36.606) طن، في حين كانت مدخلات مركز التعبئة بما يعادل (8161.595) طن، وهي المخرجات من المركز السابق، بالإضافة إلى خامات جديدة مضافة في هذا المركز بما يعادل (9000) طن، في حين كانت المخرجات (8152.595) وهي المنتج النهائي (العلف الجيد).

ويساعد الشكل السابق إدارة المصنع في تتبع النفايات لمراكز المصنع ذات الأثر البيئي، وتوجيه الانتباه نحو زيادة كفاءة الاستخدام لإنتاج منتجات إيجابية.

الخطوة الثانية: تحديد القيمة المالية للتدفقات (المدخلات والمخرجات)، يتم بهذه الخطوة تحقيق هدفين:

- الهدف الأول: ترجمة التدفقات الكمية في شكل نقدي على مستوى المراكز، حيث يتم حصر التكاليف.

دور نظام محاسبة تكلفة تدفق الموارد (MFCA) في تحديد تكلفة المنتجات (75-39)

- الهدف الثاني: تخصيص التكاليف، ويتم ذلك من خلال تخصيص تكاليف مراكز المصنع، وهي مركز الاستلام، ومركز الجرش والطحن، ومركز الخلط، ومركز التعبئة على أهداف التكلفة، وهنا أهداف التكلفة تتكون من المنتجات الجيدة (الإيجابية) والمنتجات السلبية (النفائيات) كما يأتي:

- الهدف الأول: ترجمة التدفقات الكمية في شكل نقدي: وفقاً لمحاسبة تكاليف تدفق المواد (MFAC)، هناك أربعة أنواع من التكاليف، وهي تكاليف المواد، تكاليف الطاقة، تكاليف النظام وتكاليف إدارة الفاقد (النفائيات)، وذلك على النحو التالي:
- أولاً- تكاليف المواد: والتي تتضمن تكلفة المواد الرئيسية والمساعدة، والآتي جدول يبين تكاليف المواد لإنتاج علف الأغنام.

جدول رقم (3) تكاليف المواد لإنتاج علف الأغنام بمصنع زليتن عن عام 2019

المادة الخام	الكمية المستهلكة	متوسط سعر الطن	إجمالي التكلفة
ذرة	2843.690	926.284	2634064
شعير	1615.380	1044.322	1686977
نخالة	3020.080	250	755020
صويا	208	2119.893	440938
ملح طعام	42.550	70.708	3008
حجر جيرى	215	25	5375
بريمكسات	124.030	912.969	113235.545
شوائب	157.550	100	15755
الإجمالي	8226.200		2872196

المصدر: إعداد الباحث بناءً على بيانات المصنع.

يبين الجدول السابق المواد الخام الرئيسية والمساعدة الداخلة في عملية إنتاج علف الأغنام بالمصنع والكمية المستهلكة بالنسبة لكل مادة في السنة مقدرة بالطن وسعر الطن لكل مادة ويطلق على هذه التكاليف بتكاليف النظام؛ نظراً لأنها تتضمن جميع بنود التكلفة

دور نظام محاسبة تكلفة تدفق الموارد (MFCA) في تحديد تكلفة المنتجات (75-39)

التي لها علاقة بتشغيل المصنع باستثناء تكاليف المواد وتكاليف الطاقة، وهذه التكاليف موضحة بالجدول التالي رقم (4)، وبالتعاون مع موظفي الإدارة المالية بالمصنع تم تخصيص هذه التكاليف على مركز التكلفة.

جدل رقم (4) توزيع تكاليف النظام على مراكز التكلفة

المراكز التكلفة	الاستلام	الجرش والطحن	الخلط	التعبئة	الإجمالي
تكاليف النظام	177387.114	183442.510	516632.462	263437.468	1140899.554

بنود التكلفة	الاستلام	الجرش والطحن	الخلط	التعبئة
قطع غيار آلات المصنع	--	500	1500	805.847
قطع غيار وسائل نقل المصنع	1785.488	1500	8000	2000
مواد ومهمات	2000	2237.810	7000	4000
وقود وزيوت	--	400	1200	418.250
مياه وإنارة المصنع	675.429	675.429	675.429	675.429
تكاليف أخرى	1000.447	1541	5000	2000
إهلاك مباني المصنع	19151.66	19151.66	19151.66	19151.66
إهلاك الآلات والمعدات	--	3448	13000	4000.544
إهلاك الروافع (الفرقة)	--	1200.421	2800	1174
إهلاك أجهزة الحاسوب وملحقاتها	85.900	100	240	180
الإجمالي	24698.924	30754.32	58567.89	34405.182
+ أجور عمال المصنع	152688.190	152688.190	458064.592	229032.286
إجمالي تكاليف النظام	177387.114	183442.510	516632.46	263437.468

تكاليف الطاقة:

يعمل المصنع (أعلاف زليتن) بالطاقة الكهربائية، ويتم حساب الطاقة الكهربائية على مستوى المصنع ككل، ولا توجد عدادات خاصة بكل مركز، وكانت التكلفة الكلية للقوى المحركة بجميع المراكز (الاستلام، الجرش والطحن، الخلط، والتعبئة) هي (19680.470) دينار لسنة 2019م.

وبالرجوع إلى إدارة المصنع التي قامت باحتساب تكلفة الطاقة لكل مركز على حده بناءً على الآلات المستخدمة بكل مركز، وكذلك معدلات استهلاك هذه الآلات للطاقة على مستوى كل مركز، كما هو مبين بالجدول التالي:

الطاقة الكهربائية (القوة المحركة) للمراكز

المركز	تكلفة الطاقة الكهربائية
الاستلام	لا توجد آلات بهذا المركز
الجرش والطحن	3578
الخلط	14313
التعبئة	1789
إجمالي تكلفة الطاقة للمصنع	19680.470

4- تكاليف إدارة النفايات (تكلفة المنتج السلبي)

تم تتبع وتوصيف حجم هذه النفايات على مراكز التكلفة بالمصنع اعتماداً على المهندسين الزراعيين، حيث تبين الآتي:

- مركز استلام الخامات: تظهر النفايات بهذا المركز في صورة الانبعاثات الهوائية والغبار وبعض العناصر كالعش والرايش ونشارة الخشب خلال عمليات النقل والتفريغ والاستلام، وقد تم تقدير كمية النفايات في هذا المركز بما يعادل (8.381) طن.
- مركز الجرش والطحن: وحسب أقوال المهندسين الزراعيين فإن النفايات بهذا المركز تتولد نتيجة بعض الأحجار التي يصعب تقطيعها، وبعض العناصر

المتطايرة أثناء نقل وتداول الخامات، هذا وقد تم تقدير كمية النفايات بهذا المركز بحوالي (19.618) طن.

- مركز الخلط: ويحدث التلف بهذا المركز حسب رأي المهندسين لتعرض خلطة العلف للتلف بسبب عوامل كثيرة منها تعطل نظام التهوية، وقد تم حساب كمية النفايات بهذا المركز بما يعادل (36.606) طن.

- مركز التعبئة: تم تقدير كمية النفايات بهذا المركز بما يعادل (9) طن، وفي هذا المركز يتم سحب خلطة الأعلاف إلى مكان تخزينها قبل عملية البيع، وبهذا المركز صوامع آلية، حيث يكون أغلب التلف نتيجة فاقد في طاقة الآلات.

جدول رقم (5) تكاليف إدارة النفايات

المركز	كمية النفايات (بالطن)	متوسط تكلفة الوحدة من النفايات	تكاليف إدارة النفايات
الاستلام	8.381	5449.176	45669
الجرش والطحن	19.618	--	106902
الخلط	36.606	--	199472
التعبئة	9.000	--	49043
إجمالي التكلفة			401085

وبناءً على المقالات الشخصية مع مهندسين المصنع، فإن دور المصنع يقتصر في تحديد تكاليف النفايات على تحديد التكلفة الإجمالية للنفايات، ومن ثم تحميلها على الإنتاج التام، ولا يتم إعادة تدوير لهذه النفايات.

ثانياً- تخصيص تكاليف مراكز الكمية على أهداف التكلفة

وفقاً لنظام (MFCA) ولتحقيق القياس المالي لتدفقات المدخلات والمخرجات، فإنه يتم تخصيص تكاليف مراكز الكمية على أهداف التكلفة، وهنا أهداف التكلفة تتمثل في المخرجات الجيدة من العلف (المنتج الإيجابي) وخسائر النفايات (المنتج السلبي) لكل مركز.

كما موضح بالجدول التالية لكل مراكز على حده.

جدول رقم (6) تخصيص التكاليف على أهداف التكلفة لمركز الاستلام

المخرجات				المدخلات		البيان عنصر التكلفة
المنتج السلبي (خسائر النفايات)		المنتج الجيد				
التكلفة	الكمية	التكلفة	الكمية	التكلفة	الكمية	
5828.878	8.381	5519553.121	7936.239	5525382	7944.620	تكلفة المواد الخام الرئيسية (فقط)
--	--	--	--	--	--	تكلفة الطاقة
187	--	177200	--	177387.114	--	تكلفة النظام
45669	--	--	--	45669	--	تكلفة النفايات
51684.878	--	5696753.121	--	5748438.114	--	إجمالي تكاليف مركز الاستلام

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى الجداول السابقة.

تكلفة عنصر المواد المخصصة للمنتج الجيد:

$$5519553121 = \frac{7936.239}{7944.620} \times 5525382$$

تكلفة عنصر المواد المخصصة للمنتج السلبي:

$$5828.878 = \frac{8.381}{7944.620} \times 5525382$$

تخصيص تكلفة النظام إلى المنتج الجيد بحيث تكون:

$$17729 = \frac{7936.239}{7944.620} \times 177387.114$$

$$187 = \frac{8.381}{7944.620} \times 177387.114$$

وللمنتج السلبي:

تم تخصيص تكاليف عنصري المواد والطاقة وتكاليف النظام بين كل من المنتج الجيد والمنتج السلبي على أساس الكميات فيما بينها.

ولا يعتمد هذا المركز على الآلات وإنما يعتمد بشكل رئيسي على العمالة بالمصنع الأمر الذي نتج عنه عدم وجود تكلفة لعنصر الطاقة.

جدول رقم (7) تخصيص التكاليف على أهداف التكلفة لمركز الجرش والطحن

المخرجات				المدخلات		البيان عنصر التكلفة
المنتج السلبي (خسائر النفايات)		المنتج الجيد		التكلفة	الكمية	
التكلفة	الكمية	التكلفة	الكمية			
14082	19.618	5682.671	7916.621	5696753.121	7936.239	تكلفة المواد الخام المستلمة
--	--	--	--	--	--	تكلفة المواد الجديدة والمضافة
--	--	3578	--	3578	--	تكلفة الطاقة
453	--	182989.049	--	183442.510	--	تكلفة النظام
106902	--	--	--	106902	--	تكلفة النفايات
121437		5869238		5990675.631		إجمالي تكاليف مركز الجرش والطحن

تكلفة عنصر المواد المخصصة للمنتج الجيد:

$$5682671 = \frac{7916.621}{7936.239} \times 5.696.753.121$$

تكلفة عنصر المواد المخصصة للمنتج السلبي:

$$14082 = \frac{19.618}{7936.239} \times 5.696.753.121$$

تخصيص تكلفة النظام إلى المنتج الجيد والسلبى:

$$182989049 = \frac{7916.621}{7936.239} \times 183442510$$

التكلفة للمنتج الجيد:

$$453 = \frac{19.618}{7936.239} \times 183442510$$

التكلفة للمنتج السلبى:

وأما بخصوص تكاليف إدارة النفايات فتم تخصيصها مباشرة إلى المنتج السلبى، وتكلفة الطاقة فتم تخصيصها إلى المنتج الجيد فقط نظراً لعدم وجود فاقد في الطاقة بهذا المركز.

جدول رقم (8) تخصيص التكاليف على أهداف التكلفة لمركز الخلط

المخرجات				المدخلات		البيان عنصر التكلفة
المنتج السلبى (خسائر النفايات)		المنتج الجيد				
التكلفة	الكمية	التكلفة	الكمية	التكلفة	الكمية	
26778	36.6	5971448	8161.195	5869238	7916.621	تكلفة المواد الخام المستلمة
--	--	--	--	128990.54	281.58	تكلفة المواد الجديدة والمضافة
--	--	14313	--	14313	--	تكلفة الطاقة
199472	--	--	--	199472	--	تكلفة النفايات
2306.8	--	514325.6	--	516632.4	--	تكلفة النظام
228557	--	6500086.6	--	6728646	--	إجمالي تكلفة مركز الخلط

تخصيص تكلفة المواد على المنتج الجيد:

$$\frac{8161.5}{281.5 + 7916.6} \times 1289905 + 5869238$$

$$5971448 = \frac{8161.5}{8198.1} \times 59982285 =$$

تخصيص تكلفة المواد على المنتج السلبي:

$$\frac{36.6}{281.5 + 7916.6} \times 1289905 + 5869238$$

تخصيص تكلفة النظام إلى المنتج الجيد والسلبي:

$$182989049 = \frac{7916.621}{7936.239} \times 183442510$$
 التكلفة للمنتج الجيد:

$$26778 = \frac{36.6}{8198.1} \times 59982285 =$$

تخصيص تكاليف النظام

$$514325.6 = \frac{8161.5}{8198.2} \times 5166324$$
 للمنتج الجيد:

$$2307 = \frac{36.6}{8198.2} \times 5166324$$
 للمنتج السلبي:

جدول رقم (9) تخصيص التكاليف على أهداف التكلفة لمركز التعبئة

دور نظام محاسبة تكلفة تدفق الموارد (MFCA) في تحديد تكلفة المنتجات (75-39)

المخرجات				المدخلات		البيان عنصر التكلفة
المنتج السلبي (خسائر النفائيات)		المنتج الجيد		التكلفة	الكمية	
التكلفة	الكمية	التكلفة	الكمية			
7168	9	6492919	8152.595	6500.086.6	8161.595	تكلفة المواد الخام المستلمة
--	--	--	--	--	--	تكلفة المواد الجديدة والمضافة
2	--	1787	--	1789	--	تكلفة الطاقة
290	--	263147	--	263437.4	--	تكلفة النظام
49043	--	--	--	49043	--	تكلفة النفائيات
56503	--	6757853	--	6814356	--	إجمالي تكاليف التعبئة

$$6492919 = \frac{8152.6}{8161.6} \times 65000866 \text{ تخصيص تكلفة المواد على المنتج الجيد:}$$

$$7168 = \frac{9}{8161.6} \times 65000866 \text{ تخصيص تكلفة المواد على المنتج السلبي:}$$

تخصيص تكلفة الطاقة على المنتج الجيد والسلبي نظراً لوجود فارق في الطاقة بهذا المركز

$$1787 = \frac{8152.6}{8161.6} \times 1789 \text{ التكلفة للمنتج الجيد:}$$

$$2 = \frac{9}{8161.6} \times 1789 \text{ التكلفة للمنتج السلبي:}$$

ويتبين مدى مساهمة نظام MFCA في تضمين القياس الكمي والمالي للنفائيات والانبعاثات الضارة، والذي يعد من الأمور المهمة داخل المصنع فهذه النفائيات كالانبعاثات الهوائية تؤثر على أداء العاملين، وتسبب في تلف آلات الإنتاج، الأمر الذي يعود بالأثر السلبي على انخفاض كفاءة التشغيل، مما يزيد من تكاليف الإنتاج، وهنا يتبين دور نظام NFCA

الإيجابي في حصر وتحديد النفايات والعمل على تخفيضها مما يحسن الأداء المالي والبيئي.

وتظهر جداول تخصيص التكاليف على أهداف التكلفة مسئولية كل مركز في حدوث الخسائر، من خلال تحديد تكلفة تدفقات المدخلات والمخرجات ومدى مساهمة كل مركز في إجمالي تكاليف الإنتاج، حيث يتم التتبع الدقيق للموارد المستخدمة داخل كل مركز على حده، مما يساعد في تحديد مستوى كل مركز من حيث الكفاءة ومقدار النفايات بكل مركز ومحاولة تقليل تلك الخسائر، من خلال زيادة كفاءة العملية التشغيلية والعمل للحد من الهدر في الطاقة والمواد مما يؤدي إلى تخفيض التكاليف وتحسين الأداء البيئي، فنظام MFCA من خلال تحديد العلاقة بين المدخلات والمخرجات لكل مركز، الأمر الذي يمكن الإدارة من إحكام الرقابة على الموارد المستخدمة.

وعليه فإن (MFCA) تعمل على دعم الجهود لتعزيز الأداء المالي والبيئي من خلال تحسين استعمال كل من الموارد والطاقة، وذلك بالتركيز على دعم مجالات تكنولوجيا العمليات وإدارة الجودة وإدارة سلسلة التوريد، وتوفير المعلومات التي تساعد الإدارة في تخفيض كمية المواد والطاقة المستهلكة في العمليات التصنيعية والسعي في الحد من كمية التلف، والتخفيض من التأثير السلبي على البيئة.

5- مرحلة التأكد (التحقق)

يتم في هذه المرحلة تجميع وتلخيص البيانات في صورة مصفوفة، حيث يتم في هذه المرحلة بيان جميع التكاليف المرتبطة بالمنتج الجيد والمنتج السلبي (خسائر النفايات).

حيث توضح المصفوفة تكاليف المواد الأولية وتكاليف الطاقة وتكاليف النظام وإجمالي الخسائر المتراكمة، ولقد تم الوصول إلى بعض المؤشرات كالتالي:

دور نظام محاسبة تكلفة تدفق الموارد (MFCA) في تحديد تكلفة المنتجات (75-39)

- إجمالي خسائر النفايات = تكلفة الإنتاج السلبي في مركز ما + إجمالي خسائر النفايات في المركز السابق له.
 - إجمالي تكاليف المدخلات = تكلفة مركز الكمية السابق + تكلفة المدخلات الجديد المضافة.
 - إجمالي تكاليف المخرجات = تكلفة الإنتاج الجيد + إجمالي خسائر النفايات.
- جدول رقم (10) مصفوفة تكاليف التدفق لمصنع أعلاف الأغنام (أولاً- مركز الاستلام)

مركز الاستلام					البيان
إجمالي التكاليف	ت. النفايات	ت. النظام	ت. الطاقة	ت. المواد	
--	--	--	--	--	تكلفة المدخلات
5748251	45669	177200	--	5525382	ت. المواد المستلمة (من مركز سابق)
5748251	45669	177200	--	5525382	ت. المواد الجديدة
					إجمالي تكلفة المدخلات
5519730.321	45669	177200	--	5519553.12	تكلفة المخرجات
51685		187	--	5829	ت. الإنتاج الجيد
					ت. الإنتاج السلبي
5519730.321		177200	--	5519553.12	إجمالي تكلفة مركز الاستلام
51685	45669	187	--	5829	ت. الإنتاج الجيد
					ت. الإنتاج السلبي
5571415.321	45669	364.2	--	5525.382	إجمالي تكاليف مركز الاستلام

جدول رقم (11) مصفوفة تكاليف التدفق لمصنع أعلاف الأغنام (ثانياً- مركز الجرش والطحن)

مركز الاستلام					البيان
إجمالي التكاليف	ت. النفايات	ت. النظام	ت. الطاقة	ت. المواد	
					تكلفة المدخلات
5990675.6	106902	183442.56	3578	5696753.121	ت. المواد المستلمة (من مركز سابق)

دور نظام محاسبة تكلفة تدفق الموارد (MFCA) في تحديد تكلفة المنتجات (75-39)

--	--	--	--	--	ت. المواد الجديدة (سابق)
5990675.6	106902	183442.56	3578	5696753	إجمالي تكلفة المدخلات
5869238	--	182989	3578	5682671	تكلفة المخرجات ت. الإنتاج الجيد
121437	106902	453	--	14082	ت. الإنتاج السليبي
5869238	--	182989	3578	5682671	إجمالي تكلفة مركز الجرش والطحن ت. الإنتاج الجيد
173122	152571	640	--	19911	ت. إجمالي خسائر النفايات
6042360	152571	183629	3578	5702582	إجمالي تكاليف مركز الجرش والطحن

جدول رقم (12) مصفوفة تكاليف التدفق لمصنع أعلاف الأغنام (ثالثاً- مركز الخلط)

مركز الاستلام					البيان
إجمالي التكاليف	ت. النفايات	ت. النظام	ت. الطاقة	ت. المواد	
6056445	--	183629	3578	5869238	تكلفة المدخلات ت. المواد المستلمة (من مركز سابق)
859408	199472	516632.4	14313	128990.5	ت. المواد الجديدة
6915853	199472	700261.4	17891	5998228.5	إجمالي تكلفة المدخلات
6500086.6	--	514325.6	14313	5971448	تكلفة المخرجات ت. الإنتاج الجيد
228557	199472	2306.8	--	26778	ت. الإنتاج السليبي
6500086.6	--	514325.6	14313	5971448	إجمالي تكلفة مركز الخلط ت. الإنتاج الجيد
401678.8	352043	2946.8	--	46689	ت. خسائر النفايات
6901765.6	352043	517272.6	14313	6018137	إجمالي تكاليف مركز الخلط

جدول رقم () مصفوفة تكاليف التدفق لمصنع أعلاف الأغنام (رابعاً- مركز التعبئة)

دور نظام محاسبة تكلفة تدفق الموارد (MFCA) في تحديد تكلفة المنتجات (75-39)

مركز الاستلام					البيان
إجمالي التكاليف	ت. النفايات	ت. النظام	ت. الطاقة	ت. المواد	
7028725	--	514325.6	14313	6500086.6	تكلفة المدخلات ت. المواد المستلمة (من مركز سابق) ت. المواد الجديدة
--	--	--	--	--	
7028225	--	514325.6	14313	6500086.6	إجمالي تكلفة المدخلات
6757853	--	263147	1787	6492919	تكلفة المخرجات ت. الإنتاج الجيد
56503	49043	290	2	7168	ت. الإنتاج السلبي
6757853	--	263147	1787	6492919	إجمالي تكلفة مركز التعبئة ت. الإنتاج الجيد
458182	401086	3236.8	2	53857	ت. الإنتاج السلبي
7216035	401086	266384	1789	6546776	إجمالي تكاليف التشغيل بالمصنع

أظهرت مصفوفة المراكز تفاصيل كاملة عن تكلفة الإنتاج والإنتاج الجيد والسلبي، الأمر الذي يساعد الإدارة في اتخاذ القرارات، حيث بلغ إجمالي تكاليف الإنتاج ما قيمته (7216035) دينار، وهذه التكلفة تتضمن تكلفة الإنتاج الجيد بقيمة (6757853) دينار، وتكلفة الإنتاج السلبي بقيمة (458182) دينار، أي أنّ خسائر النفايات تشكل ما نسبته (6.3%) من إجمالي تكلفة الإنتاج، حيث تتكون خسائر النفايات من خسائر المواد بما يعادل (53857) دينار، وخسائر الطاقة بما يعادل (2) دينار، وخسائر النظام (3237) دينار، وتكلفة إدارة النفايات (401086) دينار.

وبلغت نسبة الإنتاج السلبي لمركز الاستلام (11%) من إجمالي خسائر النفايات، ونجد أن نسبة الإنتاج السلبي لمركز الجرش والطحن تعادل (26%) من إجمالي خسائر النفايات، ونسبة الإنتاج السلبي لمركز الخلط بلغت (50%) من إجمالي خسائر النفايات، وبلغت نسبة الإنتاج السلبي لمركز التعبئة (12%) من إجمالي خسائر النفايات.

ويعمل المصنع (أعلاف زليتن) على تحميل تكلفة الإنتاج السلبي (خسائر النفايات) على تكاليف إنتاج المنتج النهائي، بينما وفقاً لنظام (MFCA) فإنه يتم فصل هذه التكلفة في جزء مستقل، وكلما كانت هذه التكلفة مرتفعة كان مؤشراً على عدم كفاءة العمليات التشغيلية بالمصنع.

ويستخلص مما سبق الآتي:

- يعمل نظام (MFCA) على تتبع تدفقات المواد والطاقة خلال العمليات الإنتاجية لتخفيض نسبة التالف من المنتجات، ويعمل أيضاً على تخصيص التكاليف بدقة للمنتج الجيد والسلبي.
- لنظام (MFCA) دور فعال في تخفيض التكاليف البيئية ومساعدة الإدارة في صنع القرارات، حيث يتم تتبع النفايات والانبعاثات عند حدوثها في العملية الإنتاجية، الأمر الذي يسهم في تقليل التكاليف، وبالتالي تحسين الإنتاجية.
- تبرز علاقة إيجابية بين نظام (MFCA) وتكاليف المنع البيئي، حيث يساعد هذا النظام في تحسين الأداء البيئي من خلال فحص وتحليل التكاليف البيئية والعمل على تزويد الإدارة بالمعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات.
- لنظام (MFCA) دور في رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية، حيث يعمل على تخفيض تكاليف مناولة المواد ومعالجة النفايات، مما يعود بالأثر الإيجابي على تخفيض التكاليف عبر إنتاج نفس الكمية من المنتجات النهائية مع مدخلات أقل.
- إن التحليل من خلال نظام (MFCA) للمخرجات إلى صنفين منتج إيجابي وسلبي، يعمل على تحديد النفايات والانبعاثات، فضلاً عن تحديد نسبها في كل مرحلة إنتاجية، كما يبين مستوى الكفاءة في العمليات الإنتاجية بدلاً عن حلول تكنولوجية مكلفة يمكن أن تزيد نسبة النفايات، فيتم التركيز على اتخاذ الإجراءات

اللازمة والحد من النفايات من قبل الإدارة من خلال المعلومات المستمدة من هذا النظام.

النتائج:

- يساهم نظام (MFCA) في توفير المعلومات الكمية والمالية، الأمر الذي يساعد الإدارة في اتخاذ العديد من القرارات العامة لتخفيض التكلفة من خلال الاستغلال الأمثل للمواد والطاقة خلال دورة حياة لمنتج، وتحليل تكلفة المنتجات إلى منتج إيجابي وسليبي من خلال تحديد الفاقد والنفايات، والعمل على تقليل نسبة التالف أثناء العملية الإنتاجية.
- يساعد نظام (MFCA) في ترشيد قرارات التسعير، حيث يعمل هذا النظام على تحليل تكلفة المواد والطاقة بكفاءة وبشكلٍ دقيق، ومن ثم تحديد تكلفة المنتج بشكلٍ أكثر دقة، وبناءً على ذلك تستطيع الإدارة تسعير المنتج.
- يساعد (MFCA) في اتخاذ القرارات من خلال توفير المعلومات الكمية والمالية الملائمة والدقيقة، وتوفير الشفافية في عملية تدفق المواد والطاقة أثناء العملية الإنتاجية والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وبيان المنتج السليبي.
- إنَّ الدراسة والمعرفة بهذا النظام في البيئة الليبية مازالت محدودة، على الرغم من أهميته، لما له من أثر مباشر في تخفيض التكاليف، والحد من المنتجات السلبية، وتزويد الإدارة بالمعلومات التي تمكنها من الوصول إلى إنتاج خالي من الفاقد.
- لا يتم بمصنع الأعلاف معالجة النفايات والمخلفات الضارة بالبيئة، سواء كانت صلبة أو سائلة أو غازية.
- يعتمد المصنع النظام التقليدي في معالجة النفايات من خلال تجميعها وفرزها من جميع مراكز التشغيل.

- يقوم المصنع بتحميل كافة النفايات على المنتج النهائي وهو (علف الأغنام) بغض النظر عن المعدلات المعيارية المسموح بها.
- من خلال تطبيق نظام (MFCA) فإنه يتم تحديد تكاليف الإنتاج الإجمالية موزعة على كل من الإنتاج الجيد (المنتج النهائي) والإنتاج السلبي (خسائر النفايات) وتخصيص تكاليف المواد والطاقة لإنتاج المنتج النهائي وتحديد الأثر البيئي بشكل منفصل، الأمر الذي يساعد الإدارة في الرقابة على تكاليف الإنتاج الجيد وخفض التأثير السلبي.

التوصيات:

- يوصي الباحث بتقديم المزيد من البحوث المتعلقة بالأنظمة الحديثة للمحاسبة الإدارية البيئية، وتذليل الصعاب أمام الشركات الصناعية الليبية لمواكبة التطور في هذا المجال لترشيد الإدارة في اتخاذ القرارات، وحصول المنتج على ميزة تنافسية.
- العمل على تطبيق نظام (MFCA) بمصنع أعلاف زليتن وباقي المصانع بليبيا، ليتم إدارة تدفقات الموارد والطاقة لتحسين الكفاءة التشغيلية وتحسين الأداء المالي والبيئي.
- التزام الشركات الصناعية بمراعاة الجانب البيئي لمعالجة المخلفات والانبعاثات الضارة بالبيئة.
- تدريب المحاسبين على كيفية تطبيق أنظمة المحاسبة الإدارية الحديثة كنظام (MFCA) وكيفية التعامل مع التكاليف البيئية من حيث الإفصاح عن التقرير المالية.

- يجب عزل خسائر النفايات من تكاليف الإنتاج (المنتج النهائي)، وتحميل هذه الخسائر على مركز الكمية المسؤول عن وقوعه، وتحليل مسبباته ومحاولة علاجها.

المراجع

- موسى، أحمد برهان (2023)، "التكامل بين تقنيتي محاسبة تكاليف تدفق المواد وسلسلة التجهيز لتحقيق الميزة التنافسية في الشركات الصناعية - دراسة تطبيقية لعينة من الشركات الصناعية في محافظة أربيل، رسالة دكتوراه في محاسبة التكاليف، جامعة أربيل، كردستان - العراق.
- خديجة وهلال (2018)، "محاسبة تكاليف تدفق المواد (MFCA) بوصفها أداة لرفع من الأداء البيئي والاقتصادي"، بحث منشور، الجزائر.
- كنوع، محمد علوي، سرور، منال جبار (2020)، "استعمال تقنية محاسبة تكاليف تدفق المواد لتحقيق استدامة المنتج"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 52، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت - العراق.
- غالي، زينة حمزة (2021)، "استخدام محاسبة تكاليف تدفق المواد لتقليل تلف الإنتاج"، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 17، العدد (67).
- نصير، عبد الناصر عبد اللطيف (2020)، "دور مدخل محاسبة تكاليف تدفق المواد في تحقيق الاستدامة للشركات المصرية: دراسة حالة في شركة مصر للإسمنت، قنا"، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 20، العدد (4).
- Kokubu, K. et al., (2023). "How material flow cost accounting contributes to the SDGs through improving management decision - making". Journal of material cycles and waste management published online, springer.
- Tu & Huag, (2019). "Relationship between green and material flow cost accounting in the context of resource utilization"، بحث منشور، سويسرا

- Walls, C. et al., (2023). "Material flow cost accounting as a resource solving tool for emerging recycling technologies", Journal of clean technologies, (MDPI), Vol.5, No. 2. PP. 652-674.
- Doora Samy, Mishelle, (2015). "Identifying environmental and economic benefits of cleaner production in a manufacturing company: a case study in Kwazulu-Natal", Investment management and financial innovations. Vol. 12, Issue1, P.235 – 246.
- May, Nadin & Quenther, Edeltraud, (2019). "Shared benefits by material flow cost accounting in the food supply chain- The case of a black currant juice production". Journal of cleaner production, Vol. 245, PP.1 – 17.
- Dekamin, M. et al., (2022). "Energy economic, and environmental assessment of coriander seed production using material flow cost accounting and life cycle assessment". Journal of environmental science and pollution research, vol. 29, No. 31. Pp 83469 – 83482.
- Che Tu. J. & Huang H. (2019). "Relationship between green design and material flow cost accounting in the context of effective resource utilization." Sustainability journal, Vol. 11 No. 7. Pp,1 – 11.

مقارنة كفاءة الاستثمارات لمصرفي الجمهورية والمتحد دراسة تحليلية باستخدام معيار
CAMELS خلال الفترة 2017-2022

أ.رقية مصباح سعد²

أ.خديجة سالم عبدالسلام¹

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة مقارنة لكفاءة الاستثمارات لمصرفي الجمهورية والمتحد للتجارة والاستثمار، وقد تم استخدام معيار CAMELS للسلامة المصرفية في التحليل، والذي يضم سته مؤشرات، مؤشر ملاءمة رأس المال ومؤشر كفاءة الإدارة لمعرفة تقييم الاستثمارات في الخصوم، ومؤشر جودة الأصول والسيولة؛ لتقييم كفاءة الاستثمار في الأصول، بينما استخدام مؤشر درجة الربحية لتقييم كفاءة الاستثمار في الخصوم والأصول معاً، وتم استبعاد مؤشر درجة الحساسية لمخاطر السوق لعدم توفر البيانات، وخلصت النتائج إلى أن المصارف التجارية الخاصة (مصرف المتحد للتجارة والاستثمار) أكثر كفاءة في تقييم الاستثمارات من المصارف التجارية العامة (مصرف الجمهورية)، حيث تحصل مصرف المتحد على التصنيف قوى (1) بينما تحصل مصرف الجمهورية على التصنيف معقول (3) لعدة أسباب أهمها، انخفاض مؤشر السيولة والربحية بشكل كبير لمصرف الجمهورية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة تعديل السياسات المصرفية بما يتماشى مع الظروف الراهنة وسرعة عمل سوق المال الليبي، ووضع نظام رقابي فعال ينظم سعر الصرف، وذلك لمعرفة درجة الحساسية لمخاطر السوق.

1-المقدمة:

تُعد المصارف التجارية من أهم المؤسسات التي تقوم بعمليات الوساطة المالية، والتي تنتقل خلالها الموارد المالية من ذوي الفائض (المودعين) الي ذوي العجز المالي (المقترضين)، هدفا منها لتعظيم أرباحها وزيادة سيولتها وتوفير الأمان لها ولعملائها، لذلك

¹ كلية التجارة / جامعة الزيتونة

² كلية التجارة / جامعة الزيتونة

تقوم المصارف التجارية سواء كانت عامة أو خاصة بتقييم استثماراتها لمعرفة مستوى نشاطها ومدى قدرتها على القيام بوظائفها بشكل متكامل للمحافظة على مركزها التنافسي وتحسين معدل أدائها من خلال إدخال إصلاحات جديدة بالاعتماد على معايير حديثة مثل معيار Camels الذي تم استخدامه لأول مرة في المصارف الأمريكية عام 1980م، أثر انهيار نظامها المصرفي .

-مشكلة الدراسة:

تعتمد استثمارات المصارف التجارية العامة والخاصة على تحقيق عوائد مناسبة، ولمعرفة جودة استثمارات هذه المصارف، لابد من تقييم هذه الاستثمارات باعتباره قرار ذو طابع استراتيجي يتعلق بنشاط المؤسسة في المستقبل.

وتكمن مشكلة البحث في التعرف على كفاءة مصرفي الجمهورية والمتحد للتجارة والاستثمار وذلك بدراسة وتقييم كفاءة استثماراتها ولتحديد هذه المشكلة نطرح السؤال التالي:

أي من المصرف الجمهورية والمتحد أكثر كفاءة في استثماراته وافقا لمعيار CAMELS؟

3-فرضيات الدراسة:

- مصرف الجمهورية أكثر كفاءة في الاستثمارات من المتحد وافقا لمعيار CAMELS.

- مصرف المتحد أكثر كفاءة في الاستثمارات من الجمهورية وافقا لمعيار CAMELS.

4-أهداف البحث:

-التعرف على مفهوم الاستثمارات في المصارف التجارية.

-التعرف على معيار CAMELS لتقييم الاستثمارات بكفاءة عالية.

-معرفة أي المصرفين له القدرة على تقييم استثماراته بكفاءة.

5-أهمية الدراسة:

انطلقت هذه الدراسة من عمق الأهمية المتشعبة التي تتمتع بها، حيث أن تقييم استثمارات المصارف التجارية، يأتي ضمن المفردات المهمة على الصعيد البحثي، وكذلك المهني ناهيك عن كون القطاع المصرفي من القطاعات المهمة التي تستند عليها الدولة، إلى جانب الفوائد المتوقعة من نتائج هذه الدراسة التي تساهم في بيان التحليل المالي للسلامة المصرفية، وبالتالي توصيات ذو أهمية لعينة الدراسة والمهتمين بالقطاع المصرفي.

6-الدراسات السابقة:

-دراسة (الباوندي - 1999) بعنوان ((تقييم استثمارات المصارف التجارية الليبية دراسة تحليلية على مصرفي الجمهورية والأمة)) وهدفت هذه الدراسة الى تحليل ربحية استثمارات المصارف التجارية ومعرفة مدى قدرتها على توظيف أموالها والتأكيد على ضرورة الاهتمام بالاستثمارات المصرفية، تمثلت مشكلة الدراسة في مدى قدرة المصارف التجارية على تقييم استثماراتها ، وقد اعتمد الجانب النظري على المنهج الاستقرائي للمفاهيم الأساسية للاستثمار والمداخل المختلفة التي تناولت هذه المفاهيم ، بينما اعتمد الجانب العملي على نماذج تقييم الاستثمارات في هذه المصارف ، وتوصل الباحث الى عدة نتائج أهمها .

تركز أغلب استثمارات المصارف التجارية في القروض والودائع والأوراق الحكومية، وعدم تمتع المصارف التجارية بمحافظ استثمارية متنوعة وصناديق استثمار، وتبين من تحليل سيولة المصارف التجارية الليبية أن هناك فائض في السيولة الفعلية عن السيولة القانونية المحددة من قبل م ل م ، وكذلك ارتفاع حجم الاحتياطات الفعلية مقارنة بالاحتياطات القانونية .

-دراسة (المنتصر - 2004) بعنوان ((تقييم الاستثمارات في المصارف الإسلامية الإماراتية باستخدام التحليل بالنسب المالية دراسة مقارنة بين مصرفي أبو ظبي ودبي الإسلاميين للفترة 1998 -2002)) وتهدف هذه الدراسة الى تقييم الاستثمارات في المصارف الإسلامية والتعرف على نقاط الضعف في نظم الاستثمار في المصارف الإسلامية ، تمثلت مشكلة الدراسة في مدى كفاءة إدارة الاستثمارات في المصارف الإسلامية الإماراتية ، وقد استخدم المنهج التحليلي المقارن وتحديد النسب المالية ، كأداة لتقييم وتحليل البيانات الثانوية للقوائم المالية لفترة الدراسة ، وتوصل الباحث الى عدة نتائج أهمها، ارتفاع مؤشر السيولة وضعف الاستثمارات في مصرف ابوظبي مقارنة بمصرف دبي ، ارتفاع نسبة الأرباح التشغيلية إلي الأصول الخطرة للمصرف دبي عن مصرف ابوظبي ، العائد الذي تحققه المصارف الإسلامية لا يتناسب وحجم الودائع الموجودة لديها، وذلك قد يعزي لعدم كفاءة إدارة استثمار هذه الودائع نتيجة نقص الخبرة الاقتصادية.

-دراسة (كريمة -2013) بعنوان ((تقييم الاستثمارات في مصرفي الجمهورية والليبي الخارجي)) دراسة تحليلية خلال الفترة (2006-2010) وتهدف هذه الدراسة الى التعرف على أداة مصرفي الجمهورية والليبي الخارجي وتقييم الاستثمارات في هذه المصارف، تمثلت

مشكلة الدراسة في ضعف السياسة الاستثمارية والاستراتيجية المتبعة لدى المصرفين محل الدراسة ، وكذلك قلة الكوادر والخبرات المتخصصة في مجال الاستثمار لديها ، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، حيث تم استخدام كل من التحليل المالي بأسلوب النسب المالية لتقييم استثمارات المصرفين ، وكذلك التحليل الاحصائي لتحليل بيانات عينة الدراسة ، وتوصلت الباحثة الى عدة نتائج أهمها، قلة الكوادر المتخصصة في التمويل والمصارف والاستثمار بشكل كبير. مصرف الجمهورية بدأ في الاستثمار بالمراوحة الإسلامية، المصرف الليبي الخارجي قام بوضع استراتيجية للاستثمار الدولي إلا إنها لم تتضمن التمويل الإسلامي.

-دراسة (العشماوي، وآخرون، 2022) بعنوان ((دور مؤشرات CAMELS في تقييم الأداء دراسة حالة على البنك الأهلي المصري))، وهدفت الدراسة إلى التعرف على أهم الجهود المحاسبية في مجال الأداء المصرفي ومؤشرات تقييمه، تقييم قوة واتجاه وجوهية العلاقة الارتباطية بين مؤشرات CAMELS وبين الأداء المصرفي، وتمثلت مشكلة الدراسة في دور مؤشرات CAMELS في تقييم أداء البنك الأهلي المصري، وهل توجد علاقة ارتباط جوهرية لمؤشرات CAMELS وبين الأداء المصرفي بالبنك الأهلي المصري؟ والمنهج الذي اتبعته الدراسة هو المنهج التحليلي الاحصائي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج نذكر منها: جميع متغيرات الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي، وجود علاقة ارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

7-مصطلحات البحث:

الاستثمار: هو عبارة عن استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات الأزرمة في المصارف التجارية (عمرو، 2010، ص 17).

المصارف التجارية: وهي المصارف التي تعتمد على ودائع الافراد، والهيئات بأنواعها المختلفة سواء كانت ودائع جارية (ودائع تحت الطلب)، وودائع لأجل وتوفير (الودائع الثابتة)، وإعادة استثمارها لفترات قصيرة الاجل في تسهيلات ائتمانية يسهل تحويلها إلى نقدية حاضرة دون خسائر، وذلك للمساهمة في تمويل التجارة الداخلية والخارجية. (عبدالله ، الطراد، 2006، ص 23).

معيار CAMELS : هو نظام رقابي لتقييم أداء البنوك من خلال مؤشرات وضعية السلطات الرقابية في الولايات المتحدة الامريكية (العبد، 2016، ص 50).

-ما يميز هذه الدراسة الحالية:

جاءت هذه الدراسة استكمالاً وامتداداً للدراسات السابقة على تحليل البيانات المالية للمصارف وفقاً لمعيار CAMELS بهدف الوصول إلى تحديد ومعرفة مدى قدرة المعيار على إعطاء صورة متكاملة عن أداء المصارف محل الدراسة، وكذلك استبعدت هذه الدراسة كما جاء في بعض الدراسات عامل الحساسية بسبب عدم توفر بيانات المطلوبة لتقييمه. إلا أنها اختلفت عن بعض الدراسات السابقة باختلاف بيئة الدراسة.

الإطار النظري للدراسة:

مؤشر CAMELS

نشأة وتطور المؤشر:

إن نظم الرقابة المصرفية والإنذار المبكر أول من استخدامها من الدول الكبرى هي الولايات المتحدة الأمريكية، حيث استخدمت هذه النظم بعد تعرضها إلى أزمة إفلاس لا غلب مصارفها المحلية سنة 1933، وذلك بسبب فقد الأفراد الثقة في القطاع المصرفي الأمريكي ونتج عن ذلك سحب ودائعهم، مما أدى إلى الإفلاس وتكرر هذا المشهد عام 1988، مما أدى إلى إفلاس أكثر من 221 مصرف امريكي (أبو أحمد وفائق، 2005، ص 35).

ومن خلال ذلك الأزمات عمل المصرف الاحتياطي الفدرالي على تقييم المصارف الأمريكية باستخدام مؤشرات ومعايير نظام CAMELS ، حيث تعد المصارف نتائج التصنيفات دون علم الجمهور بيها ، وبهذا الأسلوب تمكنت السلطات النقدية عام 1998 بالتنبؤ بلازمة قبل حدوثها مما ساهم في تقليص عدد المصارف التي أعلنت أفلانها إلى ثلاث مصارف فقط ،ويعد هذا العمل بمثابة انجاز حققه المصرف الاحتياطي الفدرالي ، حيث تمت حمايته من الانهيار مقارنة مما حدث في عام 1988، وبذلك أثبت نظام CAMELS القدرة الفعالة على كشف خلل بالمصارف وتحديث المخاطر والأزمات قبل أن تحدث ، حيث طال

العديد من الباحثين بنشر هذه النتائج المرضية للجمهور، لكي يتم ضمان حقهم في اختيار التعامل مع البنوك ذات الخطورة الأقل والأداء الأكمل، كما طالب أيضًا بضرورة إن تشمل البيانات المالية السنوية المنشورة من قبل البنوك في عرض النتائج باستخدام نظام CAMELS. (الطوخي، 2008، ص 35)

مراحل التطور التاريخي لمؤشر CAMELS

لمؤشر CAMELS عدة مراحل مرّ بها حتى أصبح بهذا الشكل، وسوف نتناول هذه المراحل بالتفصيل كالآتي:

المرحلة الاولي: نظام CAEL

هذا النظام هو مؤشر سريع يقوم بالأمام الموقف المالي لأي مصرف من المصارف التجارية، ومن خلاله يتم معرفة درجة التصنيف، كما انه أحد الوسائل الرقابية غير المباشرة () التي تتم عن طريق الرقابة المرسله من المصارف التجارية للبنك المركزي، وهذا المعيار يعتمد على أربعة عناصر أساسية هي:

Capital Adequacy	-ملاءة راس المال
Asset quality	-جودة الموجودات
Earnings	-الربحية
Liquidity (عربي ، 2011 ، ص6)	-السيولة

مميزات نظام CAEL:

لهذا النظام عدة مميزات من أهمها ما يلي:

- هذا النظام يقوم بالإبذار المبكر وتحديد مواطن الضعف في المصارف ومؤشر لتفتيش الميداني بطريقة (CAEL) فيعد مكمل لهذا المعيار وليس بدلاً له.

-كما يعد من الأساسيات التي تعتمد عليها السلطات في اتخاذ القرارات الرقابية اللازمة في حالة مضي ثلاثة أرباع أو أكثر من تاريخ تقرير CAEL نسبته للتغير المتوقع حصوله في الموقف المالي بالمصرف المعني في تلك الفترة.

-يُعد معيار (CAEL) من المعايير التي تعتمد على التقييم في تاريخ التفتيش، مما يصعب معه عمل تقييم شامل للمصارف في تاريخ محدد بخلاف المعايير الأخرى التي تعمل على تقييم موحد للمصارف مجتمعة في تاريخ موحد. (أحمد، 2005، ص 5)

المرحلة الثانية: CAMEL

بعد الانتهاء من المرحلة الأولى ندخل في المرحلة الثانية التي تعتمد على تقييم موحد على الصعيد الدولي من خلال النظام ، حيث أثبت إنه أداء فعال للأشرف الداخلي لتقييم السلامة المالية ، على أساس تحديد تلك المؤسسات التي تتطلب اهتمام خاصًا أو المراقبة، كما إن هذا النظام يُعد من أشهر الأنظمة المستعملة في أغلب المصارف التجارية ، حيث تستخدمه السلطات الرقابية الحكومية ، وتعتمد عليه في النتائج وخاصة في تقييم أوضاع المصارف ، كما تستخدمه أيضًا المنظمات المالية والاستشارية كذلك ، وتعتمد عليه في استخلاص النتائج .

ولهذا النظام خمسة عناصر أساسية وهي كما لاتي:

Capital Adequacy	-ملاءة راس المال
Asset quality	-جودة الأصول
management	-الإدارة
Earnings	-الأرباح
Liquidity (شلهوب، 2007، ص 266)	-السيولة

من خلال ما سبق حول تتبع المراحل التي مرّ بها نظام CAMEL فقد بدأ هذا المعيار منذ عام 1977 بواسطة خمسة جهات رقابية في الولايات المتحدة الأمريكية، بما فيها البنك

المركزي وكل هذه الجهات قبل هذا الزمن كانت تمارس التفتيش ، وكل جهة تكتب تقريرها بطريقتها الخاصة التي تختلف عن الجهة الأخرى ، مما أدى إلى صعوبة أحداث تنسيق وتكامل الادوار الرقابية بين تلك الجهات ، ومن خلال ذلك نشأة الحاجة لتوحيد المعايير المستعملة في معيار واحد ، حتي تسهل عملية مقارنة النتائج (أحمد ، 2005 ، ص 4)

مميزات نظام CAMEL:

لهذا النظام عدة مميزات يمكن توضيحها كما يلي:

- تصنيف المصارف وفقا معيار موحد.
- أثناء التفتيش يجب أن يكون الأسلوب والكتابة موحده.
- أثناء التفتيش يجب اختصار الوقت والتركيز على بنود رئيسيه ونكتف الجهود، حتى يتسنى سلامة الموقف المالي للمصرف.
- الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير.
- تصنيف شامل للنظام المصرفي كاملاً وفق آلية موحدة للوصول إلى النتائج المرضية لكل مصرف وكل مجموعة متشابه من المصارف.
- يعتمد على نظام في اتخاذ القرارات الرقابية والإجراءات التصحيحية التي تعقب التفتيش.
- يحدد هذا النظام درجة الشفافية ومدى مصدقيه المراجع.
- كما إن هذا النظام يقلل من نسبة الوقوع في أخطاء التصنيف. (عبد القادر، 2009، ص 9)

المرحلة الثالثة: نظام CAMELS

وبعد المرحلة الثانية تبدأ المرحلة الثالثة والتي تحتوي على مؤشر الحساسية لمؤشر السوق Sensitive of market Risks ليصبح المؤشر بصورته الأخيرة، تحت اسم مؤشر

CAMELS

وهذا المؤشر يحتوي على ستة عناصر أساسية وهي كما يلي:

Capital Adequacy	-الحرف C ويرمز إلى معيار كفاية رأس المال
Assets quality	-الحرف A ويرمز إلى معيار جودة الأصول
Earning and profit	-الحرف E ويرمز إلى معيار الربحية والدخل
Liquidity	-الحرف L ويرمز إلى معيار السيولة
Management efficiency	-الحرف m ويرمز إلى معيار كفاءة الإدارة
Sensitivity of market	-الحرف S ويرمز إلى معيار حساسية مخاطر السوق
	Risk (شاهين ، 2005 ، ص 18)

مميزات مؤشر CAMELS

لمؤشر CAMELS عدة مزايا من أهمها ما يلي:

- المؤشر السابق مؤشر موحد يستخدم في تقييم أداء المصارف التجارية.
- يتصف هذا المؤشر بالموضوعية كما إنه وجهة السلطة النقدية.
- يعمل هذا المؤشر لتحسين الرقابة المالية، كما إنه يقوم بإعطاء إشارات عن المركز المالي للمصرف.
- أثناء حدوث الأزمات المالية فإن هذا المؤشر يقوم بإعطاء نتائج ذات دقة للأثار المحتملة التي قد تحدث.
- يعطي صورة واضحة عن سلامة المصرف وأمواله التي يتمتع بها القطاع المصرفي في ذلك البلد.
- يعمل على مساعدة السلطة الرقابية في تحديد المصارف التي تحتاج إلى عناية واهتمام للمصرف، قبل تعرضه إلى أزمة مالية (الامام، 2010، ص 22).

تعريف مؤشر CAMELS

تعريف نموذج CAMELS: -أنه عبارة عن نظام لتقييم الأداء للمصارف من خلال الفحص المبدئي لوضعية المصرف، من خلال العناصر الستة المكونة له ويسمح من خلاله معرفة درجة تصنيف المصرف، ومن ثم اتخاذ إجراءات تصحيحية من أجل تجنب وقوع المصرف في أزمات (تريعة، 2015، ص 34).

ويعرف نموذج CAMELS أيضاً: هو نظام رقابي لتقويم سلامة المؤسسات المالية على أساس موحد بهدف تحديد المصارف التي تتطلب تركيز وانتباه وعناية إشرافية خاصة (الكراسنة، 2006 ، ص 18)

أهمية مؤشر CAMELS:

يُعد مؤشر CAMELS سريع الإلمام بالموقف المالي لإي مصرف، كما أنه يساهم في:

- التعرف على المؤسسات التي فيها مشاكل أو يحتمل وقوعها في صعوبات ومشاكل مالية.
- التقييم المستمر لنظم المؤسسات في هيكل رسمي للتقييم سواء عند الفحص أو بين فترات الفحص.

-يساعد في تعيين أولويات الفحص والتخصيص الأمثل للموارد الإشرافية.

-توجيه الاهتمام من قبل المشرفين على المصارف في الوقت المناسب أو السليم. (دهيرب ، 2012 ، 265).

عيوب مؤشر CAMELS :

تتمثل عيوب مؤشر CAMELS في النقاط التالية:

-إن إسناد أوزان ثابتة لمكونات المؤشر دون مراعاة التفاوت في الأهمية النسبية لكل عنصر من شأنه أن يضعف من كفاءة المؤشر، ويحد من دقته التحليلية، مما ينعكس سلبيًا على موثوقية النتائج المستخلصة منه.

-يعتمد المؤشر على تصنيف المصارف في مجموعات متجانسة وفقاً لحجم الموجودات، معتبراً أن متوسط النسب المالية يمثل أداء المجموعة، إلا إن التباين الملحوظ بين المصارف

داخل المجموعة ذاتها يجعل هذا المتوسط غير دقيق في عكس الواقع الفعلي لأوضاعها (العميد، 2010، ص 7).

مجتمع وعينة الدراسة

1-مجتمع الدراسة:

يمكن حصر مجتمع الدراسة من خلال الجدولين الآتيين:

جدول (1) المصارف التجارية العامة

ر.م	اسم المصرف	تاريخ التأسيس	رأس المال التأسيسي	عدد الفروع
1	الجمهورية	1970	750 ألف د.ل	146
2	التجاري الوطني	1970	500 مليون د.ل	69
3	الصحاري	1964	378 مليون د.ل	أكثر من 51
4	الوحدة	1970	432 مليون د.ل	76
5	الواحة	2005	150 مليون د.ل	15
6	الخليج الأول الليبي	2007	520 مليون د.ل	1
7	التضامن التجاري العربي	1998	500 مليون د.ل	7
8	الليبي الخارجي (وحدة الدينار الليبي)	1972	10 مليون د.ل	أكثر من 28 دولة

المصدر: المواقع الالكترونية للمصارف

جدول (2) للمصارف التجارية الخاصة

ر.م	اسم المصرف	تاريخ التأسيس	رأس المال التأسيسي	عدد الفروع
1	الأمان	2003	3 مليون د.ل	33
2	السرايا	2007	33.3 مليون د.ل	4
3	الوفاء	2003	60 مليون د.ل	2
4	المتحد	2007	100 مليون د.ل	9
5	الاجماع العربي	2003	800 مليون د.ل	5
6	النوران	2008	600 مليون د.ل	7
7	التجارة والتنمية	1993	50 مليون د.ل	أكثر من 11
8	اليقين	2005	250 مليون د.ل	7
9	الأندلس	2016	1.250 مليون د.ل	5
10	المتوسط	1997	900 ألف د.ل	6

11	شمال أفريقيا	1973	3.50 مليون دل	46
----	--------------	------	---------------	----

المصدر: المواقع الالكترونية للمصارف.

2- عينة الدراسة

بالنسبة لعينة الدراسة تم اختيار عينة عمدية، وهي مصرف الجمهورية ويمثل المصارف العامة، تأسس المصرف أساسا كفرع لبنك بركلين البريطاني في ليبيا؛ ليحمل اسمه الحالي في 1970/12/22م حين صدر قرار من الدولة بتأميمه بالكامل ليحمل اسم مصرف الجمهورية؛ ومصرف المتحد للتجارة و الاستثمار يمثل المصارف التجارية الخاصة، تأسس نتيجة اندماج مصرف العجيلان الأهلي ومصرف زوارة الأهلي ومصرف سهل جفارة الأهلي بناء على قرار محافظ مصرف ليبيا المركزي سنة 2007، حيث جمع بيانات عينة الدراسة من القوائم المالية (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل) خلال ستة سنوات (2017 _ 2022) وذلك لغرض التعرف على طبيعة الاستثمارات و الوضع المالي لها.

3- تحليل بيانات عينة الدراسة

نلاحظ من الجدولين (1.3) و(2.3) أن مجتمع الدراسة يتكون من جميع المصارف التجارية العامة والخاصة، حيث بلغ عددها سنة 2021 الى 19 المصرف منها 8 مصارف تجارية عام والباقي 11 مصارف تجارية خاصة.

4- تحليل بيانات عينة الدراسة:

يعتمد تقييم الاستثمارات في المصارف التجارية على تحقيق عوائد مناسبة وتوفير سيولة وإدارة كفوة ورأس مال ملائم، وأصول جيدة بالإضافة إلى مدى حساسية هذه الاستثمارات لمخاطر السوق، حيث تم استخدام معيار CAMELS للسلامة المصرفية في التحليل.

5- مكونات معيار CAMELS:

يتكون معيار CAMELS من ستة حروف وكل حرف يرمز لمؤشر تقييمي، بمعنى إن هذا المعيار يقيم المصرف بستة مؤشرات أساسية هي: (تواتي، 2021، 34)

مؤشر ملاءة رأس المال (C)	Capital Adequacy
مؤشر جودة الأصول (A)	Assets Quality
مؤشر كفاءة الإدارة (M)	Management Soundness
مؤشر الربحية (E)	Earning

Liquidity adequacy

-مؤشر السيولة (L)

Sensitive of market risks

-مؤشر درجة الحساسية لمخاطر السوق (S)

لحل إشكالية البحث واختيار الفرضيتان التي تنص على إن:

- المصارف العامة أكثر كفاءة في تقييم الاستثمارات.

- المصارف الخاصة أكثر كفاءة في تقييم الاستثمارات.

تم الاعتماد على المنهج التحليلي المقارن باستخدام المؤشرات المالية السابقة الخاصة بمعيار السلامة المصرفية CAMELS، من خلال حساب المتوسط الحسابي لكل نسبة من مؤشرات المعيار (نسبة رأس المال الاساسي، نسبة التصنيف المرجح، معدل النمو في المركز المالي، معدل العائد على الأصول، نسبة السيولة) وذلك تمثيلاً عن (ملاءة رأس المال، جودة الأصول، كفاءة الإدارة، الربحية، السيولة) على التوالي وفقاً للقوانين التالية:

جدول (3) النسب المالية عن مؤشرات معيار CAMELS

القانون المعمول به	النسبة	المؤشر
$100 \times (\text{رأس المال الاساسي} \div \text{متوسط الاصول})$	نسبة رأس المال الاساسي	ملاءة رأس المال
$100 \times [(\text{المخصصات} \div (\text{المخصصات} + \text{حقوق الملكية}))]$	نسبة التصنيف المرجح	جودة الأصول
$100 \times [(\text{اجمالي الميزانية العام الحالي} - \text{اجمالي الميزانية العام السابق}) \div (\text{اجمالي الميزانية العام السابق})]$	معدل النمو في المركز المالي	كفاءة الإدارة
$100 \times (\text{صافي الدخل بعد الضريبة} \div \text{اجمالي الاصول})$	معدل العائد على الأصول	الربحية
$100 \times (\text{الاصول المتداولة} \div \text{الخصوم المتداولة})$	نسبة السيولة	السيولة

المصدر: (اسميو؛ غيث:2022، 90)

وفقاً لمعيار السلامة المصرفية CAMELS، وبتطبيق المعادلات الرياضية في الجدول (3) على بيانات الدراسة؛ نستطيع الوصول إلى النسب المالية الخاصة بالمصرفين خلال الفترة (2017-2022م) كما هو موضح في الجدولين (4)(5):

جدول (4) مؤشرات مصرف الجمهورية خلال الفترة (2017-2022م)

السنة	ملاءة رأس المال	جودة الاصول	كفاءة الإدارة	الربحية	السيولة
2017	1.62%	21%	0.14%	0.21%	1.040%
2018	1.62%	23%	(-0.16)%	0.40%	1.043%
2019	1.62%	23%	(-8.35)%	0.27%	1.051%
2020	1.62%	25%	6.89%	0.12%	0.264%

مقارنة كفاءة الاستثمارات لمصرفي الجمهورية والمتحد دراسة تحليلية باستخدام..(76-102)

2021	1.62%	25%	25.21%	0.23%	1.032%
2022	1.62%	24%	(-8.02)%	0.21%	1.036%

المصدر: تحليل القوائم المالية للمصارف محل الدراسة

جدول (5) مؤشرات مصرف المتحد للتجارة والاستثمار خلال الفترة (2017-2022م)

السنة	ملائة رأس المال	جودة الاصول	كفاءة الإدارة	الربحية	السيولة
2017	7.49%	5.19%	-	0.82%	99.73%
2018	7.49%	10.03%	7.19%	3.21%	93.49%
2019	7.74%	12.20%	(-6.69)%	2.17%	97.65%
2020	7.74%	7.11%	39.03%	1.15%	106.11%
2021	7.74%	9.26%	21.97%	2.93%	76.63%
2022	7.74%	10.30%	5.89%	2.46%	82.79%

المصدر: تحليل القوائم المالية للمصارف محل الدراسة

1. مؤشر ملاءة رأس المال:

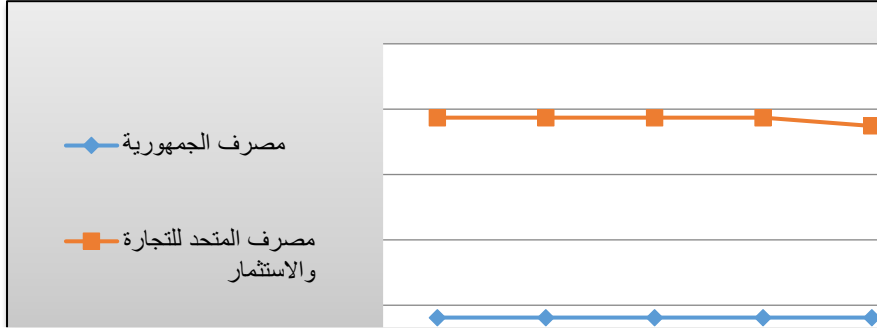
من خلال النتائج الموضحة في الجدولين السابقين والخاصة بنسبة رأس المال الاساسي فنلاحظ أن مصرف الجمهورية حقق نسبة ثابتة خلال الخمس السنوات على التوالي وهي (1.62%) ولعل السبب في ذلك ثبات رأس المال الاساسي خلال السنوات الخمس على التوالي (1000 مليون دينار ليبي)، في حين أن مصرف المتحد للتجارة والاستثمار، فنلاحظ النسبة ارتفعت خلال السنة 2019 من (7.49% إلى 7.74%) وذلك لزيادة رأس مال المصرف من (96.8 مليون دينار ليبي إلى 100 مليون دينار ليبي) خلال السنوات التالية 2020، 2021، 2022م، وذلك يلاحظ واضحاً من خلال الرسم البياني (1)، وللحكم على مدى ملاءة رأس المال وفقاً لمعيار CAMELS، يمكننا النظر إلى الجدول التالي:

جدول (6) نسبة رأس المال الأساسي وفقاً لتصنيف معيار CAMELS

نوع التصنيف	درجة التصنيف	نسبة رأس المال الأساسي
جيد	1	5%
ملائم	2	4%
ضعيف	3	أقل من 4%
ضعيف جداً	4	أقل من 3%

المصدر: (تميسه، 2014، 43)

من خلال ما سبق، يتضح لنا أن ملاءة رأس المال لمصرف الجمهورية ضعيفة جداً، وذلك بحكم أن النسبة المالية المستخرجة (1.62%) أقل من 3%، أما بالنسبة لمصرف المتحد للتجارة والاستثمار، فإن النسبة المالية المستخرجة كانت أكبر من (5%) خلال فترة البحث وهي (7.49-7.74%) والتي تعبر عن أن رأس المال للمصرف جيد.



شكل (1) مؤشر ملاءة رأس المال

2- مؤشر جودة الأصول:

للتعليق على هذا المؤشر سيقترن على نسبة التصنيف المرجح، هذه النسبة والتي تعرف أيضاً بمسمى نسبة الأصول المرجحة (WCR) Weighted Classification Ratio، كلما قلت هذه النسبة، كلما كانت المخاطر الائتمانية أقل، بالتالي إدارة الائتمان المصرفية جيدة وانعكاس مباشر على عنصر الربحية والسيولة، إضافة إلى كفاية المخصصات المكونة لتغطية الخسائر المتوقعة والعسر المالي الذي قد يعترض المصرف في هذه الجزئية، وبالنظر إلى الحالة الدراسية الممثلة بمصرف الجمهورية ومصرف المتحد للتجارة والاستثمار، نلاحظ أن هناك تباين كبير في القيم المنسوبة لكلا المصرفين في إطار هذه النسبة، وقبل التعليق على تفاصيلها يجب الإشارة إلى التصنيفات المعتمدة لمؤشر جودة الأصول في معيار CAMELS:

جدول (7) نسبة التصنيف المرجح وفقاً لتصنيف معيار CAMELS

نوع التصنيف	درجة التصنيف	التصنيف المرجح
قوية	1	أقل من 5%
مرضية	2	5%-15%
جيدة بعض الشيء	3	15%-35%

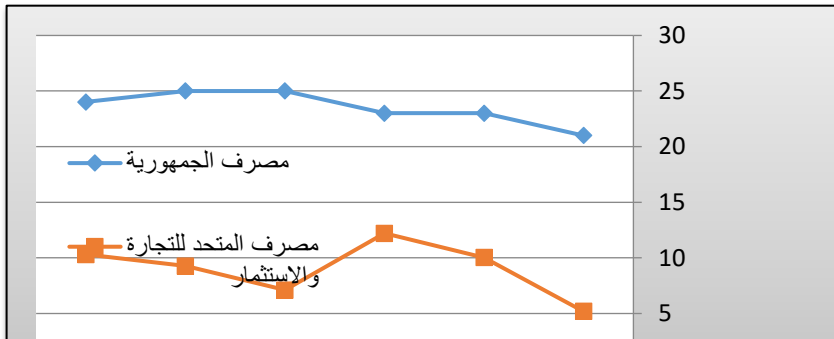
مقارنة كفاءة الاستثمارات المصرفية الجمهورية والمتحد دراسة تحليلية باستخدام..(76-102)

حدية	4	35%-60%
غير مرضية	5	60% فأكثر

المصدر: (اسميو؛ غيث: 2022، 95)

بناءً على الجدول السابق؛ نستطيع القول أن نسبة التصنيف المرجح لبيانات مصرف الجمهورية تتحقق عند جزئية (جيدة بعض الشيء) وتتراوح قيمتها ما بين (21%-25%)، أي أن إدارة الأصول في هذا المصرف تعتبر جيدة وفقاً للتصنيف المنصوص عليه، في المقابل؛ نجد أن نسبة التصنيف المرجح لدى مصرف المتحد للتجارة والاستثمار وقعت عند جزئية (مرضية)، والتي تتراوح قيمتها بين (5%-15%)، حيث سجلت النسب على التوالي (5.19%، 10.03%، 12.20%، 7.11%، 9.26%، 10.30%).

عليه ومن خلال البيانات السابقة يتضح أن وضع المصرفين في إطار نسبة التصنيف سليم، غير أن الحال في مصرف المتحد للتجارة والاستثمار أفضل بكثير من مصرف الجمهورية، كون أن نسبه مقبولة ومرضية، وهذا يرجع لاتباع مصرف المتحد للتجارة والاستثمار استراتيجيات جيدة في جميع عملياته الائتمانية من منح للقروض ومتابعة سدادها وتحصيل فوائدها في مواعيدها والضمانات المقدمة بشكل عام مقارنة بمصرف الجمهورية(عام)، وهنا ربما نقف عند مسألة نوع المصرف التي قد تحدث فارقاً في نسبة التصنيف المرجح، فالمصارف العامة عادة ما تقرض الجهات العامة بشكل متساهل مقارنة بالمصارف الخاصة التي تثبت شروطها على القطاعات كافة، وهذا لا يعني سوء الإدارة الائتمانية لدى مصرف الجمهورية بالقدر الذي ساهمت فيه ظروف الدولة الليبية في مسألة تحصيل القروض والقيم المالية من تلك الجهات خلال ظروف يحوشها التوتر وعدم الاستقرار



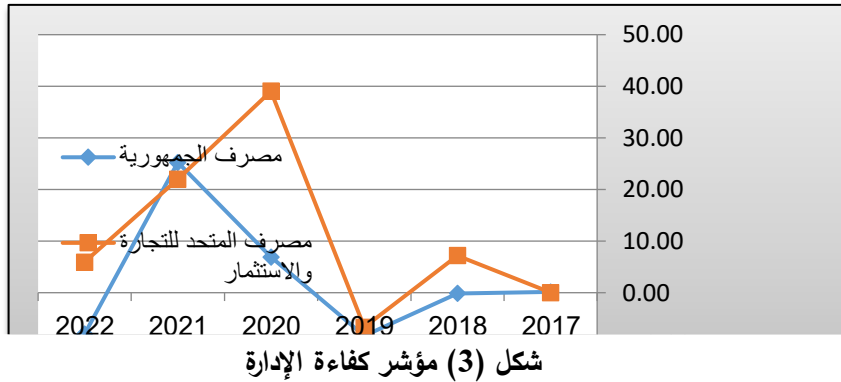
شكل (2) مؤشر جودة الأصول

3. مؤشر كفاءة الإدارة:

يحرص مؤشر كفاءة الإدارة على تبيان وضع المصرف المالي وتعامله مع المخاطر التي تواجهه، إضافة إلى مراقبة معدلات الربحية وجودة الأصول سنة بعد سنة؛ تمكننا من التعرف على قدرة إدارة المصرف في التكيف مع الأحداث المتجددة والأحوال المتغيرة، وإن كانت النتائج إيجابية فإنه يمكن الاستدلال على كفاءة إدارة المصرف بحكم تكييفه والمحافظة على أدائه في ضوء تلك الأحداث.

وبالنظر إلى كفاءة الإدارة من منظور (معدل نمو المركز المالي)، والذي يقيس قدرة إدارة المصرف على تنمية المركز المالي وزيادة نشاطاته، وبالتالي فهو انعكاس لفاعلية الإدارة المصرفية من عدمها، وبالنظر إلى نتائج الجدولين للمصرفين نلاحظ أن قيم هذا المؤشر لمصرف الجمهورية كانت على التوالي (0.14%، -0.16%، -8.35%، 6.89%، 25.21%، -8.02%) وهي غير مرضية حيث كانت منخفضة ومتذبذبة في سنتي 2017، و2020م، وسالبة في 2018، 2019، 2022م، باستثناء سنة 2021م حيث كانت موجبة وعالية (25%)، وهذا يدل على ضعف في قدرة إدارة مصرف الجمهورية المالية مقارنة بمصرف المتحد للتجارة والتنمية والتي تختلف كثيراً عنه حيث بلغت قيم المؤشر على التوالي (7.19%، -6.69%، 39.03%، 21.97%، 5.89%) حيث نلاحظ الانخفاض والتذبذب في قيمة المؤشر خلال 2018، 2019، 2022م، ثم ارتفعت في سنة 2020 بشكل ملفت للانتباه، حيث بلغت 39.03% ثم انخفضت في العام الذي يليه إلى 21.97% إلا أنها موجبة في معظم الفترة باستثناء سنة 2019م حيث كانت سالبة.

وباعتبار أن المؤشرات الكمية في حالة كفاءة الإدارة يصعب وضع تصنيف لها من منظور معيار CAMELS، تقرر لنا احتساب المتوسط الحسابي لمعدل نمو المركز المالي لكي يرى بشكل أوضح المصرف الأفضل خلال سنوات الدراسة، وقد كانت النتائج موافقة لما سبق ذكره، حيث كان المتوسط الحسابي لمعدل النمو في مصرف المتحد للتجارة والاستثمار أعلى من معدل النمو في مصرف الجمهورية، حيث حقق الأول نسبة (13.48%) وهي أكبر من الثاني والتي بلغت (3.14%).



4. مؤشر الربحية:

إن الربحية المحرك لنشاط المؤسسة الذي ينعكس على أداؤها المالي بما يعتاها من وضع، فإذا كانت الربحية في حالة ارتفاع، فإن ذلك سينعكس على كفاءة الأداء المالي للمصرف، والعكس صحيح.

وبالنظر إلى النسبة المالية المتبعة في الحالة الدراسية، والمتمثلة بمعدل العائد على الأصول؛ فإننا نلاحظ أن متوسط هذا المعدل لمصرف المتحد للتجارة والاستثمار أعلى من متوسط معدل العائد لمصرف الجمهورية وذلك بفارق (2.26%)، حيث سجل مصرف المتحد للتجارة والاستثمار نسبة (2.55%)، وذلك مقارنة بمصرف الجمهورية الذي حقق نسبة (0.29%)، ونقصد بهذا المؤشر قدرة أصول المصرف على توليد العوائد من الأصول.

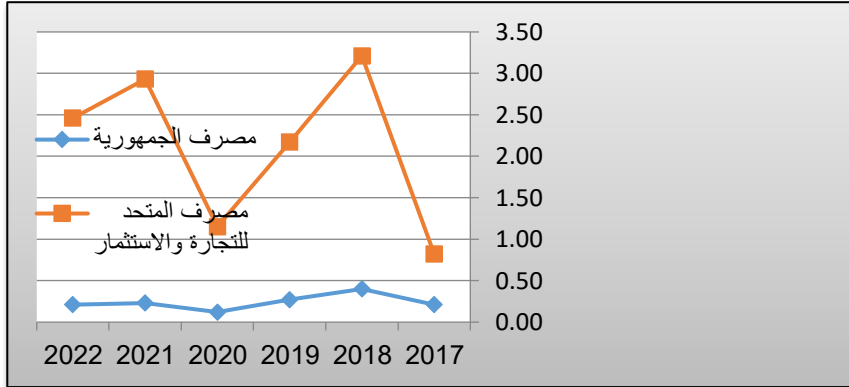
ومن منظور معيار CAMELS؛ وبالنظر إلى الجدول التالي يمكن القول بأن مصرف الجمهورية حظي بدرجة تصنيف (4)، وذلك يعبر عن انخفاض في أداء أرباح المؤسسة المصرفية، وهذا يرجع للسياسة التي يتبعها المصرف إداريا في أصوله، أما مصرف المتحد للتجارة والاستثمار فقد حقق درجة تصنيف (1)، وهنا يستوجب على إدارة المصرفين في حالة الربحية النظر إلى عوامل أخرى أكثر تفصيلا، مثل معيار الصناعة المصرفية، وذلك بعد أن اعتمدنا على المعيار التاريخي، والمقارنة بين مصرفين من قطاعين مختلفين (عام، خاص).

جدول (8) معدل العائد على الأصول وفقا لتصنيف معيار CAMELS

نوع التصنيف	درجة التصنيف	معدل العائد على الأصول
-------------	--------------	------------------------

قوية	1	ROA > 1.5%
مرضية	2	0.75 < ROA < 1.5%
حيدة بعض الشيء	3	0.4 < ROA < 0.75%
حدية	4	0 < ROA < 0.4%
غير مرضية	5	ROA < 0

المصدر: (اسميو؛ غيث: 2022، 100)



شكل (4) مؤشر الربحية

5. مؤشر السيولة:

تحظى السيولة بأهمية خاصة في المؤسسة المصرفية؛ حيث أن السيولة المصرفية تعني قدرة المؤسسة المصرفية على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل مما يحقق لها الاستمرارية والحماية من مخاطر العسر المالي الذي قد تتعرض له، إضافة إلى أن السيولة تعتبر المحدد الرئيسي للقدرة الائتمانية للمؤسسة المصرفية ويعكس مدى صحتها المالية، وإن وجود السيولة الكافية يعني وجود فرص لنجاح المؤسسة المصرفية ونموها.

إن نسبة السيولة القانونية المفروضة من قبل المصرف المركزي، والتي بناءً على حدودها يتوجب على المصارف العامة والخاصة الالتزام بها ووفقاً لقانون رقم (1) لسنة 2005م نجد أن النسبة المنصوص عليها تكمن في (25%) كأصول سائلة من إجمالي الأصول السائلة الموجودة في المصرف، وإن معظم المصارف الليبية (عامة، خاصة) ملتزمة وتحضي بالسيولة.

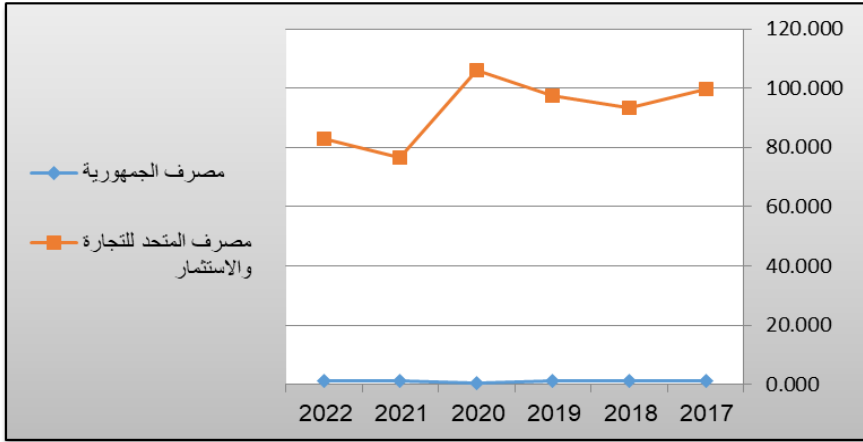
وبالنظر إلى نسبة السيولة المتعارف عليها بنسبة التداول، يتضح لنا أن هناك فرق وأضح بين المصرفين، فنلاحظ أن نسب السيولة لمصرف الجمهورية كانت منخفضة جداً مقارنة بمصرف المتحد للتجارة والاستثمار، حيث أنها لم تتعدى (1) الصحيح في حين أن مصرف المتحد للتجارة والاستثمار كانت عالية جداً وتتراوح ما بين (76.63% إلى 106.11%)، وهذا يدل على قدرة المصرف المتحد على تغطية التزاماته ومواجهة السحب على الودائع، ويدل أيضاً على وجود مبالغ كبيرة، وهذا ما أكدته متوسطات النسب للمصرفين، حيث حظي مصرف الجمهورية بمتوسط (0.89%) وهي منخفضة جداً وتعني أن المصرف يتعرض للعسر المالي مقارنة بمصرف المتحد الذي بلغ متوسط النسبة (111.28%).

ومن منظور معيار CAMELS؛ وبالنظر إلى الجدول التالي يمكن القول بأن مصرف الجمهورية حظي بدرجة تصنيف (5) غير مرضية، وذلك يعبر عن انخفاض في سيولة المؤسسة المصرفية، أما مصرف المتحد للتجارة والاستثمار فقد حقق درجة تصنيف (1) وهي قوية وتؤكد ما ذكر أعلاه.

جدول (9) نسبة وفقاً لتصنيف معيار CAMELS

نوع التصنيف	درجة التصنيف	نسبة السيولة
قوية	1	L > 15%
مرضية	2	L > 12%
جيدة بعض الشيء	3	L > 10%
حدية	4	L > 5%
غير مرضية	5	L < 5%

المصدر: (اسميو؛ غيث:2022، 102)



شكل (5) مؤشر السيولة

6. مؤشر درجة الحساسية لمخاطر السوق:

هذا يتعلق بالدرجة الأولى بمخاطر أسعار الأسهم ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الصرف ومخاطر أسعار السلع وكل منها له مقاييس مختلفة. وقد تم استبعاد هذا المؤشر من هذا البحث بسبب توقف السوق المالي الليبي عن العمل، وكذلك إلغاء التعامل بالفائدة وفقاً للقانون رقم (1) لسنة (2013م) بالإضافة لعدم خضوع سوق الصرف للعرض والطلب وانعدام الرقابة على أسعار السلع وتأثيرها بالأحداث السياسية في السنوات الحالية.

-التصنيف السنوي والكلي للمصرفين وفقاً لمعيار السلامة المصرفية CAMELS:

بعد خطوة التحليل المقارن للنسب المالية لمعيار السلامة المصرفية CAMELS، نستطيع الآن تحديد تصنيف المصرفين، وذلك من خلال احتساب متوسط النسبة لكل مؤشر من مؤشرات السلامة المصرفية CAMELS لكل مصرف على حدة، وقد تم استبعاد مؤشر كفاءة الإدارة لعدم قدرتنا على إيجاد تصنيف لمقاييسها الكمية، لنقوم من بعدها بتحديد درجة تصنيف كل مؤشر، وأخذاً بالمتوسط الحسابي؛ لأجل الوصول إلى درجة التقييم، ومن ثم الوصول إلى تصنيف المصرف وفقاً للمعيار.

جدول (10) تصنيف أداء مصرف الجمهورية

النسبة	ملائة رأس المال	جودة الأصول	الربحية	السيولة

مقارنة كفاءة الاستثمارات لمصرفي الجمهورية والمتحد دراسة تحليلية باستخدام..(102-76)

0.890	0.29	28.2	1.948	متوسط النسبة
5	1	3	4	تصنيف النسبة
3.25				درجة التقييم
3				التصنيف

المصدر: تحليل بيانات القوائم المالية للمصرف

جدول (11) تصنيف أداء مصرف المتحد للتجارة والاستثمار

النسبة	ملاءة رأس المال	جودة الأصول	الربحية	السيولة
متوسط النسبة	9.188	10.818	2.55	111.28
تصنيف النسبة	1	2	1	1
درجة التقييم	1.25			
التصنيف	1			

المصدر: تحليل بيانات القوائم المالية للمصرف

-الآلية تصنيف المصارف باستخدام معيار CAMELS

بعد استكمال تحليل البيانات وإظهار نتائج مؤشرات المعيار، سيتم تصنيف المصرفين بعد تحديد درجة التصنيف للمؤشر من خلال احتساب درجة التصنيف الكلي له، وتتم عملية التصنيف كما هي موضحة بالجدول (12).

جدول (12) نسبة وفقاً لتصنيف معيار CAMELS

درجة التصنيف	نوع التصنيف	درجة التقييم
1	قوية	1 - 1.5
2	مرضية	1.5 - 2.5
3	معقولة	2.5 - 3.5
4	هامشي	3.5 - 4.5
5	غير مرضية	4.5 - 5

المصدر: (اسميو؛ غيث:2022، 104)

من خلال الجدول السابق يمكن التعليق على حالة المصرفين استناداً على التصنيف أعلاه، وبأخذ كل حالة على حده، ابتداءً من مصرف الجمهورية الذي سجل درجة تقييم (3.25)، وهذا يعني أن المصرف يحظى بدرجة تصنيف (3)، وأداء المصرف خلال الفترة (معقول)

إلى حد ما، وهنا يجب على إدارة مصرف الجمهورية دراسة المؤشرات التي تعاني من انخفاض وتذبذب في قيمتها، وتحظي بتصنيف منخفض، وضرورة الاهتمام بمتطلباتها التي تعزز أدائها وترفع مستوى تصنيفها، ولعلنا هنا نخص ملاءة رأس المال والربحية والسيولة، مع عدم الاغفال على باقي المؤشرات التي أثبت التحليل المالي تراجع مستوياتها خلال السنوات الأخيرة.

أما مصرف المتحد للتجارة والاستثمار والذي يمثل عينة المصارف الخاصة؛ فمن خلال درجات تصنيفه نستطيع القول إن مصرف المتحد للتجارة والاستثمار أفضل بكثير من مصرف الجمهورية، حيث سجل درجة تقييم (1.25)، وهذه الدرجة جاءت أكبر من مصرف الجمهورية، واستناداً عليها حظي مصرف المتحد للتجارة والاستثمار بأداء (قوي) مصنف بدرجة (1)، وهذا يعكس تحسن أداء المصرف في معظم نواحيه المالية، إلى جانب قدرة الإدارة من خلال استراتيجياتها على التعامل بشكل إيجابي مع التحديات والأزمات.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

من خلال التحليل المالي المقارن باستخدام مؤشرات معيار السلامة المصرفية CAMELS تم قبول فرضية الدراسة التي تنص على أن مصرف المتحد للتجارة والاستثمار أكثر كفاءة في تقييم الاستثمارات؛ لأن الاستثمارات تحتاج إلى إدارة كفؤة وعوائد مناسبة وتوفير سيولة وأصول مجزية لنجاحها.

ويرجع ذلك إلى عدد من النتائج التي أظهرها التحليل المالي المقارن كما يلي:

1. لقد حاز مصرف المتحد للتجارة والاستثمار على تصنيف قوي أمام مصرف الجمهورية والذي كان أدائه معقول، ولعل السبب هنا يرجع للقيود الموضوعية على عمل المصارف العامة وهيمنت المصرف المركزي عليها وتحكمه بمقاييد الأمور بها وتأثرها بما يحدث في الساحة الاقتصادية والسياسية في البلاد، وقد ظهر ذلك بوضوح في نسبة السيولة التي كانت تكاد منعدمة وهو ما تشهده في الواقع من شح السيولة وقلة الايداعات بالمصارف العامة على حد سواء لعدة أسباب منها عدم الاستقرار السياسي، غياب مؤسسات الدولة، أسعار الصرف في السوق الموازي،

انعدام الثقة من قبل زبائن المصرف وغيرها من الاسباب التي انعكست في هذا المؤشر .

2. نلاحظ أن التفوق في أداء المصارف الخاصة عن المصارف العامة يرجع إلى كفاءة الإدارة في إدارة عملياتها بنجاح، وذلك من خلال وضع استراتيجيات فعّالة لمعالجة الانحرافات وتصحيحها حال وقوعها وحل المشاكل والأزمات التي قد تتعرض لها إدارة المصرف بالخطط البديلة وخطط التحسين والتطوير وسياسات ذات كفاءة عالية على جميع المستويات المالية المصرفية، وهذا نراه غائب في إدارة المصارف العامة على حد سواء .

3. في المصارف الخاصة نلاحظ روح التنافس من أجل البقاء والاستمرار والتميز والانفراد بأكبر حصة في السوق المصرفي، ولعل هذا لا نراه في المصارف العامة والتي تكاد تأخذ أعمالها من المصرف المركزي دون جد واجتهاد فتكون في نفس المستوى في الأداء .

4- أن استخدام معيار ICAMELS الأمريكي يناسب بيئة عمل المصارف في الدول المتقدمة حيث توصل المحللون الماليون إلى أن النتائج التي أظهرها استخدام هذا المعيار في كشف أوجه الخلل ومدى تحديد سلامتها المصرفية كانت أفضل من النتائج التي استخدم فيها التحليل المالي التقليدي؛ بينما استخدام هذا المعيار لتقييم المصارف في دولة نامية تعاني من شح البيانات وتدهور أوضاعها السياسية و الاقتصادية يسفر عن نتائج (غير متوقعة) محصورة فيما يتناسب مع البيانات المتاحة فقط؛ لذا تشيد الباحثات بوضع معيار للسلامة المصرفية يناسب بيئة عمل المصارف في الدول النامية.

ثانياً: التوصيات:

من خلال النتائج التي توصلنا إليها نوصي بالآتي:

1. اجراء دراسات مماثلة لبقية المصارف اللببية خلال فترات زمنية مماثلة، سواء كانت خاصة أم عامة أم إسلامية، لمعرفة كفاءة استثماراتها والتعرف على المشاكل التي تتعكس على التقييم.

2. قيام إدارة المصارف العامة بتحسين استثماراتها وتطوير سياساتها المصرفية ومن ثم تشجيع روح المنافسة فيما بينها للتميز والتفرد بصورة جيدة في السوق المصرفي.
3. تفعيل دور الرقابة المصرفية من قبل المصرف المركزي على المصارف التجارية العامة وإلزامها بتقييم أداء إدارتها العامة والفروع بغية تحسين مركزها المالي والائتماني والتنافسي.
4. سرعة إعادة عمل سوق المال الليبي، ووضع نظام رقابي فعال ينظم سعر الصرف، وكذلك تعديل أسعار السلع؛ لزيادة جودة التقييم من خلال استخدام مؤشر درجة حساسية لمخاطر السوق.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

- أبو حمد وفائق ، إدارة المصارف ، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل ، ط1 ، 2005.
- خالد أمين عبدالله ، إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية (المحلية والدولية)، دار وائل للنشر، الأردن ، ط1 ، 2006 .
- حافظ شعيلي عمرو ، تقييم الاستثمارات ، إدارة المطبوعات والنشر ، جامعة طرابلس ، ط1 ، 2010.

ثانياً: الرسائل العلمية

- الباوندي " تقييم استثمارات المصارف التجارية الليبية " دراسة تحليلية على مصرفي الجمهورية والأمة، رسالة ماجستير ،1999
- المنتصر " تقييم الاستثمارات في المصارف الإسلامية الامارتية باستخدام التحليل بالنسب المالية " دراسة مقارنة بين مصرفي ابوظبي ودبي الإسلاميين للفترة من 1998 - 2002، رسالة ماجستير، 2004
- سهام بن تميمه " تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS " دراسة حالة البنك الوطني الجزائري خلال الفترة من 2008 - 2012، رسالة ماجستير جامعة مباح الجزائر

- كريمة " تقييم الاستثمارات في مصرفي الجمهورية والليبي الخارجي " دراسة تحليلية خلال فترة من 2006 – 2010، رسالة ماجستير، 2013
- تريعه ، حنان ، (2015) ، أهمية نظام CAMELS في تقييم أداء البنوك الجزائرية ، رسالة ماجستير ، جامعة الشهيد الحاج لخضر ، الجزائر .
- عبد الرضاء العميد، (2010) ، مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث ، رسالة ماجستير ، البنك المركزي العراقي .
- شاهين على (2005) إثر تطبيق نظام التقييم الأمريكي (CAMELS) لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة .
- زيتوني عبد القادر، دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009 .

ثالثا: البحوث العلمية

- دهيرب ، محمد ، (2012) ، نظام التقييم المصرفي بالمؤشرات (CAMELS) ظل المخاطر ، دراسة تطبيقية على مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار ، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد (45).
- عبدالنبي إسماعيل الطوخي (2008) ، التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية الرائدة ، مجلة جامعة أسويط ، العدد الأول ، ص 6 .
- إبراهيم الكراسنة ، (2006) اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر ، ورقة عمل صندوق النقد العربي ، معهد السياسات الاقتصادية ، أبوظبي ، ص 18 .
- امين الامام صلاح الدين ، 2010 ، استخدام نظام التصنيف CAMELS في تحقيق السلامة المالية للمصارف ، مجلة المنصورة ، العدد (13)
- أحمد، مالك الرشيد، مقارنة بين معياري CAEL،CAMEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية الميزات وعيوب التطبيق، كيف يستخدم معيار CAMEL في قياس أداء فروع المصرف وتصنيفها، مجلة المصرفي، العدد، 35، مارس، 2025.
- العبد جلال إبراهيم ، (2016) ، محددات ربحية البنوك باستخدام نموذج CAMELS ، بالتطبيق على البنوك المدرجة في سوق المال السعودي ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية جامعة عين شمس العدد (1).

-الصادق غيث ، منى اسميو ، نموذج **CAMELS** دراسة حالة مقارنة للاداء المالي بين المصارف الحكومية والخاصة ، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية ، جامعة المرقب ، المجلد 19 ، العدد (1).

-محمد عبدالفتاح العشماوي ، وآخرون (2022) دور مؤشرات **CAMELS** في تقييم الأداء المصرفي (دراسة حالة على البنك الأهلي المصري) ، المجلة العلمية للبحوث التجارية ، العدد (1).

رابعاً: التقارير

1- التقارير السنوية لمصرف الجمهورية للفترة (2017- 2022)

2- التقارير السنوية لمصرف المتحد للتجارة والاستثمار للفترة (2017- 2022)

خامساً: المواقع الالكترونية

1 - مصرف ليبيا المركزي (<https://cbl.gov.ly>)

2 - مجموعة مواقع المصارف التجارية العامة

3 - مجموعة مواقع المصارف التجارية الخاصة

تحليل العلاقة السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي
دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990 - 2020)

أ. محمد جمعة الطويل¹ أ. حمزة الهادي إبراهيم².

مستخلص الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة من 1990 إلى 2020، مع التركيز على تأثير الصادرات على النمو. استخدمت الدراسة طريقة الانحدار بالمربعات الصغرى واختبار السببية لجرانجر، وأظهرت النتائج وجود تكامل مشترك بين الصادرات والنتائج المحلي الإجمالي، مما يعني أن كلا المتغيرين يتحركان معاً عبر الزمن. كما أظهرت الدراسة وجود علاقة تزايدية، حيث زيادة وحدة واحدة في الصادرات تؤدي إلى زيادة قدرها 1.28 في الناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير. ومع ذلك، لم تُظهر النتائج وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الصادرات والنتائج المحلي الإجمالي، مما يعني أن كل منهما لا يؤثر على الآخر.

الكلمات المفتاحية: الصادرات، النمو الاقتصادي، اختبار السببية.

مقدمة

تعتبر العلاقة بين النمو الاقتصادي وتحرير التجارة الدولية موضوعاً مثيراً للجدل بين الاقتصاديين وصانعي السياسات. بينما يعتقد بعض الاقتصاديين أن تحرير التجارة يعزز النمو، يشير آخرون إلى أن هذه العلاقة ليست ثابتة وتعتمد على السياسات الاقتصادية

¹ قسم الاقتصاد - كلية التجارة - جامعة الزيتونة

² قسم الاقتصاد - كلية التجارة - جامعة الزيتونة

الكلية المتبعة. تشير الدراسات إلى أن النتائج تختلف بناءً على نوع أدوات السياسة التجارية المستخدمة.

تظهر تجارب الدول أن الاقتصادات المتقدمة والناشئة لم تحقق مستويات عالية من التنمية فقط من خلال فتح الأسواق، بل أيضًا من خلال السياسات الحمائية والدعم الحكومي. هذه السياسات كانت ضرورية في المراحل الأولى من التنمية، حيث لعبت الحكومات دورًا تنظيميًا وقياديًا في الاقتصاد.

تؤكد أمثلة من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان ودول شرق آسيا، بما في ذلك الصين، على أهمية السياسات الحمائية في تعزيز النمو الاقتصادي. هذه الدول اعتمدت استراتيجيات لحماية اقتصاداتها ومنتجاتها، مما يبرز أن الانفتاح التجاري ليس العامل الوحيد في تحقيق التنمية الاقتصادية.

المشكلة البحثية:

تلعب الصادرات، من خلال فعاليتها وقدرتها على تحفيز النشاط الاقتصادي، دورًا رئيسيًا كمحرك للنمو الاقتصادي، وتؤدي زيادتها حتمًا إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي. تطرح الدراسة سؤالًا محوريًا حول مدى تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في ليبيا، مما يستدعي تحليل العلاقة بينهما. من خلال هذا التحليل، يمكن فهم كيف يمكن للصادرات أن تسهم في تحسين الوضع الاقتصادي في البلاد.

فرضية الدراسة:

تسعى الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، من خلال اختبار فرضية تفيد بعدم وجود علاقة سببية بينهما. هذا يعني أن الدراسة ستبحث في كيفية تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي، أو العكس، وما إذا كانت هناك عوامل أخرى تلعب دورًا في هذه الديناميكية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- تحديد العلاقة الموجودة بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي.

- مدى مساهمة الصادرات بشتى أنواعها في تحقيق معدلات نمو طويلة الأجل.

- تهدف الدراسة إلى تقديم رؤى واضحة حول دور الصادرات في الاقتصاد الليبي، مما يساعد صانعي السياسات على اتخاذ قرارات مستنيرة لتعزيز النمو الاقتصادي من خلال تحسين أداء الصادرات.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من كونها محاولة لإثراء الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالموضوع كما أنها محاولة لإثارة العديد من النقاط والتساؤلات أمام الباحثين للبحث والدراسة كما يمكن الاستفادة من نتائجها في رسم العديد من السياسات الاقتصادية ذات العلاقة.

منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في جمع وتصنيف وتبويب البيانات ووصف المتغيرات وتحليل المؤشرات ذات العلاقة بالموضوع، وعلى منهج التحليل الكمي (القياسي) في تقدير وتحليل العلاقة بين الصادرات ومعدل النمو الاقتصادي.

تقسيمات الدراسة

بالإضافة إلى المبحث التمهيدي الذي يحوي المشكلة البحثية وأهداف الدراسة وأهميتها وفرضياتها والمنهج الذي اتبع في التحليل ستشتمل هذه الدراسة على أربع مباحث خصص الأول منها لاستعراض الأدبيات المتعلقة بالموضوع، بينما سيفرد الثاني لاستعراض التطورات التي حدثت على السياسة المالية على الاستثمار في الاقتصاد الليبي، بينما سيخصص الفصل الثالث لقياس وتحليل العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في ليبيا في حين سيفرد الرابع لاستعراض النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها.

الدراسات السابقة:

- دراسة (جحيدر والجفائري) (2023) بعنوان الواردات والنمو الاقتصادي في ليبيا، ما العلاقة؟ دراسة قياسية للفترة (1970-2020) باستخدام منهجية ARDL.

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الواردات على النمو الاقتصادي في ليبيا وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المبطنة ARDL خلال الفترة 1970-2020، لبحث وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيري الدراسة في الأجلين القصير والطويل. وأكدت النتائج التي تم التوصل إليها وجود علاقة توازنه طويلة المدى "علاقة تكامل مشترك" بين نمو الاقتصادي معبرا بالنتائج المحلي الاجمالي المتغير المستقل الواردات (LNIM)، والمتغير التابع الممثل ل عنه (LNGDP) كما أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ومعنوية إحصائيا بين الواردات والنمو الاقتصادي في المدى القصير.

- دراسة (شعبان وبهجت) (2022) بعنوان دراسة العلاقة السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي في مصر

أستهدف البحث اختبار أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1965-2021)، وذلك باستخدام منهجية التكامل المشترك ونموذج شعاع تصحيح الخطأ (VECM)، وتبين من البحث أن متوسط قيمة الناتج المحلي الإجمالي المصري بالأسعار الجارية والثابتة بلغ حوالي 100.84، 160.33 مليار دولار خلال الفترة (1965-2021)، وبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المصري بالأسعار الثابتة والذي يمثل معدل النمو الاقتصاد المصري خلال الفترة (1966-2021)، وحجم الصادرات والواردات من السلع والخدمات بالأسعار الجارية في مصر حوالي 8.53%، 9.12%، وقد أسفرت نتائج اختبار جذر الوحدة أن المتغيرات الاقتصادية متكاملة من الدرجة الأولى ومستقرة عند الفرق الأول، كما تبين من اختبار الأثر واختبار القيم الذاتية العظمي أن هناك ثلاث متجهات للتكامل المشترك عند مستوي 5% بين متغيرات الدراسة (الناتج المحلي الإجمالي والصادرات ونفقات الاستهلاك النهائي وتكوين رأس المال والواردات)، كما تبين من نموذج تصحيح الخطأ ارتفاع معامل التحديد للنموذج بنحو 71%، وبلغت قيمة معامل التحديد المعدل 59%، مما يدل علي جودة توفيق النموذج ومقدرتها التفسيرية، ومن اختبار (Wald Test) تبين أنه يوجد تأثير مشترك قصير المدى بين المتغيرات المستقلة علي الناتج المحلي الإجمالي، ومن

دراسة معامل حد تصحيح الخطأ تبين أنه سالب الإشارة ومعنوي، مما يدل على وجود علاقة سببية في المدى الطويل (Yamamoto - Toda causality test) بين متغيرات الدراسة، وخاصة بين الصادرات والنتائج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي) حيث تبين وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، كما أظهرت نتائج اختبار السببية أنه توجد علاقة سببية في اتجاه واحد من {الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي}، كما يوجد علاقة سببية في اتجاهين (تبادلية) بين {الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي تكوين رأس المال}.

- دراسة (ابوالفتوح) (2021) بعنوان دراسة العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في مصر (دراسة قياسية)

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير العلاقة واتجاهها بين كلاً من الصادرات المصرية والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1966-2018) بهدف تحليل أثر الصادرات ودورها في نمو الناتج المحلي الإجمالي والوقوف على تطور الصادرات المصرية من السلع والخدمات وهو ما يساعد على وضع استراتيجيات لتنمية الصادرات تراعي في المقام الأول هيكل الصادرات وعلاقتها بالنمو الاقتصادي. وتقوم الدراسة على فرضية "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كلاً من الصادرات والنمو الاقتصادي في مصر، وتستخدم الدراسة المنهج الاستنباطي اعتماداً على كل من الأسلوب الوصفي التحليلي والنماذج القياسية المبنية على تحليل السلاسل الزمنية سواء في تحليل اتجاه العلاقة من خلال اختبار السببية لأجل-جرانجر (Engel-Granger Causality test) ثم بعد ذلك تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة باستخدام النماذج القياسية وذلك في ضوء عدد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوعات مشابهة. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ذات اتجاهين بين الصادرات ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

- دراسة (الفقي وعلي) (2020) بعنوان دراسة العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1966-2018) (دراسة قياسية)

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير العلاقة واتجاهها بين كلا من الصادرات المصرية والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1966-2018) بهدف تحليل أثر الصادرات ودورها في نمو الناتج المحلي الإجمالي والوقوف على تطور الصادرات المصرية من السلع والخدمات وهو ما يساعد على وضع استراتيجية لتنمية الصادرات تراعي في المقام الأول هيكل الصادرات وعلاقتها بالنمو الاقتصادي. وتقوم الدراسة على فرضية "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كلا من الصادرات والنمو الاقتصادي في مصر"، وتستخدم الدراسة المنهج الاستنباطي اعتماداً على كل من الأسلوب الوصفي التحليلي والنماذج القياسية المبنية على تحليل السلاسل الزمنية سواء في تحليل اتجاه العلاقة من خلال اختبار السببية أنجل-جرانجر (Engel - Granger test Causality) ، ثم بعد ذلك تقدير العالقة بين متغيرات الدراسة باستخدام النماذج القياسية وذلك في ضوء عدد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوعات مشابهة. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ذات اتجاهين بين الصادرات ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

- دراسة (رحومه وعبيد 2020) بعنوان أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي للفترة 1988-2018. تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي باستخدام بيانات السلاسل الزمنية السنوية للفترة من 1988 إلى 2018.

باستخدام طرق القياس الاقتصادي من خلال فحص استقرارية السلاسل الزمنية وذلك بتطبيق اختبار ديكي- فولر (Fuller-Dickey Test) وفيليبس - بيرون (Phillip - Perron) ((pp)) واستخدام اختبار الحدود Bounds Test للكشف عن وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وتقدير العلاقة بينهما في المديين الطويل والقصير باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزعة "ARDL" Autoregressive Distributed Lag ، وكشفت النتائج المتحصل عليها أن الصادرات تؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي في المديين الطويل والقصير و تقترح الدراسة أنه يجب على ليبيا تنفيذ وتطبيق استراتيجيات

ترويج وتنويع وتوسيع الصادرات كجزء من استراتيجيتها التنموية المناسبة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

- دراسة (طالب دليّة) (2018) بعنوان أثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل التطورات العالمية الراهنة. إن الغرض من هذه الورقة هو محاولة قياس تأثير الانفتاح التجاري ال على نمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2016-1990)، ومن أجل ذلك تم استخدام ثلاثة مؤشرات تمثيلاً للانفتاح التجاري وهي مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية استخدم كمؤشر للنمو الاقتصادي، ومن أجل ذلك تمت صياغة نموذج الذي تم تقديره باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (OLS Fully - Modified)، وهي إحدى الطرق التكامل المشترك، ومن النتائج المتوصل إليها أن مؤشرات الانفتاح التجاري كان لها أثر سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر .

أولاً: - الجانب النظري للعلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي

مفاهيم أساسية حول التصدير.

يعتبر التصدير أحد العناصر الأساسية في تعزيز الاقتصاد الوطني، حيث يتيح للدولة توسيع نفوذها في الأسواق الدولية. من خلال تصدير المنتجات، يمكن للدول تحقيق مداخيل مالية مهمة تساهم في دعم النمو والتنمية الاقتصادية.

يساعد التصدير أيضًا في ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، مما يعزز من قدرة الدولة على المنافسة في الأسواق الخارجية. هذا الربط يساهم في تحسين جودة المنتجات المحلية وزيادة كفاءتها، مما يعود بالنفع على الاقتصاد بشكل عام.

بالتالي، فإن التصدير ليس مجرد عملية تجارية، بل هو استراتيجية تنموية تساهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتوفير فرص العمل. لذا، يجب على الدول التركيز على تطوير قدراتها التصديرية لتحقيق أقصى استفادة من هذه العملية. (حسان 2010 - 81 - 80).

تعريف التصدير: يعتبر التصدير شكلاً من الأشكال الدخول إلى الأسواق الدولية، كما قلنا سابقاً، ولذا فهو يحظى بأهمية بالغة لدى المفكرين الاقتصاديين قديماً وحديثاً، ومن هذا المنطلق يمكن توريد التعريفات التالية له ومن خلال عدة زوايا:

هو عمالية إخراج السلع والخدمات خارج حدود الدولة، وبيعها بصفة رسمية مقابل قيمة مالية قدرة عادة ما تكون بالعملة الصعبة، فالتصدير يعتبر عادة الوسيلة الأولى المستخدمة من طرف معظم المؤسسات في اقتحام الأسواق الدولية.

التصدير هو عملية تمكن الدول وشركاتها من إرسال السلع والخدمات والمعلومات إلى الأسواق العالمية، مما يساعد في تحقيق أهداف اقتصادية وثقافية وسياحية. هذه العملية تعكس قدرة الدولة على التفاعل مع الاقتصاد العالمي وتعزيز مكانتها فيه.

تستخدم الدول سياسة دعم الصادرات كوسيلة لتحفيز الإنتاج المحلي، حيث تقدم منحاً مادية أو عينية للمنتجين الذين يقومون بتصدير منتجاتهم. هذا الدعم يهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الدولية.

من خلال هذه السياسات، تسعى الدول إلى تحقيق أهداف متعددة، مثل زيادة الإيرادات الوطنية، خلق فرص عمل، وتعزيز النمو الاقتصادي. تعتبر هذه الاستراتيجيات ضرورية لدعم الاقتصاد المحلي وتعزيز العلاقات التجارية مع الدول الأخرى.

سياسة دعم الصادرات تلجأ الدول إلى تقديم منح مادية أو عينية للمنتجين الذين يصدرون سلعهم للخارج وذلك من أجل تحقيق الأهداف التالية (مطر وآخرون 2001-68):

- تحسين ميزانها التجارية.
- مساعدة صناعة ذات نفوذ سياسي.
- تنشيط منطقة تعاني من الكساد الاقتصادي وتتركز فيها الصناعات التصديرية.

نشأة مفهوم الناتج المحلي الإجمالي

تم تطوير مؤشر الناتج المحلي الإجمالي لأول مرة على يد الاقتصادي سيمون كوزنتس في عام 1934، حيث كان الهدف من هذا المؤشر هو تقدير الإنتاج الأمريكي من جميع السلع

والخدمات. يعكس هذا المؤشر الأداء الاقتصادي لدولة معينة، مما يجعله أداة مهمة لتحليل الحالة الاقتصادية.

يعبر الناتج المحلي الإجمالي عن مستوى النشاط الاقتصادي، حيث يرتفع في فترات الرخاء ويشهد تراجعاً في أوقات الركود. هذا التغير في المؤشر يساعد الحكومات والمستثمرين على فهم الاتجاهات الاقتصادية وتوجيه السياسات الاقتصادية بشكل أفضل. (Investopedia) (2021).

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي أداة رئيسية في تقييم الاقتصاد، حيث يوفر معلومات قيمة حول النمو الاقتصادي والرفاهية العامة. من خلال تتبع هذا المؤشر، يمكن للدول اتخاذ قرارات مستنيرة لتحسين الأداء الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة.

مفهوم الناتج المحلي الإجمالي: (GDP)

الناتج المحلي الإجمالي (GDP) هو مقياس يعكس القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة داخل دولة معينة خلال فترة زمنية محددة، مثل ربع سنة أو سنة كاملة، IMF (2020). يعتبر هذا المؤشر دليلاً على الحالة الاقتصادية للدولة، حيث تشير الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي إلى تحسن في الوضع الاقتصادي وقدرة الدولة على خلق فرص عمل جديدة.

عندما يرتفع الناتج المحلي الإجمالي، يزداد دخل الأفراد، مما يؤدي إلى زيادة استهلاكهم ومدخراتهم واستثماراتهم. هذه الديناميكية تعزز من النشاط الاقتصادي، حيث يؤدي الاستهلاك المتزايد إلى زيادة الإنتاج، مما يخلق حلقة إيجابية تعزز النمو الاقتصادي. بالمقابل، إذا انخفض الناتج المحلي الإجمالي، فإن ذلك قد يشير إلى تدهور في الوضع الاقتصادي، مما يؤدي إلى فقدان فرص العمل وانخفاض الدخل، وبالتالي تقليل الاستهلاك والاستثمار. لذا، فإن الناتج المحلي الإجمالي يعد مؤشراً حيوياً لفهم الاتجاهات الاقتصادية في أي دولة.

مفهوم نمو الناتج المحلي الإجمالي:

نمو الناتج المحلي الإجمالي هو مؤشر اقتصادي رئيسي يعكس الأداء العام للاقتصاد من خلال قياس القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية محددة، عادة ما تكون سنة. يتم احتساب هذا النمو بأسعار السوق، مما يعني أنه يعكس القيمة الفعلية للمنتجات دون احتساب السلع الوسيطة أو التكرار في الحسابات.

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي مقياسًا شاملاً، حيث لا يتم خصم إهلاك المعدات أو رأس المال المستخدم في الإنتاج، مما يعطي صورة واضحة عن النشاط الاقتصادي. هذا المفهوم يساعد في فهم مدى قوة الاقتصاد وقدرته على النمو والتطور، ويعتبر أداة مهمة لصانعي السياسات الاقتصادية. (سليمان 2006 - 109).

على الرغم من أهميته، يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن نمو الناتج المحلي الإجمالي لا يعكس بالضرورة رفاهية المجتمع أو توزيع الثروة، حيث يمكن أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي في ظل وجود تفاوتات اقتصادية كبيرة. لذا، من المهم استخدامه مع مؤشرات أخرى للحصول على صورة شاملة عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية.

إن علماء الاقتصاد والمحاسبة القومية عادة ما يفرقون بين ما ينتج على أرض بلد ما بغض النظر عن جنسية عوامل الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه، وبين ما ينتج بواسطة عوامل الإنتاج الوطنية سواء تم داخل الحدود الجغرافية للبلد أم إما الثاني، خارجها فالأول يطلق عليه لفظ الناتج المحلي وتكون العلاقة بين الناتج فيطلق عليه لفظ الناتج القومي المحلي والناتج القومي كما يلي:

الناتج القومي = الناتج المحلي + مستحقات عوامل الإنتاج الوطنية في الخارج - مستحقات عناصر الإنتاج الأجنبية في الداخل (بكري وآخرون 2001م - 120).

إن الناتج المحلي الإجمالي هو عبارة كمية السلع والخدمات التي ينتجها أفراد مجتمع معين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك البلد بغض النظر عن جنسيتهم سواء كانوا من مواطني البلد، أو الأجانب خلال سنة معينة، وهذا يعني أنه يمكن التحويل من الناتج القومي إلى

الناتج المحلي الإجمالي حسب المفاهيم المطروحة لكل منهما، وهو عبارة عن دلالة لما ينتجه البلد، والنمو فيه مؤشر إلى مدى سرعة النمو الاقتصادي في البلد ككل، وهو ليس مؤشرا لتوزيع الدخل والزيادة. فيه لا تعني انخفاض الفقر.

طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي:

هناك ثلاثة طرق لقياس الناتج المحلي الإجمالي، وهي طريقة الإنتاج، والدخل، والمصرفيات.

تعتمد طريقة الإنتاج على قياس الدخل القومي من خلال احتساب قيم السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال السنة، مع الأخذ في الاعتبار قيمة الإنتاج المحلي والأجنبي. كما تشمل هذه الطريقة حساب القيمة المضافة في جميع القطاعات الاقتصادية.

أما طريقة الدخل، فتقوم على احتساب مجموع دخول عناصر الإنتاج، مثل الرواتب والأجور والفوائد والإيجارات والأرباح. يتم جمع هذه العناصر لتحديد قيمة الناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس المساهمات المختلفة في العملية الإنتاجية.

في حين تركز طريقة المصرفيات على جميع أوجه الإنفاق في الاقتصاد، بما في ذلك الإنفاق العائلي والخاص والحكومي، بالإضافة إلى صافي الإنفاق الأجنبي. تعكس هذه الطريقة النشاط الاقتصادي من خلال قياس كيفية إنفاق الأموال في مختلف القطاعات.

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاسمي: التغير في الناتج المحلي الإجمالي عادة ما يحدث نتيجة للتغير في الأسعار أكثر من التغير في الإنتاج نفسه عليه فإن الناتج المحلي الإجمالي مقاسا بأسعار السوق هو ما يسمى بالناتج المحلي الإجمالي الاسمي أو النقدي، أما عند قياسه بالأسعار الثابتة يسمى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

مؤشر الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي:

هذا المؤشر هو أحد المؤشرات الرئيسية لدرجة الاتصال الاقتصادي مع بقية البلاد. ويمكن حساب هذا المؤشر على أساس سنوي أو على أساس السلاسل الزمنية بقسمة إجمالي الصادرات السنوية على الناتج المحلي الإجمالي للبلاد للسنة. وتتفاوت القيم التي يتم الحصول

عليها من حساب هذا المؤشر، ولكنها يمكن أن تكون مرتفعة، مما يشير إلى أن البلد يخصص جزءاً كبيراً من إنتاجه للخارج لأغراض التصدير، فضلاً عن كونه دليلاً على أن البلد مندمج في المجتمع الدولي ومتربط مع البلدان الأخرى. على الرغم من أنه يشير إلى انخفاض درجة النمو الاقتصادي في المقام الأول، إلا أنه قد تكون هناك متغيرات أخرى تؤثر في هذا الجانب، مثل الدول ذات الكثافة السكانية الكبيرة، والتي تنعكس على زيادة الطلب المحلي على سلع الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الداخلي مع محدودية الإمكانيات الاقتصادية، وهذا بدوره يقلل من قيمة هذا المؤشر. غير أن هناك مسألة هامة ينبغي ملاحظتها عند اعتماد هذا المؤشر، وهي أنه يظهر مستويات عالية دون النظر إلى نمط حصائل الصادرات أو نوعية الصادرات. فمن المعروف اقتصادياً أنه لا توجد مشكلة في صادرات المنتجات الصناعية ولا داعي للقلق، ولكن المشكلة تنشأ عندما تكون معظم الصادرات من المنتجات الأولية (المرزوقي 2005 - 53).

ثانياً: - تحليل العلاقة بين الصادرات والنتائج المحلي الإجمالي :

يتضح جلياً خلال فترة الدراسة إلى مدى هيمنة الصادرات النفطية على إجمالي الصادرات في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990 - 2020م، حيث تجاوزت في المتوسط نسبة 96 % من إجمالي الصادرات وهذا يعني تأثر الاقتصاد الوطني وبشكل كبير سلباً أو إيجاباً بالتغيرات التي تحدث في السوق العالمي للنفط» وهذه التغيرات تتأثر بعوامل خارجية لا يمكن السيطرة عليها بالداخل.

وبالنظر إلى وضع إجمالي الصادرات الليبية خلال الفترة 1990 - 2020م، يلاحظ أنها حققت زيادة مستمرة؛ إلا أن معدل هذه الزيادة كان متقلبا نظرا للتقلبات في زيادات كل من الصادرات النفطية وغير النفطية، ففي عام 1991 حتى 1993م بلغ معدل نمو إجمالي الصادرات ما نسبته 6.35%- و 4.02%- و 9.38%- على التوالي وهي معدلات سالبة وكان ذلك نتيجة انخفاض الصادرات النفطية بسبب انخفاض أسعار النفط في تلك الفترة حيث بلغ معدل نمو الصادرات النفطية 7.92- % و 5.70- % و 11.65- % أيضا

تحليل العلاقة السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على... (103-128)

على التوالي كما حقق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي زيادة متذبذبة خلال نفس الفترة ما نسبته 5.84% و 15.01% و 10.61% على التوالي في حين انخفاض نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي من 13.52% عام 1990 إلى 7.91% عام 1994، وقد جاء هذا نتيجة لانخفاض مساهمة الصادرات النفطية من 12.76% عام 1990م إلى 6.75% عام 1994م نظرا لانخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية في تلك الفترة إلا أن التحسن الذي طرأ على الصادرات غير النفطية لم تؤدي إلى رفع قيمة إجمالي الصادرات مقارنة بعام 1990.

اما عامي 1994م و1995م فقد حقق معدل نمو إجمالي الصادرات زيادة ما نسبته 2.41% و 15.73% على التوالي نظر لزيادة كل من الصادرات النفطية والغير نفطية، اما معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فقد انخفض بما نسبته 5.97% الى 9.51%- على التوالي، الا ان نسبة مساهمة الصادرات حققت ارتفاعا بما نسبته 7.91% و 10.11% على التوالي اما في الأعوام من 1996 حتى 1998م فقد تراجعت قيمة معدل نمو الصادرات من ما نسبته 12.08% في عام 1996م الى ان وصلت الى ما نسبته 35.18- % في عام 1998م، اما معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فقد انخفض في عامي 1996 و1997م بما نسبته 5.07%- و 12.30%- وارتقاعا في عام 1998م بما نسبته 9.11% ، اما نسبة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي حققت ارتفاعا بما نسبته 11.94% و 14.78% و 8.78% على التوالي اما في عامي 1999 و2000م فقد حقق معدل نمو الصادرات ارتفاعا ملحوظا فقد سجل ما نسبته 36.67% في عام 1999م ثم انتقل ليسجل ما نسبته 84.05% في عام 2000م ويرجع ذلك الى الزيادة الملحوظة في كلا الصادرات الغير نفطية والصادرات النفطية اما معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتقاع في عام 1999 بما نسبته 10.11% في حين حقق انخفاضا في عام 2000 بما نسبته 11.21%- ، اما نسبة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي حققت ارتفاعا بما نسبته 10.90% و 22.60% على التوالي .

تحليل العلاقة السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على... (103-128)

أما فيما يخص عام 2002 فقد لعبت سياسة تعديل وتوحيد سعر الصرف، التي طبقت منذ بداية العام؛ والارتفاع الطفيف في أسعار النفط الخام دورا مهما في زيادة قيمة الصادرات والتي بلغ معدل نموها السنوي 145.67%. وهو يمثل معدل نمو للصادرات مرتفع، وتجدر الإشارة إلى أن معدل نمو الصادرات النفطية في نفس العام بلغ حوالي 100.14% أما بعد عام 2002 وبالتحديد خلال الفترة 2003 - 2008، فقد بدأت الصادرات النفطية تستحوذ على النسبة الكبرى من إجمالي الصادرات الليبية، حيث بلغ متوسط نسبة مساهمتها إلى إجمالي الصادرات ما نسبته 97.3%، وكان ذلك نتيجة للارتفاعات المتتالية وغير المسبوقة لأسعار النفط الخام في الأسواق العالمية؛ مما أدى إلى تحسن ملحوظ في إجمالي الصادرات الليبية؛ والتي بلغ معدل نموها المركب خلال الفترة 2003 - 2008 ما نسبته 36% أما في عام 2009م فقد شهد معدل نمو إجمالي الصادرات انخفاضا حيث سجل ما نسبته 39.87- % حيث يرجع هذا الانخفاض الى انخفاض الصادرات النفطية والتي بلغ معدل نموها في نفس السنة ما نسبته 40.69- % ، أما معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفع بما نسبته 24.82% ، أما نسبة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي حققت ما نسبته 66.29%.

ما في عام 2010 فقد ارتفع معدل نمو إجمالي الصادرات الى ما يقارب نسبه 33.12% نظرا لارتفاع الصادرات النفطية التي بلغ معدل نموها في نفس السنة الى ما نسبته 34.11% من إجمالي الصادرات، أما معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفع بما نسبته 43.23%، أما نسبة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي حققت ما نسبته 61.61%.

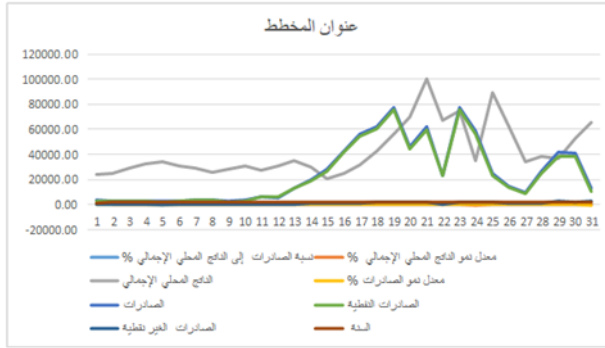
ومن عام 2011 يشهد الاقتصاد الليبي مرحلة انتقالية مليئة بالتحديات السياسية والأمنية التي كانت سببا في اضعاف مؤسسات الدولة وانقسامها. فمنذ 2011 سيطر الصراع السياسي على ليبيا، ليتبعه العنف وظهور المجموعات المسلحة وغياب سيادة القانون بالإضافة الى الصراعات المتداخلة؛ المالية والإيديولوجية والمناطقية والخارجية، كل هذا وغيره

تحليل العلاقة السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على.... (103-128)

ساهم في ابراز هشاشة الاقتصاد الوطني؛ منها الانقسام المؤسساتي والفساد والتهرب أثر بشكل مباشر على انتاج النفط الذي ظل متذبذباً على الرغم أن ليبيا تحتل مكانة بارزة في سوق الطاقة الدولية اذ تملك حوالى 3.5% من احتياطات النفط بالعالم، وبلغت مساهمتها 2% من الإنتاج العالمي وما يقارب 0.2 مليون برميل مكافئ من الغاز الطبيعي.

فخلال الفترة من 2011 حتى 2017م فقد حقق معدل نمو إجمالي الصادرات انخفاضات سالبة مستمرة زيادة ما عدا عام 2012 حيث اتسمت بالاستقرار النسبي في هذه السنة حيث حقق معدل نمو إجمالي الصادرات ما نسبته 230.67 % نظرا لارتفاع الصادرات النفطية التي بلغ معدل نموها في نفس السنة الى ما نسبته 230.79 % من اجمالي الصادرات. اما في عام 2017م فقد ارتفع معدل نمو اجمالي الصادرات الى ما يقارب نسبه 178.89% نظرا لارتفاع الصادرات النفطية التي بلغ معدل نموها في نفس السنة الى ما نسبته 187.11 % من اجمالي الصادرات، اما معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فقد حقق معدل نمو متذبذب بما نسبته -32.88% عام 2011م و13.71% خلال عام 2017م وبذلك تسجل نسبة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته 34.62% عام 2011م و68.19% خلال عام 2017م.

اما خلال السنوات 2018 حتى 2020م اخذ معدل نمو اجمالي الصادرات في الانخفاض حيث سجل ما نسبته 58.24 % و-2.05 % و-68.15 % على التوالي، اما معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فقد حقق معدل نمو متذبذب بما نسبته -5.28% و44.94% و23.73%، وبذلك تسجل نسبة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته 113.92% و76.98% و19.81%.



الشكل رقم (1) يوضح تطورات كل من الصادرات والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990 - 2020م

ثالثاً: - قياس العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990 - 2020)

وصف وتقدير النموذج القياسي: -

تم وصف النموذج القياسي للتقدير والتنبؤ بالعلاقة الحركية بين الناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع وقيمة الصادرات من السلع والخدمات كمتغير مستقل، وهو ما يمكن التعبير عنه رياضياً بالصيغة التالية:

$$GDP = \alpha + \beta X + ut$$

حيث أن:

GDP: الناتج المحلي الاجمالي

X: قيمة الصادرات من السلع والخدمات

(α ، β): ثوابت النموذج

Ut: حد الخطأ

اختبار استقرار السلاسل الزمنية **Unite root test**

تحليل العلاقة السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على.... (103-128)

سيتم اختبار استقرار السلاسل الزمنية باستخدام اختبار (ديكي - فولر) المعدل (ADF) واختبار (فيليبس - بيرون) (PP) لبيان ما إذا كانت السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة مستقرة أم لا. وباستخدام البرنامج، يبين الجدولين رقم (2,1) نتائج هذا الاختبار لمتغيرات الدراسة على النحو الآتي:

Table-1. Augmented Dickey and Fuller (ADF) results

المتغير	المستوى			الفرق الأول			مستوى استقراره السلسلة
	Prob %5			Prob %5			
	INT	INT + T	Non	INT	INT + T	Non	
GDP	0.1260	0.1134	0.6096	0.0000	0.0000	0.0000	عند الفرق الأول
X	0.1711	0.1095	0.5406	0.0000	0.0000	0.0000	عند الفرق الأول

Table-2. Phillips Perron (PP) results

المتغير	المستوى			الفرق الأول			مستوى استقراره السلسلة
	Prob %5			Prob %5			
	INT	INT + T	Non	INT	INT + T	Non	
GDP	0.1260	0.1134	0.6250	0.0000	0.0000	0.0000	عند الفرق الأول
X	0.2319	0.1095	0.4469	0.0000	0.0000	0.0000	عند الفرق الأول

يتضح من خلال الجدول رقم (1) أن النتائج المتحصل عليها من اختبار (ديكي - فولر) المعدل (ADF) أن المتغيرين (GDP)، (X) غير ساكنين عند مستوياتها الأصلية، وبعد إدخال الفروق لهذا المتغيرات أصبحت ساكنة عند الفرق الأول (1st Difference)، وكذلك بالنسبة لاختبار (فيليبس - بيرون) (PP) كما هو مبين بالجدول رقم (2) أن المتغيرين

(GDP)، (X) غير ساكنين عند مستوياتها الأصلية، وبعد إدخال الفروق لهذه المتغيرات أصبحت ساكنة عند الفرق الأول (1st Difference).

اختبار التكامل المشترك (Co-integration test)

تتمثل الفكرة العامة لاختبار التكامل المشترك في طريقة الحصول على توازن أو علاقة طويلة المدى بين المتغيرات غير الساكنة، أو بمعنى وجود طريقة تعديل تمنع الخطأ في العلاقة في المدى الطويل من التزايد.

هذا وبعد إجراء نتائج جذر الوحدة لمتغيري الدراسة يتوجب استخدام اختبار التكامل المشترك Co-integration للكشف عن وجود علاقة في المدى الطويل، أي بمعنى أن كل من متغيري الدراسة يتحركان مع بعضهما عبر الزمن، مما يعني وجود علاقة توازنية في المدى الطويل، فعلى سبيل المثال وليس الحصر لو أن المتغيرين متكاملين عند الرتبة الأولى (I)، والبواقي (Residuals) التي تم الحصول عليها من انحدار (y) إلى (x) متكاملة من الدرجة الصفرية (0) مما يعني وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين متغيري الدراسة. ويكون تطبيق التكامل المشترك مهم لاختبار العلاقة بين المتغيرات، لأن السلاسل الزمنية تكون نتائجها غير مرضية بانعدام افتراض الاستقرار التي تتطلب لتجنب الانحدار الزائف بالاعتماد على تحليل الانحدار.

كما توجد عدة منهجيات لاختبار وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية من عدمه، ومن أهم هذه الطرق هي طريقة (أنجل جرانجر)، وتتلخص هذه الطريقة في الآتي:-
إذا كان لدينا علاقة وفق الآتي:

$$Y = \alpha_0 + \beta_1 X + u$$

فإن أول مرحلة يتم فيها تقدير هذه الدالة في الأجل الطويل للحصول على البواقي (-)
:(Residuals)

$$U_t = Y_t - a_0 - BX_t$$

تحليل العلاقة السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على... (103-128)

ثم في الخطوة التي تليها يتم اختبار درجة سكون البواقي (Residuals) باستخدام اختبار ديكي فولر المعدل (Augmented Dickey – Fuller)، فإذا وجد أن سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى (Level) أي بمعنى متكاملة من الدرجة الصفرية، مما يعني وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات الدراسة.

حيث تم توظيف اختبار (انجل جرانجر) بالخطوات المذكورة آنفاً، والحصول على النتائج وفق الجدول الآتي: -

1 - تم إجراء انحدار بطريقة المربعات الصغرى (OLS) من أجل الحصول على البواقي (Residual) من هذا الانحدار تم الحصول على النتائج المدونة بالجدول رقم (2).

Table –3 The first step of the Granger test

معالم المتغيرات	قيم المعاملات	القيمة الحرجة (P-value)	R ²	D.w	F _c	القيمة الحرجة F (P-value)
I(0)	17003.41	0.0000	0.919688	0.785415	332.0897	0.000000
	1.228385	0.0000				

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الاختبار المتحصل عليها من برنامج (E-Views10).

بعد إجراء الانحدار البسيط بطريقة المربعات الصغرى (OLS) وبعد مقارنة قيمة R² مع قيمة D.w تبين أن قيمة R² هي قيمة أكبر من قيمة D.w مما يشير إلى أن النموذج يعاني من الانحدار الزائف وعليه تم الحصول على البواقي (Residuals)، وبالتالي سوف يتم اختبار البواقي لمعرفة ما إذا كانت مستقرة عند المستوى، أي الدرجة الصفرية (0) ، وتم الحصول على النتائج المبينة في الجدول رقم (4).

Table – 4 The second step of the Granger test

المتغيرات	عند المستوى الصغرى (0) I	درجة التكامل
-----------	--------------------------	--------------

تحليل العلاقة السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على.... (103-128)

	ديكي فولر المعدل (ADF)	
	-4.532096	البواقي()
I(0)	0.0001	P- Value

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الاختبار المتحصل عليها من برنامج (E-Views10).

باختبار جذر الوحدة البواقي وكانت القيمة المحسوبة لهذا الاختبار (-4.532096) وبمقارنة هذه القيمة بقيمة critical values for the Statistic Z Phillips (-2.76) باعتبارها الاختبار البواقي، اتضح أنها اصغر من القيم الظاهرة عند مستوى معنوية 5 % وعليه عند هذا المستوى بإمكاننا رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل القاضي بأن البواقي لا تحتوي على جذر الوحدة وبالتالي فهي مستقرة وتوجد علاقة توازن بينها وهذا يعني وجود علاقة تكامل مشترك في الأمد الطويل ، كما تؤكد على ان النموذج لا يعاني من الانحدار الزائق وبذلك يمكن القول بأنه توجد علاقة توازنية طويلة المدى يمكن تفسيرها، في أن الناتج المحلي الاجمالي وقيمة الصادرات من السلع والخدمات يتحركان معا في المدى الطويل عبر الزمن.

نموذج تصحيح الخطأ Error correction Model

بعد التأكد من أن متغيرات الدراسة مستقرة عند الفرق (1)I، وبوجود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيري الدراسة الناتج المحلي الاجمالي وقيمة الصادرات من السلع والخدمات ، بذلك من الممكن تقدير العلاقة عن طريق تطبيق نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، بعد أخذ الفرق الأول لمتغيري الدراسة، وإضافة البواقي(Residuals) كمتغير مستقل بدرجة ارتداد زمني مقداره (-1)u، وهذا ما يسمى بمعامل تصحيح الخطأ الذي يوضح أن الاختلالات التي تحدث في المدى القصير كم من النسبة يمكن أن تصحح هذه الاختلالات في المدى الطويل ،ومن مسلماته يجب أن يكون هذا المعامل سالبا ومعنوياً، هذا وقد تم تطبيق هذا النموذج على متغيرات الدراسة وتم الحصول على النتائج الآتية:-

Table – 5 Results of the error correction model

القيمة الحرجة F (P-value)	F _c	D.w	R2	القيمة الحرجة (P-value)	قيم المعاملات	معالم المتغيرات
0.000000	184.7123	1.193118	0.931891	0.9323	-76.28409 -0.085710	(lo)
				0.0000	1.279046 18.91122	
				0.0168	-0.387200 -2.549426	

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الاختبار المتحصل عليها من برنامج (E-Views10).

يتضح من الجدول السابق، أن معامل الصادرات موجبا مما يعني وجود علاقة تزايدية بين الصادرات من السلع والخدمات والنتاج المحلي الاجمالي، أي أنه كلما زادت الصادرات من السلع والخدمات بمقدار وحدة واحدة، فإن الناتج المحلي الإجمالي سوف يزداد بمقدار (1.279046)، كما أن القيمة الحرجة لمعامل الصادرات أصغر من 5 %، مما يعني أن المعلمة معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 5 %، مما يعني ان العلاقة بين المتغيرين قوية، كما تظهر النتائج ان قيمة معامل تصحيح الخطأ تساوي (-0.387200) وبذلك تحقق شرط القيمة السالبة، وأن قيمة عند مستوى دلالة معنوية عند 5 % مما يشير ذلك إلى أن معامل التصحيح غير معنوي عند مستوى دلالة معنوية 5 %، وبذلك يمكن القول إن معامل التصحيح معنوي إحصائيا في تفسير تصحيح الاختلالات عند مستوى دلالة معنوية 5 %، وبذلك يمكن القول بأن الاختلالات التي تحدث في النموذج في المدى القصير يمكن أن تتعدل بما مقداره (39 %) بعد سنة عند مستوى معنوية 5 %. وهو ما يعني ان العودة الى التوازن ممكنة في ظرف عامين ونصف بعد تغير قيمة الصادرات من السلع والخدمات.

تشخيص بواقي النموذج (Residual Diagnostic Tests)

تحليل العلاقة السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على... (103-128)

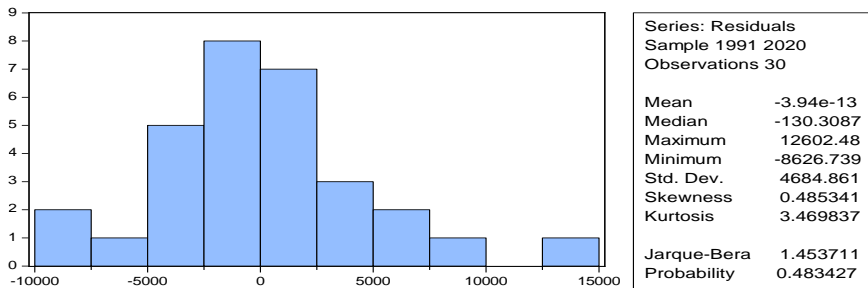
يجب التأكد من خلو النموذج من الارتباط التسلسلي (Serial correlation) واختلاف التباين (Heteroscedasticity)، وتم الحصول على النتائج المبينة في الجدول التالي.

Table -6 Diagnosis of residual model

Residual Diagnostic Tests	F-statistic	P-Value	Result
White Heteroscedasticity	0.043400	0.8365	There is no Heteroscedasticity لا يوجد اختلاف تباين
Breusch- Godfrey Serial Correlation	0.462188	0.5012	There is no Serial correlation لا يوجد ارتباط سلسلي

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الاختبار المتحصل عليها من برنامج (E-Views10).

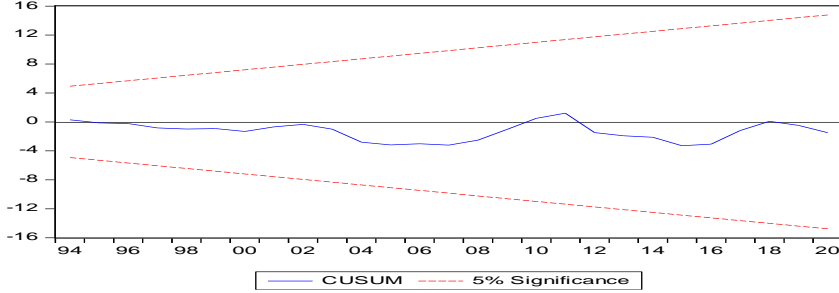
يتضح من نتائج الجدول السابق أن القيمة الاحتمالية لكلا الاختبارين أكثر من 5 %، مما يعني خلو النموذج من مشكلة اختلاف التباين والارتباط تسلسلي لبواقي النموذج. وبالنظر الى النتائج الخاصة بالتوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي للمتغيرات والواردة بالشكل رقم (2) يتضح أن هذه السلسلة تتبع التوزيع الطبيعي، وذلك اعتمادا على قيمة إحصاء اختبار Jarque Bera Normality test البالغة (1.453711) عند مستوى معنوية أكبر من 5% وهو ما يدعو الى رفض الفرض العدمي والقاضي بأن هذه السلسلة لا تتبع التوزيع الطبيعي بمعنى ان سلسلة البواقي هذه تتوزع توزيعا طبيعيا.



الشكل رقم (2) التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي للمتغيرات

ولمعرفة ما إذا كان النموذج يتصف بالثبات (الاستقرار) أم لا، فقد تم إجراء اختبار

كوزم (Cusum Test)، ومن خلال النتائج تم الحصول على الشكل الآتي:-



شكل رقم (3) يوضح نتائج اختبار كوزم للثبات (الاستقرار)

حيث يتضح من خلال الشكل رقم (3)، ثبات النموذج عند دلالة معنوية 5 %، وبذلك يمكن القول بأن النموذج يتصف بالثبات.

اختبار السببية لجرانجر (Granger causality, 1969)

تتمثل الفكرة العامة لسببية جرانجر بافتراض وجود متغيرين (X, Y) ، فإن طريقة منهجية جرانجر للتساؤل هل (X) يسبب في (Y) ، أي بمعنى كم من الممكن أن يشرح المتغير (Y) بالقيم الماضية ل (Y) ، وبعد ذلك ماذا لو تم إضافة قيم ماضية للمتغير (X) هل تساعد بشكل أكبر في شرح المتغير (Y) أو العكس.

هذا ويجب الأخذ في الاعتبار أن عبارة $(Y \text{ Granger cause } X)$ لا تعني أن (X) عبارة عن نتيجة أو أثره في (Y) ، وإنما سببية جرانجر تقيس محتويات المعلومات، أي ما إذا كان بالإمكان التنبؤ بقيم (X) الحالية عن طريق استخدام القيم الماضية ل (Y) بدقة أفضل من لو لم يتم استخدامها.

هذا وقد تم تطبيق هذا الاختبار والحصول على النتائج المبينة في الجدول التالي:-

Table – 7 Results of the Granger causality test (Lag = 3)

تحليل العلاقة السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على... (103-128)

Null hypothesis (H ₀)	Obs	F-statistic	Prob
x does not Granger Cause GDP	29	1.93061	0.1669
GDP does not Granger Cause X		0.13028	0.8785

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الاختبار المتحصل عليها من برنامج (E-Views10).

يتضح من خلال الجدول السابق، أن القيمة الحرجة لكلا السببية أكبر من 5 %، مما يعني أن الصادرات لا تسبب في الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير وفق سببية جرانجر، وأن الناتج المحلي الإجمالي أيضا لا تسبب في الصادرات سببية وفق جرانجر في المدى القصير، وبذلك يمكن القول عدم وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين متغيري الدراسة بالمدى القصير، أي أن متغير الصادرات لا يمكن أن يفسر أو يشرح التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي، والعكس صحيح.

رابعاً: - النتائج والتوصيات

أولاً: - النتائج.

أظهرت الدراسة عدة نتائج أهمها ما يلي:-

- 1- إن السلسلة الزمنية لمتغيري الدراسة، الصادرات من السلع والخدمات والناتج المحلي الإجمالي مستقرة عند فروقهما الأولى.
- 2- وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، مما يعني أن كلاً من الصادرات من السلع والخدمات والناتج المحلي الإجمالي يتحركان مع بعضهما عبر الزمن.
- 3- وجود علاقة تزايدية بين المتغيرات محل الدراسة، أي أنه إذا ما حدثت زيادة بمقدار وحدة واحدة في الصادرات من السلع والخدمات، فإنها سوف تؤدي إلى زيادة ما مقداره (1.28) في الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير.
- 4- إذا حدثت صدمة في الصادرات، فإن الاختلالات سوف تتصحح بسرعة تعديل مقدارها (39 %) خلال سنة، عند مستوى معنوية 5%، ليعود النظام إلى حالة التوازن.

1- عدم وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين متغيري الدراسة، أي الصادرات من السلع والخدمات لا يسبب في الناتج المحلي الاجمالي وفق سببية جرانجر، كما أن الناتج المحلي الاجمالي لا تسبب في الصادرات، وبذلك فإن المتغيرات لا يمكن ان تكون شارحة لبعضهما البعض وهذا ما ينطبق مع فرضية الدراسة.

ثانيا: - التوصيات

1- العمل على الاستفادة من الإيرادات النفطية في حالات ارتفاع أسعار النفط في دعم القاعدة الإنتاجية وتنويع الإنتاج حيث يكون اقتصاد الدولة قادر على مواجهة الأزمات النفطية.

2- تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشطة في فروع التصدير من خلال منحها تسهيلات وامتيازات انتقائية وتقديم مساعدات وإعطائها أولوية أكثر للمساعدة في تنويع الصادرات خارج الصادرات النفطية.

3- الاستفادة من تجارب الدول النفطية التي صلحت في ترقية صادراتها خارج الصادرات النفطية.

4- دعم القطاع الخاص وتوفير التسهيلات والحوافز لزيادة الانتاج المحلي والذي بدوره يساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

5- الاهتمام بتطوير جميع قطاعات الدولة من الزراعة والصناعة والتجارة حتى يكون هناك فائض في الإنتاج وتصدير هذا الفائض الي الخارج مما يؤدي الى زيادة احتياطي النقد الاجنبي في الدولة.

قائمة المراجع

1. المرزوقي، محمد بن فيحان (2005)، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي. اطروحة دكتوراه، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، المملكة العربية السعودية.

2. بخيت حسان تنافسية الصادرات العربية في الأسواق الدولية الواقع والمتطلبات (2000-2008) مجلة Revue مجلة الاقتصاد والمناجمنت العدد 18 (2017).
3. علي احمد سليمان، قاموس المصطلحات الاقتصادية، دار عزة للنشر، الخرطوم، الطبعة الثانية، 2006م.
4. كامل بكري وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1002 م.
5. المرزوقي، محمد بن فيحان (2005)، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي. اطروحة دكتوراه، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، المملكة العربية السعودية.
6. موسي سعيد مطر، حسام داود وآخرون " التجارة الارجية " دار صفاء للنشر والتوزيع _ عمان الطبعة الأولى 1421 - 2001.
7. مصرف ليبيا المركزي إدارة البحوث والاحصاء.
8. <http://www.naledi-negotiator.org.za/index.php?pageGDP>
9. IMF, (2020). "Gross Domestic Product: An Economy's All", available at: <https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/basics/gdp.htm>
10. Investopedia (2021), "Part of guide to economics, GDP", April.

تحليل وقياس طبيعة العلاقة بين المدخرات المحلية والنمو الاقتصادي في ليبيا

د. علي السائح حسن السائح¹

د. عبد الفاتح أبوبكر سالم²

د. سامي عمر ساسي³

الملخص :

سعت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع المدخرات المحلية ومعدلات النمو الاقتصادي، وبيان مدى فاعلية تلك المدخرات في تعزيز النمو الاقتصادي خلال الفترة (1975-2023) باستخدام بيانات سنوية، واعتمدت الدراسة على أسلوبين تمثل الأول في: أسلوب التحليل الوصفي لاستعراض بيان وجهات النظر التي وردت في الأدب الاقتصادي وتتبع ما ورد في الدراسات التي ناقشت موضوع الدراسة، بينما تمثل الثاني في: أسلوب التحليل الكمي، وذلك عبر استخدام أدوات وطرق القياس الاقتصادي والإحصائي الحديثة المتمثلة في: اختبارات جذور الوحدة "Unit Root Tests"، وأسلوب الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة "Autoregressive Distributed Lag" المسمى بأسلوب "ARDL"، واختبارات قياس أداء جودة النموذج المقدر "Residuals Diagnostic Tests"، وقد خلصت الدراسة إلى حزمة من النتائج أبرزها: بأن معدل النمو الاقتصادي يتأثر إيجابيا بالتحركات التي تحدث في معدل الاستثمارات المحلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، غير أن هذا الأثر يختفي في الأجل القصير، كما يتأثر معدل النمو الاقتصادي أيضا إيجابيا بالتغيرات التي تحدث في سلوك متغير معدل المدخرات

¹ جامعة الجفرة - كلية إدارة الأعمال - قسم الاقتصاد

² جامعة الزنتونة- كلية التجارة - قسم الاقتصاد

³ الهيئة الليبية للبحث العلمي

المحلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن هذا التأثير غير موجود في الأجل الطويل.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، معدل الاستثمارات المحلية، نظرية جانب العرض، اختبارات جذر الوحدة، الأجل الطويل.

1. مقدمة :

يعد تحقيق معدلات نمو اقتصادي موجبة ومرتفعة وقابلة للاستمرار، هدفاً وركيزة أساسية لأي سياسة اقتصادية تسعى للرفع من مستوى المعيشة والرفاه الاقتصادي لأفراد المجتمع، لذلك تسعى كافة الدول وبشكل خاص النامية منها إلى إدراك ذلك الهدف من خلال البحث عن الوسائل والعوامل التي يمكن أن تولد دخلاً يقود إلى استمرار النمو واستقرار النشاط الاقتصادي والخروج من حلقة التخلف والفقر وما يرافقهما من مشاكل اقتصادية واجتماعية .

وفي ظل سعي تلك الدول إلى تحقيق ذلك الهدف ودفع عجلة التنمية وضمان استمرارها، التمسّت معظمها أهمية المدخرات المحلية باعتبارها مصدراً وركيزة من الركائز الأساسية التي يعتمد عليها في توفير قدر من الأموال لتمويل الاستثمارات المحلية، والرفع من مستوياتها وتراكمها، بغية تعزيز وتنمية القطاعات الأساسية للاقتصاد الوطني بالشكل الذي يؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق المعدلات المرغوبة، حيث يتفق جل الاقتصاديين على أن معظم الدول التي تتصف مجتمعاتها بارتفاع نسبة الادخار المحلي من دخلها المحلي، وارتفاع معدلات الادخار فيها، حققت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، وبالتالي يمكن رد الانتعاش الاقتصادي ومعدلات النمو الاقتصادي المرتفعة التي حققتها الدول الناشئة- كدول- شرق آسيا والصين، والهند وتركيا، إلى ارتفاع معدلات الادخار

والاستثمارات المحلية بها، كما يمكن أن يعزو ضعف النمو الاقتصادي في عديد من الدول النامية إلى تدني نسبة الادخار والاستثمارات المحلية بها .

ولما كانت غالبية الدول النامية تعاني من قصور في رأس المال وبدائية الأسواق المالية وعدم تطورها بالقدر الكاف لتعبئة الموارد المالية الضرورية لتمويل الاستثمارات المطلوبة لأغراض النمو والتنمية وضمن استمرارها، وبغية تعويض ذلك القصور ومن ثم تحقيق معدلات ادخارية تلبى متطلبات الرفع من معدلات النمو الاقتصادي فيها، تبنت الكثير من تلك الدول خطط وسياسات واتجاهات ومسارات متباينة تتواءم مع طبيعة اقتصاداتها ومجتمعاتها، بصورة تمكنها من حشد الموارد المتاحة لغرض توظيفها بشكل يؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق المعدلات المرغوبة .

1.1. مشكلة الدراسة :

شهد الاقتصاد الليبي منذ تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تم انتهاجها في أواخر عقد الثمانينيات من القرن المنصرم تطورات كبيرة في النشاط الاقتصادي نجم عنها العديد من التغيرات الهيكلية في نهاية التسعينيات بالتحديد عندما تم الشروع في تنفيذ وتبني حزمة من سياسات الإصلاح الاقتصادي لتصحيح الاختلالات الداخلية والخارجية، لاسيما تلك الاختلالات المسمى بفجوة الموارد المحلية المتمثلة في ضعف المدخرات المحلية وعدم قدرتها على الإيفاء بمتطلبات تمويل الاستثمارات المحلية بالشكل الذي يسهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، حيث شهدت السياسة الاقتصادية تحولات كبرى في اتجاه المزيد من الانفتاح التجاري وتعزيز دور القطاع الخاص وتشجيعه على المشاركة في الإنتاج المحلي، بغية توفير البيئة المواتية لزيادة معدلات الادخار والاستثمارات المحلية والارتفاع بمعدلات النمو الاقتصادي، غير أن هذه المحاولات لم تحقق أهدافها فيما يتعلق بزيادة معدلات الادخار المحلي وارتفاع النمو الاقتصادي، حيث ظلت معدلاتها أقل من المستوى المأمول، فمن خلال اقتفاء الواقع الادخاري والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي يلاحظ

تذبذب كبير في رصيد المدخرات المحلية، حيث ارتفعت من نحو 4260.7 مليون دينار عام 2001، (وزارة التخطيط، 2008) لتصل إلى 49440.8 مليون دينار عام 2006 لتتخفض عام 2013 وتسجل 18644.1 مليون دينار تقريبا لتعاود الارتفاع عام 2018 وتبلغ نحو 22380.4 مليون دينار ثم عاودت الانخفاض عام 2019 مسجلة نحو 9881.8 مليون دينار (وزارة التخطيط، 2022)، كذلك يمكن رصد عدم استقرار معدل النمو الاقتصادي، حيث لا يزال هو الآخر يعاني من التآرجح والتذبذب صعودا وهبوطا. إذ تراجع معدل النمو في الناتج المحلي من 35.1 % عام 2002 إلى نحو 28.1% عام 2004، ليعاود الارتفاع عام 2005 إلى نحو 36.8%، (وزارة التخطيط، 2008)، ليسجل معدلات نمو سالبة بلغت نحو -17.9 و-23.8 و7.82 في أعوام 2013 و2014 و2015 على التوالي ليعاود الارتفاع ويسجل نحو 11.8 عام 2018، (وزارة التخطيط، 2002)، وعلى ضوء ما تقدم تحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي: ما مدى تأثير المدخرات المحلية في النمو الاقتصادي في واقع الاقتصاد الليبي، وما طبيعة واتجاه ومسار هذا التأثير إن وجد؟

2.1. هدف الدراسة :

تسعى الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع المدخرات المحلية ومعدلات النمو الاقتصادي التي شهدتها الاقتصاد الليبي خلال الفترة قيد الدراسة وبيان مدى فاعلية تلك المدخرات في تعزيز النمو الاقتصادي، خاصة في ظل تذبذب وتآرجح هذا الأخير، والحاجة الملحة لرفع مستوياته لتمويل وتغطية الاستثمارات المحلية، من أجل تحقيق معدلات نمو عالية ومستقرة في الناتج المحلي.

3.1. أهمية الدراسة :

تتأتى أهمية الدراسة من كونها تتناول موضوعا يستحوذ على مكانة بارزة في الاقتصاد الكلي، وعلى قدر كبير من الأهمية -سيما - في الاقتصاد الليبي، باعتبار أن فهم ومعرفة الدور الذي يمكن أن تمارسه المدخرات المحلية في أحداث النمو الاقتصادي يعد من الأمور المهمة في صياغة السياسات الاقتصادية وتوجيهها، بالإضافة إلى إثارة بعض النقاط أمام الباحث والمهتمين بالشأن الاقتصادي للبحث والدراسة، فضلا عن الخروج بنتائج وتوصيات قد تساعد على رسم سياسات اقتصادية من شأنها أن تعمل على زيادة حصة المدخرات المحلية بصورة تخدم وتحقق هدف الارتفاع بمعدلات النمو الاقتصادي وبما يدعم أهداف التنمية بالمجتمع الليبي.

4.1. فرضية الدراسة :

للإجابة عن تساؤل الدراسة، تركز الدراسة على فرضية فحواها: إن معدلات النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي بالأجل الطويل والقصير تتحرك في نفس اتجاه التغيرات التي تحصل في حصة المدخرات المحلية.

5.1. حدود الدراسة :

اقتصر الحد المكاني للدراسة على الاقتصاد الليبي، أما الحد الزمني للدراسة فقد اعتمد على مؤشرات اقتصادية كلية لسلسلة زمنية تمتد من 1975-2023، لتوفير معطيات إحصائية تفي بأغراض القياس والتحليل الاقتصادي.

6.1. منهجية الدراسة :

تماشيا مع موضوع الدراسة، وتحقيقا لأهدافها، اعتمدت الدراسة على أسلوبيين رئيسيين، تمثل الأول في أسلوب التحليل الوصفي لاستعراض بيان وجهات النظر التي وردت في الأدب الاقتصادي وتتبع ما ورد من أدبيات ودراسات ناقشت موضوع الدراسة، وتمثل الثاني في أسلوب التحليل الكمي، وذلك عبر استخدام أدوات وطرائق القياس الاقتصادي

والإحصائي الحديثة المتمثلة في: اختبارات جذور الوحدة "Unit Root Tests"، وأسلوب الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة "Autoregressive Distributed Lag" المسمى بأسلوب "ARDL"، واختبارات قياس أداء جودة النموذج المقدر "Residuals Diagnostic Tests".

7.1. مصادر البيانات :

اعتمد في جمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة، على المصادر الثانوية كالكتب ذات العلاقة، والدوريات المتخصصة، والتقارير والنشرات والإحصائيات الصادرة عن الوزارات والهيئات والمؤسسات الرسمية في الدولة الليبية، بالإضافة إلى المؤسسات الدولية كصندوق النقد العربي والبنك الدولي.

8.1. تقسيمات الدراسة :

للإمام بجوانب الموضوع، قُسمت الدراسة إلى خمسة محاور رئيسية وذلك وفقاً لما يلي:

- المحور الأول: يتناول الإطار العام للدراسة، من خلال عرض مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها وفرضيتها.
- المحور الثاني: خُصص لعرض إطار مفاهيمي عبر تناول بعض المفاهيم ذات الصلة بموضوع الدراسة.
- المحور الثالث: أفرد لاستعراض ومراجعة الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة.
- المحور الرابع: يستعرض واقع وتطور المدخرات المحلية والنمو في الاقتصاد الليبي.
- المحور الخامس: خُصص للجانب التطبيقي لقياس وتحليل طبيعة العلاقة التي تربط المدخرات المحلية بمعدلات النمو الاقتصادي.

2. مدخل مفاهيمي للادخار وعلاقته بالنمو في الفكر الاقتصادي :

تتناول هذه الجزئية من الدراسة بعض المفاهيم والتعاريف ذات الصلة بموضوع الدراسة

على النحو التالي:

1.2. ماهية الادخار وأنواعه وأبرز دوافعه.

أ- ماهية الادخار.

تعددت التعاريف والمفاهيم لمصطلح الادخار، ومنها ما يلي:

- عُرف الادخار "بأنه الاحتفاظ بجزء من الدخل المتاح احترازا للظروف المستقبلية" (محمد، وأحمد، 2019).
- وعرف أيضا "بأنه ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك أي تأجيل الاستهلاك في الوقت الحاضر إلى استهلاك في المستقبل" (الطبولي وآخرون، 1999: 242).
- كما عرف بأنه "التنازل عن استهلاك جزء من الدخل المتاح لغرض توجيهه للاستثمار في إنتاج السلع والخدمات تأخذ طريقها بدورها للإنتاج" (المتيم، والمخزنجي، 2020).
- ب- أنواع الادخار.

يوجد نوعين أساسيين للادخار وهما: (شحلاط، وبوغابة، 2023).

1- ادخار إجباري: هو أحد الأشكال التي تكون الدولة هي المسؤولة عن

قرار الادخار وفقا لمقتضيات قانونية، ويتضمن هذا الشكل من الادخار

ما يلي:

- الادخار لصالح الدولة: ويعد هذا النوع من الادخار جزء من الاستراتيجيات التي تتبعها الدولة لتمويل جزء من استثماراتها وأنشطتها الاقتصادية، ويعتمد على استقطاع جزء من الأرباح التي تحققها مشاريع القطاع العام، بالإضافة إلى حصيلة الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة، فضلا عن التمويل التضخمي والقروض المحلية.
- الادخار لصالح الفرد: ويكون لصالح الفرد نفسه كالادخار الناشئ عن التأمينات الاجتماعية والمعاشات التقاعدية.

2- ادخار اختياري: وهذا النوع من الادخار متروك لوعي الفرد ورغبته في

الادخار من دون أن يكون هناك إلزام خارجي يلزمه به، كالودائع البنكية

(الجارية والادخارية)، وشهادات الاستثمار والاسهم والسندات ونحوها.

ج- دوافع الادخار.

يوجد نوعين من الدوافع يمكن حصرهما فيما يلي: (مولود، 2017).

- دوافع شخصية وتتمثل في:

1- توفير احتياطي مستقبلي لمواجهة الظروف والحوادث غير المتوقعة التي

تؤثر في دخله واحتياجاته كالمرض أو الفقر.

2- تكوين احتياطي لمقابلة الظروف المتوقعة كالشيخوخة والتقاعد.

3- الرغبة في توفير الاحتياجات الضرورية.

4- الرغبة في تحسين مستوى المعيشة والاستمتاع بدخل أكبر في المستقبل.

5- الشعور بالاستقلالية والقدرة على التصرف.

- دوافع اقتصادية وتتجلى في:

1- تمكين الحكومة من تمويل المشاريع التنموية.

2- الحد من ارتفاع الأسعار عبر زيادة المعروض من السلع والخدمات.

3- خلق تنمية اجتماعية بتخفيض نسب البطالة وتحسين مستوى الخدمات.

4- الحد من الاستهلاك الترفي والبهخي مما يترتب عنه تحقيق استقرار

اجتماعي.

5- تحقيق أرباح وعوائد تنمي الاقتصاد الوطني من خلال توجيه الأموال المدخرة

نحو الاستثمار.

2.2. النمو الاقتصادي وأنواعه.

أ- ماهية النمو الاقتصادي.

يقصد بالنمو الاقتصادي الزيادة النسبية في قيمة السلع والخدمات المتحققة في

الاقتصاد الوطني عبر الزمن، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل

الحقيقي، ويعد التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي أفضل قياس لهذه الزيادة، لأنه يأخذ في الاعتبار جميع السلع والخدمات التي تم إنتاجها في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة (إسماعيل وآخرون، 2022).

ب- أنواع النمو الاقتصادي.

توجد عدة أنواع للنمو الاقتصادي منها: (بعنوني، 2017).

- النمو الاقتصادي الموسع: وهو الذي ينمو فيه الدخل الكلي بنفس معدل النمو السكاني.
- النمو الاقتصادي المكثف: وهو الذي يتفوق فيه النمو في الدخل الكلي عن معدل النمو في السكان.
- النمو الاقتصادي التلقائي: وهو ذلك النمو الذي يحدث بشكل تلقائي في القطاعات الاقتصادية ومن دون اتباع أي استراتيجية أو سياسة أو تخطيط علمي على مستوى الاقتصاد الوطني.
- النمو الاقتصادي المخطط: وهو ذلك النمو الذي يحدث نتيجة إتباع استراتيجية أو سياسة أو تخطيط علمي شامل للموارد الاقتصادية المتاحة ومتطلبات المجتمع.
- النمو الاقتصادي العابر: هو ذلك النمو الذي يحدث نتيجة ظروف طارئة ويزول بزوال تلك الظروف.

3. مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة :

1.3. رؤية المدارس الاقتصادية حول العلاقة بين الادخار والنمو الاقتصادي.

تعددت في هذا الصدد أفكار المدارس الاقتصادية، وفيما يلي عرض موجز لأبرز وجهات نظر تلك المدارس حول العلاقة بين الادخار والنمو الاقتصادي.

أ. المدرسة الكلاسيكية .

يعتقد الكلاسيك أن كل نمو وازدهار اقتصادي مشروط بتكوين رأسمالي سابق، ولكي يتحقق هذا التكوين لا بد أن يسبقه ادخار، أي أن الادخار هو مفتاح النمو الاقتصادي، والمصدر الأساسي لعملية تراكم رأس المال الذي يتحقق من

الأرباح، إذ أن زيادة الأرباح سيترتب عنها زيادة في معدلات التكوين الرأسمالي الثابت، مما يعني زيادة توسع الصناعات الحقيقية، ومن ثم زيادة كمية العمل المنتج، مما يتيح تقسم أكبر للعمل ورفع مستوى الإنتاجية، وبالتالي زيادة حجم الناتج الكلي، أي أن أساس النمو الاقتصادي هو التراكم الرأسمالي الذي يمكن زيادة حجمه عن طريق زيادة المدخرات، وهذه المدخرات تستخدم في الاستثمارات وبذلك سيزداد الإنتاج ويتحقق النمو الاقتصادي، وأنه في ظل المعدلات المتدنية للادخار فإنه من الصعب تحقيق معدلات مرتفعة للاستثمار وهذا التدهور في معدلات الادخار والاستثمار يعرقل فرص حدوث النمو الاقتصادي، كما نادوا بضرورة ترشيد الاستهلاك. (سلامي، 2015).

ب. المدرسة الكنزوية، (صايل، وشهاب، 2024).

اتخذ الفكر الكنزي شكلا مغايرا لما كان عليه الفكر الكلاسيكي، حيث يرى الكنزيون أن زيادة الادخار تشير إلى تراجع حجم الاستهلاك، وتراجع هذا الأخير سيفضي بلا شك إلى تراجع في حجم الطلب على السلع والخدمات، مما يدفع بالمستثمرين إلى تخفيض طلبهم على رؤوس الأموال، وأن قرارات المستثمر تختلف عن قرارات المدخر وأن لكل فئة حوافز تختلف عن حوافز الفئة الأخرى، حيث تكمن حوافز المدخر في شراء سلعة في المستقبل أو الاحتراز لأي ظروف طارئة لتأمين احتياجات مقبلة، بينما تكمن حوافز المستثمر في استثمار أمواله في مشاريع يختارها. وأن مقدار الدخل الذي يوجهه الفرد نحو الاستهلاك والادخار يتغير حسب فترات حياته، ففي مرحلة الفتوة والشباب يكون حجم استهلاكه كبيرا وقد يفوق دخله مما يدفعه أحيانا إلى الاقتراض، بينما في متوسط العمر يقلص حجم استهلاكه ويقوم بتوجيه جزء أكبر من دخله للادخار محاولا المحافظة على مستوى استهلاك مستقر وادخار جزء أكبر من دخله لإشباع حاجاته في مراحل حياته القادمة أي عند بلوغ سن التقاعد.

ج. المدرسة الكلاسيكية الحديثة .

يشير رواد هذه المدرسة إلى أن إجهام المستهلك عن شراء منتج لا يؤثر على مستواه المعيشي وإنما يرفع من اكتنازه، وأن سعر الفائدة هو الذي يعمل على تحقيق التوازن بين الادخار الكلي والاستثمار الكلي، وأن المدخر يقوم بتقسيم دخله إلى جزئيين، يتم إنفاق الجزء الأول منه على شراء السلع الاستهلاكية، بينما يوجه الجزء الثاني نحو شراء أصول جديدة، وأن لكل سعر فائدة متوقع ما يقابله من مدخرات يتم توجيهها نحو شراء رؤوس أموال جديدة، فعند ارتفاع سعر الفائدة يخفض الفرد من إنفاقه على السلع الاستهلاكية ويميل نحو الادخار مستفيدا بذلك من سعر الفائدة المرتفع والذي يتغير بشكل متواصل إلى أن يتحقق التوازن بين الادخار الكلي والاستثمار الكلي.

د. مدرسة التوقعات الرشيدة .

يؤمن أنصار هذه المدرسة بأن هناك نوعين من الادخار هما الادخار المحقق وهو الادخار الناشئ عن القرارات الماضية للأفراد، وادخار متوقع والمقصود به الادخار المراد تحقيقه، وأن القرارات التي يتخذها المستثمر تختلف عن تلك القرارات التي يتخذها المدخر، لذلك لا يوجد ما يستوجب تساوي الاستثمار المتوقع مع الادخار المتوقع، حيث تلعب التوقعات دورا أساسيا في السلوك الاقتصادي للفرد، لذا فإن قرارات الفرد أو المؤسسة تعتمد على العوائد التي يحققها المشروع وما يتوقعه لاتجاه أسعار الفائدة المقبلة.

هـ - مدرسة جانب العرض .

يرى مؤيدو هذه المدرسة بأن خفض الضرائب وتقليل القيود المنظمة وتشجيع التجارة الحرة، جميعها عوامل تقضي إلى زيادة الإنتاج والاستثمار، وبالتالي تعزز النمو الاقتصادي، وتوفر المزيد من فرص العمل، إذ أن تخفيض الضرائب

المفروضة خاصة على الأثرياء ستحفزهم بلا أدنى شك على الادخار والاستثمار بشكل أكبر، وأن هذا سينعكس بشكل إيجابي على المعروض الكلي.

2.3. الدراسات السابقة .

يزخر الأدب الاقتصادي بعدد الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع المدخرات المحلية وعلاقتها بمعدلات النمو الاقتصادي بالتقصي والبحث في عدة دول، حيث توالت الدراسات والأبحاث التي تؤكد على أن المدخرات المحلية تعد أمراً ضرورياً وحيوياً لتحقيق معدل نمو اقتصادي مقبول، حيث أوضحت نتائج دراسات هدفت للتحقق من طبيعة العلاقة بين الادخار والاستثمار والنمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري، بأن معدل النمو الاقتصادي في الأجلين الطويل والقصير يتأثر بشكل طردي بالتغيرات التي تحدث في المدخرات المحلية وأن هذا الأثر أحادي الاتجاه في المدى الطويل والقصير، ويتجه من الادخار المحلي نحو النمو الاقتصادي (نجا، 2015، المتيم، والمخزنجي، 2020، عفان، 2011).

وهذا ما أكدت عليه نتائج دراسات أجريت على الاقتصاد الجزائري، حيث أفادت نتائج هذه الدراسات بأن معدل الادخار المحلي يؤثر في حصة الفرد من الناتج المحلي كممثل عن النمو الاقتصادي، وأن معدل الادخار يسبب في تغير نصيب الفرد من الناتج والعكس غير صحيح (بن خليف، 2016، بهزيل ولجلط، 2020، Sellami et al., 2020). وأيدت النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة، نتائج دراسة على اقتصاد بوتسوانا باستخدام بيانات غطت المدة 1980-2013، حيث بينت بأن معدل الادخار يرتبط بشكل إيجابي ومباشر بالناتج المحلي الإجمالي (Jagadeesh, 2015). ولم تشذ عن النتائج سائلة الذكر، النتائج التي أشارت إليها دراسة على كوسوفو، حيث أظهرت أن الودائع الادخارية لدى البنوك التجارية في كوسوفو كان لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، إذ أن زيادة مستوى تراكم المدخرات المحلية في النظام المصرفي سيساعد على تقليل البطالة وسيتمكّن من تحقيق زيادة في مستوى الناتج المحلي الإجمالي ورفاهية الناس (Ribaj and

(Mexhuani, 2021). كما أقرت دراسة أجريت بهدف تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والمدخرات في الاقتصادات المتقدمة والناشئة والنامية، بوجود علاقة طردية وأحادية الاتجاه بين المدخرات المحلية والنمو الاقتصادي على المدى الطويل والقصير، أي أن نمو إجمالي المدخرات المحلية كان سببا في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة وكذلك الاقتصادات الناشئة والنامية ويعزى ذلك إلى زيادة الميل الهامشي للادخار بمعدل أسرع نسبيا مقارنة بالميل الهامشي للاستهلاك مع التنمية الاقتصادية للبلاد (Misztal, 2011).

وعلى غرار الدراسات سابقة الذكر، أظهرت نتائج دراسة ضمت عشرين دولة استهدفت تحليل دور المدخرات في النمو الاقتصادي في الاقتصاد المفتوح غطت الفترة 2012-1998، قسمت فيها البلدان إلى مجموعتين على أساس مستويات التنمية، أن المدخرات الوطنية تشكل محركا مهما للنمو الاقتصادي في بلدان المجموعتين، وأن هناك خط سببي أحادي الاتجاه يمتد من إجمالي المدخرات المحلية إلى النمو الاقتصادي (Williams, 2015)، وهي ذات النتيجة تقريبا، التي خلصت إليها دراسة شملت 8 دول إسلامية نامية هي: (باكستان، بنغلاديش، ماليزيا، إيران، إندونيسيا، مصر، نيجيريا، تركيا) باستخدام سلسلة زمنية غطت الفترة (1993-2015)، حيث أفادت بأن المدخرات المحلية في عينة الدول الثمانية كان لها تأثير كبير وإيجابي على النمو الاقتصادي لذا ينبغي على هذه البلدان التركيز على السياسات التي تعمل على زيادة معدلات الادخار من أجل تحقيق نمو مرتفع ومستدام (Barış, 2020).

وفي السياق ذاته، أشارت الأدلة التطبيقية لدراستين أعدتا على باكستان ودراسة على بولندا، وأخرى على ألبانيا، ورابعة على الكويت، إلى النتيجة ذاتها، حيث أوضحت نتائج هذه الدراسات بأن المدخرات المحلية لعبت دورا إيجابيا وهاما وأحادي الاتجاه على المدى الطويل والقصير في تعزيز نمو اقتصادات الدول محل الدراسة

(Soylu,2019,Turan.et.al,2014, Sajid And Sarfraz,2008,

. (2021،الصينان، Chandio.et.al,2015,

وعلى صعيد متصل ذهبت نتائج دراسة شملت بعض دول شرق أفريقيا وهي (أثيوبيا وأوغندا وكينيا) إلى القول بوجود أثر إيجابي للمدخرات المحلية في النمو الاقتصادي في كل من أثيوبيا وأوغندا وأن هذا الأثر أحادي الاتجاه يمتد من النمو الاقتصادي إلى المدخرات المحلية في حالة أثيوبيا وأوغندا، مما يعني أن النمو الاقتصادي في كل من أثيوبيا وأوغندا يسرع من إجمالي المدخرات المحلي،

. (Elias and Worku,2015)

كذلك أقرت دراسة ضمت 46 دولة آسيوية، قسمت فيها الدول إلى ثلاث مجموعات، ضمت الأولى منها البلدان ذات الدخل المرتفع، بينما ضمت المجموعة الثانية الدول ذات الدخل المتوسط، في حين شملت المجموعة الثالثة الدول ذات الدخل المتدني، بأن معدل الادخار كان له تأثير إيجابي كبير على نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان ذات الدخل المرتفع والمتوسط، وضئيل في البلدان ذات الدخل المتدني (Mei & Ping ma,2022).

وفي ذات الاتجاه، أجريت دراسة على الهند كمحاولة لدراسة العلاقة السببية بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي والاتجاه العام لهذه العلاقة، وخلصت نتائجها إلى أنه في الوقت الذي يرتبط فيه إجمالي الادخار المحلي بشكل إيجابي مع نمو الناتج المحلي الإجمالي، فإن العلاقة السببية تمتد في الاتجاهين بين النمو الاقتصادي ومعدل الادخار المحلي، أي أن كل منهما يسبب الآخر (Hashmi.et.al, 2016). وهو ما برهنت عليه أيضا نتائج دراسة شملت ثمان دول عربية ضمت كل من (الجزائر، البحرين، المغرب، تونس، مصر، الأردن، السودان، السعودية) خلال الفترة 1970-2012، حيث أثبتت نتائج التحليل وجود علاقة سببية تبادلية بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي، وأن هناك علاقة إيجابية الأثر على المدى الطويل والتقصير بين الادخار والنمو الاقتصادي (مولود، 2016).

وعلى خلاف ما تقدم ذكره، أظهرت نتائج بعض الدراسات الأخرى، بأن معدلات النمو الاقتصادي تتحرك في اتجاه معاكس للتغيرات التي تحدث في حجم المدخرات المحلية، حيث أفادت دراسة على الاقتصاد السوداني بأن العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي والادخار المحلي علاقة عكسية، وقد يرجع السبب في ذلك إلى لجوء الجهات المسؤولة إلى مصادر إيرادات أخرى مثل التمويل بالعجز والاقتراض من الخارج لتغطية الفجوة (آدم، 2015)، وهو ما أيدته أيضا دراسة على الاقتصاد الباكستاني باستخدام بيانات سنوية امتدت من عام 1973-2018، حيث بينت نتائجها بأن المدخرات المحلية ترتبط بشكل سلبي مع النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين المدخرات المحلية والنمو الاقتصادي (Rahman & Fredaus, 2021)، وتشابهت مع هذه نتيجة وإن كان بشكل جزئي، نتائج دراسة أخرى على الاقتصاد الباكستاني، حيث أشارت إلى وجود أثر سلبي للمدخرات المحلية على الناتج المحلي الإجمالي غير أن هذا الأثر كان ضئيلا، وقد يرد السبب في ذلك إلى عدم وجود حوافز بيئية ومالية، (Nazia and Sedai, 2016).

بينما كشفت نتائج دراسة على الجزائر، عن وجود أثر سلبي للادخار المحلي على معدل النمو الاقتصادي في المدى القصير، إلا أن هذا الأثر سيؤول إلى أثر إيجابي على المدى الطويل (بن مريم، طرشي، بربري، 2024)، واتفقت مع هذه النتيجة، نتائج دراسة ضمت بعض الدول العربية وهي: (العراق، الأردن، مصر، الجزائر) بخصوص المدى القصير، حيث أثبتت نتائجها وجود أثرا عكسيا في الأجل القصير على الناتج المحلي الإجمالي، إذ أن الادخار في الأجل القصير سيؤدي إلى تخفيض مستوى الطلب الكلي مما يسبب في تراجع النمو الاقتصادي (صايل، وشهاب، 2024).

وعلى جانب آخر نفت نتائج بعض دراسات الأخرى وجود أي أثر للمدخرات المحلية على النمو الاقتصادي، حيث أسفرت نتائج دراسة على الاقتصاد الغاني عن عدم وجود أي نوع من العلاقة بين إجمالي المدخرات المحلية والنمو الاقتصادي وربما يعزى ذلك إلى معدل سعر الفائدة الضئيل على الودائع والذي لم يتجاوز 5% سنويا وفي ظل معدل تضخم مرتفع

تحليل وقياس طبيعة العلاقة بين المدخرات المحلية والنمو الاقتصادي في ليبيا.. (129-160)

مما ثبت المدخرين والمدخرين المحتملين نظرا لانخفاض العائدات الحقيقية على المدخرات (Pickson.et.al, 2017). كما فندت دراسة،(Elias and Worku,2015) وجود أي فاعلية أو دور للمدخرات المحلية في تحفيز وتعزيز أو دعم النمو الاقتصادي في كينيا.

4. تحليل واقع وتطور المدخرات المحلية والنمو الاقتصادي في ليبيا.

جدول (1): تطور معدل المدخرات المحلية والاستثمارات المحلية ونسبة

المدخرات المحلية للاستثمارات المحلية والنمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1970-2023)

معدل النمو الاقتصادي %	نسبة تغطية المدخرات المحلية للاستثمارات المحلية %	معدل الاستثمارات المحلية / (ن م ج) %	معدل المدخرات المحلية / (ن م ج) %	البيان
				الفترة
20.90	149.0	24.93	37.10	1979-1970
-11.38	35.56	23.34	8.30	1989-1980
6.50	14.60	13.02	1.90	1999-1990
19.80	165.80	24.01	39.80	2010-2000
-8.13	58.25	16.31	9.50	2023-2011
5.54	84.6	20.32	19.32	2023-1970

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- مصرف ليبيا المركزي، "التقرير السنوي"، أعداد متفرقة.
- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، "النشرة الاقتصادية"، أعداد مختلفة.
- وزارة التخطيط، (2022)، "نشرة الحسابات القومية للفترة 2006-2019 وتقديرات أولية 2020-2021".
- مركز البحوث الاقتصادية، (2010)، "البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة 1992-2006".
- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي - قسم الحسابات القومية، (2008)، "نشرة الحسابات القومية للفترة 2006-2001".
- صندوق النقد العربي، (2024)، "تقرير الاقتصادي العربي الموحد".
- موقع البنك الدولي. <https://data.albankaldawii.org/indicator/NY.GDS.TOTL.CD?locations=LY>، تاريخ الدخول 2025/6/23، التوقيت 18:52.
- مجلس التخطيط العام - إدارة الخطط والبرامج، (2001)، "المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962-2000".

بالنظر في البيانات الواردة في الجدول (1) يلاحظ أن حجم المدخرات المحلية في الاقتصاد الليبي تعاني من تذبذب كبير، حيث تراجع معدل المدخرات المحلية من نحو 37.10 % في المتوسط سنويا خلال عقد السبعينيات إلى نحو 8.30 %، 1.90 سنويا في

المتوسط خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات على التوالي، إلا أنه عاد وارتفع بعد ذلك ليصل إلى نحو 39.80 % في المتوسط سنويا خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، غير أن هذا الارتفاع لم يستمر، حيث تراجع إلى حوالي 9.50% في العقد الثاني وبداية الثالث من الألفية الثالثة، وقد يعزى ذلك التراجع إلى الاضطرابات السياسية والأمنية التي شهدتها ليبيا خلال هذه الفترة، وبالتالي يمكن القول بأن الاقتصاد الليبي خلال الفترة قيد الدراسة حقق معدل متواضع من المدخرات المحلية قدر بنحو 19.32% سنويا في المتوسط.

أما بالنسبة لمعدل الاستثمارات المحلية يلاحظ أنه تراجع من حوالي 24.9 % في المتوسط سنويا خلال عقدي السبعينيات، ليلعب في عقدي الثمانينيات والتسعينيات إلى نحو 23.3 % 13.02% على التوالي، ثم ارتفع وسجل نحو 24.01% في العقد الأول

من الألفية الثالثة، ليتراجع بعد ذلك حتى وصل إلى نحو 16.31% في العقد الثاني وبداية الثالث من الألفية الثالثة، وبالتالي حقق الاقتصاد الليبي خلال الفترة موضوع الدراسة معدل سنوي محدود من الاستثمارات المحلية قدر بحوالي 20.32% سنويا في المتوسط.

هذا وقد ارتبط التدهور في معدل الاستثمارات المحلية بانخفاض معدل المدخرات المحلية خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، لذلك انخفضت نسبة تمويل المدخرات المحلية لتلك الاستثمارات من 149% سنويا في المتوسط خلال عقد السبعينيات إلى 35.6% و14.6% في المتوسط سنويا خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، وقد يعود ذلك إلى تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية بالإضافة إلى مشاكل السياسة الخارجية وما نجم عنها من تداعيات اقتصادية تمثلت في تجميد أرصدة ليبيا الخارجية، غير أنه في العقد الأول من الألفية الثالثة ارتفعت أسعار النفط في الأسواق الدولية وتحسنت السياسة الليبية الخارجية وتم رفع الحظر والتجميد الذي كان مفروضا على الأرصدة الليبية في حقبة التسعينيات، الأمر الذي انعكس في ارتفاع نسبة تغطية المدخرات المحلية للاستثمارات المحلية لتصل نحو 165% بمتوسط سنوي، غير أن الظروف والأحداث الاستثنائية التي

مرت بها الدولة الليبية منذ بداية العقد الثاني وبداية الثالث من الألفية الثالثة، فضلا عن تراجع أسعار النفط في عام 2014، انعكست على نسبة تمويل المدخرات المحلية للاستثمارات المحلية، حيث عادت للتراجع حتى وصلت نحو 58.3% في المتوسط سنويا. لتسجل حوالي 84.6% في المتوسط سنويا خلال الفترة قيد البحث ككل، وهو معدل جيد، الأمر الذي يعكس زيادة اعتماد الاقتصاد الليبي في تمويل الاستثمارات المحلية على الإيرادات النفطية غير المستقرة.

كما شهد معدل النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي تراجعا مستمرا، حيث تراجع من حوالي 20.9% في المتوسط سنويا خلال فترة السبعينيات ليسجل نموا سلبا بمقدار (8.13-%) خلال العقد الثاني وبداية الثالث من الألفية الثالثة، ليصل إلى حوالي 5.54% في المتوسط سنويا خلال الفترة موضوع الدراسة ككل وهو معدل متواضع جدا إذ ما قورن بإمكانيات الدولة الليبية.

مما سبق يتضح بأن تراجع معدل المدخرات المحلية وعجز الادخار المحلي عن تغطية وتمويل الاستثمارات المحلية اللازمة لعمليات التنمية، قد أثرت سلبا على معدل النمو الاقتصادي المحقق خلال مدة الدراسة، فضلا عن تقلباته وعدم استقراره، ويمكن إرجاع ذلك إلى تآكل المدخرات نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار - سيما في العقد الثاني وبداية الثالث من الألفية الثالثة، وتراجع قيمة العملة المحلية، بالإضافة إلى ازدياد اعتماد الاقتصاد الليبي على إيرادات مورد ريعي تتحدد أسعاره وكميات تصديره وفق عوامل خارج سيطرة الاقتصاد الليبي.

5. الجانب التطبيقي .

سيتم في هذا الجانب من الدراسة توصيف نموذج الدراسة، والمنهج القياسي المستخدم لتقدير واختبار طبيعة وأثر العلاقة بين المدخرات المحلية والاستثمارات المحلية والنمو الاقتصادي وفقا لما يلي:

1.5. صياغة نموذج الدراسة .

تعددت المؤشرات المستخدمة في الدراسات السابقة التي تناولت موضع الدراسة، وتم عرضها في هذه الدراسة، وعلى غرار تلك الدراسات، وبعد إجراء عدة محاولات للقياس قصد الحصول على أفضل النتائج تم الاستقرار على ثلاث متغيرات، وتم التعامل مع بيانات هذه المتغيرات بوضعها الطبيعي أي بالحسابات الجارية، وذلك لسببين، الأول هو توفر بيانات هذه المتغيرات بالحسابات الجارية ولفترات زمنية طويلة وحديثة، والثاني أن هذه المتغيرات تحمل نفس درجة الاستقرار عند إجراء اختبارات جذور الوحدة لها، وهذه المتغيرات هي: المدخرات المحلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ($Dspg$)، والتكوين الرأسمالي الثابت (الاستثمارات المحلية) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ($Fcpg$)، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي-كممثل- عن النمو الاقتصادي ($Gpcg$)، بالإضافة للمتغير لوهمي الذي يعبر الوضع السياسي (D_1)، حيث هنالك فترتين ت العمل عليها الفترة التي لا توجد بها اضطرابات وازمات سياسية وأمنية أخذت قيمة (0)، والفترة التي بها اضطرابات سياسية وأمنية أخذت قيمة (1)، وبالتالي يمكن صياغة نموذج دالة الدراسة وفقاً لما يلي:

$$Gpcg = F(Dspg, Fcpg, D_1) \dots \dots \dots 1$$

$$Gpcg = \alpha_0 + \alpha_1 Dspg + \alpha_2 Fcpg + d_1 + \mu_t \dots \dots \dots 2$$

2.5. تقدير نموذج الدراسة.

سيتم في هذا الصدد تقدير نموذج الدراسة عبر الاستعانة بالاختبارات التالية:

أ- اختبارات استقرار السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة ” *Unit Root*

“Tests

تم في هذا السياق الاستعانة باختبارين من اختبارات جذور الوحدة هما: اختبار ديكي فولار المطور (ADF)، واختبار فيليبس وبيرون ($P.P$)، الظاهرة نتائجهما في الجدول رقم (1)، والتي بينت أن كلا من المتغيرين التفسيريين ($Dspg$)، ($Fcpg$)، غير مستقرين في كلا الاختبارين عند

تحليل وقياس طبيعة العلاقة بين المدخرات المحلية والنمو الاقتصادي في ليبيا.. (129-160)

قيمتها الأصلية، ولكنهما استقرا عند أخذ الفرق الأول لهما، أي أنهما متكاملين من الرتبة الأولى (I_1) أما بالنسبة للمتغير التابع ($Gpcg$)، فقد أستقر عند القيم الأصلية له في كلا الاختبارين، مما يعني أنه متكامل من الرتبة صفر (I_0).

جدول 2: يوضح ملخص لنتائج اختبارات جذور الوحدة "Unit Root Tests"

البيان المتغير	المتغير عند الفرق الأول				المتغير عند القيم الأصلية				المتغير
	فيليبس-شيمرون (P-P)		ديكي-ليويز (ADF)		فيليبس-شيمرون (P-P)		ديكي-ليويز (ADF)		
	Constant & Trend	Constant	Constant & Trend	Constant	Constant & Trend	Constant	Constant & Trend	Constant	
(I ₀)	-----	-----	-----	-----	-5.651402*	-5.685863*	*-5.646379	-5.68007*	Gpcg
					(-4.161144)	(-3.574446)	(-4.161144)	(-3.57444)	
(I ₁)	-8.546864*	-8.643793*	-8.473150*	-8.569921*	-2.307517	-2.315307	-2.334458	-2.346392	Dspg
	(-4.165756)	(-3.577723)	(-4.165756)	(-3.577723)	(-3.506374)	(-2.923780)	(-3.506374)	(-2.923780)	
(I ₁)	-5.829245*	-5.892446*	-6.014711*	-6.071250*	-2.927181	-	-2.865471	-	Fcpq
	(-4.165756)	(-3.577723)	(-4.165756)	(-3.577723)	(-3.506374)	2.970687***	(-3.506374)	2.931942**	
						(-2.923780)	(-2.923780)	(-2.923780)	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews 12.

ملاحظة: ★،★★،★★★ تشير إلى مستوى المعنوية 1%، 5%، 10% على التوالي، والأرقام بين الأقواس تشير إلى القيم الحرجة عند 1%، 5%، 10%.

ب- اختبار التكامل المشترك لمتغيرات نموذج الدراسة.

بناء على نتائج اختبارات جذر الوحدة "Unit Root Tests"، التي أظهرت نتائجها استقرار متغيرات بعض نموذج الدراسة عند قيمها الأصلية، بينما استقر بعضها الآخر عند الفرق الأول، وهو ما يتفق مع شرط تطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المعروف بأسلوب "ARDL"، والذي سيتم وفقاً للخطوات التالية:

- تحديد فترة التباطؤ الزمني المثلى: يتعين قبل تقدير نموذج الدراسة، تحديد فترة الإبطاء الموزعة للسلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة، وفي هذا الإطار تم تقدير قيد الدراسة باستخدام اختبار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد "ARDL-UECM"

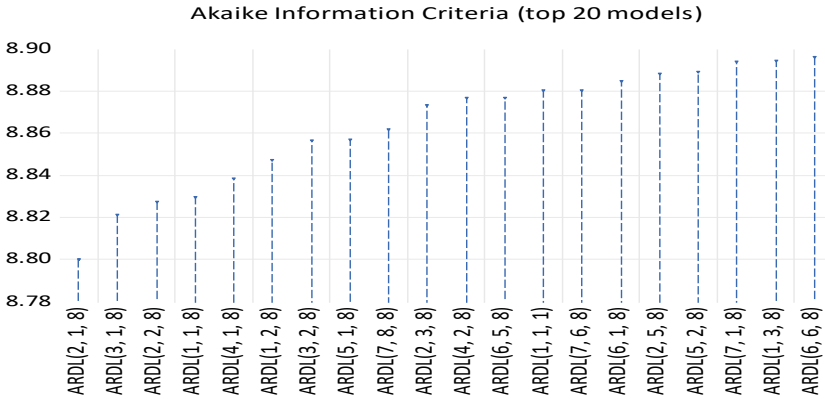
تحليل وقياس طبيعة العلاقة بين المدخرات المحلية والنمو الاقتصادي في ليبيا.. (129-160)

بالاعتماد على إحصائية معيار (AIC)، والتي أوضحت نتائجه أن فترة التباطؤ الزمني المثلى التي ينبغي أن يتضمنها النموذج قيد الدراسة هي: فترتين لمعدل النمو الاقتصادي، وفترة واحدة لمتغير معدل الاستثمارات المحلية، وثمان فترات لمتغير معدل الادخار المحلي. هذا وقد قام الباحثين بحذف أحد المتغيرات التفسيرية وهو المتغير (D_1)، إذ أن استخدامه ضمن نموذج الدراسة ظهرت مشاكل عدة في القياس وبحدفه عولجت تلك المشاكل، وتم التلخص منها.

- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود ” *Bounds Testing Approach* “: تم في هذا السياق إجراء اختبار منهجية الحدود لتقدير إحصائية فيشر ” *F-statistic* “، بغية الكشف عن وجود علاقة تكاملية في الأجل الطويل بين متغير

الشكل 1: يوضح نتائج اختبارات فترة التباطؤ الزمني المثلى لنموذج

” *ARDL* “ وفقا لمعيار ” *AIC* “



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews 12. معدل النمو الاقتصادي والمتغيرات التفسيرية من عدمها، وتبين من النتائج الملخصة في الجدول (3) أن قيمة إحصائية ” F “ المحسوبة تفوق كافة قيم الحدود العليا

تحليل وقياس طبيعة العلاقة بين المدخرات المحلية والنمو الاقتصادي في ليبيا.. (129-160)

والدنيا للقيم الحرجة المناظرة لها عند جميع مستويات المعنوية الإحصائية، مما يفيد بإمكانية رفض الفرض العدمي (H_0) مقابل قبول الفرض البديل (H_1)، الذي يقر بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات التفسيرية (معدل الادخار المحلي، ومعدل الاستثمارات المحلية) نحو المتغير التابع (معدل النمو الاقتصادي) في نموذج الدراسة.

الجدول 3: يوضح ملخصاً لنتائج اختبار منهجية الحدود للتكامل المشترك ”

“*Bounds Tasting Approach*”

Null Hypothesis: No Levels relationship F- Bounds Test				
Test Statistic	Value	Signif	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=100				
F- Statstic	7.04	%10	2.63	3.35
K	2	%5	3.1	3.87
		%2.5	3.55	4.38
		%1	4.13	5

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجة 12. Eviews

- تقدير العلاقة في الأجل الطويل ” *Estimation The Long Run*

“*Relationship*”

الجدول 4: يوضح نتائج التقدير في الأجل الطويل وفق أسلوب “*ARDL*”

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std .Error	t-Statistic	Prob
Fcpg	2.199748	1.191588	1.846064	0.0759
Dspg	-0.832586	0.630876	-1.319731	0.1980
c	-20.89645	15.98099	-1.270037	0.2149

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجة 12. Eviews

يتضح من النتائج الظاهرة في الجدول أعلاه بأن:

- بأن معدل الاستثمارات المحلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ترتبط بعلاقة طردية الأثر طردي على معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، عند مستوى معنوية 10% ، مما يشير إلى أن أي زيادة في معدل الاستثمارات المحلية بإمكانه أن تسهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي، وإن أي زيادة في معدل الاستثمارات المحلية بوحدة واحدة ستفضي إلى زيادة في معدل النمو الاقتصادي بمقدار 2.2 وحدة تقريباً.
- غياب أي فعالية أو علاقة تربط بين معدل المدخرات المحلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل يمكن أن يعتد بها من الناحية الإحصائية، ويمكن تبرير ذلك الوضع بأن الميل الحدي للاستهلاك يزداد بمعدل أسرع نسبياً مقارنة بالميل الحدي للدخار في الاقتصاد الليبي، نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار، وتراجع القدرة الشرائية للمواطن.

- تقدير العلاقة في الأجل القصير: تم تقدير العلاقة في الأجل القصير بين متغيرات الدراسة، باستخدام اختبار ” *ARDL Error Correction Regression* “ والحصول على النتائج الظاهرة في الجدول (5)، والتي تبين من خلالها ما يلي:

- إن معامل تصحيح الخطأ ذو إشارة سالبة وقيمة معنوية من الناحية الإحصائية، حيث بلغت قيمته نحو ” $-0.602992 = \lambda$ “ وبقية احتمالية (0.0000)، مما يفيد بتحقق الشرطين (الكافي واللازم)، وبالتالي يمكن الجزم بوجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع، وأن حوالي 60.3% من الاختلالات قصير الأجل في معدل النمو الاقتصادي في المدة السابقة ($t-1$) بالإمكان تعديلها في المدة الحالية (t) لإعادة التوازن في الأجل الطويل في حال حدوث أي تغير في سلوك المتغيرات المفسرة.

- إن معامل متغير معدل الاستثمارات المحلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ذو إشارة سالبة، مما يعني أنه يرتبط بعلاقة عكسية مع معدل النمو الاقتصادي، غير أن هذه العلاقة ليس لها معنى من الناحية الإحصائية، كما أن إشارته جاءت غير متوافقة مع النظرية الاقتصادية.
- إن معدل المدخرات المحلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للعام الحالي وبفترة تأخير خمس وست وسبع سنوات ذو إشارة موجبة، مما يعني أنه يربط بعلاقة طردية التأثير ومقبولة إحصائياً مع معدل النمو الاقتصادي، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية وفروض الدراسة، مما يعني أن زيادة معدل المدخرات المحلية بوحدة واحدة في العام الحالي والأعوام الخمس والست والسبع الماضية ستؤدي إلى تزايد معدل النمو الاقتصادي بنحو 0.86% و 0.46% و 0.93% و 0.65% على التوالي.

الجدول 4: يوضح ملخصاً لنتائج اختبار "ARDL Error"

"Correction Regression"

Variable	Coefficient	Std . Error	t-Statistic	Prob
D(GPCG(-1))	-0.187896	0.098562	-1.906382	0.0673
D(FCPG)	-0.427902	0.460566	-0.929078	0.3611
D(DSPG)	0.860020	0.221289	3.886416	0.0006
D(DSPG(-1))	-0.116067	0.262450	-0.442243	0.6618
D(DSPG(-2))	0.163035	0.246937	0.660227	0.5147
D(DSPG(-3))	-0.158507	0.227957	-0.695335	0.4928
D(DSPG(-4))	0.087841	0.211068	0.416171	0.6806
D(DSPG(-5))	0.466743	0.205085	2.275852	0.0310
D(DSPG(-6))	0.935377	0.225513	4.147781	0.0003
D(DSPG(-7))	0.654437	0.216115	3.028181	0.0054
CointEq(-1)*	-0.602992	0.107743	-5.596553	0.0000
R-squared = 0.857743				
Adjusted R-squared = 0.810324				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجة 12. Eviews

- اختبارات قياس وتقييم جودة النموذج المقدر إحصائياً ” **Residuals Diagnostic Tests**“ : للتعويل على نتائج النموذج المقدر في الأجلين الطويل والقصير، يتحتم التحقق من أن النموذج مستوفٍ لعدد من المعايير القياسية الخاصة بحد الخطأ، وذلك عبر إجراء عدة اختبارات لتشخيص بواقى النموذج وهذه الاختبارات هي: اختبار التوزيع الطبيعي ” **Normality (Jarque- Bera)**“، واختبار الارتباط الذاتي المتسلسل بين البواقى ” **Breusch- Godfrey Serial Correlation LM Test**“، واختبار تباين حد الخطأ ما بين البواقى، ” **Correlation LM Test**“، واختبار مدى ملاءمة توصيف نموذج الدراسة ” **Heteroskedasticity Test : ARCH**“، بالإضافة إلى اختبارات الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج ” **Parameters Stability**“ .وبإجراء كافة الاختبارات سألفة الذكر، تم الحصول على النتائج الواردة في الجدول (5) والتي أظهرت خلو النموذج المقدر من أي مشاكل قياسية، بالإضافة إلى صحة الشكل الدالي للنموذج المستخدم في النموذج المقدر، كما يتضح من الشكل (1) عن تحرك مجموع البواقى ومجموع مربعاتها داخل حدود فترة الثقة، مما يعني أن خلو البيانات المستخدمة في النموذج من أي تغيرات هيكلية، أي أن النموذج مسقر من الناحية الهيكلية خلال المدة قيد الدراسة.

جدول 5: يوضح نتائج اختبارات سلسلة البواقى ” **Residuals Diagnostic Tests**“

” **Tests**“

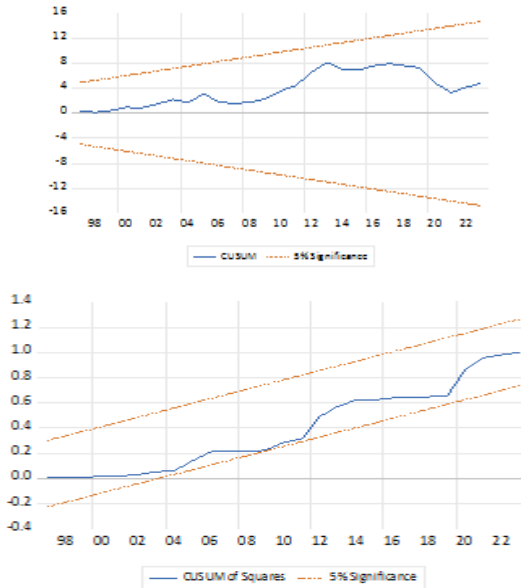
Residuals Diagnostic Tests	F-Test	Probability
Normality (Jarque- Bera)	1.107682	0.574738
Breusch- Godfrey Serial Correlation LM Test	1.352805	0.2768
Heteroskedasticity Test: ARCH	0.005816	0.9396

Ramsey- Reset	0.285489	0.5977
---------------	----------	--------

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية 12. Eviews

الشكل 2: اختبارات الاستقرار الهيكلي لنموذج الدراسة " *Cusum Of*

"Squares , Cusum



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية 12. Eviews

6. الاستنتاجات والتوصيات .

خلصت الدراسة إلى عدة نتائج توصيات يمكن إيجازها على النحو التالي:

1.6. النتائج: يمكن تلخيص أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة في النقاط التالية:

أ- تباينت أفكار ووجهات نظر المدارس الاقتصادية حول تأثير المدخرات المحلية على النمو الاقتصادي، حيث يرى بعضها بأن للمدخرات المحلية أثر مباشر

- على معدلات النمو الاقتصادي، بينما يرى بعضها الآخر بأن هذا الأثر غير مباشر وإنما عن طريق عوامل أخرى كالضرائب والتوقعات.
- ب- تراجع معدل المدخرات المحلية وعجز الادخار المحلي عن تغطية وتمويل الاستثمارات المحلية اللازمة لعمليات التنمية، قد أثرت سلباً على معدل النمو الاقتصادي المحقق خلال مدة الدراسة، فضلاً عن تقلباته وعدم استقراره.
- ج- أظهرت نتائج اختبارات الاستقرار أن استقرار بعض متغيرات النموذج قيد الدراسة عند قيمها الأصلية، بينما استقر بعضها الآخر عند الفرق الأول لها.
- د- أسفرت نتائج اختبار التكامل المشترك " *Bounds Testing Approach* " عن وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات قيد الدراسة.
- هـ- أفادت نتائج الأجل الطويل بأن معدل النمو الاقتصادي يتأثر بشكل طردي بالتغيرات التي تحدث في سلوك معدل الاستثمارات المحلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، مما يشير إلى أن أي زيادة في معدل الاستثمارات المحلية بإمكانها أن تسهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي.
- و- غياب أي نوع من الفاعلية ذو إحصائية معنوية بين متغير معدل المدخرات المحلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومتغير معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.
- ز- إن معامل تصحيح الخطأ ذو إشارة سالبة وقيمة معنوية من الناحية الإحصائية، مما يفيد بوجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع.
- ح- أظهرت نتائج الأجل القصير غياب أي أثر لمتغير معدل الاستثمارات المحلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في معدل النمو الاقتصادي.

ط- أوضحت نتائج الأجل القصير بأن معدل النمو الاقتصادي تتأثر بشكل طردي بالتغيرات التي تحدث في معدل المدخرات المحلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للعام الحالي وبفترة تأخير خمس وست وسبع سنوات.

2.6. التوصيات: استنادا إلى النتائج التي خلصت إليها الدراسة يمكن تقديم بعض التوصيات في النقاط التالية:

أ- العمل على ترشيد الاستهلاك، وتعزيز التوعية بالادخار، ومواجهة الاكتناز، وضمان الاستقرار السياسي.

ب- العمل على زيادة إيرادات القطاع العام وترشيد الإنفاق العام وتطوير قطاع التجارة الخارجية ومكافحة الفساد المالي.

ج- خلق بيئة اقتصادية مستقرة عبر مكافحة التضخم، وترسيخ مفهوم الأمان والثقة في النظام المصرفي والعمل على تطويره، بشكل يقلل من الخوف لدى الأفراد والمؤسسات من أن يؤدي التضخم إلى تآكل مدخراتهم.

د- يتعين على الحكومة خفض العجز الإجمالي في التي تعاني منه الميزانية العامة والتركيز على تعبئة الأموال من القطاعات غير المصرفية.

هـ- خلق بيئة اقتصادية مستقرة ويمكن التنبؤ بها يكافئ المدخرين على الادخار ويقلل من الخوف من أن يؤدي التضخم أو انهيار النظام المالي إلى مصادرة مدخراتهم. وهذا يعني ضمناً تثبيت استقرار التضخم .

أولاً: المراجع العربية :

- آدم، فتحي على أحمد، (2015)، "أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في السودان 1990-2013"، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا- قسم الاقتصاد التطبيقي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الخرطوم- السودان، ص-ص: 1-320.

- بن خليف، طارق، (2016)، "أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1985-2012)", مجلة دفاتر اقتصادية، م.7، ع.2، ص ص:200-213.
- بن مريم، محمد، وطرشي، محمد، وبربري، محمد أمين، "أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية باستخدام منهجية ARDL خلال الفترة 1970-2022"، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، م.10، ع.1، ص ص:43-63.
- الحصينان، علي سالم، (2021)، "قياس أثر الادخار والاستثمار على النمو الاقتصادي في الكويت"، المجلة العلمية للبحوث التجارية، ع.2، ص-ص:294-326.
- ساسي، سامي ساسي، مسعود، يوسف يخلف، (2017)، " الادخار القومي ومحدداته في الاقتصاد الليبي- دراسة تطبيقية للفترة 1990-2015"، مجلة العلوم الاقتصادي والسياسية- كلية الاقتصاد والتجارة زليتن- الجامعة الأسمرية الإسلامية، ع.9، ص-ص: 1-34.
- ساسي، سامي عمر، مسعود، يوسف يخلف، (2018)، " النمو الاقتصادي ومحدداته في الاقتصاد الليبي- دراسة تطبيقية للفترة 1985-2016"، مجلة الدراسات الاقتصادية -كلية الاقتصاد- جامعة سرت، ع.1، ص- ص:1-15.
- شحلاط، منال، وبوغابة، ملاك، (2023)، " دور الادخار في تحفيز النمو الاقتصادي حالة الجزائر 2001-2022"، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ملية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، ص ص1-88.
- صايل، علي نبع، شهاب، مهى خالد، (2024)، " أثر العلاقة بين الادخار والنمو الاقتصادي في بعض البلدان النامية مع إشارة للعراق باستعمال نماذج انحدار البيانات اللوحية للمدة 2004-2020"، Journal Of Business Economics For Applied Research , vol.6, No.1, pp:117-138
- الطبولي، أبو القاسم، وعطية، علي، وشرننه، فرحات، (1999)، " أساسيات الاقتصاد"، منشورات الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، بنغازي- ليبيا، ص ص: 1-349.
- لهزيل، طارق، ولجلط، ابراهيم، (2020)، "أثر الادخار على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1980-2017"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، م.4،

- ع.2، ص ص:41-54. "، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، م.6، ع.1، ص ص:117-138.
- المتيم، محمود أحمد، والمخزنجي، أماني صلاح، (2020)، "أثر الادخار على النمو الاقتصادي: حالة اقتصاد نامي (بالتطبيق على مصر)"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، م.1، ع.1، ص ص:149-188.
- محمد، دحو، وأحمد صديقي، (2019)، "أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 1985-2017"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، م.8، ع.4، ص ص:662-697.
- مولود، كبير، (2016)، "الادخار ودوره في النمو الاقتصادي -دراسة تحليلية قياسية في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية"، جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجزائر - المسيلة، ص ص:1-523.
- نجا، علي عبد الوهاب، (2015)، "العلاقة بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (2012-1970)"، مجلة كلية التجارة والبحوث العلمية، م.52، ع.2، ص ص:1-33.
- إسماعيل، محمد، وحسين، جمال قاسم، وقعلول، سفيان، خليل، سائد، (2022)، "مصادر النمو الاقتصادي في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، أبو ظبي-الإمارات العربية المتحدة، ص ص:1-30.
- بعونني، ليلة، (2017)، "النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مع دراسة مقارنة للنمو الاقتصادي والتنمية في الجزائر - 1970-2010"، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية، م.6، ع.2، ص ص:775-800.
- سلامي، أحمد، (2015)، "الادخار في الاقتصاد الجزائري وأثره في التنمية الاقتصادية"، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، ورقلة- الجزائر، ص ص:1-399.
- وزارة التخطيط، (2022)، "نشرة الحسابات القومية للفترة 2006-2019 وتقديرات أولية 2020-2021"، طرابلس- ليبيا، ص ص:1-143.

- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي - قسم الحسابات القومية، (2008)، "نشرة الحسابات القومية للفترة 2001-2006"، طرابلس- ليبيا، ص ص:1-84.

ثانيا: المراجع الأجنبية

- Ahmed Sallami, & Abdelhak Ben tafat, & AmaL Rahmanem(2020)," MEASURING THE IMPACT OF DOMESTIC SAVING ON ECONOMIC GROWTH IN ALGERIA USING ARDL MODEL", Les Cahiers du Cread - Vol. 36 – NO. 04 , Pp:77-109
- Barış, Serap.(2020)," Are Savings the Determinant of Economic Growth in the D8 Countries?", Manisa Celal Bayar University Journal of Social Sciences;Vol 18,No (2);PP: 403-414.
- Chandio, Abbas Ali Chandio & Wei, Feng i & Yuansheng, Jiang. (2015)," ROLE OF SAVINGS IN ECONOMIC GROWTH OF PAKISTAN", Asian Economic and Social Society, Volume 5, Issue 12 pp. 243-251.
- Hashmi, Nazia Iqbal and Sedai, Ashish Kumar. (2016)," DOMESTIC SAVINGS AND ECONOMIC GROWTH IN INDIA", I J A B E R, Vol. 14, No. 3, pp: 2119-2127.
- Jagadeeshm, Dhanya, (2015)," The Impact of Savings in Economic Growth: An Empirical Study Based on Botswana", International Journal of Research in Business Studies and Management Volume 2, Issue 9, PP 10-21.
- Misztal, Piotr. (2011)."The relationship between savings and economic growth in countries with different level of economic development", e-Finance: Financial Internet Quarterly, ISSN 1734-039X, University of Information Technology and Management, Rzeszów, Vol. 7, Iss. 2, pp. 17-29.
- Pickson, R. , Enning, K. and Siaw, A. ,(2017)," Savings-Growth Nexus in Ghana: Cointegration and Causal Relationship Analyses", Theoretical Economics Letters, 7, NO,2, PP :139-153.
- Ribaj, Artur and Mexhuani, Fitim, (2021)." The impact of savings on economic growth in a developing country (the case of Kosovo)", Journal of Innovation and Entrepreneurship Vol. 10, Iss. 1, pp. 1-13.
- Soylu ,Ozgun Bayram,(2019)," Do foreign direct investment and savings promote economic growth in Poland?" , Economics and Business Review, Vol. 5, No. 4, pp: 3-22.

- Turan, Güngör & Gjergji, Olesia, (2014)," What is the Impact of Savings on Growth? The Case of a Small Open Economy (Albania)", Mediterranean Journal of Social Sciences MCSER Publishing, Rome-Italy, Vol .5, No .13, pp:360-368.

-ELIAS, SAMUEL AND WORKU, ABEBE, (2015)," CASUAL RELATIONSHIP BETWEEN GROSS DOMESTIC SAVING AND ECONOMIC GROWTH IN EAST AFRICA: EVIDENCE FROM ETHIOPIA, UGANDA AND KENYA", Journal of Agriculture and Social Research, Vol. 15, No. 2, pp:31-39.

-Md.Zamilur Rahmanl & Jannatul Ferdous,(2021)," IMPACTS OF DOMESTIC SAVINGS AND DOMESTIC INVESTMENT ON ECONOMIC GROWTH: AN EMPIRICAL STUDY FOR PAKISTAN", Journal of Social Economics Research , Vol. 8, No. 1 ,pp:1-11.

-Mei liul & Qing-Ping Ma, (2022)," The impact of saving rate on economic growth in Asian countries",National Accounting Review, Vol4,No,4, pp:411-427.

-Sajid. G.M and Sarfraz,Mudassira,(2008)," SAVINGS AND ECONOMIC GROWTH IN PAKISTAN: AN ISSUE OF CAUSALITY", Pakistan Economic and Social Review ,Volume 46, No. 1, pp. 17-36.

-Williams, Godwin Oluseye Olasehinde, (2015)," The Impact of Savings on Economic Growth in an Open Economy", Submitted to the Institute of Graduate Studies and Research in partial fulfillment of the requirements for the Degree of Master of Science in Economics, Eastern Mediterranean University February 2015 Gazimağusa, North Cyprus, pp1-76.

دور الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة الفساد الإداري في المؤسسات الإدارية من وجهة نظر
موظفين هيئة الرقابة الإدارية بترهونة

أ.العمارية عبدالله احمد المختار

المقدمة:

تبرز أهمية الرقابة الداخلية في منظمات الأعمال كافة ، بغض النظر عن النشاط الذي تمارسه وتعتبر الرقابة هي إحدى وظائف الإدارة الرئيسية ،وبالتالي فإن تحقيق أهداف الإدارة ونجاحها يقاس بمدى فاعليتها وكفاءتها في تنفيذ هذه الوظائف، وعليه فوظيفة الرقابة هي وظيفة هامة للإدارة وقياس لنجاحها بتحقيق أهدافها والتي يتم تطبيقها علي جميع المستويات الإدارية كافة وعلي هيئة الرقابة الإدارية خاصة وفق للصلاحيات المحددة .

إن عملية الرقابة الداخلية تعتبر ذات طبيعة مهمة نظرا لاهتمامها بتحقيق وتنفيذ السياسات والخطط الموضوعة لتحقيق أهداف المؤسسات الحكومية ،كما أن عمل الرقابة الداخلية في هيئة الرقابة الإدارية له صفة التكاليف والشمولية من جميع الجوانب ذات الطبيعة الإدارية والفنية والمالية، بهدف التحقق من مدى الالتزام بالتعليمات واللوائح والقوانين النافذة والمنظمة لعملها ،والتحقق اكبر قدر من النفع فلا بد من وجود نظام للرقابة الداخلية بهدف التأكد من سلامة الإجراءات داخل الهيئة والتزامات بتطبيق القانون فضل عن دور أي من المؤسسات (البكوع واحمد2012، 168)

والرقابة الداخلية هي رقابة تختص بالرقابة على الأجهزة الإدارية داخل الإدارة نفسها ،وبالتالي تستطيع مراقبة نفسها بنفسها، كما أن للرقابة صورا متعددة من حيث وقت أجزائها، فقد تكون سابقة أو مزامنة أو الحق للتصرف ،فتقوم الإدارة بنفسها بمناسبة جميع التصرفات الإدارية للجميع الهيئات من أجل التأكد من جميع التصرفات الإدارية ،أن هدف الإدارة هو الشعور بوجود جهة رقابية تعمل على مراقبة الأعمال والتصرفات فتحرص على تكون كل

التصرفات صحيحة(الداودي 2013 ، 364)

مشكلة البحث

تتجسد مشكلة البحث في مسألة وجود قصور في سبل تفعيل نظم الرقابة الداخلية في أغلب الوحدات الإدارية خصوصاً في مجال الحد من ظاهرة الفساد الإداري وكما تتجسد المشكلة من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية

1. هل يمكن تشخيص وتحديد حالات الفساد الإداري في المؤسسات الإدارية من

خلال تفعيل نظم الرقابة الداخلية ؟

2- كيف يمكن تفعيل نظم الرقابة الداخلية في المؤسسات الإدارية لتقليل من حالات

الفساد الإداري؟

أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من أهمية تطوير نظام الرقابة الداخلية ، ونظراً لان الفساد الإداري ينشأ ويتزعم عند اضطراب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبالتالي تكون فرصة لتغلل الفساد بكل أشكاله، ولابد من تكاتف الجهود لإيجاد افضل الوسائل لمكافحة من خلال زيادة الاهتمام بنظم الرقابة الداخلية

أهداف البحث

يهدف البحث إلى التعرف دور نظام الرقابة الداخلية ومدى فاعليتها في الحد من ظاهرة الفساد الإداري ، والتعرف الصعوبات التي تعيق من قدرة نظام الرقابة الداخلية في أداء عمله والتعرف على العوامل التي تساعد في انتشار الفساد الإداري في المؤسسات الإدارية

فرضيات الدراسة

بناء علي إشكالية واهداف البحث فإن الباحثة تسعى الي صياغة العديد من الفرضيات وهي كالآتي :

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لدور الرقابة الداخلية في محاربة الفساد الإداري

في المؤسسات الإدارية من وجهة نظر موظفين هيئة الرقابة الإدارية بترهونة

2. توجد صعوبات ذات دلالة إحصائية تحد من قدرة نظام الرقابة الداخلية للحد من

الفساد الإداري في المؤسسات الإدارية من وجهة نظر موظفين هيئة الرقابة الإدارية

بترهونة

3. توجد عوامل ذات دلالة إحصائية تساعد على انتشار الفساد الإداري في

المؤسسات الإدارية من وجهة نظر موظفين هيئة الرقابة الإدارية بترهونة

حدود البحث

الحدود الموضوعية تناول البحث موضوع دور الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد

الإداري في المؤسسات الإدارية

الحدود البشرية اقتصر هذا البحث على استقصاء وجهات نظر موظفي هيئة الرقابة الإدارية

بترهونة الإدارية

منهجية البحث

يستخدم هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي كما واعتمدت الباحثة على العديد من المصادر

واستمدت المعلومات من

أ. مصادر ثانوية وتمثل في مختلف المراجع بما في ذلك الكتب والدوريات والمواقع

الإلكترونية

ب. مصادر أولية وتمثل في جمع البيانات من خلال استمارة الاستبيان لمعرفة وجهات

نظر موظفين هيئة الرقابة الإدارية بترهونة.

الدراسات السابقة

1- دراسة (رشيد2009) دراسة حطوط : (دور الرقابة في الحد من ظاهرة الفساد

الإداري) رسالة ماجستير هدفت الدراسة الى بيان افضل السبل في مكافحة

التعامل مع مشكلة الفساد الإداري والحد من اثاره واعتمدت الدراسة على المنهج

المقارن لدراسة أساليب تطبيق الرقابة الإدارية في عدد من الدول المختارة في

تشخيص المشكلة القائمة واقتراح سبل معالجتها وسعت الدراسة الى التصدي

ظاهرة الفساد الإداري وجوانبها المالية ،وكانت بيئة الدراسة هو ديوان الرقابة المالية في العراق واقترح البحث تحديثا للقوانين الخاصة بالرقابة المالية علي مستوى السلطة التشريعية والتنفيذية ،فضلا عن القوانين الإدارية الأخرى للمساهمة في الحد من الفساد الإداري

2- دراسة بعنوان (إجراءات رقابة التطبيق في ظل استخدام الحاسوب) دراسة حالة في كلية الإدارة جامعة الموصل هدفت الدراسة الى ان نظم الرقابة تهدف الى تحقيق أهدافا لرقابة الداخلية بكفاءة وفاعلية خاصة فيما يتعلق بتحقيق اجراءات الرقابة المباشرة علي التطبيقات المحاسبية التي تتعلق بنشاط الوحدة الخدمية والتي شملت الرقابة على المدخلات والتشغيل والمخرجات ، كما سعت الدراسة الى التعرف على مفهوم رقابة التطبيق واجراءاتها وتقييم دراسة إجراءات رقابة التطبيق في كلية الإدارة في جامعة الموصل

3- دراسة (سلامة 2011) بعنوان (الجهود الدولية لمكافحة ظاهرة الفساد واشكالية التطبيق) اهتمت هذه الدراسة بتحليل ظاهرة الفساد في القطاعات الحكومية بمختلف أنواعها ومستوياتها ،واثارها السلبية على جميع النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مختلف دول العالم ،بالإضافة الى أهمية الجهود الدولية المعنية بمكافحة ظاهرة الفساد واعتبرته ظاهرة لا يمكن التصدي لها الا بتكاتف الجهود الدولية والإقليمية بهذا المجال ،ولهذا اولت الاهتمام بضرورة قيام الحكومات بعملية التقييم الذاتي فيما يتعلق بالفساد الداخل في نطاق حدودها .

4- دراسة (السببي 2017) بعنوان (أثر تطبيق الشفافية الادارية في الحد من الفساد الإداري هدفت هذه الدراسة الى تحديد تطبيق أسس ومبادئ الشفافية الإدارية في الحد من الفساد الإداري ، واختلافه باختلاف مدركات الفساد نحو متغيرات الجنس ،والرتبة الإدارية والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي ،واظهرت النتائج ان للإجراءات الإدارية دور كبير في مكافحة الفساد الإداري ،وان وضوح الاليات

المتبعة في المسؤولية الإدارية افضل الجهود لمحاربتة ،ولذلك اولت بالتوسع في دراسة ظاهرة الفساد الإداري في القطاع العام في ضوء الاتفاقيات الدولية .

5- دراسة (الدفاعي 2018) بعنوان (دور أجهزة الرقابة الداخلية في تقييم أداء المؤسسات الخدمية)دراسة تطبيقية في دائرة عقارات الدولة فرع الديوانية ،وهدفتم هذه الدراسة الى التعرف على دور الرقابة الداخلية في تقييم أداء الدوائر الخدمية ،حيث تعد الرقابة الداخلية من اهم الوظائف التي تركز عليها الدوائر الخدمية لما لها من اثر في قياس وتقييم كفاءة هذه الدوائر ،ويعتبر النظام الرقابي من اهم العناصر التي يعتمد عليها المدقق عند قيامه بعملية التدقيق لما يتضمنه من خطة تنظيمية ووسائل وإجراءات ومقومات تهدف من خلالها الى حماية موجودات هذه الدوائر وضمان استعمالها بفاعلية ،وتنفيذ الخطط الموضوعة بشكل يسهل تحقيق الهدف وخرجت الدراسة بنتائج أهمها الحاجة الملحة لتحديث طرق الرقابة التي تقوم بها الجهات الرقابية العليا في المؤسسات العامة ،نظرا لاعتبار الرقابة الداخلية مجموعة من القوانين والإجراءات الإدارية التي تساهم في زيادة الكفاءة والالتزام في تطبيق قانون الأداء الوظيفي للعاملين في هذه المؤسسات

ثانيا: الجانب النظري

اولا : مفهوم الرقابة الداخلية :

عرف معهد المحاسبين القانونيين الرقابة الإدارية بأنها " نظام متكامل يحتوي على الخطط التنظيمية وجميع الطرق والمقاييس المتناسقة التي تتبناها الوحدة الإدارية لحماية أصولها ومراجعة دقة بياناتها والنهوض بالكفاية الإنتاجية لعملياتها والتشجيع على الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعية "،(البكوع واحمد، 2012: 174) أما (الكافي، 2014: 171) ، فأضاف بأن الرقابة الداخلية هي نظام الفحص الداخلي المطبق في المؤسسة، ويمكن الهدف الرئيسي لإدارة المؤسسة للرقابة الداخلية بالمحافظة على أصول المؤسسة والسيطرة على النشاطات التشغيلية والمالية فيها والتي تكون من مسؤولياتها، ويضيف (

الوردات، 2014، 313) بأن الرقابة الداخلية هي " أي عمل تقوم به الإدارة لتشجيع تحقيق الأهداف والغايات المحددة، بحيث تتولى نشاط التدقيق وتخطيط وتنظيم وتوجيه الأعمال كافة بهدف توفير تأكيدات معقولة بأن الأهداف والغايات سوف تتحقق" ويضيف (خالد، ومايو، 2016 ، 82) بأنها نظام يهدف إلى تحقيق كفاءة وفعالية في استغلال الموارد المتاحة لعملية الشراء وتوفير معلومات مالية موثقة، والالتزام بالتشريعات والتعليمات المرتبطة بهذه العملية.(سويطي، 2022).

يُعرف نظام الرقابة الداخلية بأنه نظام يتمثل بمجموعة من الخطط التنظيمية والإجراءات التي تتم داخل الوحدة الاقتصادية ، وعلى كافة المستويات الإدارية وما تتضمنه من أفراد عاملين في هذه الوحدة على مختلف وظائفهم وسلطاتهم، سواء كانوا رؤساء أو مرؤوسين يسعون جميعاً إلى تحقيق الأهداف المرغوبة فيها من قبل إدارة الوحدة. (عباس، 2012، ص26)

وذكر (المطارنة، 2013، ص 205) أيضاً بأنه مجموعة من الضوابط الداخلية التي تُمارس من قبل إدارة الوحدة الاقتصادية لضمان كفاءة الأعمال التي تقوم بها، بالإضافة إلى تحقيق الرقابة الوقائية من خلال منع واكتشاف الغش والتلاعب قبل حدوثه ومنع تكراره مستقبلاً والسيطرة على الموارد المتاحة للوحدة الاقتصادية

في حين ذكر الكردي أيضاً على أن نظام الرقابة الداخلية من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في قائمة المصطلحات النافذة بعد كانون الثاني 2006، بأنها الخطط والأنشطة والعمليات المصممة والمنفذة من قبل المعنيين بالقيام بها وفق الأنظمة والتعليمات التي تحكم العملية الرقابية وغيرهم ممن يقع على عاتقهم تنفيذها لغرض ضمان تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية وفق ما مخطط لها مسبقاً. (الكردي، 2015).

أنواع الرقابة الداخلية :

من الممكن تحديد أنواع الرقابة الداخلية بثلاث أنواع وهي : (المدلل، 2007، 55، 58).

1- الرقابة الداخلية المالية : وهي الفحص المنتظم للعمليات المالية والقوائم والسجلات المحاسبية المتعلقة بها لتحديد مدى الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الإدارية وأية متطلبات أخرى موضوعة مسبقاً.

2- الرقابة الداخلية التشغيلية : ويعد هذا النوع من الرقابة هو المجال غير التقليدي للرقابة الداخلية، ونشأ هذا النوع كوليد للتطورات التي حدثت في مجال التدقيق الداخلي، ويطلق عليه البعض أسماء أخرى مثل تدقيق الأداء، ويسعى هذا النوع من الرقابة الداخلية الى فحص وتقييم أعمال المنظمة ككل لتحقيق الكفاءة والفاعلية في استخدام الموارد المتاحة وذلك وفق خطة معدة مقدماً ومتفق عليها مع الجهات العليا في المنظمة، كما يعرفه البعض بأنه الفحص الشامل للوحدة التشغيلية أو المنظمة ككل لتقييم أنظمتها المختلفة ورقابتها الإدارية وأدائها التشغيلي وفقاً لطريقة قياس محددة ضمن الأهداف الإدارية وذلك للتحقق من كفاءة واقتصادية العمليات التشغيلية.

3- الرقابة الداخلية لأغراض خاصة : وهذا النوع يتعلق بالرقابة التي يقوم بها المدقق الداخلي حسب ما يستجد من موضوعات تكلفة الإدارة العليا للقيام بها، ويتفق من حيث الأسلوب أو النطاق مع النوعين المسابقين ولكنه يختلف من ناحية التوقيت إذ انه غالباً ما يكون فجائياً وغير مدرج ضمن خطة الرقابة الداخلية ويشمل عادة عمليات التفتيش الفجائية والتي تهدف لاكتشاف الغش أو الفساد وإجراء التحقيقات المتعلقة بهذا الموضوع. (عوده، 2011).

أهداف الرقابة الداخلية :

يمكن تحديد أهداف الرقابة الداخلية حسب (المجلس الدولي لمعايير المراجعة والتأكيد، 2018، ص21) (عبد الله، 2000، ص229) (الإديسي، 2010، ص28-27) :

1- رفع مستوى الكفاءة والفاعلية لعمليات المؤسسة.

2- التأكيد من الالتزام بالأنظمة والقوانين واللوائح الداخلية والخارجية.

3- إمكانية الاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة.

- 4- حماية الأصول من الاختلاس والتلاعب من المحافظة على حقوق الغير .
- 5- العمل على المشكلات والعقبات التي تعترض انسياب العمل التنفيذي، ومن ثم توفير بدائل وأساليب حديثة لحلها.
- 6- التنظيم لتوضيح السلطات والصلاحيات وتحديد المسؤوليات (العريفي، 2022).

أهمية الرقابة الداخلية :

يعتبر عمل الرقابة الداخلية من اهم أدوات الرقابة، حيث يتوقف على مدى نجاح وقوة نظام الرقابة الداخلية كما يلي : (صابري، 2016)

- 1- نجاح وكفاءة وفعالية رقابة العاملين ومتابعة وتقييم أداء ما تقوم به المؤسسة من أنشطة وبرامج مختلفة.
- 2- زيادة كفاءة أداء العاملين في المؤسسة في مجال تنفيذ وأداء الأعمال والأنشطة الموكلة لكل منهم.
- 3- مدى تدقيق النتائج المطلوبة ومن ثم تحقيق الأهداف النهائية الموضوعة من قبل الأنشطة وبرامج المؤسسة.
- 4- مدى ما يقوم به المراجع الخارجي من خطوات وما يبذله من جهود ومساعدية في سبيل وضع وتحديد الاطار الملائم لبرنامج مراجعته ونطاق هذا البرنامج وما يشتمله من تفصيل خاص بإجراءات مراجعته لعمليات وأنشطة المؤسسة موضوع التدقيق.
- 5- المساعدة على اكتشاف أي انحرافات أو أخطاء عند تنفيذ أنشطة وبرامج هذه المؤسسة قبل وقوعها حتى يتمكن تجنبها، ويمثل جوهر الرقابة الداخلية السليمة التي يجب أن تكون في نفس الوقت رقابة وقائية كلما امكن ذلك.

ثانيا : مفهوم الفساد الاداري

تعددت التعاريف التي توضح مفهوم الفساد الاداري والسبب في الاختلافات الفلسفية وكذلك اختلاف الثقافات والتوجهات من الكتاب ،فقد عرف الفساد الاداري بصورة عامة على أنه التأثير غير المشروع في القرارات العامة وقد عرفته في منظمة الشفافية الدولية للفساد

الإداري بأنه كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو جماعته (دنون ،245،2010) ويعرف أيضا بأنه انحراف أخلاقي على المستوى الإداري لكبار الموظفين والمكلفين بخدمة عامة من خلال اخذ الرشاوي والغش والتزوير لغرض تحقيق مصالح شخصية (مصلح ،2،2008) ومن خلال التعريفات السابقة نتفق حول اعتبار الفساد الإداري هو الحالة التي تحدث في انحراف الجهاز الإداري عن تحقيق الأهداف الرسمية وتتجه بذلك لتحقيق الأهداف الخاصة سواء كان بأسلوب فردي أو جماعته

مظاهر الفساد الإداري وأشكاله

تتعدد مظاهر الفساد الإداري وتتنوع وهي غير مرتبطة بأي نوع من أنواعه، مما يجعلها تأخذ أشكاله عديدة ومتنوعة مثل : (زاهر ،154،2009)

- 1 - الرشوة : أي الحصول على أموال أو إيه منافع أخرى من أجل تنفيذ عمل أو الامتناع عن تنفيذه .
- 2- المحسوبية : أي تنفيذ الأعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص مثل حزب أو عائلة أو منطقة ،دون أن يكون من مستحقيها .
- 3- المحاباة :أي تفضيل جهة على جهة أخرى في الخدمة بغير الحق للحصول على مصالح معينة .
- 4- الوساطة :أي التدخل لصالح فرد ما ،أو جماعة دون الالتزام بالعمل والكفاءة اللازمة ،مثل تعيين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة رغم كونه غير كفؤ .
- 5- نهب المال العام :استغلال الموقع الوظيفي للتصرف بأموال الدولة بشكل سري من غير وجه حق تحت مسميات مختلفة .
- 6- الابتزاز : أي الحصول أموال من طرف شخص معين في المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصرف بالفساد.

أسباب الفساد الإداري

- 1- ضعف أداء أجهزة الرقابة وقلة تجربتها في متابعة تطوير الأداء الإداري ورقابته .
- 2- تهاون الإدارة في معالجة الانحرافات والفساد وعدم تطبيق الجزاءات الرادعة .
- 3- الترهل الإداري الناتج عن وجود أعداد كبيرة من الموظفين الإداريين الذين يفضلون مصالحهم الشخصية على المصلحة العامة .

آثار الفساد الإداري

للفساد الإداري آثار ونتائج مكلفة في مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويكون اجمالاً اهم هذه النتائج على النحو التالي (خلود، عمر، 11، 2013)

1- من الناحية الاجتماعية يؤدي الفساد الإداري إلى خلخلة القيم الأخلاقي وإلى الاحباط وانتشار اللامبالاة والسلبيات بين افراد المجتمع ، وبروز التعصب والتطرف في الآراء، وانتشار الجريمة بوصفها رد فعل لانهايار القيم ،ويؤدي الفساد إلى عدم المهنية في العمل وفقدان قيمة العمل والتقبل النفسي لفكرة التفريط في معايير أداء الواجب الوظيفي والرقابي وتراجع الاهتمام بالحقوق العام والشعور بالظلم لدى الغالبية مما يؤدي إلى الاحتقان الاجتماعي وانتشار الحقد شرائح المجتمع وانتشار الفقر وزيادة حجم المجموعات المهمة والمتضررة.

2- من الناحية الاقتصادية يؤدي الفساد الإداري إلى ضعف عام في توفير فرص العمل وتوسع ظاهرة البطالة ،ويؤدي إلى هدر الموارد بسبب تداخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة ،والكلفة المادية الكبيرة على الخزانة العامة نتيجة لهدر الإيرادات العامة، ويؤدي الي هجرة الكفاءات الاقتصادية نظراً لغياب التقدير وبروز المحسوبية والمحاباة في أشغال المناصب العامة .

3- من الناحية السياسية يؤثر الفساد الإداري على النظام السياسي سواء من حيث شرعيته او استقراره او سمعته ،وكما انه يؤثر على مدى تمتع النظام بالمساواة في حقوق المواطنين الأساسية، ويؤدي الفساد الإداري الي حالة يتم فيها اتخاذ القرارات حتى المصيرية منها طبقاً لمصالح شخصية دون مراعاة المصالح العامة ،ويقود إلى حدوث الصرعات اذا حدث

التعارض بين المجموعات المختلفة ،ويؤدي إلى ضعف المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني .

ثالثا : الجانب العملي

1. منهجية الدراسة:

بهذه الدراسة ولأجل تحقيق الأهداف اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي كونه الأنسب لمثل هذه الدراسات، وذلك من خلال معرفة وجهات نظر موظفين هيئة الرقابة الإدارية بترهونة عن دور الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة الفساد الإداري في المؤسسات الإدارية، وقد تم جمع البيانات الأولية للدراسة من خلال استخدام استمارة الاستبيان والتي تم تصميمها تأسيسا على بعض الدراسات السابقة، كما تم الاعتماد على مصدرين لجمع البيانات متمثلة في المصادر الثانوية والتي اعتمد عليها في وضع الاطار النظري والفلسفي للرقابة الداخلية ودورها في الحد من ظاهرة الفساد الإداري من الكتب والمراجع ذات العلاقة لوضع وصياغة اطار نظري للدراسة، والمصادر الأولية التي تغطي الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة.

2. مجتمع وعينة الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في الموظفين بهيئة الرقابة الإدارية بمدينة ترهونة وهنا تم اتباع أسلوب الحصر الشامل كون مجتمع الدراسة صغير والذي يتكون من (86) مفردة، إلا أن الاستبانات التي تم استرجاعها والتي كانت صالحة للتحليل وتم معالجتها إحصائيا كانت (72) بنسبة (83%) من مجتمع الدراسة.

3. الأساليب الإحصائية

كما هو موضح بالجدول رقم (1) للمقاييس التي اعتمدت عليه الدراسة وفق المتوسطات الحسابية تم الاعتماد على مقياس ليكرث الخماسي لتحديد قيم تقديرات العلاقة بين المتغيرات الرئيسية للدراسة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS-V24) مثل اختبارات المتوسطات الحسابية، والأوزان النسبية، واختبار "ت" (One-Sample T Test) لمقارنة فروق متوسطات لعينة واحدة.

جدول (1) : يبين الوزن والوسط المرجح لمقياس الدراسة لمقياس

المقياس	لا أوافق وبشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق وبشدة
الوزن	1	2	3	4	5

4. وصف أداة الدراسة:

صيغت الاستبانة وبعد إجراء التعديلات على فقراتها تضمنت في صيغتها النهائية على جزئين الأول معلومات ديمغرافية وتمثلت في: (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، نوع الوظيفة، سنوات الخبرة)، كما على ثلاث أبعاد أو محاور ولكل محور تمثله عدد (5) فقرات كما هو مبين بالجدول رقم (2) بالاعتماد على أدبيات ودراسات سابقة كما أعطى لكل فقرة وزنا مدرجاً وفق مقياس ليكرت الخماسي.

5. صدق وثبات الأداة:

بهذا الجانب من الدراسة تم عرض أداة الدراسة (الاستبانة) على عدد من المختصين لإصدار حكمهم على مدى صلاحية الفقرات وملاءمتها لموضوع الدراسة للتحقق من الصدق الظاهري للأداة، ومن ناحية ثبات الأداة بحيث يعتبر من متطلبات أداة الدراسة، تم الاعتماد على معامل ألفا كورنباخ لتحديد معامل الثبات العام لأداة الدراسة ومحاورها، ووفقاً لمخرجات التحليل المبينة بالجدول رقم (2) يتضح بأن معامل الثبات أعلى من المعيار (0.60).

جدول (2): قيم معامل الثبات لأداة الدراسة

المحاور	عدد الفقرات	قيم الثبات
دور الرقابة الداخلية في محاربة الفساد الإداري	5	0.876
العوامل التي تساعد على انتشار ظاهر الفساد الإداري	5	0.887
الصعوبات التي تحد من قدرة نظام الرقابة الداخلية	5	0.863

3. تطبيق أداة الدراسة:

تم تطبيق أداة الدراسة على الموظفين بهيئة الرقابة الإدارية بترهونة، ونظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة قامت الباحثة باتباع أسلوب الحصر الشامل وقامت بتوزيع عدد (86) صحيفة استبيان، وقد تم استرجاع (76) صحيفة استبيان، أي بنسبة استرجاع (88%)، بينما

كانت (4) استمارات غير صالحة للتحليل، وبهذا فإن عدد الاستبانات الصالحة للتحليل قد بلغ (72) صحيفة استبيان، وهنا تكون نسبة الاستبانات الصالحة للمعالجة الإحصائية إلى نسبة الاستبانات الموزعة (83%) وتعتبر نسبة مقبولة في مجال هذا النوع من الدراسات.

6. الإجابة على أسئلة الدراسة والتحقق من أهدافها:

كان الهدف من السؤال الأول: ما هو النوع أو الجنس الأكثر انتشارا في بيئة الدراسة.

الجدول رقم (3) مخرجات التحليل الوصفي لمتغير جنس العاملين

المتغير	مستويات المتغير	التكرار	النسبة الفردية	النسبة التراكمية
الجنس	ذكر	42	64.6	64.6
	أنثى	23	35.4	100.0
	المجموع	65	100.0	

من خلال المعلومات المتحصل عليها من الجدول رقم (3) يتبين أن ما نسبته (64.6%) والتي تمثل (42) مفردة من الذكور، كما بلغ عدد (23) مفردة وبنسبة تمثيل بلغت (35.4%) من الإناث.

كان الهدف من السؤال الثاني معرفة الفئة العمرية الأكثر عددا في بيئة الدراسة.

الجدول رقم (4) مخرجات التحليل الوصفي لمتغير عمر العاملين

المتغير	مستويات المتغير	التكرار	النسبة الفردية	النسبة التراكمية
العمر	أقل من 30 سنة	19	29.2	29.2
	من 30 إلى أقل من 40 سنة	30	46.2	75.4
	من 40 إلى أقل من 50 سنة	13	20.0	95.4
	من 50 فأكثر	3	4.6	100.0
	المجموع	65	100.0	

من الجدول رقم (4) أعلاه والمتعلق بنتائج الفئة العمرية الأكثر عددا في بيئة الدراسة، حيث كشفت لنا نتائج التحليل بأن أعلى نسبة كانت من نصيب الفئة العمرية (من 30 سنة إلى أقل من 40 سنة) حيث بلغ عدد هذه الفئة (30) وبنسبة (46.2%)، ويليهما فئة (أقل من 30 سنة) حيث بلغ عددهم (19) وبنسبة (29.2%)، وفيما يتعلق بنسبة تمثيل الفئة (من

40 سنة إلى أقل من 50 سنة) وكانت بنسبة (20.0%)، والفئة من 50 فأكثر كانت (4.6%).

كان الهدف من السؤال الثالث معرفة المؤهلات العلمية للعاملين في بيئة الدراسة

الجدول رقم (5) مخرجات التحليل الوصفي لمتغير المؤهل العلمي للعاملين

المتغير	مستويات المتغير	التكرار	النسبة الفردية	النسبة التراكمية
المؤهل العلمي	دبلوم عالي فأقل	20	30.8	30.8
	جامعي	28	43.1	73.8
	ماجستير	12	18.5	92.3
	دكتوراة	5	7.7	100.0
	المجموع	65	100.0	

يبين الجدول رقم (5) بأن نتائج التحليل الوصفي لمتغير المؤهلات العلمية للعاملين في بيئة الدراسة بان عدد (28) موظف من حاملين مؤهل جامعي والأكثر انتشارا في بيئة الدراسة وبنسبة (43.1%)، تليها حاملين دبلوم عالي فأقل وبنسبة (30.8%)، وفيما يتعلق من يحمل مؤهل ماجستير (12) موظف ومن يحمل مؤهل دكتوراة (5) أشخاص.

كان الهدف من السؤال الرابع معرفة وظيفة عينة الدراسة

يبين الجدول رقم (6) بأن نتائج التحليل الوصفي لمتغير وظيفة العاملين في بيئة الدراسة كانت من نصيب موظف إداري بعدد (45) مفردة من مفردات العينة ويمثلون ما نسبته (69.2%) وممن هم مكلف برئاسة قسم (14) فرد، ومن هم مكلفين بمدرء إدارات (6) أفراد وبنسبة (9.2%).

الجدول رقم (6) مخرجات التحليل الوصفي لمتغير وظيفة العاملين

المتغير	مستويات المتغير	التكرار	النسبة الفردية	النسبة التراكمية
الوظيفة	موظف إداري	45	69.2	69.2
	رئيس قسم	14	21.5	90.8
	مدير إدارة	6	9.2	100.0
	المجموع	65	100.0	

كان الهدف من السؤال الرابع معرفة عامل الخبرة لعينة الدراسة

من خلال مخرجات التحليل والمعرضة بالجدول رقم (7) يتبين لنا بأن أعلى نسبة كانت من نصيب الفئة (من 5 إلى أقل من 10 سنوات) حيث بلغ عدد هذه الفئة (25) ونسبة (38.5%)، يليها فئة (من 10 إلى أقل من 15 سنة) حيث بلغ عددهم (18) ونسبة (27.7%)، وفيما يتعلق بنسبة تمثيل الفئة (أقل من 5 سنوات) كانت بنسبة (20.0%)، والفئة من 15 سنة فأكثر كانت (13.8%).

الجدول رقم (7) مخرجات التحليل الوصفي لمتغير خبرة العاملين

المتغير	مستويات المتغير	التكرار	النسبة الفردية	النسبة التراكمية
الخبرة	أقل من 5 سنوات	13	20.0	20.0
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	25	38.5	58.5
	من 10 إلى أقل من 15 سنة	18	27.7	86.2
	من 15 فأكثر	9	13.8	100.0
	المجموع	65	100.0	

8. مناقشة نتائج الدراسة بناء على آراء واتجاهات المبحوثين حول عوامل الدراسة:

العامل الأول: دور الرقابة الداخلية في محاربة الفساد الإداري:

تم تقديم الأسئلة التي تتعلق بدور الرقابة الداخلية في محاربة الفساد الإداري، وبناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج وصفية لإجابات المبحوثين حول فقرات هذا المحور يمكن وصفها على أن غالبية المبحوثين يرون بأن مسؤوليات نظام الرقابة الداخلية تتمثل في الإفصاح للإدارة عن حالات الغش التي قد ترتكب، وكذلك وجود تعليمات واضحة لنظام الرقابة الداخلية تؤدي إلى ضبط الأداء الإداري، بحيث بلغ المتوسط الحسابي (3.428) وبانحراف معياري بلغ (1.376)، وكانت الأولى في الترتيب ووزن نسبي (68.6%)، وفيما يتعلق بوجود الشفافية في الإفصاحات التي تقوم بها الإدارة، أشارت نتائج التحليل بموافقة المبحوثين، إذ بلغ المتوسط الحسابي لها (3.373) والوزن النسبي (67.5%) وكانت الثانية من حيث الترتيب.

جدول رقم: (8) المتوسط والانحراف المعياري والأوزان النسبية لمحور دور الرقابة الداخلية في

محاربة الفساد الإداري.

الترتيب	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	دور الرقابة الداخلية في محاربة الفساد الإداري	رمز الفقرة
		S. D	M		
1	%68.6	1.439	3.428	مسؤوليات نظام الرقابة الداخلية الإفصاح للإدارة عن حالات الغش التي قد ترتكب.	1
1	%68.6	1.351	3.428	وجود تعليمات واضحة لنظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى ضبط الأداء الإداري.	2
2	%67.5	1.376	3.373	توجد شفافية في الإفصاحات التي تقوم بها الإدارة.	3
4	%66.0	1.411	3.299	للإدارة دور في عملية مهام نظام الرقابة الداخلية عند تشخيص حالات الفساد	4
3	%67.3	1.307	3.363	يتمتع الموظفون المكلفين بنظام الرقابة الداخلية بمؤهلات علمية تمكنهم من اكتشاف الأخطاء	5
-	%67.6	1.376	3.378	التقديرات العامة لمحور المعوقات المالية	

M=Mean, S.D= Std. Deviation.

وفيما يتعلق بتمتع الموظفين المكلفين بنظام الرقابة الداخلية بمؤهلات علمية تمكنهم من اكتشاف الأخطاء، فقد دلت إجابات المبحوثين على درجة عالية من الموافقة حول هذه العبارة حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.363) وجاءت الثالثة في الترتيب بوزن نسبي بلغ (67.3%)، والفقرة التي تنص على للإدارة دور في عملية مهام نظام الرقابة الداخلية عند تشخيص حالات الفساد، جاءت الرابعة من حيث الترتيب بوزن نسبي بلغ (66.0%)، وهنا يمكن القول بأن اتجاهات أفراد العينة حول هذا العامل، جاءت عالية الموافقة أي بمعنى هناك توافق شبه تام حول فقرات محور لمحور دور الرقابة الداخلية في محاربة الفساد الإداري بمتوسط حسابي عام بلغ (3.378) وبوزن نسبي (67.3%).

العامل الثاني: العوامل التي تساعد على انتشار ظاهر الفساد الإداري.

تم تقديم الأسئلة التي تتعلق بالعوامل التي تساعد على انتشار ظاهر الفساد الإداري، وبناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج وصفية حول فقرات هذا العامل يمكن وصفها على

دور الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة الفساد الإداري في المؤسسات الإدارية (161-184)

أن المبحوثين يرون بأن وجود عوامل تساعد على انتشار ظاهر الفساد الإداري بالمؤسسات الإدارية، ومن بين هذه العوامل تراخي بعض الموظفين في إنجاز الأعمال المنوطة بهم بحيث بلغ المتوسط الحسابي (3.338) وانحراف معياري بلغ (1.402)، وكانت الأولى في الترتيب وبوزن نسبي (68.8%).

جدول رقم: (9) المتوسط والانحراف المعياري والأوزان النسبية لمحور العوامل التي تساعد على

انتشار ظاهر الفساد الإداري

الترتيب	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العوامل التي تساعد على انتشار ظاهر الفساد الإداري	رمز الفقرة
		S. D	M		
3	%68.2	1.321	3.408	توجد ضغوطات تواجه الموظفين تساعد على الفساد الإداري.	6
3	%68.2	1.345	3.408	إعفاء بعض العاملين مرتكبي المخالفات من العقوبات.	7
2	%68.7	1.342	3.437	ضعف نظام العدالة وفقاً لنظام الرواتب والحوافز والمكافآت والترقيات.	8
1	%68.8	1.402	3.338	تراخي بعض الموظفين في إنجاز الأعمال المنوطة بهم .	9
4	%65.5	1.428	3.273	ضعف الرادع القانوني بحق المخالفين للأنظمة والتعليمات الإدارية.	10
-	%67.5	1.367	3.373	التقديرات العامة لمحور المعوقات تسويقية	

M=Mean, S.D= Std. Deviation.

وفيما يتعلق بضعف نظام العدالة وفقاً لنظام الرواتب والحوافز والمكافآت والترقيات، أشارت نتائج التحليل بالموافقة وبدرجة عالية حول ذلك، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.437) وبوزن النسبي (68.7%) وكانت الثانية في الترتيب، بالإضافة إلى ذلك توجد ضغوطات تواجه الموظفين تساعد على الفساد الإداري وكذلك إعفاء بعض العاملين مرتكبي المخالفات من العقوبات، فقد دلت إجابات المبحوثين على درجة عالية من الموافقة حول هذه العبارة حيث بلغ المتوسط الحسابي لهن (3.412) وجاءت هذه الفقرات الثالثة في الترتيب بوزن نسبي بلغ

(68.2%)، وفيما يخص الفقرة ضعف الرادع القانوني بحق المخالفين للأنظمة والتعليمات الإدارية جاءت الرابعة من حيث الترتيب بوزن نسبي بلغ (65.5%)، وهنا يمكن القول بأن اتجاهات أفراد العينة جاءت بالموافقة حول العوامل التي تساعد على انتشار ظاهر الفساد الإداري، أي بمعنى هناك توافق حول فقرات هذا المحور بمتوسط حسابي عام بلغ (3.373) وبوزن نسبي (67.5%)، الأمر الذي يشير إلى الموظفين يوافقون الراي بأن هناك عدة عوامل تساعد على انتشار ظاهر الفساد الإداري بالمؤسسات الإدارية.

العامل الثالث: الصعوبات التي تحد من قدرة نظام الرقابة الداخلية.

تم تقديم الأسئلة التي تتعلق بالصعوبات التي تحد من قدرة نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسات الإدارية، وبناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج وصفية لإجابات المبحوثين حول فقرات هذا المحور يمكن وصفها على أن غالبية المبحوثين يرون بأن قلة المعايير التي ترتكز عليها الجودة عند تصميم وتنفيذ وتقييم وظيفة نظام الرقابة الداخلية من ضمن الصعوبات التي تحد من قدرة نظام الرقابة الداخلية في بيئة الدراسة، بحيث بلغ المتوسط الحسابي (3.363) وبانحراف معياري بلغ (1.303)، وكانت الأولى في الترتيب وبوزن نسبي (67.3%).

وفيما يتعلق بقلة التشريعات واللوائح لحماية موظفي الرقابة الداخلية الذين يبلغون عن أي تجاوزات، وكذلك ضعف الوصف الوظيفي الذي يقوم بتوزيع المهام والواجبات بين العاملين، أشارت نتائج التحليل بموافقة المبحوثين بحيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرات (3.360) والوزن النسبي (67.2%) وكانت الثانية من حيث الترتيب.

جدول رقم: (10) المتوسط والانحراف المعياري والأوزان النسبية لمحور الصعوبات التي تحد

من قدرة نظام الرقابة الداخلية

الترتيب	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الصعوبات التي تحد من قدرة نظام الرقابة الداخلية	رمز الفقرة
		S. D	M		
4	64.8%	1.371	3.238	قلة الخبرات والكفاءات العلمية المتخصصة بالعمل	11

دور الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة الفساد الإداري في المؤسسات الإدارية (161-184)

	الرقابي				
3	%66.9	1.335	3.344	التعقيد في طرق وإجراءات نظام الرقابة الداخلية.	12
2	%67.2	1.332	3.360	قلة التشريعات واللوائح لحماية موظفي الرقابة الداخلية الذين يبلغون عن أي تجاوزات.	13
2	%67.2	1.322	3.360	ضعف الوصف الوظيفي الذي يقوم بتوزيع المهام والواجبات بين العاملين.	14
1	%67.3	1.303	3.363	قلة المعايير التي تركز عليها الجودة عند تصميم وتنفيذ وتقييم وظيفة نظام الرقابة الداخلية.	15
-	%66.7	1.344	3.333	التقديرات العامة لمحور المعوقات الإدارية	

M=Mean, S.D= Std. Deviation.

وفيما يتعلق بالتعقيد في طرق وإجراءات نظام الرقابة الداخلية، فقد دلت إجابات الباحثين على الموافقة حول هذه العبارة حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.344) وجاءت الثالثة في الترتيب بوزن نسبي بلغ (66.9%)، والفقرة التي تنص على قلة الخبرات والكفاءات العلمية المتخصصة بالعمل الرقابي جاءت الرابعة من حيث الترتيب بوزن نسبي بلغ (64.8%).

9. اختبار فرضيات الدراسة:

في هذا الجانب تم الاعتماد على اختبار (تي) (One-Sample T-Test)، لاختبار فرضيات الدراسة بحيث يقوم هذا الأسلوب بمقارنة فروق المتوسطات لعينة واحدة، بالإضافة إلى دراسة الفروقات البيئية لها، ويعتبر هذا الأسلوب من أهم الأدوات البحثية، وعليه تم الاعتماد عليه للتحقق من صحة الفرضية من عدمها وذلك حسب قاعدة اتخاذ القرار والتي تنص على ترفض الفرضية الصفرية (H_0) في حال قيمة (T) المحسوبة أكبر من القيمة الجدولة كمعيار لاتخاذ القرار عند قيمة تساوي (1.964) وقيم الدلالة المعنوية تساوي ($0.05 \geq sig$) وتكون دالاً معنوياً وقبول الفرضية البديلة (H_1) وتم ذلك وفقاً للتالي:

الفرضية الأولى والتي تم صياغتها على النحو التالي:

H0: الرقابة الداخلية ليس لها دور في محاربة الفساد الإداري بالمؤسسات الإدارية.

H1: الرقابة الداخلية لها دور في محاربة الفساد الإداري بالمؤسسات الإدارية.

من خلال نتائج التحليل المعروضة بالجدول رقم (11) والمتعلقة باختبار الفرضية الأولى للدراسة والتي نصت على ليس هناك فروق ذات دلالة معنوية أتجاه الرقابة الداخلية ليس لها دور في محاربة الفساد الإداري بالمؤسسات الإدارية، تشير قيمة (T-value) المحسوبة إلى معنوية الدلالة، بحيث بلغت (9.356) وكانت أكبر من المحك (1.964) وعند مستوى دال معنوياً (P=0.001).

وبناء على ذلك يمكن القول بأن هناك دور للرقابة الداخلية في محاربة الفساد الإداري بالمؤسسات الإدارية من وجهة نظر الموظفين، وعليه تقبل الفرضية البديلة (H1) والتي نصت على أن الرقابة الداخلية لها دور في محاربة الفساد الإداري بالمؤسسات الإدارية.

جدول رقم (11): نتائج تحليل مقارنة متوسط الفروقات للعينة الواحدة أتجاه دور

الرقابة الداخلية في محاربة الفساد الإداري

One-Sample Test						
95% Confidence Interval of the Difference		M.D	S	Df	T	العامل
Upper	Lower					
3.638	3.119	3.0287	0.001	64	9.356	دور الرقابة الداخلية في محاربة الفساد الإداري

T=t-value, M.D= Mean Difference, S= Sig. (2-tailed).

الفرضية الثانية والتي تم صياغتها على النحو التالي:

H0: ليس هناك عوامل تساعد على انتشار ظاهر الفساد الإداري بالمؤسسات الإدارية.

H1: هناك عدة عوامل تساعد على انتشار ظاهر الفساد الإداري بالمؤسسات الإدارية.

من خلال نتائج التحليل والتي يعرضها الجدول رقم (12) والمتعلقة باختبار الفرضية الثانية والتي نصت على ليس هناك فروق ذات دلالة معنوية أتجاه العوامل التي تساعد على انتشار ظاهر الفساد الإداري بالمؤسسات الإدارية، وهنا تشير قيمة (T-value) المحسوبة إلى معنوية الدلالة، بحيث بلغت (7.013) وكانت أكبر من المعيار (1.964) وعند مستوى

دال معنوياً ($P=0.001$)، وهنا يمكن القول بأن هناك عوامل تساعد على انتشار ظاهر الفساد الإداري بالمؤسسات الإدارية، وعليه تقبل الفرضية البديلة ($H1$) والتي نصت على أن هناك عدة عوامل تساعد على انتشار ظاهر الفساد الإداري بالمؤسسات الإدارية.

جدول رقم (12): نتائج تحليل مقارنة متوسط الفروقات للعينة الواحدة اتجاه العوامل التي تساعد على انتشار ظاهر الفساد الإداري

One-Sample Test						
95% Confidence Interval of the Difference		M.D	S	Df	T	العامل
Upper	Lower					
3.458	3.179	2.234	0.001	64	7.013	العوامل التي تساعد على انتشار ظاهر الفساد الإداري

$T=t\text{-value}$, $M.D=$ Mean Difference, $S=$ Sig. (2-tailed).

الفرضية الثالثة والتي تم صياغتها على النحو التالي:

$H0$: ليس هناك صعوبات تحد من قدرة الرقابة الداخلية في محاربة ظاهر الفساد الإداري بالمؤسسات الإدارية.

$H1$: هناك صعوبات تحد من قدرة الرقابة الداخلية في محاربة ظاهر الفساد الإداري بالمؤسسات الإدارية.

من خلال مخرجات التحليل والمعروضة بالجدول رقم (13) المتعلقة باختبار الفرضية الثالثة والتي تنص على ليس هناك فروق ذات دلالة معنوية أتجاه الصعوبات الي تحد من قدرة الرقابة الداخلية في محاربة ظاهر الفساد الإداري بالمؤسسات الإدارية.

بحيث تشير قيمة ($T\text{-value}$) المحسوبة إلى معنوية الدلالة بحيث بلغت (10.021) وكانت أكبر من المحك (1.964) وعند مستوى دال معنوياً ($P=0.001$)، وهنا يمكن القول بأن هناك صعوبات تحد من قدرة الرقابة الداخلية في محاربة ظاهر الفساد الإداري بالمؤسسات الإدارية، وعليه تقبل الفرضية البديلة ($H1$) والتي نصت على أن هناك

صعوبات تحد من قدرة الرقابة الداخلية في محاربة ظاهر الفساد الإداري بالمؤسسات الإدارية.

جدول رقم (13): نتائج تحليل مقارنة متوسط الفروقات للعينة الواحدة اتجاه

الصعوبات الي تحد من قدرة الرقابة الداخلية في محاربة ظاهر الفساد

One-Sample Test						
95% Confidence Interval of the Difference		M.D	S	Df	T	العامل
Upper	Lower					
5.328	4.116	3.502	0.001	64	10.021	الصعوبات التي تحد من قدرة نظام الرقابة الداخلية

T=t-value, M.D= Mean Difference, S= Sig. (2-tailed).

*الخاتمة

خاتماً لهذا العمل حيث أن هذه العمل قد أتاح لنا بأن نطرح تساؤل يخص البيئة التي تم تطبيق بها الدراسة متمثلة في دور الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري بالمؤسسات الإدارية، بالإضافة إلى ذلك تحديد أهم العوامل التي تساعد على انتشار ظاهر الفساد الإداري والصعوبات التي تحد من قدرة نظام الرقابة الداخلية في بيئة الدراسة، وانطلاقاً من ذلك استعرضت الباحثة بهذه الدراسة إلى وجهة نظر العاملين ببيئة الرقابة الإدارية بترهونة من ناحية دور الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري ومن ناحية أخرى العوامل التي تساعد على انتشار ظاهر الفساد الإداري وكذلك الصعوبات التي تحد من قدرة نظام الرقابة الداخلية في محاربة الفساد الإداري بالمؤسسات الأدرية، بالإضافة إلى تم التطرق إلى أهم محدداتها والمعوقات والصعوبات التي تواجهها، بالإضافة إلى عرض بعض من الأدبيات والدراسات السابقة بهذا المجال لإمكانية بناء خلفية النظرية للدراسة من جهة ومن جهة أخرى المساهمة في بناء نموذجها وأداة قياسها، ومن ثم عرض منهجية الدراسة والمعالجة الإحصائية للبيانات بهدف الوصول إلى أهم نتائج التحليل والتي ذلت على أن الرقابة الداخلية لها دور في محاربة ظاهرة الفساد الإداري بالمؤسسات الإدارية، كما أن

توجد عدة عوامل تساعد على انتشار ظاهرة الفساد نظرا لوجود ضغوطات تواجه الموظفين تساعد على الفساد الإداري، بالإضافة إلى إعفاء بعض العاملين مرتكبي المخالفات من العقوبات، وكذلك ضعف الرادع القانوني بحق المخالفين للأنظمة والتعليمات الإدارية، كما أن هناك صعوبات قد تحد من قدرة نظام الرقابة الداخلية في بيئة الدراسة في محاربة ظاهرة الفساد كقلة الخبرة والكفاءة العلمية المتخصصة بالعمل الرقابي للعاملين وكذلك قلة التشريعات واللوائح لحماية موظفي الرقابة الداخلية الذين يبلغون عن أي تجاوزات ، وبناء على أهم النتائج توصي الباحثة في الحد من هذه العوامل والصعوبات التي تساهم في انتشار ظاهرة الفساد الإداري من جهة ومن جهة أخرى تساهم في الحد من دور الرقابة الداخلية في محاربة الفساد الأدرج بالمؤسسات الإدارية.

المراجع

- 1- شبلي اسماعيل سويطي، 2022 ، دور الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد في وحدات المشتريات في مؤسسات القطاع العام ، جامعة القدس المفتوحة، المجلة العربية للإدارة مج (42، 1ع) مارس (آذار) 2022.
- 2- اسعد جاسم خضير الكردى، 2015، دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي، (واقع ومعوقات)، عمان، جامعة الشرق الأوسط ، رسالة ماجستير.
- 3- احمد نوفل عوده، 2011، كفاءة وفاعلية الرقابة الداخلية في تقييم اداء المؤسسات الحكومية، محافظة القادسية، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد العشرون.
- 4- ايناس مفتاح محمد العريفي، 2022، الرقابة الداخلية ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية في مدينة الخمس، مجلة دراسات الاقتصاد والاعمال (المجلد 9، العدد 1) يونيو 2022
- 5- اسمهان صابري، 2016، الرقابة الداخلية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تقييم اجراءات الرقابة الداخلية في تعاونية الحبوب والبقول الجافة، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، الجزائر
- 6- خلود وليد صالح، عمر إسماعيل حسين، 2013 دور الرقابة في الحد من الفساد الإداري، المؤتمر العلمي السنوي السابع لهيئة النزاهة، وزارة المالية العراق .

- 7- زينب الداودي، 2013، دور الإدارة في اعداد وتنفيذ الموازنة العامة ، دار ضياء للنشر والتوزيع الأردن.
- 8- عبدالعزيز عاطف زاهر، 2008، اثر الرقابة على الأعمال الأردنية، عمان، دار الراية .
- 9- عبدالعزيز ناصر مصلح، 2008، اثر استخدام الحاسوب على أنظمة الرقابة الداخلية ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ،الجامعة الإسلامية ،غزة .
- 10- مفيد يونس دنون ، 2010 ،تأثير الفساد على الأداء الاقتصادي للحكومة ،مجلة تنمية الرافدين الموصل مجلد 32 عدد 101 .

أثر الممارسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية على الأداء الوظيفي : الابداع الإداري

متغير معدل "دراسة ميدانية على صندوق الضمان الاجتماعي فرع النقا" "

أ.محمد صالح المزغي²

أ.عبدالواحد محمد بشير¹

المخلص:

هدفت الدراسة إلى تحليل اثر تفاعل الابداع الإداري مع إدارة الموارد البشرية ودراسة تأثيرهما على الاداء الوظيفي ، وانتهجت الدراسة المنهج الوصفي ، واستخدمت طريقة التفاعل بيرنامج الإحصائي (Amos) كأسلوب لتحليل البيانات، من خلال ضرب فقرات متغير الابداع مع فقرات ابعاد متغير ادارة الموارد البشرية للحصول على المتغير المتفاعل (الموارد البشريةXالابداع الوظيفي)، واستهدفت الدراسة موظفي صندوق الضمان الاجتماعي فرع النقازة (ترهونة، مسلاته، القربوللي) والبالغ عددهم (237) موظف، واعتمد أسلوب الحصر الشامل في تحديد العينة لمحدودية مجتمعها، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة مهمة من النتائج مفادها: وجود علاقة معنوية الدلالة وإيجابية الأثر للممارسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية على الاداء الوظيفي ، كما توصلت أيضاً أن للابداع الوظيفي الدور التفاعلي في تعزيز العلاقة بين الممارسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية واداء الموظفين، وأوصت الدراسة في نهايتها إلى تعزيز الممارسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية لما لها من الاثر الفعال في تحقيق الاداء، كما اوصت ايضاً الى الاهتمام بخلق بيئة الابداع داخل العمل لما له هو ايضاً من دور فعال في التأثير غير المباشرة على اداء الموظفين.

الكلمات المفتاحية: ادارة الموارد البشرية، الابداع الإداري ، الأداء الوظيفي، صندوق الضمان الاجتماعي، نمذجة المعادلة البنائية.

¹ قسم الإدارة، كلية التجارة، جامعة الزيتونة

² قسم الإدارة، كلية التجارة، جامعة الزيتونة

1. المقدمة

أدى التطور في تقديم الخدمات والمنتجات إلى ظهور أنماط عمل جديدة، وساعدت في تغييره الوسائل والتقنيات الحديثة وشبكات الاتصالات بأنواعها المختلفة في تطبيق منهجيات واستراتيجيات وأدوات وأساليب ذكية وافكار حديثة لا تعتمد بشكل أساسي على الوجود المادي أو الفيزيائي، بل اتخذت من الفضاء الواسع مكان للعمل، وطورت من مفهومه وآلياته من النظام التقليدي الضيق إلى الفضاء الرقمي الواسع (قرني،2021)، ولقد أصبح استعمال التقنيات الحديثة وشبكات الاتصالات بأنواعها المختلفة عنصراً أساسياً وهاماً في تحسين وتطوير الخدمات ، ولاسيما في المنظمات التي أصبحت اليوم تهدف إلى تبني وسائل تقنية حديثة من جهة ومن جهة أخرى صفل قدرات ومهارات موظفيها وزيادة الفاعلية وتحسين الأداء والإنتاجية ، بغية تقديم أفضل الخدمات لعملائها (الزبيدي، 2019) تعد الموارد البشرية الثروة الأساسية التي يتوقف عليها مستقبل المؤسسات والمنظمات على تطويرها، وخاصة في مجال الإداري منها، وقد أصبح استعمال التقنيات الحديثة وشبكات الاتصالات بأنواعها المختلفة عنصراً أساسياً وهاماً في تحسين وتطوير الأفراد والمؤسسات في بيئة العمل، ولاسيما في المنظمات التي أصبحت تهدف إلى بث المعرفة والوعي لدى موظفيها و صفل القدرات والمهارات وزيادة الفاعلية وتحسين الأداء والإنتاجية من جهة، والمواظبة على تقديم خدماتها للمستهلكين من جهة أخرى، وهو ما أدى إلى ظهور إدارة الموارد البشرية الحديثة كتوجه ونمط جديد بدلاً من النمط الكلاسيكي القديم (الزبيدي، 2019).

وتعد الاستراتيجيات الحديثة (المرقمنة) لإدارة الموارد البشرية بالنسبة للمؤسسات والمنظمات ليس ضرباً من ضروب الرفاهية، وإنما حتمية فرضتها التغيرات الحالية في ظل الانتشار الواسع لتقنية المعلومات، فتوظيف المعلومات أصبحت ضرورة حتمية فرضت على المؤسسات والمنظمات العالمية والاقليمية والمحلية ولاسيما المنظمات الخدمية، على ضرورة تطوير خدماتها، وذلك من خلال تحديد ما هو الأفضل والأخذ به، وما هو الأسوأ لتركه، فالإدارة الحديثة اليوم بلا شك أسلوب لضمان النجاح والتطور، وحتى تستطيع المنظمات

تحقيق ذلك، لا بد أن تعمل دوماً على تحسين طرق العمل بداخلها، كما لا بد أيضاً وأن تعمل كل إدارة وكل قسم وكل موظف فيها على تحسين أدائها/أدائه، ليتم تبني تطبيقات الإدارة الحديثة والوصول بها إلى التفوق، خاصة وأن تطبيقها أصبح ضرورة ملحة في الظروف الراهنة (العماري والسعودي، 2021). أن المؤسسات التي تملك موارد بشرية مبدعه وقادرة على التكيف السريع تكن لها ميزة تنافسية مصدرها العنصر البشري المدرب والقادر على التعامل الإيجابي مع التغيير الذي قد ينتج عن المتغيرات البيئية المتعددة بالإضافة إلى ما تتمتع به إدارة الموارد البشرية من كفاءة وفعالية في وضع وترسيخ السياسات والاستراتيجيات والخطط المناسبة للاستقطاب والتطوير والتأهيل والتدريب وتنفيذ الآليات المناسبة لعملية الموازنة بين وظائف إدارة اموارد البشرية وتحسين الأداء والإنتاجية (الشمري ورزمي، 2020)، وأوضح جاريد روزنتال (Schooley, 2020)، الرئيس التنفيذي ومؤسس نظام التشغيل الآلي والفحص (Staff Glass) فيما يخص اعتماد إدارات الموارد البشرية على التكنولوجيا لجعل عمليات الموارد البشرية آلية "أن إدارات الموارد البشرية شهدت مؤخرًا تسارعًا هائلاً في الدفع نحو استخدام البرامج السحابية لأتمتة وإدارة سير العمل ومن المتوقع أن يزداد هذا الاتجاه بعد عام 2021 (Zielinski, 2020).

2. مشكلة البحث

لاتزال العديد من المؤسسات والمنظمات في البلدان العربية بشكل عام ودولة ليبيا بشكل خاص بحاجة الى المزيد من الدراسات لتبيان ومعرفة أهمية الدور الذي تلعبه الممارسات الحديثة في تعزيز الأداء ، وهذا سببه يؤل الى ندرة الدراسات السابقة التي اهتمت بهذا الموضوع ، وعلى الرغم من الاسهامات التي قدمتها الاديبيات السابقة في بلدان الأوروبية والأمريكية والاسيوية والتي اهتمت بدراسة علاقة الممارسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية وربطها بأداء العاملين أمثال: Mosca. (2020) ; (2020) ; Iqbal et al. (2019) ; (2020) ; Haerani et al.,(2020); Carnevale et al, (2020) ، وتوصلت إلى أهمية الممارسات الحديثة في تعزيز التميز على مستوى الافراد والمؤسسات الأ أن تلك الدراسات

هي أيضاً قد اغفلت دور الإبداع الوظيفي كمتغير تفاعلي، مما قد يسهم في تقوية وتعزيز العلاقة بين الممارسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية بأداء العاملين ، والتي ستضفي على الدراسة الحالية عليها طابع الحداثة، حيث أن توظيف متغير ملطف يعتبر من الاسهامات والاضافات العلمية والمعرفية الحديثة، وسيضيف للدراسة الحالية قيمة معرفية واطافة علمية جديدة، ومن ذلك المنطلق بنيت مشكلة الدراسة معتمدةً في ذلك على مجموعة من المداخل النظرية والمعرفية كمصدراً رئيسياً لتحديد أشكالية البحث، فالمدخل النظري اتجه فيه الباحث إلى استقراء بعض الادبيات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية حيث توصل فيه الباحث الى وجود الثغرة العلمية في الادب السابق، وبشي اكثر تفصيل فإن الواقع الادبي (العلمي) يشير إلى ندرة الدراسات السابقة حول موضوع الممارسات الحديثة لادارة الموارد البشرية ودوره في تعزيز التميز على مستوى الافراد في الدول العربية بشكل عام ، ودولة ليبيا بشكل خاص على وجه الخصوص ، مقارنةً بعدد كبير من الدراسات في أوروبا وأمريكا واستراليا وأجزاء مختلفة من القارة الآسيوية، وعلاوة على ذلك ، ركزت تلك الدراسات القليلة السابقة في السياق المحلي والاقليمي تحقيقاتها حول طبيعة العلاقة بين الممارسات الحديثة لادارة الموارد البشرية وأداء العاملين ، وتوصلت إلى وجود أهمية ودوراً ايجابياً للممارسات الحديثة على مستوى الافراد والمنظمات ، إلا أنه ومن الناحية العملية تتطلب هذه العلاقة الثنائية إلى عنصر هام يعزز من تكاملية تلك العلاقة والمتعلقة بتوسيط الإبداع الوظيفي كمتغير ملطف يتوسط العلاقة بين الممارسات الحديثة لادارة الموارد البشرية وأداء العاملين ،والتي اغفلتها الادبيات السابقة، لذلك أصبح ذلك التكامل أحد أهم ركائز متطلبات نجاح تحقيق اهداف المنظمة ، ولاسيما في المؤسسات الخدمية والتي تعتبر من أهم مؤسسات الدول، ونخص الذكر صندوق الضمان الاجتماعي على اعتبارها أنها تهتم بشؤون المجتمع وتوفير الخدمات الضرورية لهم، لذلك أصبح الإبداع عنصراً غاية في الأهمية لدوره في الرفع من أداء العاملين، ولا بدّ من دراسة فاعليته كمتغير ملطف، ومعرفة أهمية فاعليته في المنظمات والمؤسسات الخدمية، ولهذا تسعى الدراسة الحالية إلى سد الفجوة (Filling the

(gap) في الادب السابق ومحاولة منها بناء علاقة تكاملية في نموذج يتوافق والبيئة المكانية المناسبة له، بغية الوصول إلى نموذج يساعد في فهم وبناء علاقة نظرية قائمة على التكامل بغية لتحقيق اهداف المنظمة، وما ان تتحقق الغاية من ذلك سيصبح الاعتماد عليه فيما بعد ممكناً في المجال التطبيقي له، فالمدخل النظري هو ضرورة من ضرورات استخدام العلم والمعرفة في عملية الاستنباط المشكلة البحثية وحلها من خلال الإضافة والتطوير، الأمر الذي دفع الباحث إلى الاطلاع على الأسهامات السابقة وتحديد القصور بها، وأضافة المعرفة إليها بشكل يسهم في سد الفجوة المعرفية (knowledge gap filling) والتي اعتبرها الباحث أساساً علمياً يمكن الاعتماد عليه في تأسيس أشكالية الدراسة، وفي ذلك تكمن الإشكالية العلمية للدراسة الحالية في مقدار ماستسهم به في عملية الفهم والتفسير ومن ثم الإضافة والتطوير، وبالتالي سد الفجوة العلمية (Filling the gap) بالادبيات السابقة... ومما سبق يمكننا صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات البحثية التالية:

إلى أي مدى يساهم الابداع الوظيفي في تعزيز العلاقة بين الممارسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية والأداء الوظيفي ؟

3.هدف البحث

تهدف الدراسة بشكل عام إلى محاولة تحليل مساهمة الابداع الوظيفي في تعزيز العلاقة بين الممارسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية والاداء الوظيفي في صندوق الضمان الاجتماعي ، وبشكل أكثر تفصيلاً يمكن لنا إيجاز الهدف في الصياغة اللفظية التالية:

الكشف عن الى اي مدى سيسهم الابداع الوظيفي في تعزيز العلاقة بين الممارسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية والأداء الوظيفي.

4.أهمية البحث

تتحدد الأهمية لهذه الدراسة في أنها تحاول تجميع وعرض إطار نظري يتناول مفهوم إدارة الموارد البشرية الحديثة ودورها في تحقيق الأداء الوظيفي من خلال خلق بيئة داعمة للإبداع الوظيفي، وهو ما قد نراه لفهم واقع عمل المؤسسات وقدرتها على تحقيق التميز في الدولة

الليبية بوجه عام وفي صندوق الضمان الاجتماعي بوجه خاص، كما انها ستفتح الباب للمزيد من الدراسات المستقبلية، في ظل ندرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في الدولة الليبية ، مما يثري المجال الاكاديمي بمزيد من البحوث والدراسات في المكتبات العربية والعالمية في موضوع لم ينل القدر الكافي من الدراسات المعمقة.

5. مصطلحات البحث وحدوده

تتمثل في أهم التعاريف لمصطلحات الدراسة، والتي تعكس دلالاتها واستخداماتها الإجرائية بما يتناسب وموضوعها، فيما يلي أهمها:

1.5 الممارسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية: يشير مفهوم الممارسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية إلى تطبيق الاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بإدارة الموارد البشرية في المؤسسات التي تدعم أو تعتمد اعتماداً تاماً على تقنية المعلومات في تأدية مهامها (Parry & Tyson, 2011).

وعرفها الباحث إجرائياً... بأنها أسلوب إداري حديث تقوم على استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات في إدارة وتنمية الموارد البشرية داخل المنظمة، فهي إذا ذلك التكامل بين إدارة الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات التي تخلق قيمة للإدارة من جهة والموظفين والمؤسسة من جهة اخرى

2.5 الإبداع الإداري: عرف على أنه الخروج عن التفكير والمعرفة التقليدية مما ينتج عنه اكتشاف أفكار أو نظريات أو اختراعات أو أساليب عمل جديدة ومتطورة ومقبولة ومناسبة لظروف وإمكانيات المنظمة وبما يساعدها على التكيف والتفاعل مع كافة المتغيرات وتحسين إنتاجيتها وتطوير مستوى أداء العاملين بها.(التركي،2017).

وعرفها الباحث إجرائياً... بأنها قدرة الموظف على استخدام طرق وأساليب تفكير جديدة،قائمة على قدراته العقلية والذهنية، بغية منه لايجاد أنماط عمل جديدة لتسيير وتنفيذ الأعمال المؤكله اليه.

3.5 الأداء الوظيفي: وهو التفاعل بين السلوك والانجاز لإنتاج مخرجات ذات قيمة تساعد على بقاء واستمرارية العمل على مستوى الافراد او المنظمات ضمن ما هو مخطط ومطلوب من الطرفين (عفانة،2018).

وعرفها الباحث إجرائياً هو جودة الأداء مقابل كمية الاعمال المنجزة، للموظفين في تنفيذ مهامهم المؤكدة اليهم.

7.5 حدود البحث

تتمثل الحدود الموضوعية للدراسة في أنها أخذت في عين الاعتبار الابداع الوظيفي والذي نعتقد بأنه سيكون له دوراً مهماً في تعزيز العلاقة بين الممارسات الحديثة لادارة الموارد البشرية والاداء الوظيفي.

وتتمثل الحدود المكانية في أن الدراسة أجريت على عينة من موظفي صندوق الضمان الاجتماعي فرع النقازة (ترهونة، مسلاته، القربولي) ، دون غيرها، وأخيراً حدودها الزمنية التي تم فيها إعداد هذه الدراسة عن طريق المسح المكتبي، والجانب الميداني خلال الفترة ما بين شهر (يناير/2025)، وحتى (ابريل/2025).

6.نظريات الدراسة

تمثل إدارة الموارد البشرية (HRM) مجالاً هاماً من مجالات العلوم الإدارية والذي يحظى دائماً بأهتمام الباحثين في دراسة سلوكيات الأفراد والمنظمات على حدٍ سواء، بغية منهم لفهم وتفسير الاستراتيجيات والممارسات والقوانين والعمليات التي تؤثر على العاملين والمنظمات، والذين هم من اجلهم صممت وطورت النظريات وحددت المفاهيم والعوامل والتفسيرات والمقدمات المترابطة والتي تقدم وجهة نظر منهجية للظواهر بهدف تحديد العلاقة بين المتغيرات وتفسير السلوكيات المختلفة. (Arulrajah & Opatha,2016). وعرفت نظريات الإدارة بأنها مجموعة من القواعد العامة التي توجه المديرين في إدارة المنظمة في تفسير وفهم بعض النتائج والتعرف على مسبباتها الرئيسية، ومحاولة تطوير الاستراتيجيات والممارسات المقترحة التي قد تشمل الهياكل والمبادئ التوجيهية والتي يمكن تطبيقها في

المنظمات الحديثة، كما تعتبر النظريات أيضًا مبررًا لتفسير سلوكيات العاملين والمنظمات في تحقيق اهداف العمل ، وفي الغالب لا يعتمد المهتمين والباحثين فقط على نظرية إدارية واحدة، بل يدمجون مبادئ متعددة من نظريات إدارية مختلفة تتناسب بشكل أفضل مع موظفيهم واستراتيجيات المنظمة (Ahmed, Mahmood& Abdullah,2020).

1.6 نظرية سلوك المنظمة (Organization Behavior Theory).

تفسر نظرية سلوك المنظمة (OB) الموضوعات ذات العلاقة بدراسة ما يفكر فيه الناس في البيئات التنظيمية وما يشعرون به ويفعلونه، حيث تساعد هذه النظرية على توقع الأحداث التنظيمية المتعلقة بالموارد البشرية (العاملين) والتعرف على سلوكياتهم بشكل أكثر واقعية، وتشمل دراسة السلوك التنظيمي مجالات بحثية متخصصة في تحسين الأداء في العمل ، وزيادة الاستقرار الوظيفي، وتعزيز الإبداع، وتعزيز مهارات القيادة، وتساعد نظرية السلوك التنظيمي (OB) في تفسير سبب تأثير بعض تلك السلوكيات المختلفة على كفاءة العمال وجهودهم التقديرية، وكذلك على كيفية التفكير في تأثيرات السياسات المختلفة من قبل إدارة الموارد البشرية والتنبؤ بنتائجها (Pfeffer,2007).

وأوضح (Pfeffer (2007) بأن هناك عدة جوانب مهمة من وجهة نظر نظرية سلوك المنظمة التي اجازها في ثلاثة نقاط رئيسة وهي: (1): أن الناس كائنات اجتماعية يهتمون بتفاعلاتهم مع بعضهم البعض ويتأثرون بما يقوله ويفعله الآخرون عنهم (2): يشعر الناس بالقلق من عدم المساواة والعدالة من بعض الممارسات والاستراتيجيات المتبعة من قبل إدارة الموارد البشرية كما تحديد وتوزيع الحوافز والمكافئات وتقييم الاداء والتعويضات وفرص التطوير والتدريب داخل أو خارج المنظمة (3): أن المنظمات كيانات اعتبارية كما الافراد تماماً وتشعر هي ايضاً بالقلق حيال المنظمات الأخرى المماثلة، ومحاولة منها الحفاظ على مركزاً تنافسياً يضمن لها الاستمرار والبقاء في السوق،لذلك تعد نظرية سلوك المنظمة مجالاً واسعاً للدراسة يدرس تأثير بعض الممارسات والاستراتيجيات على البشر والجماعات والهياكل

التنظيمية على حدا سواء وتفسير السلوك داخل المنظمات من أجل تطبيق هذه المعرفة لتحسين والرفع من أداء العاملين وتحقيق فعالية المنظمة.

2.6. نظرية الدافع (Motivation Theory)

يرى كل من (Haque and Islam 2014) " بأن الدافع هو وسيلة لخلق مستوى عالٍ من الحماس للوصول إلى الأهداف التنظيمية، ويتم استيعاب هذا الموقف من خلال تلبية بعض الاحتياجات الفردية، ويشير الدافع إلى تحقيق الأهداف التنظيمية الرئيسية من خلال تلبية احتياجات أو مطالب الموظف، وتفسر نظرية الدافع الموضوعات ذات العلاقة بدراسة السبب والنتيجة والمتمثلة في نوعية السياسات المتبعة اتجاه الافراد مقابل الاداء المنتظر منهم، فالدافع هو وسيلة لخلق قدر كبير من الفعل من أجل تحقيق الأهداف التنظيمية، ويتم التعامل مع هذا الشرط من خلال تلبية بعض الاحتياجات الفردية لهم ، كما أن المديرين داخل الشركات أو المنظمات مسؤولون إلى حد كبير عن ضمان تنفيذ الأنشطة أو الأدوار بالطريقة الصحيحة من قبل العاملين، ولتحقيق ذلك يجب أن تضمن إدارة الموارد البشرية بان يكون لديها فريقاً محترفاً من العمال القادرين على القيام بالمهام المطلوبة، بهدف تحسين الانتاجية وتحقيق التميز في سوق العمل، وتفسر هذه النظرية فهماً أفضل للطبيعة البشرية في كيفية تأثير بعض السياسات والاستراتيجيات الموارد البشرية على اعتبارها دوافع للعاملين في الرفع من انتاجيتهم داخل المنظمة، فلا يمكن تجاهل فكرة أن الدافع مهم جداً في تحديد مهارة الموظف، وكذلك أثر الممارسات الأخرى مثل الموارد المتاحة للموظف من اجل القيام بعمله، لذلك قد ينشأ ناتج العمل الناجح من مجموعة متنوعة من السياسات والاستراتيجيات المتبعة داخل المنظمة (Haque et al,2014).

ووفقاً لـ (Ambrose & Kulik (1999) يمكن اعتبار دافع العمل على أنه مجموعة من القوى الداخلية والخارجية التي تؤثر على السلوك المرتبط بالعمل ، وتحدد شكله واتجاهه وكثافته ومدته، ويتعلق المفهوم بسياق العمل على وجه التحديد ، ويتضمن التأثير على سلوك العمل لكل من القوى البيئية ، وتلك المتأصلة في الشخص في مكان العمل ، يظهر

دافع العمل على أنه بناء غير مرئي وشخصي وافتراضي يتجلى في شكل سلوكيات يمكن ملاحظتها ، وبالتالي قابلة للقياس، ويعد تحسين الإنتاجية أحد التحديات الكبيرة التي تجذب انتباه أصحاب العمل ، سواء أكانوا من القطاع الخاص أم العام ، من خلال ابتكار سياسات مناسبة لتحفيز عمالهم، ويمكن فهم خطورة هذا التحدي من تصور الإدارة للعلاقة الوظيفية القوية بين تحفيز الموظف والإنتاجية التنظيمية، وفيما سبق كان أرباب العمل يجربون استراتيجيات مختلفة في محاولة لفهم العلاقة بين الدافع ومستويات الاداء Ambrose et (al,1999).

3.6 نظرية الإبداع (Creativity Theory)

تعد نظرية الإبداع إحدى النظريات المهمة في تحقيق الأداء المتميز، نتيجة الجهد الذي يبذله الموظف وما يتوقع أن يحصل عليه من حافز يحقق له طموحاته، ويكافئ الجهد الذي بذله، وتمثل أحد النظريات التي عالجت موضوع الإبداع الإداري لمؤسسها (Hoang & Ngoc) نقلاً عن دراسة الرشيدى (2016) والتي تعد من أكثر النظريات شمولية، حيث تناولت المراحل المختلفة لعملية الإبداع والعوامل التي تؤثر فيه، وفسرت الإبداع على أنه تغير حاصل في المنظمة وبرامجها تتمثل في إضافة خدمات جديدة إبداعية لم تكن موجودة في السابق، كذلك تزويد العاملين بالمهارات الجديدة والقدرات، وبذلك يتحقق ذلك من خلال تزويد القادة الإداريين في المؤسسات الحكومية ببعض المهارات والإمكانات والسمات التي يحتاجونها بشكل مستمر ومتجدد، وحددت النظرية المراحل المتعددة للإبداع والمتمثلة في أولاً: (مرحلة التقييم): تقييم النظام الحالي في المؤسسة ومدى تحقيقه لأهدافه، وتحديد النقاط التي تحتاج إلى تحسين وتطوير، : ثانياً (مرحلة الإعداد): وهي مرحلة مهمة جداً وتتمثل في تزويد وحصول الموظف على المهارات الوظيفية المطلوبة لإنجاز مهامه والتي يحصل عليها بالتأهيل والتدريب، وكذلك تقديم الدعم المالي لهيئة بيئة العمل وتحفيز الموظف على الأداء الوظيفي المتميز: ثالثاً (مرحلة التطبيق): المرحلة الحاسمة التي تتمثل في البدء بتكملة الإبداع والمراحل السابقة والاستمرار من خلال التنفيذ والتطبيق العملي واحتمالية ظهور

المقاومة وخصوصا من الأفراد الذين يعارضون الفكر الإبداعي، حيث يتم خلال هذه المرحلة تطبيق مهارات الإبداع الإداري في المؤسسة وينتج عنه تحسين في مستوى الأداء (عبدالمطلب وآخرون، 2020).

4.6 النموذج النظري للدراسة وتطوير فرضياتها

أهتم كثير من الباحثين في مجال الإدارة وبالأخص في موضوع إدارة الموارد البشرية، تحليل واختبار العلاقة بين ممارسات إدارة الموارد البشرية والأداء على مستوى الافراد والمنظمات من ناحية، والعلاقة بين الإبداع الإداري والأداء والتميز من ناحية أخرى، وعليه يناقش هذا القسم الأدبيات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة، على أن يتناول العلاقات السببية فيما بينها، بغية الاستفادة منها في تطوير فروضها الرئيسية.

1.4.6 العلاقة بين الممارسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية وأداء العاملين

يدرك متخصصوا إدارة الموارد البشرية تمامًا الاتجاهات الجديدة وكيف ستؤثر على الأداء العام للموظف، حيث اهتمت جل الأدبيات السابقة دراسة العلاقة بين إدارة الموارد البشرية على المستويين التقليدي والحديث وزيادة الأداء ، وربطت جل الدراسات التجريبية الحديثة بشكل إيجابي ممارسات إدارة الموارد البشرية التقليدية والحديثة بالتحسين في إنتاجية الموظف وفاعلية المنظمة بشكل عام، وفي الدراسة قام بها (Iqbal et al (2019) والتي أظهرت التأثير الإيجابي لإدارة الموارد البشرية الإلكترونية على إنتاجية الموظف على وجه الخصوص، تم إجراء الدراسة على 17 بنكًا خاصًا في باكستان، وتوصلت الى وجود الارتباط الإيجابي بين إدارة الموارد البشرية الإلكترونية وإنتاجية العاملين.

وفي دراسة قام بها (Mazurchenko & Maršíková (2019) ، التي بينت أن الاهتمام بالاستراتيجيات الحديثة لإدارة الموارد البشرية سيؤدي الى زيادة المهارات لدى العاملين والذي بدوره سينعكس إيجاباً على أداء وظائفهم بشكل فعال، وأفاد كل من Udekwe & Andre (2017) بأنه يتعين على المؤسسات العمل بجد لتزويد المستخدمين بالأدوات اللازمة من خلال برامج التدريب والتحديث المؤاممة لتقنيات الحديثة لما لها من الاثر الايجابي على

الاداء، وتوصلت ايضاً دراسة (Abdeldayem & Al dulaimi (2020) والتي هدفت الى قياس العلاقة السببية بين الممارسات الحديثة لادارة الموارد البشرية وزيادة انتاجية العاملين، حيث افادت الدراسة في نتائجها بأن الممارسات الحديثة تكسب العاملين المهارات المطلوبة القيام بها في العمل وحققت فاعلية قصوى في الأنتاج نظير الممارسات التقليدية. وأكدت دراسة (Mosca (2020، بأنه بات لازماً على إدارة الموارد البشرية اعادة النظر في السياسات والممارسات بما يتناسب والتقنيات الحديثة، حيث أن استخدام الانظمة الحديثة دون مراعاة مهارات موظفيهم سيكون عقبة أمام العاملين في تادية مهامهم ، حيث يعتمد نظام معلومات الموارد البشرية (HRIS) بتبادل فوري للمعرفة والذي يساهم في التنمية الشاملة للشركة عند تبني الأدوات التكنولوجية، يجب دائماً مراعاة الاختلافات بين الأفراد، والعمل على تطويرها وتمييزها وبالتالي سيقبل من مشاعر التوتر والخوف والقلق اتجاه التقنية لضمان تحقيق الاهداف التنظيمية.

وعلى الجانب الاخر يرى (Lazazzara et al (2018 أن إدخال الأنظمة التكنولوجية ليست دائماً بالأمر الجيد ولا ينبغي الاستهانة بالتأثير السلبي لها، حيث يؤدي إدخال أنظمة عالية التقنية في الغالب أمراً غير مرغوباً فيه من قبل العاملين وقد يواجه مقاومة لذلك النظام، على اعتبار أنها تهدد وظائفهم وستفقد منهم مناصبهم داخل العمل، وقد يؤدي هذا إلى مستوى من عدم رضا المستخدم وبالتالي تدني في الاداء (Shahreki et al,2020)، بينما يرى (Mosca) بأن عملية تحسين الممارسات الداخلية بالاعتماد على التقنيات الحديثة سيكون لها تأثير إيجابي على الفرص والاتجاهات المستقبلية للمؤسسة (Mosca,2020). وأجرى (Rahman., Uddin, and Miah (2016) دراسة بحثية، داخل البنوك والمؤسسات العامة والخاصة والمؤسسات المالية، اكتشف من خلالها أن اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأنظمة الإدارة سيجلب فوائد كبيرة وتنعكس فوائده على المنتجات والخدمات كما تساعد العاملين على تطوير انفسهم والحفاظ على الكفاءة والابتكار لديهم ،

وكما تعتمد نجاح المنظمات المختلفة ، العامة أو الخاصة ، إلى حد كبير على أداء مواردهم البشرية والتي تهتم بمهارات العاملين .

حيث تمثل الممارسات المتماسكة والمتسقة داخلياً عاملاً مهماً في تعزيز كفاءة الموظف والدافع والالتزام نحو تحقيق ويقع على عاتقها إدارة المواهب والمهارات البشرية وتطويرها لتحقيق أهداف المنظمة ، وكما تلعب ممارسات ادارة الموارد البشرية دوراً مهماً في بناء علاقة متبادلة وطيدة ومتبادلة قائمة على الثقة والالتزام بالواجبات بين المنظمة وموظفيها حيث يقدم الموظفون خدماتهم للمؤسسات في مقابل الامتيازات والمزايا الأخرى التي يحصلون عليها من المنظمة (Mehwish et al 2019). ويمكن أن تساعد ممارسات إدارة الموارد البشرية على تهيئة الظروف العمل وخلق بيئة عمل يصبح فيها الموظفون ملتزمين بشدة تجاه المنظمة (لديهم موقف إيجابي) ويبدلون قصارى جهدهم من أجل تحقيق أهداف المنظمة (Cherif 2020)، أن ممارسات إدارة الموارد البشرية لها أهمية وإيجابية التأثير على الأداء الوظيفي للموظف، وكما تمثل ممارسات إدارة الموارد البشرية منهج لتشجيع العاملين على أداء وظائفهم ، ويرى (Devananda and Onahring 2019) بأن الممارسات تمثل أسلوب يواجه الفرد نحو تأدية العمل الذي يشغله حالياً ، وهو مؤثر أيضاً على سلوك الفرد في مكان العمل وتهدف ممارسات إدارة الموارد البشرية إلى تحسين مواقف العاملين ومن ثم أدائهم ، وبالتالي يؤثر على المنظمة بشكل عام (Plesner 2018 et al)، وكما أجرت (Anwar et al (2020) دراسة تحققت من إيجابية العلاقة القوية بين ممارسات إدارة الموارد البشرية وأداء العاملين، وتوصلت أيضاً إلى ان إدارة الموارد البشرية الفعالة يمكن أن تزيد من رضا العاملين والتزامهم من ناحية ، والأداء الوظيفي من ناحية أخرى، وبشكل عام تؤثر الممارسات على نتائج أي منظمة، ومن المحتمل أن تشكل المؤثر الرئيسي على السلوكيات والمواقف لدى الافراد والمنظمات على حدا سواء . وفقاً Lee, et al (2019) أصبحت الممارسات الالكترونية مطلباً رئيساً لإدارة الموارد البشرية فهي تقلل من تكلفة التوظيف وترفع من زيادة الأداء، ويدرك متخصصي إدارة الموارد البشرية تماماً

الاتجاهات الجديدة في إدارة الموارد البشرية وكيف ستؤثر على الأداء العام للموظف، ولقد غيرت إدارة الموارد البشرية الإلكترونية الأداء داخل المنظمة ودعمت الوعي لدى الافراد ، وسهلت على الأفراد انجاز اعمالهم وأسهمت التقنيات المطبقة في تطوير الاستراتيجيات والعمليات كما التوظيف، والاختيار، والتدريب والتطوير، وتعزيز تفاعل العاملين، وتقييم الأداء، وما إلى ذلك ، وتمثل سياسة التوظيف الالكتروني أحد الممارسات الحديثة والهامة لوظيفة إدارة الموارد البشرية، فهي تسهم في تقليل العبء الزائد لطلبات غير المؤهلين وتزيد الثقة لدى المتقدمين لوظيفة ما ، وفي إطار سياسات المكافأة والتقدير، فلقد ساهمت التقنيات الحديثة سهولة الربط بين الحافز مقابل الاداء المنجز وبالتالي، ساهمت في تعزيز العدالة الاجتماعية والاجرائية التي ستزيد من أداء الموظف، علاوة على ذلك، سمح تكامل تكنولوجيا المعلومات في احتساب مبسط للأجور والعلاوات والخصم والضرائب، وتقليل فرص حدوث الأخطاء ، ودعمت إدارة الأداء بتتبع أداء الموظف بما يتوافق بين هدف الموظف والمنظمة ، يُنظر إلى إدارة الموارد الالكترونية على أنها عامل تحفيزي للموظف ، فهي تدعم ايضاً تقييم الاداء، حيث سمحت الممارسة الرقمية للمديرين بقياس أداء الموظف والإبلاغ عن اي انحرافات وفي نفس الوقت تقدم ملاحظات مفصلة عنه (Rondeau,2018). وفي سياق الخدمة الذاتية للموظف، تلعب سهولة الاستخدام والدعم التنظيمي دوراً رئيسياً في الاستفادة من هذا التقنية ، فالتدريب على التقنية أصبحت أداة حديثة تسهل تنمية المهارات والمعرفة والكفاءات من خلال وسائل صوتية ومرئية متكاملة لمجموعات كبيرة (Czarnecka & Daróczy,2017) . أدى تكامل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى زيادة إمكانية التطوير والتأهيل بصورة تعزز من إيصال المعرفة بطريقة سريعة وفعالة وأكثر فعالية وبأقل التكاليف (Tvenge & Martinsen,2018)، ويعد استخدام التقنيات الحديثة بإدارة الموارد البشرية أمراً ضرورياً لضمان اهداف المنظمة، ويدعم دمج تكنولوجيا المعلومات مساعدة العاملين وأصحاب العمل في أداء مهامهم المتعددة.

ونخلص مما سبق بأن جل الأدبيات السابقة والتي أهتمت بدراسة العلاقة بين الممارسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية وأداء العاملين قد اثبت وجود العلاقة (إيجابية الاتجاه ومعنوية الدلالة والتأثير) بين الممارسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية وأداء الموظف، وعليه يمكن صياغة الفرض البحثي التالي:

- توجد علاقة ذو دلالة معنوية وإيجابية الاتجاه والتأثير لممارسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية على أداء العاملين.

2.4.6 العلاقة بين إدارة الموارد البشرية الحديثة وأداء العاملين و الإبداع الإداري

الدراسات السابقة ذات الصلة بإدارة الموارد البشرية الحديثة وعلاقتها بالأداء الوظيفي والتميز المؤسسي، قد بينت لنا آثار تلك العلاقة فيما يتعلق بالترابط بين أداء إدارة الموارد البشرية من المنظور الاستراتيجي الحديث، والذي يعتمد على توظيف التقنيات الحديثة في دعم ممارساته وسياساته أتجاه الأفراد والمنظمة، ولكن المنظور الاستراتيجي الحديث يفترض وجود حزمة تأزرية من ممارسات إدارة الموارد البشرية سيساهم بشكل كبير في التأثير على الميزة التنافسية للشركات وتحقيق أداء أعلى للموظفين (Amarakoon, Weerawardena, & Verreynne, 2016). المنظور الاستراتيجي الحديث لإدارة الموارد البشرية له دلالات متنوعة في الأدبيات الموجودة، ويركز على التوافق بين الممارسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية والميزة التنافسية للشركات، هذا النهج ينذر بأن ممارسات إدارة الموارد البشرية يجب أن تتماشى مع الأهداف الإستراتيجية للشركات وأن مثل هذه الممارسات يجب أن ترتكز على تطوير مهارات العاملين ومعرفتهم وأن يتصرفوا بطرق تعتبر داعمة لاستراتيجية معينة ، تفترض أن فاعلية التأثير للممارسات والاستراتيجيات لإدارة الموارد البشرية على الأداء والتميز المؤسسي، يجب أن تكون من خلال الموارد البشري نفسه، وهي أيضًا استراتيجية تدعم المنظور الحديث لإدارة الموارد البشرية.

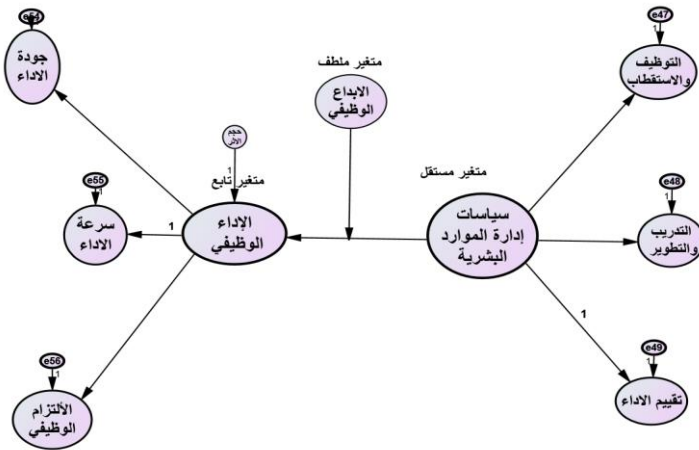
ويفترض بعض الباحثين أمثال (Abdeldayem & Al dulaimi (2020) بأن الممارسات الحديثة تكسب العاملين المهارات والسلوكيات الإبداعية المطلوبة وبالتالي ستحقق فاعلية

قصوى في التأثير على زيادة الأنتاج نظير الممارسات التقليدية، وأشار (Becker & Gerhart 1996) بأن إدارة الموارد البشرية تساهم في التأثير على الأداء التنظيمي من خلال الاستفادة من مهارات وقدرات رأس المال البشري والمتمثلة في الجهد المبذول، والمواقف والسلوك والقدرات الإبداعية ، ويرى بعض الباحثين بأن نجاح الاستراتيجيات والممارسات لدى المنظمات تعتمد بالدرجة الاولى على اكتساب وتطوير كفاءات الموارد البشرية وتأهيلها وبالتالي تحقق الاهداف التنظيمية المطلوبة بفاعلية أكبر ، وبالتالي ، فإن العاملين هم موارد أساسية لنجاح أي منظمة، والممارسات التنظيمية من شأنها أن تحفز العاملين وبالتالي تحسين من أدائهم وتحقق التميز المطلوب، وفي دراسة قام بها (Mazurchenko & Maršiková 2019) ، التي بينت أن الاهتمام بالاستراتيجيات الحديثة لإدارة الموارد البشرية سيؤدي الى زيادة المهارات لدى العاملين والذي بدوره سينعكس إيجاباً على أداء وظائفهم بشكل فعال. ويرى (Chierici, & Vrontis 2020) بأن الممارسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية تمكن من تهيئة الظروف وخلق بيئة عمل ايجابية يصبح فيها الموظفون ملتزمين بشدة تجاه المنظمة (لديهم موقف إيجابي) ويطورون من أنفسهم ويبتكرون حلول مختلفة لمشكلات متنوعة ويبدلون قصارى جهدهم من أجل دعم أهداف المنظمة . أن ممارسات إدارة الموارد البشرية لها أهمية وإيجابية التأثير على الأداء الوظيفي (Floren et al., 2016)، وكما تمثل ممارسات إدارة الموارد البشرية منجعاً لتشجيع العاملين أولاً وتهيئة البيئة الإبداعية لهم وبالتالي نضمن أداء افضل في انجاز الاعمال المؤكدة اليهم ، ويرى (Devananda and Onahring 2019) بأن الممارسات تمثل أسلوب يوجه الفرد نحو تأدية العمل الذي يشغله حالياً ، وهو مؤثر أيضاً على سلوك الفرد في مكان العمل وتهدف ممارسات إدارة الموارد البشرية إلى تحسين مواقف العاملين ومن ثم أدائهم (Chelladurai et al.2018)، وبالتالي يؤثر على تميز المنظمة بشكل عام .يمثل الإبداع الإداري بشكل عام جوهر التنمية المستدامة للمنظمات والافراد على حدا سواء، حيث أن المواهب الإبداعية يمكن أن تنتج منتجات مبتكرة وبالتالي التميز المنظمة في السوق ،

وتساعد أيضاً على تعزيز أداء العاملين (Kuipers, & M, 2017) ، وبالتالي فإن المواهب الإبداعية ذات قيمة كبيرة ويمكن أن تساهم في تعزيز العلاقة بين الاستراتيجيات المنظمة وأداء العاملين والتميز المؤسسي لها، واقترحت الدراسات الحديثة أن الإبداع يمكن أن يعزز من أداء العاملين والشركات على حد سواء (Nieves et al, 2018). وفي هذا الصدد نفترض بأن المواهب الإبداعية ، يمكن أن تعزز العلاقة بين الممارسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية وتحقيق التميز المؤسسي.

وبناءً على ما سبق نستخلص بأن الأدبيات السابقة والتي أهتمت بدراسة دور الإبداع الإداري في تعزيز العلاقة الغير المباشرة بين إدارة الموارد البشرية الحديثة وأداء العاملين والتميز المؤسسي، وعليه يمكن صياغة الفرض البحثي التالي:

يسهم الإبداع الإداري في تعزيز العلاقة الغير المباشرة بين إدارة الموارد البشرية الحديثة وأداء العاملين



شكل (1):النموذج المفاهيمي للدراسة

7. منهجية الدراسة وطرائقها الميدانية

بناءً على طبيعة الموضوع الذي يهتم بدراسة وتحليل أثر الفروق البيئية في بين الممارسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية والأداء الوظيفي في ظل وجود متغير الابداع، عليه اعتمد المنهج الوصفي التحليلي ، وفق تصميم تكون من جزئين رئيسيين؛ الأول نظري يصف أبرز المفاهيم والأفكار المتعلقة بالمفاهيم العامة لظاهرة الدراسة، والثاني تحليلي متعلق بدراسة العلاقات بين متغيراتها، والذي من شأنه يفسر ويستنتج العلاقة بين السبب والنتيجة، سعياً لتحقيق أهدافها والإجابة عن تساؤلاتها واختبار فرضياتها، ومن ثم تبرير ومناقشة نتائجها (Sekaran,2013).

1.7 مجتمع الدراسة وتقنية تحديد العينة

يتألف مجتمع الدراسة من موظفي صندوق الضمان الاجتماعي فرع النقازة بمدن ترهونة، مسلاته، والقربولي، ونظراً لمحدودية عدد الموظفين اعتمد الباحث على اسلوب الحصر الشامل وتم توزيع (100) صحيفة استبيان لكل بلدية على حدى ليصل عدد الاستثمارات الموزعة (300) استمارة موزعة على العينة بنسبة (1:1:1) للبلديات الثلاثة السابق ذكرها، وقد اختيرت هذه البلديات لسهولة الوصول إليها فضلا عن انها تغطي رقعة جغرافية ول سعة بالمنطقة الغربية، يوضح الجدول التالي الاستثمارات الموزعة والمرجعة والصالحة.

جدول (1): الاستثمارات الموزعة والمفقودة والصالحة للتحليل

البيان	الموزعة	المفقودة	الصالحة
صندوق الضمان الاجتماعي فرع ترهونة	100	23	77
صندوق الضمان الاجتماعي فرع مسلاته	100	17	83
صندوق الضمان الاجتماعي فرع القربولي	100	41	59
اجمالي حجم العينة	300	81	219

يوضح لنا الجدول التالي نتائج اختبار الثبات الكلي لمتغيرات الدراسة، وقيم الثبات ، حيث اشارت لنا نتائج التحليل كما هو مبين بالجدول (1)، بأن قيم الثبات تراوحت بين (0.737)

لمتغير إدارة الموارد البشرية (0.731) لمتغير الاداء الوظيفي، وأخيراً متغير الابداع الوظيفي (0.732) كما اظهرت النتائج ثبات المستجوبين على متغيرات الدراسة وتجاوزت المعيار الذي حدده Hair (2010).

جدول (2): معامل الثبات لمتغيرات الدراسة

الثبات العام	البلدية			العبارات
	القربولي	مسلاته	ترهونة	
0.737	0.743	0.744	0.854	ادارة الموارد البشرية
0.731	0.801	0.774	0.770	الاداء الوظيفي
0.732	0.798	0.784	0.731	الابداع الوظيفي
0.724	0.812	0.752	.0737	درجة الموثوقية لأداة الدراسة

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات التحليل الاحصائي

كما اعتمدت الدراسة مقياس ليكرت الخماسي لتحليل العبارات الواردة في الاستبيان لسهولة تحليلها وتحويلها الى بيانات كمية يمكن قياسها وفق الاختيارات التالية:

الجدول رقم (3): درجات مقياس ليكرت الخماسي، وطول الفترة والأوزان النسبية للدرجة

المقياس	درجة الإجابة عن الأسئلة	طول الفترة	الوزن النسبي للدرجة
1	غير موافق وبشدة	1-1.78	20%-35%
2	غير موافق	1.80-2.59	36%-51%
3	محايد	2.60-3.39	52%-67%
4	موافق	3.40-4.19	68%-83%
5	موافق وبشدة	4.20-5	84%-100%

المصدر: اعداد الباحثين

8. الأساليب الإحصائية المتبعة في تحليل البيانات

اعتمد الباحث على نوعين رئيسيين من البرامج الإحصائية المعروفة كـ: (SPSS-V24) البرنامج الإحصائي (SEM-AMOS- V24)، لاختبار فرضيات الدراسة ومعل ذلك

حسب ما تتطلبه طبيعة العلاقة بين المتغيرات الدراسة، وما يتمتع به الأخير من دقة في قياس وتحليل العلاقات غير المباشرة، كما هو بالنموذج النظري للدراسة الحالية.

1.8 نتائج اختبار الفرضيات

1.8.1 تحليل علاقة الأثر المباشر بين متغيرات الدراسة (الفرضية المباشرة).

بناءً على تعدد أنواع العلاقات الخطية المباشرة وغير المباشرة في أنموذج الدراسة كما هو مبين بالقسم السابق بين متغيرات الدراسة الرئيسية (السياسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية، الاداء الوظيفي، وأبعاد الابداع الوظيفي)، ووفقاً لما جاءت به الدراسة في تساؤلاتها وأهدافها الرئيسية، تم اختبار الفرضية الرئيسية الأولى (الفرضية المباشرة):

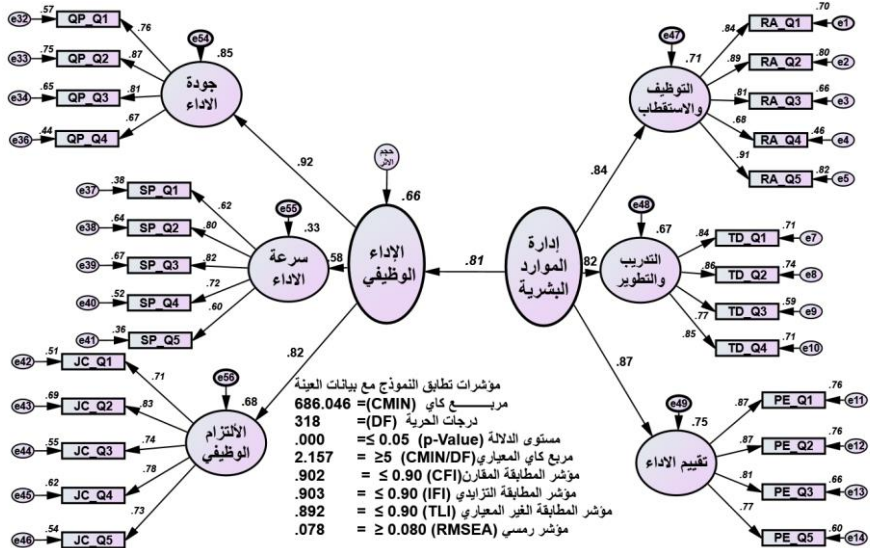
- الفرضية الرئيسية الأولى: تؤثر السياسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية تأثيراً إيجابياً ذو دلالة معنوية على الاداء الوظيفي.

تشير نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى - كما يتبين من الجدول (6) والشكل (2) - إلى وجود علاقة تأثيرية إيجابية ذات دلالة إحصائية لسياسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية كمتغير مستقل على الاداء الوظيفي كمتغير تابع. حيث أظهر التحليل أن جميع معاملات المسار (β) سجلت قيمة موجبة ودالة إحصائياً ($p < 0.05$)، مما يؤكد قوة وثبات هذه العلاقة، تكشف النتائج أن كل استراتيجية من استراتيجيات الممارسات الحديثة المتمثلة في (سياسة التوظيف والاستقطاب، سياسة التدريب والتطوير، سياسة تقييم الاداء) يسهم بدرجات متفاوتة في تعزيز أبعاد الإداء الوظيفي الثلاثة (جودة الاداء، سرعة الاداء، الالتزام الوظيفي). وهذه النتائج تتوافق تماماً مع الإطار النظري للدراسة وتؤكد أن التطبيق المتكامل لسياسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية يؤدي إلى تحسين شمولي في الاداء الوظيفي، كما تقدم الدراسة دليلاً كمياً دقيقاً يدعم الأدبيات السابقة في هذا المجال، مع تحديد الأوزان النسبية لتأثير كل مكون على الأهداف الرقابية المختلفة.

جدول رقم (4) المعالم والمعاملات اللامعيارية والمعيارية للنموذج البنائي للدراسة

Size effect	P	C.R	S.E	Estimate	المتغير التابع	المتغير المستقلة
حجم الأثر	الدلالة	النسب الحرجة	قيم خطأ القياس	التقديرات غير المقننة		
0.66	***	9.278	0.076	0.929	الاداء الوظيفي	السياسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية

حيث بلغت قيمة الأثر (66%)، عند مستوى دال احصائياً أقل من (0.01)، وهذا يشير إلى وجود العلاقة (معنوية الدلالة، إيجابية الاتجاه والأثر) بين المتغير المستقل (السياسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية)، والمتغير التابع (الأداء الوظيفي)، الشكل رقم(2) يبين لنا الأثر بين متغيرات الدراسة كما هي بمخرجات برنامج (أموس).



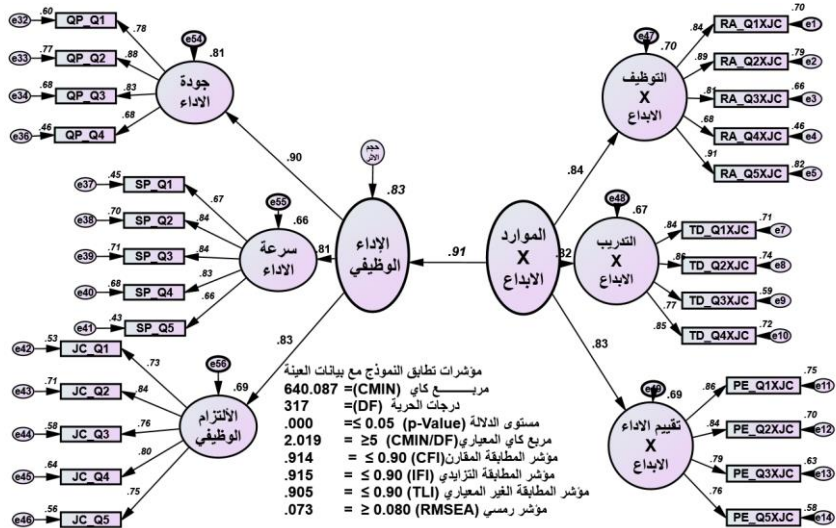
شكل (2) : نتائج التحليل البنائي لأثر ادارة الموارد البشرية على الإداء الوظيفي

الفرضية الرئيسية الثانية: يسهم الابداع الوظيفي في تعزيز العلاقة بين السياسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية و الاداء الوظيفي.

نصت الفرضية الثانية على وجود دور تفاعلي لمتغير الابداع الوظيفي على العلاقة بين السياسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية والاداء الوظيفي والذي بدوره سيسهم في تعزيز هذه العلاقة ، وإنه من المفترض أن قيم العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع سيكون الأفضل في وجود تفاعل متغير الابداع الوظيفي مقارنةً بعدم وجوده، ومن الجدول رقم (5) والشكل رقم (2) يتضح لنا وجود فروق معلمية في العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع في ظل تفاعل وجود الابداع الوظيفي مع المتغير المستقل (السياسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية * الابداع الوظيفي)، وهو الأفضل من حيث التقديرات المعيارية مقارنةً بعدم وجوده، حيث بلغ حجم الأثر (83%) وهو أكبر من حجم الأثر في ظل عدم وجوده والذي بلغ (66%) كما هو مبين بنتائج الفرضية الأولى والمباشرة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وهذا يؤكد قوة وتعزيز العلاقة بين المتغيرين في الحالة الثانية (وجود متغير الابداع الوظيفي) بينما تدني تأثيره في الحالة الأولى (عدم وجود متغير الابداع الوظيفي) .

جدول رقم (5) المعالم والمعاملات اللامعيارية والمعيارية للنموذج البنائي للدراسة

Size effect	P	C.R	S.E	Estimate	المتغير التابع	المتغير المستقلة
حجم الأثر	الدلالة	النسب الدرجة	قيم خطأ القياس	التقديرات غير المقننة		
0.83	0.001	12.478	0.023	0.982	الاداء الوظيفي	السياسات الحديثة لإدارة الموارد البشرية* الابداع الوظيفي



شكل (3) : النموذج البنائي لتفاعل الابداع الوظيفي مع إدارة الموارد البشرية وتأثيرهما على الأداء الوظيفي

9. الخاتمة

من منطلق أن القيادة الناجحة هي التي لديها القدرة في المحافظة على رؤوس أموالها الفكرية والبشرية والهيكلية والعمل على الابداع والتطوير المستمر بما يتناسب والبيئة الإقليمية المتسارعة في التقدم ، وهذه الإدارة لا يمكن لها تحقيق ذلك إلا عند امتلاكها سياسات وممارسات واضحة وشفافة ، حيث أن كلما كانت القيادة تتبع سياسات وممارسات واضحة وشفافة كلما زاد ذلك من خلق رؤوس أموال فكرية ستعزز من اداء العاملين لديها .

ولقد تبين من خلال الدراسة أن الاهتمام بخلق البيئة الابداعية يعتبر من أهم العوامل الداخلية للمؤسسة والتي لها علاقة قوية بتحقيق الاداء الوظيفي، كما ان لدور الابداع الوظيفي دافعا مهما نحو انجاز الاعمال بدرجة عالية من الجودة، وهو أحد الأهداف التي تسعى المؤسسات إلى تحقيقه لما له من الأثر الايجابي في تحقيق الاداء وبكفاءة عالية وذلك من خلال تأثير الممارسات القيادية للمسؤولين عن ما يمتلكونه من ممارسات وسياسات

عامّة ينتهجها القادة و تؤثر بها على سلوك الموظفين ، فيظهر ذلك في أبداعهم اثناء قيامهم بالأعمال المؤكّلة لهم داخل مؤسساتهم .

ساهم توفر بعد الابداع الوظيفي لدى موظفين صندوق الضمان الاجتماعي فرع النقازة الى تعزيز العلاقة بين السياسات الحديثة لادارة الموارد البشرية وادائهم الوظيفي، وعليه يمكن ان نجمل اهم التوصيات في النقاط التالية:

بناءً على ما توصلت إليه الدراسة نوصي بكل من الآتي:

- توجيه القادة نحو التوسع في الممارسات الحديثة لما له من اثر ايجابي في تحقيق الاداء الوظيفي ، وتكريس ثقافة الابداع داخل المؤسسة.
- دعم الرغبة والاتجاه لدى المسؤولين نحو صنع القرارات المبنية على إشراك وانخراط العاملين وإعطاء صوت لهم وتبني مقترحاتهم الإيجابية في أماكن العمل يضمن التعاون والانسجام بينهم.
- إرشاد العاملين على كافة المستويات الإدارية نحو اتجاهات وسلوكيات العمل الإيجابية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- التركي، مريم عبد الكريم. (2017). "العوامل المؤثرة في الإبداع الإداري لدى قادة مدارس التعليم الابتدائي محافظة البكيرية"، 18 (57) ، 1 - 29.
- الزبيدي، غني دحام (2019)) دور ممارسات إدارة الموارد البشرية الالكترونية في استدامة راس المال المعرفي: بحث ميداني في جامعة بابل،المجلة الاقتصاد وعلوم الادارة، مج 113 - عدد 25 - 2019. ص:23-44.
- الشمري، حمودي ،ورزمي،علوان (2020)) مستقبل إدارة الموارد البشرية ما بعد جائحة كورونا، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية المجلد 12 (العدد 01 (الخاص) الجزء 1.

العماري، على والسعودي، على (2021) أهمية وأمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية في ظل جائحة(كوفيد-19) من وجهة نظر موظفي جامعة الزيتونة: بحث ميداني في جامعة الزيتونة-ليبيا،مجلة الجامعة، مج 113 - عدد 25 - 2019. ص:23-44.

عبدالمطلب، سليمان، الحراسي. (2020). " أثر الإبداع الإداري في رفع الأداء الوظيفي لدى القادة الإداريين في المؤسسات الحكومية بسلطنة عُمان: مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية". المجلد (4)، العدد 14 ص:125-139 .

عفانة، جهاد عبد الله. (2018). " مستوى تأثير المناخ التنظيمي على الأداء الوظيفي: دراسة تطبيقية على شركات الاتصالات بالمنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية". مجلة العلوم الإدارية، 27 (2) 71 - 96 .

قرني، حسام أحمد (2021)) دور أخلاقيات العمل عن بُعد لدى العاملين في تحقيق جودة الخدمات الإلكترونية: دراسة ميدانية،المجلة العربية للإدارة، مج 41 - عدد خاص - مارس2021. ص:3-30.

ثانيا: المراجع الأنجليزية:

- Ahmed, Mahmood., & Abdullah. (2020.). The Underpinning Theories of Human Resource Management. Department of Business and Management (MA). Course: Advance Human Resource Management
- Amarakoon, U., Weerawardena, J., & Verreynne, M. L. (2016). Learning capabilities, human resource management innovation and competitive advantage. The International Journal of Human Resource Management, 1-31.
- Ambrose, M. L., & Kulik, C. (1999). Old friends, new faces: Motivation research in the 1990s. Journal of Management , 25 , 231–292
- Anwar, G., & Shukur, I. (2020). Job satisfaction and employee turnover intention: A case study of private hospital in Erbil. International Journal of Social Sciences&
- Arulrajah, A. & Opatha, H., (2016), Analytical and Theoretical Perspectives on Green Human Resource Management: A Simplified

- Underpinning. *International business research*, 9(12), 153- 164. Available at: <http://dx.doi.org/10.5539/ibr.v9n12p153>.
- Becker, B. E. & Gerhart, B. (1996). The impact of human resource management on organizational performance: progress and prospects. *Academy of Management Journal*, 39, 779-801.
- Carnevale and Isabella Hatak. (2020). Employee adjustment and well-being in the era of COVID-19: Implications for human resource management. *Journal of Business Research*, 2020, vol. 116, issue C, 183-187
- Chelladurai, P., & Kerwin, S. (2018). Human resource management in sport and recreation. *Human Kinetics*.
- Chierici, R., Mazzucchelli, A., Garcia-Perez, A., & Vrontis, D. (2019). Transforming big data into knowledge: the role of knowledge management practice. *Management Decision*, 57(8), 1902-1922. <https://doi.org/10.1108/MD-07-2018-0834>.
- Czarnecka, A., & Daróczy, M. (2017). E-learning as a method of employees' development and training. In book: *Management, organizations and society*. DOI: 10.18515/dBEM.M2017.n01.ch09
- Devananda, S. and Onahring, B. (2019), "Entrepreneurial intention, job satisfaction and organisation commitment - construct of a research model through literature review", *Journal of Global Entrepreneurship Research*, Vol. 9 No. 16, doi: 10.1186/s40497-018-0134-2.
- Fatma Cherif. (2020), "The role of human resource management practices and employee job satisfaction in predicting organizational commitment in Saudi Arabian banking sector, *International Journal of Sociology and Social Policy* Vol. 40 No. 7/8, 2020, DOI: 10.1108/IJSSP-10-2019-0216.
- Floren, H., Rundquist, J., & Fischer, S. (2016). Entrepreneurial orientation and human resource management: effects from HRM practices. *Journal of Organizational Effectiveness: People and Performance*, 3(2),164-180. Retrieved from.
- Haerani, S., Sumardi, Hakim, W., Hartini, & Putra, A. H. P. K. (2020). Structural Model of Developing Human Resources Performance: Empirical Study of Indonesia States Owned Enterprises. *Journal of*

- Asian Finance, Economics and Business, 7(3), 211-221.
<https://doi.org/10.13106/jafeb.2020.vol7.no3.211>.
- Hair, J., Black, B. Babin, B., Anderson, R. and Tatham, R. (2010). Multivariate Data Analysis 6th edition. Upper Saddle River, NJ: Prentice-Hall 154, 136.
- Haque, M., & Islam, S., (2014). Motivational Theories – A Critical Analysis. *ASA University Review*, 8(1), 61- 68.
- Hoang, C. C., & Ngoc, B. H. (2019). The Relationship between Innovation Capability and Firm's Performance in Electronic Companies, Vietnam. *Journal of Asian Finance, Economics and Business*, 6(3), 295-304. <https://doi.org/10.13106/jafeb.2019.vol6.no3.295>.
- Iqbal, N., Ahmad, M. & Allen, M. M. C. (2019). Unveiling the relationship between e- HRM, impersonal trust and employee productivity. *Management Research Review*, 42(7), 879-899. DOI 10.1108/MRR-02-2018-0094
- Shahreki, a, Jamaluddin a, and Nakanishi. (2020). An Examination on the Effects of Technology Acceptance Model in Electronic Human Resource Management. *Journal of Soft Computing and Decision Support Systems* 7:3 (2020) 23-31.
- Kuipers, M. C. M. (2017). Implement e-HRM successfully?: A study into the criteria to successfully implement e-HRM (Master's thesis, University of Twente).
- Kuipers, M. C. M. (2017). Implement e-HRM successfully?: A study into the criteria to successfully implement e-HRM (Master's thesis, University of Twente).
- Lazazzara, A., & Galanaki, E. (2018). E-HRM adoption and usage: a cross-national analysis of enabling factors. In *Digital Technology and Organizational Change* (pp. 125-140). Springer, Cham.
- Lee, J. W., & Xuan, Y. (2019). Effects of Technology and Innovation Management and Total Factor Productivity on the Economic Growth of China. *Journal of Asian Finance, Economics and Business*, 6(2), 63-73. <https://doi.org/10.13106/jafeb.2019.vol6.no2.63>.
- Mazurchenko, A., & Maršiková, K. (2019). Digitally-Powered Human Resource Management: Skills and Roles in the Digital Era. *Acta Informatica Pragensia*, 8(2), 72-87.
<https://doi.org/10.18267/j.aip.125>.

- Mehwish, J., Abeera, A., Aided, B. and Tania, H. (2019), "Human resource practices and organizational commitment: the mediating role of job satisfaction in emerging economy", *Cogent Business and Management*, Vol. 6, p. 1608668, doi: 10.1080/23311975.2019.1608668.
- Mosca M. (2020). Digitalization of HRM: A study of success factors and consequences in the last decade. Master Thesis. University of Twente.
- Nieves, J., & Quintana, A. (2018). Human resource practices and innovation in the hotel industry: The mediating role of human capital. *Tourism and Hospitality Research*, 18(1), 72-83. <https://doi.org/10.1177-%2F1467358415624137>.
- Parry, E., & Tyson, S. (2011). Desired goals and actual outcomes of e-HRM. *Human Resource Management Journal*, 21(3), 335-354.
- Pfeffer, J. (2007). Human Resources from an Organizational Behavior Perspective: Some Paradoxes Explained. *Journal of Economic Perspectives*, 21(4), 115- 134.
- Plesner, U., Justesen, L. and Glerup, C. (2018), "The transformation of work in digitized public sector organizations", *Journal of Organizational Change Management*, Vol. 31 No. 5, pp. 1176-1190.
- Rahman, M.M., Uddin, M.J. and Miah, M.S. (2016), "The role of human resource management practices on job satisfaction and organizational commitment in banking sector of Bangladesh- A comparative analysis", *Journal of the Faculty of Business Administration JFBA*, Islamic University Studies, Vol. 10 No. 1, pp. 270-275.
- Rondeau, K. V. (2018). e-Performance and reward management. In *e-HRM* (pp. 196-213). Routledge.
- Ruel, H. J., Bondarouk, T. V., & Van der Velde, M. (2007). The contribution of e-HRM to HRM effectiveness: Results from a quantitative study in a Dutch Ministry. *Employee relations*, 29(3), 280- 291.
- Schooley.s.(2020). 10 Ways Human Resources Will Change in 2021, Consulte le february,13,2021 sur [Businessnewsdaily, /com 93831 turefu.hr-htm](https://www.businessnewsdaily.com/93831-10-ways-human-resources-will-change-in-2021/).

- Sekaran, U. and Bougie, R. (2013) *Research Methods for Business: A Skill-Building Approach*. 6th Edition, Wiley, New York.
- Tvenge, N., & Martinsen, K. (2018). Integration of digital learning in industry 4.0. *Procedia manufacturing*, 23, 261-266.
- Udekwe, E., & Andre, C. (2017). The use of human resource information systems in two retail organisations in the Western Cape, South Africa. *SA Journal of Human Resource Management*, 15, 7.
- Zielinski, D. (2020) *Shrm . org . Consulté February 1e.12.2021.sur. How 19-COVID is Changing HR Technology Investment* [www://shrm.org/resourcesandtools/hr-topics/Technology/pages/How-19-COVID-is-Changing-HR-Technology-Investment](http://www.shrm.org/resourcesandtools/hr-topics/Technology/pages/How-19-COVID-is-Changing-HR-Technology-Investment).

الدبلوماسية الرقمية وأثرها على العلاقات الدولية في تشكيل السياسة الخارجية للدول
(الإمارات العربية المتحدة نموذجاً خلال الفترة 2015-2025)

أ. عادل محمد ميلاد الفرجاني¹

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر الدبلوماسية الرقمية على العلاقات الدولية، ودورها في تشكيل السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من 2015 إلى 2025، وتستند الدراسة إلى المنهج الوصفي التحليلي، وتعتمد على استبانة موجهة لعينة عددها 100 من الخبراء والممارسين في العلاقات الدولية والدبلوماسية الرقمية. وقد توصلت النتائج إلي أن الدبلوماسية الرقمية تلعب دوراً مؤثراً في صياغة السياسة الخارجية لدولة الإمارات، وتسهم في تعزيز العلاقات الدولية، وزيادة الشفافية، وفهم السياسات الدولية، مع إدراك متنامٍ لأهميتها الاستراتيجية. توصي الدراسة بوضع استراتيجية رقمية متكاملة للدبلوماسية، وتأهيل الكوادر الدبلوماسية لاستخدام الوسائل الرقمية بفعالية، إلى جانب تعزيز الحضور الدولي للإمارات على المنصات الرقمية، وتبني التجارب العالمية الناجحة في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الرقمية، العلاقات الدولية، السياسة الخارجية.

المقدمة

إن الإنسان منذ أن خلقه الله عز وجل على وجه الأرض، عمل على الانفتاح والتواصل مع محيطه الذي يعيش فيه والمحيط الخارجي عنه، وذلك بهدف توسيع أفق معيشته والتعرف إلى ثقافات وحضارات أخرى وأيضاً الدفاع عن مصالحه المختلفة ومن هنا ظهر العمل

¹ جامعة الزيتونة-كلية التجارة -قسم العلاقات الدولية

الدبلوماسية ليتطور مع مرور الوقت ويعرف تغيرات موازية لتقدم البشرية (عبد الله، 2023).

ولأن الدبلوماسية العامة إحدى عناصر القوة الناعمة التي توظفها الدول لترويج قيمها وأفكارها، فقد تزايد الاهتمام بها في الأوساط البحثية والأكاديمية، وفي دوائر السياسة الرسمية خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر التي زادت من التوترات والاضطرابات في العالم، والتي كشفت عن الحاجة إلى التعاون بين الشعوب والأمم وإيجاد مساحات للتقاهم والحوار.

كما لفتت الانتباه الحاجة إلى تمكين الدبلوماسيين من الوصول إلى البيانات المشتركة وتبادل المعلومات بسرعة من أجل أداء فعال"، وتعرف الدبلوماسية العامة بأنها مجموعة متنوعة ومتداخلة من الأنشطة التي تقوم بها الدول في إدارة علاقاتها الدولية وصنع سياستها الخارجية وتحقيق مصالحها (الصبور، 2021)

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي:

ساهمت الدبلوماسية الرقمية في تشكيل السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة وتعزيز علاقاتها الدولية؟

أهداف الدراسة

يتمثل هدف الدراسة الرئيسي في بيان أثر الدبلوماسية الرقمية على العلاقات الدولية، ودورها في تشكيل السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من 2015 إلى 2025. وينبثق عنه الأهداف الفرعية التالية:

- 1) توضيح مفهوم الدبلوماسية الرقمية وخصائصها.
- 2) تحليل تجربة الإمارات في استخدام أدوات الدبلوماسية الرقمية.
- 3) بيان أثر الدبلوماسية الرقمية على السياسة الخارجية الإماراتية.
- 4) رصد التحديات والفرص التي تواجه هذا النوع من الدبلوماسية في السياق العربي.

فرضيات الدراسة

توظف دولة الإمارات أدوات الدبلوماسية الرقمية بشكل فعال لتعزيز سياستها الخارجية.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على دور وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز تعامل الدبلوماسيين وتوظيفها كأداة مؤثرة في رسم سياسات الدول، لا سيما في ظل التهديدات غير التقليدية. كما تبرز الدراسة أهمية الدبلوماسية الرقمية كأحد الأركان الأساسية للعمل الدبلوماسي الحديث، لما لها من تأثير متزايد في العلاقات الدولية، وفي بناء صورة إيجابية للدولة، فضلاً عن دعمها الفعال لمهام البعثات الدبلوماسية في الدول المضيفة.

منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه الأنسب لطبيعة الموضوع، حيث تسعى إلى وصف واقع استخدام الدبلوماسية الرقمية وتحليل تأثيرها على السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة. كما تركز الدراسة على الإمارات كنموذج تطبيقي يمثل التجربة العربية الأبرز في هذا المجال.

وسيتم استخدام الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات، من عينة مختار عددها (100) من الخبراء والممارسين في مجالات العلاقات الدولية والدبلوماسية الرقمية، وذلك بهدف استقصاء آرائهم حول تأثير الدبلوماسية الرقمية على العلاقات الدولية وتشكيل السياسة الخارجية للدول، مع التركيز على الحالة الإماراتية، ولدعم نتائج الاستبانة بشكل شامل، سيتم تعزيزها من خلال ربطها بالدراسات السابقة ذات الصلة التي تناولت الدبلوماسية الرقمية وأثرها، مما يضمن تعميق فهمنا للظاهرة ويقدم دعماً أكثر قوة للمخرجات التي توصلت إليها الاستبانة.

حدود الدراسة

(1) الحدود الزمانية: تركز الدراسة على الفترة الممتدة من عام 2015 إلى عام 2025، وهي فترة شهدت تصاعداً ملحوظاً في استخدام الإمارات لأدوات الدبلوماسية الرقمية.

(2) الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على دولة الإمارات العربية المتحدة نظرًا لدورها البارز في تبني الدبلوماسية الرقمية عربيًا وإقليميًا.

(3) الحدود الموضوعية: تنحصر الدراسة في تحليل أثر الدبلوماسية الرقمية على السياسة الخارجية، دون التطرق إلى مجالات أخرى كالدبلوماسية الثقافية أو الاقتصادية بشكل مستقل.

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية

(1) دراسة (العبيدان، 2025) بعنوان تطور الدبلوماسية وتعدد أدوارها هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم الدبلوماسية والدبلوماسي، واستعراض أبرز السمات والمؤهلات المطلوبة للعاملين في المجال الدبلوماسي، بالإضافة إلى تتبع المراحل التاريخية لتطور العمل الدبلوماسي عبر العصور. وقد توصلت الدراسة إلى أن الدبلوماسية، سواء كممارسة أو كنظرية، شهدت تحولات جوهرية مواكبة لتطور الحضارات، حيث ظهرت في الأصل كوسيلة لتنظيم العلاقات بين القبائل والشعوب، وهو ما تؤكدته الشواهد التاريخية في حضارات كالفرعونية، والسومرية، والأكادية، والآشورية، والحثيين، والفينيقيين، والآراميين، والكنعانيين، وكذلك الحضارات الهندية والصينية.

كما بينت الدراسة أن وظيفة الدبلوماسي في بداياتها اقتصر على نقل الرسائل، ثم تطورت مع ظهور الإمبراطوريات الأوروبية الكبرى، ودخلت لاحقاً مرحلة الدولة القومية، لتشهد بعدها توسعاً كبيراً في عدد الدول وتبادل البعثات الدبلوماسية، وتزايداً في المهام والتحديات، ما أدى إلى تحول الدبلوماسية إلى ممارسة شاملة متعددة الأبعاد.

وقد أوصت الدراسة بضرورة أن تولي الدول اهتماماً بتشكيل وفودها الدبلوماسية والتفاوضية، بما يتناسب مع طبيعة الأزمات المحلية والإقليمية والدولية، مع التركيز على تأهيلهم معرفياً ومهاريًا ليكونوا أكثر قدرة على التعامل مع التحديات المختلفة. كما دعت إلى اعتماد الدول

العربية لنظام دبلوماسي مشترك يستند إلى الخصوصية الحضارية والثقافية للنظام العربي الإسلامي، بما يجعله أكثر فاعلية وانسجاماً مع قواعد القانون الدولي الدبلوماسي.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

2) دراسة (Mazrouei ، 2019) بعنوان (the role of digital diplomacy in UAE foreign policy strategies, challenges and opportunities)

تُعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة من الرواد العالميين في مجال الدبلوماسية الرقمية، مستفيدة من بنيتها التحتية القوية ورغبتها في تعزيز حضورها الدولي كجزء من سياستها الخارجية. تهدف الدراسة إلى تحليل استراتيجيات الإمارات في الدبلوماسية الرقمية، والفوائد التي تحققها من خلالها، بالإضافة إلى التحديات التي تواجهها وكيفية التعامل معها. اعتمدت الدراسة على المنهج النوعي من خلال مقابلات معمقة مع دبلوماسيين وأكاديميين، وتحليل بيانات من مصادر حكومية وإعلامية دولية. وتستخدم الإمارات منصات رقمية متعددة مثل مواقع التواصل الاجتماعي وموقع وزارة الخارجية للترويج لدورها وتعزيز التفاعل العالمي. ورغم الإنجازات، تواجه الإمارات تحديات تتعلق بإدارة الموارد البشرية، الفجوة بين الأجيال، انتشار الأخبار الكاذبة، والهجمات السيبرانية.

الإطار النظري

الدبلوماسية الرقمية وأثرها على العلاقات الدولية

إن التطور التكنولوجي خاصة في مجال الاتصالات غير من شكل العمل الدبلوماسي وخلق ما يسمى بالدبلوماسية الرقمية التي تعتمد بشكل خاص على توظيف وسائل التواصل الاجتماعي لأغراض دبلوماسية من خلال إيصال المعلومات للشعوب وكسب الرأي العالمي (دليان، 2024).

مفهوم الدبلوماسية الرقمية

حسب ما جاء في تعريف الموقع الإلكتروني لمكتب الشؤون الخارجية والكمونولث البريطانية (FCO) الناشطة في المجالات الدبلوماسية، أن الدبلوماسية الرقمية هي ذاتها الدبلوماسية

التقليدية المتعارف عليها، لكن يتم التعامل معها من خلال وسائل مختلفة ، ويمكن أن تسمع وتنتشر تعاريف وتقييمات جديدة عنها عبر المواقع الالكترونية المختلفة، ومن خلال الدبلوماسية الرقمية يمكن توسعة الاهداف والنوايا والارتباط مع المجتمعات المدنية والحكومات، و الشخصيات المؤثرة في المجتمع. (محمد، 2017).

وتعد الدبلوماسية الرقمية أحد أشكال الدبلوماسية الجديدة التي تستخدم الإنترنت، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل التواصل الاجتماعي كوسيلة لتعزيز العلاقات الدبلوماسية. وتعتمد في ذلك على الوصول إلى قدر كبير من المعلومات، وزيادة التفاعل بين الأفراد والمنظمات والدول، حيث تقدم المواقع من قبل وزارات الخارجية والسفارات ووفود المنظمات الدولية على شرح وتسجيل سياساتها الخارجية الوطنية، ودحض أفعال أو مطالبات غير مقبولة من قبل دول أخرى، هذا العناق العالمي للقنوات عبر الإنترنت جلب موجة غير مسبوقه من الانفتاح حيث توفر وسائل التواصل الاجتماعي منصة للتواصل غير المشروط، وقد أصبحت أقوى أداة اتصال من خلال مجموعة واسعة من وسائل التواصل الاجتماعي الدولية (الفتاح، 2024).

أهداف الدبلوماسية الرقمية

- ضرورة تضافر جهود مختلف مؤسسات الدولة في إدارة مواردها ذات الصلة بالشأن الخارجي بشكل تكاملي ومنسق، بما يسهم في تحقيق المصالح الوطنية وتعزيز مكانة الدولة على الساحة الدولية من خلال تنمية أدوات قوتها الناعمة.
- لتأكيد على أهمية التواصل الفعال مع الجماهير في الفضاء الرقمي باستخدام أدوات الاتصال الحديثة، بما يتيح للدولة إيصال رسائلها الاستراتيجية، والاستفادة من التدفق المعلوماتي الهائل عبر الإنترنت في صياغة السياسات العامة، واستشراف التحولات الاجتماعية والسياسية، والتفاعل الإيجابي مع التحديات الناشئة.
- إنشاء آليات رقمية للاستفادة من الخبرات والموارد الخارجية للسفارات والقنصليات) وتسخيرها للنهوض بالأهداف الوطنية (وفي، 2019).

خصائص الدبلوماسية

عرفت التقاليد الدبلوماسية وآلياتها تطورات متواصلة عبر العلاقات بين الجماعات والدول، واتسمت بمجموعة من الخصائص التي ميّزت مراحل تطورها، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

أولاً: البنية

من أبرز خصائص الدبلوماسية قديماً وحديثاً أنها اعتمدت على التواصل والاتصال بين الكيانات السياسية، سواء كانت دول مدن، أو ممالك، أو إمبراطوريات، وهو ما يُعد في جوهره عملاً دبلوماسياً يهدف إلى إدارة العلاقات الخارجية وتنظيمه، ويتم عبر قضايا متنوعة وعلى أساس منظم، ويتم عن طريق التفاوض بين المبعوثين في زمن الحرب والسلم لكن حالياً لم تعد الدول هي الفواعل الوحيدة المعنية بالعمل الدبلوماسي بل على نحو متزايد أصبحت مدعومة لأنها تتقاسم أدوارها الرئيسية مع فواعل دولية أخرى كالمنظمات الدولية وغير الدولية (خالد، 2022).

ثانياً: العمليات

اتسمت الدبلوماسية الثنائية والسرية في مراحلها الأولى بوجود عدد محدود من الأطراف، ويتوافر القبول المتبادل لتبادل البعثات الدبلوماسية، الأمر الذي جعل من الممكن تحقيق التسويات عبر مفاوضات سرية نسبياً. ومع مرور الوقت، تطورت هذه الممارسة لتشمل مجموعة من القواعد الجزئية والإجراءات البروتوكولية، مثل المراسم الرسمية أثناء التوقيع على الاتفاقيات، وحفلات الاستقبال، إلى جانب منح البعثات الدبلوماسية امتيازات وحصانات تهدف إلى تعزيز إجراءات بناء الثقة، وتبديد المخاوف، وضمان أمن أعضاء البعثة ومعاملتهم بما يليق بمكانة الدولة التي يمثلونها (خالد، 2022).

ومع ذلك، فقد أدت التحولات في بيئة النظام الدولي إلى إدخال فواعل جديدة في العملية الدبلوماسية، مما غير من طبيعتها التقليدية القائمة على التفاوض الثنائي، وجعل

ممارستها أكثر تعقيداً، بفعل تعدد الأطراف، وتزايد التحديات العابرة للحدود، وتداخل القضايا السياسية والاقتصادية والبيئية (خالد، 2022).

ثالثاً: جدول الأعمال

يقصد بذلك مضمون القضايا المطروحة للنقاش والتفاوض بين الدبلوماسيين فالدبلوماسية في عهدها الأولى كانت ضعيفة من حيث المواضيع مقتصرة على الحرب والسلام أو بعض الامتيازات الملكية والإمبراطورية، وكان يشوبها شيء من عدم اليقين. مع التطور الحاصل للدبلوماسية من حيث الطبيعة والمضامين والقواعد أصبحت أجنحتها موسعة وتعددت القضايا فأصبح هناك أطراف متعددة وأكثر تعقيداً، وتعدت مواضيع العمل الدبلوماسي الحرب إلى الأمور الثقافية والتسلح والتكنولوجيا، والانتقال من القضايا السياسية العليا إلى قضايا السياسة الدنيا مع تداخل القضايا (خالد، 2022).

السياسة الخارجية للدول

تُعد السياسة الخارجية أحد أبرز مجالات البحث في العلاقات الدولية، إذ تمثل الإطار الذي تتشكل من خلاله العلاقات بين الدول. ولا يمكن فهم ديناميكيات هذه العلاقات دون الإلمام بطبيعة السياسة الخارجية. وقد ظلت السياسة الخارجية جزءاً من حقل العلاقات الدولية إلى أن شهدت استقلالها الأكاديمي بعد الثورة السلوكية. ومع مطلع ستينيات القرن الماضي، شهدت السياسة الخارجية تطوراً ملحوظاً نتيجة تنامي القضايا الدولية، وازدياد عدد الفواعل الدولية وتنوعها داخل النظام الدولي، وهو ما منح دراسة السياسة الخارجية أهمية متزايدة (محمد ، 2016).

مفهوم السياسة الخارجية

تعددت تعريفات السياسة الخارجية، وتفاوتت نواحي التركيز فيها، نظراً لتعقيد ظاهرة السياسة الخارجية، وصعوبة التوصل إلى تعريف متفق عليه، يمكن ذكر عدد منها على النحو التالي:

يُعرفها ليون نوال (Leon Noel) بأنّها: " فن تسيير علاقات الدولة مع الدول الأخرى بمعنى أنها نشاط يقوم به ممثل الدولة لتسيير علاقة دولة مع بقية الدول.

يعرف محمد السيد سليم السياسة الخارجية بأنها: " برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلين الرسميين للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرمجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي (شيماء، 2017)

اهداف السياسة الخارجية للدول

1. حماية السيادة والأمن القومي: يعتبر هدف حماية السيادة والأمن القومي من أهم الأهداف التي توليها الدولة بكافة إمكاناتها للحفاظ عليها ضمن سياستها الخارجية وتعمل على توظيف كل إمكاناتها وإدارتها للحفاظ على كيانها وللقدرة على مواجهة التهديدات والمخاطر التي تحيط بها.

2. التنمية والرخاء الاقتصادي: لا شك في أنه كلما ازدادت قدرة الدولة وإمكانيتها زادت قدرتها على حماية نفسها وسيادتها، وأضحت أكثر طموحا للعب دور فعال في السياسات الدولية والذي يصبح هدفاً من أهداف السياسة الخارجية. لذا، إن مبدأ الاعتماد الذاتي لا يحقق لها الأهداف المنشودة التي جزء منها النمو والرخاء الاقتصادي.

3. تحقيق حالة السلم والأمن: تسعى الدول إلى إيجاد حالة السلم والقيام بمهمة حفظ السلام والأمن، وتعتبرها قضية أساسية لوضع الدولة ومستقبلها (كامل، 2021).

العلاقة بين الدبلوماسية الرقمية وأثرها على العلاقات الدولية في تشكيل السياسة الخارجية للدول

تُعدّ الدبلوماسية الرقمية تطوراً حديثاً في مجال العلاقات الدولية، حيث تستخدم الدول الوسائل الرقمية مثل وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الإلكترونية للتواصل مع الجماهير الدولية، مما يعزز من قدرة هذه الدول على التأثير في تشكيل سياساتها الخارجية.

والدبلوماسية الرقمية تُسهم بشكل كبير في تعزيز العلاقات بين الدول، من خلال توفير فرص للحصول على معلومات موثوقة تعزز العلاقات الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية على الساحة الدولية.

الإمارات العربية المتحدة (نموذجاً)

برزت دولة الإمارات العربية المتحدة كأحد الرواد العالميين في مجال الدبلوماسية الرقمية، مستفيدة من بنيتها التحتية المتقدمة في مجال الاتصالات، وسعيها الحثيث لتعزيز حضورها الدولي ضمن أهداف سياستها الخارجية. وقد تبنت الإمارات استراتيجية متكاملة للدبلوماسية الرقمية تركز على استخدام مجموعة من الأدوات والمنصات، أبرزها: الموقع الرسمي لوزارة الخارجية والتعاون الدولي، إضافة إلى منصات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك، تويتر، إنستغرام، ويوتيوب. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز صورة الدولة وتسويقها عالمياً، وتوفير مصدر موثوق للمعلومات عنها، فضلاً عن خلق فضاء للتفاعل الدولي وممارسة الدبلوماسية العامة.

ورغم الفوائد الكبيرة التي تحقّقها الإمارات من خلال هذه المقاربة الرقمية، إلا أن هناك العديد من التحديات التي تعيق فاعليتها، من بينها: ضعف الكفاءات البشرية في إدارة الأدوات الرقمية، والتصورات السلبية إقليمياً، وصعوبة تحديد الجمهور المستهدف بدقة، إضافة إلى الفجوة الجيلية في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي ضمن العمل الدبلوماسي، ومواجهة تحديات الحفاظ على السلم في ظل بيئة إعلامية متغيرة باستمرار. كما تشمل التحديات الأخرى انتشار الأخبار الزائفة من جهات معادية، واستخدام الفاعلين من غير الدول للأدوات الرقمية في تقويض سلطة الدولة، وثقافة إخفاء الهوية في الفضاء الرقمي، فضلاً عن مخاطر الهجمات الإلكترونية، والعوائق المتعلقة بثقافة المؤسسات (Mazrouei, 2019).

تحليل النتائج

النتائج الديموغرافية

جدول (1) توزيع عينة الدراسة وفقاً للبيانات الديموغرافية

الدبلوماسية الرقمية وأثرها على العلاقات الدولية في تشكيل السياسة (214-230)

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	60	60%
	أنثى	40	40%
الفئة العمرية	أقل من 25 سنة	25	25%
	25-34 سنة	40	40%
	35-55 سنة	25	25%
سنوات الخبرة	أقل من 3 سنوات	15	15%
	3-5 سنوات	35	35%
	6-10 سنوات	30	30%
	أكثر من 10 سنوات	20	20%

تشير البيانات إلى أن غالبية المشاركين في الدراسة تتراوح أعمارهم بين 25 و 34 سنة، حيث شكّلوا 40% من إجمالي العينة، مما يعكس مشاركة كبيرة من فئة الشباب العاملين أو المهتمين بمجال الدبلوماسية الرقمية والعلاقات الدولية. كما أن هناك توازنًا نسبيًا في التمثيل بين الفئة العمرية أقل من 25 سنة و 35-55 سنة، إذ شكّلت كل فئة منهما 25% من العينة. هذا التنوع العمري يثري نتائج الدراسة، لأنه يتيح تحليل الفروقات في وجهات النظر باختلاف المراحل العمرية والخبرة الحياتية والمهنية.

أولاً: الدبلوماسية الرقمية

جدول (2) استجابات عينة الدراسة على محور الدبلوماسية الرقمية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة
1.0	3.8	يُعزّز استخدام الإمارات للوسائل الرقمية من فعالية تواصلها الدبلوماسي مع الدول الأخرى.
0.9	3.7	تُسهّم المنصات الرقمية في تحسين صورة دولة الإمارات العربية المتحدة على الساحة الدولية.
1.0	3.7	تُعَدّ الدبلوماسية الرقمية جزءًا أساسيًا من السياسة الخارجية الحديثة لدولة الإمارات العربية المتحدة.
0.9	3.7	تعتمد الجهات الدبلوماسية في دولة

الدبلوماسية الرقمية وأثرها على العلاقات الدولية في تشكيل السياسة (230-214)

		الإمارات العربية المتحدة بشكل فعال على الأدوات الرقمية في تواصلها الخارجي.
0.9	3.9	تُسهم الدبلوماسية الرقمية في تعزيز الشفافية والمصادقية في علاقات الإمارات الدولية.

تُظهر نتائج تحليل الجدول إدراكًا إيجابيًا وواضحًا للدور المحوري الذي تلعبه الدبلوماسية الرقمية في تعزيز السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة. فالعبارات التي تناولت فعالية التواصل، وتحسين الصورة الدولية، وجوهريّة الدبلوماسية الرقمية كجزء من السياسة الحديثة، بالإضافة إلى الاعتماد الفعال عليها، جميعها حصدت متوسطات حسابية مرتفعة (تراوحت بين 3.7 و 3.9). ما يُبرز هذا الاتفاق هو حصول عبارة "تُسهم الدبلوماسية الرقمية في تعزيز الشفافية والمصادقية في علاقات الإمارات الدولية" على أعلى متوسط حسابي (3.9) مع انحراف معياري منخفض (0.9)، مما يؤكد توافقًا كبيرًا في الآراء حول قدرة الإمارات على بناء جسور الثقة والوضوح عالميًا. هذه النتائج مجتمعة تُشير إلى أن دمج الأدوات الرقمية لم يعد خيارًا، بل أصبح مكونًا أساسيًا وفعالًا ضمن الاستراتيجية الدبلوماسية الإماراتية لتعزيز حضورها وميزتها التنافسية على الساحة الدولية.

ثانيًا: العلاقات الدولية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة
0.8	4.1	تؤثر الوسائل الرقمية بشكل مباشر على طبيعة العلاقات الدولية التي تُقيمها دولة الإمارات العربية المتحدة مع الدول الأخرى.
0.9	4.0	تُعَدّ العلاقات الدولية للإمارات أكثر تعقيدًا وديناميكية في ظل التقدم التكنولوجي والرقمي المتسارع الذي تتبناه.
0.9	3.8	تُسهم الدبلوماسية الرقمية الإماراتية في تعزيز التعاون الدولي في مختلف المجالات، وتوسيع شبكة شراكاتها العالمية.
0.8	4.1	تُعزز الوسائل الرقمية من فهم دولة الإمارات العربية المتحدة للسياسات الدولية وتوجهات الدول الأخرى، مما يدعم صناعة قرارها

الدبلوماسية الرقمية وأثرها على العلاقات الدولية في تشكيل السياسة(214-230)

		الدبلوماسي.
0.8	4.1	تُسهم الدبلوماسية الرقمية الإماراتية في تقريب وجهات النظر وتقليل الفجوات الثقافية بين دولة الإمارات والدول الأخرى.

تُشير النتائج إلى إجماع قوي حول التأثير العميق للدبلوماسية الرقمية على علاقات الإمارات الدولية. فقد أظهرت العبارات المتعلقة بتأثير الوسائل الرقمية على طبيعة العلاقات، تعزيز فهم السياسات الدولية، وتقليل الفجوات الثقافية، أعلى متوسطات حسابية (4.1). ورغم الإدراك بأن العلاقات الدولية أصبحت أكثر تعقيداً مع التقدم الرقمي (بمتوسط 4.0)، إلا أن البيانات تؤكد الثقة في قدرة الدبلوماسية الرقمية على تعزيز التعاون الدولي (بمتوسط 3.8). تُبرز هذه النتائج الدور الاستراتيجي والفاعل للدبلوماسية الرقمية في صياغة وتوجيه السياسة الخارجية الإماراتية، مما يُعزز من حضورها وتأثيرها العالمي.

ثالثاً: السياسة الخارجية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارة
0.8	4.1	تُؤثر الدبلوماسية الرقمية بشكل مباشر على صياغة السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة.
1.1	3.6	تُعَدّ الدبلوماسية الرقمية أداة استراتيجية محورية في تنفيذ السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة.
1.0	3.7	تُؤثر التفاعلات الرقمية في العصر الحديث على قرارات السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة.
1.0	3.7	تُسهم الوسائل الرقمية بفعالية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة بشكل أكثر كفاءة ووصولاً.
1.1	3.6	تُسهم الدبلوماسية الرقمية لدولة الإمارات العربية المتحدة في تحسين علاقاتها الثنائية والمتعددة الأطراف، مما يعزز حضورها العالمي.

تُظهر النتائج إدراكًا كبيرًا لدور الدبلوماسية الرقمية في السياسة الخارجية لدولة الإمارات. العبارة التي حازت على أعلى متوسط (4.1)، تُؤثر الدبلوماسية الرقمية بشكل مباشر على صياغة السياسة الخارجية، تؤكد على تأثيرها المباشر في تشكيل السياسات. ورغم تباين طفيف في الآراء حول فعاليتها في التنفيذ أو تحسين العلاقات (بمتوسط 3.6)، فإن المتوسطات الأعلى للعبارات الأخرى (3.7) تُشير إلى أنها أداة فعالة في دعم اتخاذ القرار وتحقيق الأهداف. بشكل عام، تُبرز النتائج أن الدبلوماسية الرقمية عنصر متكامل وفاعل في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية لدولة الإمارات.

الاستنتاجات

تقدم النتائج التي تم تحليلها تأكيدًا قويًا لدور الدبلوماسية الرقمية في صياغة وتشكيل السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة وتعزيز موقعها في العلاقات الدولية. تتوافق هذه النتائج بشكل وثيق مع الأدبيات الحديثة وتُعزز الطروحات التي قدمتها الدراسات السابقة حول هذا الموضوع.

1. تركز دراسة (العبيدان، 2025) على التطور الشمولي للدبلوماسية وضرورة تسليح الدبلوماسيين بالمهارات الحديثة لمواجهة التحديات، فإن نتائج دراستنا تُقدم تطبيقًا عمليًا لذلك في السياق الإماراتي. إدراك أفراد العينة لأهمية الوسائل الرقمية وتأثيرها على فعالية التواصل (بمتوسط 3.8) وتعزيز الشفافية والمصادقية (بمتوسط 3.9) يُبرز أن الدبلوماسي الإماراتي الحديث يمتلك هذه الأدوات والمعارف التكنولوجية. هذا التوافق يؤكد أن الإمارات قد استجابت لضرورة التطور الدبلوماسي لتشمل الأبعاد الرقمية، مما يتسق مع رؤية العبيدان لتوسع مهام الدبلوماسية.
2. تُعد نتائجنا دعمًا كميًا وحاسمًا لما توصلت إليه دراسة (Mazrouei، 2019)، والتي أكدت أن "دولة الإمارات العربية المتحدة تُعتبر من الرواد العالميين في مجال الدبلوماسية الرقمية".

3. تتوافق نتائجنا بقوة مع فكرة ريادة الإمارات وفعالية تواصلها الدبلوماسي عبر الوسائل الرقمية (متوسط 3.8)، مما يدعم تحليل Mazrouei لاستراتيجيات الإمارات في استخدام المنصات الرقمية لتعزيز التفاعل العالمي.
4. النتائج التي أظهرت أعلى متوسط (3.9) لعبارة "تُسهّم الدبلوماسية الرقمية في تعزيز الشفافية والمصادقية في علاقات الإمارات الدولية" تؤكد أحد أهم الفوائد التي ذكرها Mazrouei، وهي سعي الإمارات لتحسين صورتها وبناء الثقة عالميًا من خلال هذه الأدوات.
5. تُعزز النتائج، التي أظهرت أن الدبلوماسية الرقمية "جزء أساسي من السياسة الخارجية الحديثة" (متوسط 3.7) و"تؤثر بشكل مباشر على صياغة السياسة الخارجية" (متوسط 4.1)، فكرة أن الدبلوماسية الرقمية في الإمارات ليست مجرد أداة ترويجية، بل عنصر استراتيجي وجوهري في عملية صنع القرار الدبلوماسي، وهو ما يتفق مع ما أشارت إليه دراسة Mazrouei.
6. النتائج التي أشارت إلى أن الوسائل الرقمية تُعزز من فهم الإمارات للسياسات الدولية وتُقلل الفجوات الثقافية (متوسط 4.1) تُقدم دعمًا إضافيًا لأهداف الدبلوماسية الرقمية الإماراتية في بناء جسور التفاهم العالمي، رغم أن دراسة Mazrouei ركزت أيضًا على التحديات المحتملة.

التوصيات

1. لمواكبة التغيرات الدولية المتسارعة، ينبغي على الإمارات مراجعة وتحديث استراتيجيتها الرقمية الدبلوماسية بانتظام، لضمان استمرار فعاليتها في تعزيز التواصل الخارجي للدولة وتحقيق أهدافها.
2. يجب الاستثمار في دورات تدريبية متخصصة ومتقدمة للدبلوماسيين الإماراتيين في مجالات الإعلام الرقمي، تحليل البيانات، إدارة الأزمات عبر الإنترنت، والتفاعل الفعال مع الجماهير العالمية عبر المنصات الرقمية.

3. ينبغي التركيز على حملات إعلامية رقمية مبتكرة وموجهة تعكس الصورة الإيجابية لدولة الإمارات وقيمها الثقافية، سياساتها المتوازنة، ومساهماتها الفعالة في القضايا العالمية، لضمان وصول رسالتها بفاعلية لأوسع شريحة من الجمهور الدولي.
4. ينبغي على الدبلوماسية الإماراتية تفعيل منصات الرقمية لتكون جسورًا للتفاهم والتقارب الإنساني، وتشجيع التفاعل المباشر الذي يعزز من بناء علاقات قائمة على الثقة والاحترام المتبادل.
5. يُنصح الإمارات بمتابعة ودراسة أفضل الممارسات والتجارب العالمية في الدبلوماسية الرقمية، لتبني ما يتناسب منها وتكييفه مع خصوصيتها وواقعها، بما يخدم مصالحها الوطنية ويعزز من موقعها التنافسي عالميًا.

المراجع

1. آية محمود عبد الفتاح. (2024). مقارنة للدبلوماسية الرقمية والعلاقات الدولية. مجلة الأمن القومي والاستراتيجية.
2. ايناس مجبل دليان. (2024). الدبلوماسية الرقمية واثرها في العلاقات الدولية. مجلة دراسات دولية .
3. جاهمي خالد. (2022). تأثير التكنولوجيات الحديثة على الممارسات و المقاربات الدبلوماسية. جامعة 8 ماي 1945 قالمة.
4. شبينان شيماء. (2017). أثر النسق العقيدي للقادة على السياسة الخارجية للدول. جامعة 8 ماي 1945 قالمة.
5. صالح عبد الصبور. (2021). الدبلوماسية الرقمية كأداة في السياسة الخارجية الدبلوماسية الإسرائيلية تجاه المنطقة العربية نموذجاً. أركان للدراسات والأبحاث والنشر.
6. عائشة بوعشبية، خيرة وفيقي. (2019). الدبلوماسية الرقمية وبناء الصور الذهنية عبر وسائل التواصل الاجتماعي: دراسة لبعض التجارب العالمية. المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية.

7. عربي لادمي محمد. (2016). السياسية الخارجية : دراسة في المفاهيم ، التوجهات والمحددات. مجلة أبحاث ودراسات، العدد25.
8. علاء فاهم كامل. (2021). السياسة الخارجية المنطلقات الفكرية والتطبيقات. جامعة عين شمس - مركز بحوث الشرق الأوسط.
9. محمد حامد الغنام، محمد أحمد إبراهيم عبد الله. (2023). الدبلوماسية الرسمية الرقمية وأثرها في العلاقات الدولية. مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالى.
10. هنادي محمد إبراهيم العبيدان. (2025). تطور الدبلوماسية وتعدد أدوارها. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية.
11. وليد خلف الله محمد. (2017). الدبلوماسية الرقمية في المواقع الإلكترونية الرسمية لوزارتي الخارجية المصرية والأمريكية ودورها في تقديم صورة الدولة. المجلة العلمية لبحوث العلاقات العامة والإعلان - العدد الحادي عشر.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Mazrouei, K. A. (2019). the role of digital diplomacy in uae foreign policy: strategies, challenges and opportunities . United Arab Emirates University.
2. Frida Theander. (2020). Digital Diplomacy A study of social media and the changing role of the diplomatic service. Lund University.

The Impact of Electronic Banking Services on Customer Satisfaction in Commercial Banks: An Applied Study on the Jamhouria Bank of Libya

Dr.Osama Juma Saadi ¹

Abstract

The objective of this study is to address the impact of online banking services on client fulfillment in Jamhouria Bank in Libya. As the digital transition reshapes the banking sector, understanding how service standards impact satisfaction is vital, particularly in developing nations like Libya.

The study employed a quantitative approach, gathering input from 397 users of online banking services in Tripoli, Benghazi, and Misurata who were involved. The SERVQUAL model-based structured survey measured five essential aspects of service value: reliability, responsiveness, assurance, tangibles, and empathy.

The results demonstrated that all five dimensions favorably correlate with client fulfillment. Within these, Safety and confidentiality had the strongest influence, followed by efficiency and ease of use. The model explained 67.9% of the variation in client satisfaction, underscoring the significant role of service standards in shaping the client experience.

Demographic evaluation exposed that younger, more trained, and higher-income customers reported higher satisfaction levels. ATM services were the most commonly used channel, followed by mobile banking apps.

¹ Assistant Professor, Faculty Member, Faculty of Economics and Political Science, University of Tripoli

This study offers practical recommendations for Jamhouria Bank to enhance its electronic banking services, including strengthening security measures, improving system reliability, expanding service options, and tailoring strategies to different customer groups. These perceptions are precious not only for Jamhouria Bank but also for policymakers and fiscal institutions in Libya aiming to improve digital banking gestures.

Keywords: Digital banking, Customer experience, Service value dimensions, Financial technology, Developing economies, Safety and confidentiality enhancements, Banking innovation in Libya.

1. Introduction

The financial support sector has proficient profound modifications in recent decades, driven by innovations in systems. Among these innovations, electronic banking (e - e-banking) has developed as a critical development, essentially changing how banking services are provided to customers (Almansour & Elkrghli, 2023). E-banking incorporates a variety of electronic platforms and channels, enabling customers to access banking services remotely. These include tools like ATMs, electronic funds transfers, mobile banking apps, digital payment solutions, and online banking systems.

Libya has gradually embraced electronic banking in recent years, in regard to developing nations. To improve service efficiency and enhance customer experiences, the Libyan banking industry has started merging e-banking systems. For example, to align with global systems innovations in the financial sector, Jamhouria Bank is the largest commercial bank in Libya, which executes numerous e-banking services.

The thing is to examine the effect of online banking results on client satisfaction at Jamhouria Bank. It's on assessing the influence of different attributes of the value of online banking support on client satisfaction. It hopes to offer practical recommendations for growing their online banking support to meet client demands more and improve customer satisfaction value, and banks looking to enhance by testing this link.

As opposition within the banking industry grows more intense, fulfillment with e-banking services and understanding customer perceptions are increasingly important for sustaining a competitive advantage. The perceptions derived from this analysis will contribute to the broader discourse on customer fulfillment and e-banking service value, especially within the context of building economies like Libya.

1.1 Research Objectives

1. To examine how colorful confines of banking service quality, similar to security and sequestration, efficiency, reliability, user-friendliness, and responsiveness, impact customer satisfaction at Jamhouria Bank in Libya.
2. To analyze customer ideas and usage habits regarding electronic banking services, identifying the areas that need improvement and the features they value most.
3. To offer practical suggestions for helping Jamhouria Bank, improving electronic banking services, and other Libyan banks improve their methods to boost customer satisfaction and sustain a competitive edge.

1.2 Problem Statement

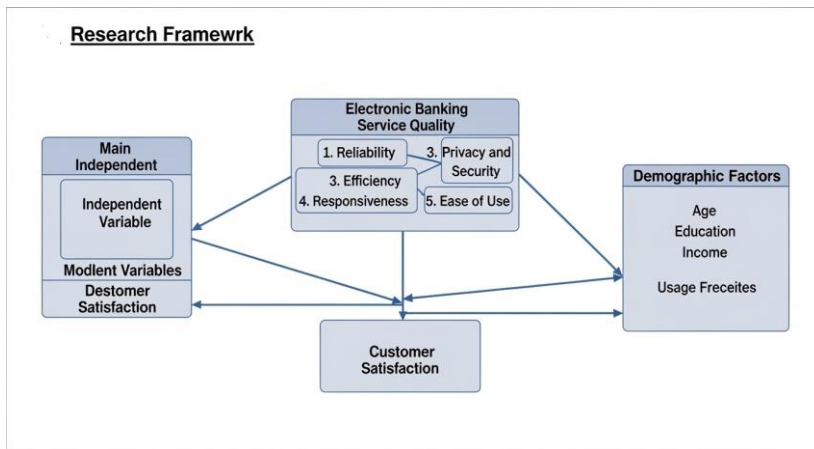
The impact on client fulfillment has yet to be extensively examined in Libyan financial institutions, such as Jamhouria Bank.

The effect of the senior management's support on the relation....(231-269)

These constraints on understanding make it challenging for these banks to derive e-banking strategies that fit customer requirements and optimize overall satisfaction rates. Therefore, none of the core areas of investigation is to analyze the relationship between the quality of electronic banking services and client satisfaction if they make use of these services at Jamhouria Bank in Libya.

Sub-questions are:

1. In what way does the trustworthiness factor of e-banking services contribute to client satisfaction at Jamhouria Bank?
2. What effect does the performance aspect of e-banking services have on client satisfaction at Jamhouria Bank?
3. How specifically does the security and sequestration aspect of e-banking services impact client satisfaction at Jamhouria Bank?
4. What's the effect of the responsiveness aspect of e-banking support on client enjoyment at Jamhouria Bank?
5. How does the ease- of- use aspect of e-banking support influence client satisfaction at Jamhouria Bank?



1.3 Research Hypothesis

Based on these exploration questions, the following suppositions were suggested:

H1: There exists a statistically significant favorable connection between the trustworthiness aspect of e-banking and client satisfaction with Jamhouria Bank.

H2: There exists a statistically significant favorable connection between the effectiveness aspect of e-banking support and client fulfillment with Jamhouria Bank.

H3: There exists a statistically significant favorable connection between the security and sequestration dimension of e-banking services and client satisfaction at Jamhouria Bank.

H4: There exists a statistically significant favorable connection between the responsiveness dimension of online banking services and client satisfaction at Jamhouria Bank.

H5: There exists a statistically significant favorable connection between the ease of use dimension of online banking support and client fulfillment at Jamhouria Bank.

1.4 Research Importance

This study holds significance from both theoretical and practical viewpoints:

Theoretically, it enriches the academic discourse based on the standard of online banking support and client fulfillment, particularly surrounded by the framework of developing nations like Libya. It deepens the comprehension of the specific components e- e-banking support standard that affect customer fulfillment and establishes a theoretical model for probing the connection between online banking support and client satisfaction within the marketable banking domain.

Practically, it grants essential perceptivity for Jamhouria Bank and other marketable banks in Libya to enhance their electronic banking offerings. The findings enable bank managers to pinpoint critical areas

in online banking support that require improvement to better fulfill client needs. Additionally, it offers actionable recommendations for crafting efficient e-banking strategies aligned with customer expectations. Ultimately, this study supports the development of Libya's banking industry by encouraging the execution of superior e-banking services.

1.5 Research Methodology

Study Population and Sample:

The target population includes Jamhouria Bank customers who enjoy e-banking facilities. The sample size of 397 customers will be chosen using a systematic random sampling method. The size of the sample, 397 guests, will be named using a methodical arbitrary slice system. The size of the sample was calculated by the applicable statistical formula for an unknown population size with a confidence level of 95% and a margin of error of 5%.

Study Boundaries:

- **Geographic boundaries:** The study will be conducted in major cities in Libya where Jamhouria Bank operates, including Tripoli, Benghazi, and Misurata.
- **Time boundaries:** The data collection will be conducted over the first three months of 2025.
- **Subject boundaries:** The exploration concentrates on the influence of e-banking services (device banking, internet banking, and ATM services) on client satisfaction.

Scientific Research Methods:

The analysis will utilize analytical and descriptive approaches:

- The descriptive system will be employed to explain the characteristics of online banking support at Jamhouria Bank and the degree of client fulfillment.

- The logical system will be employed to explain the correlation between the confines of ebanking service standards and client fulfillment.

Data Collection Methods:

- **Primary data:** Will be sourced through a systematic survey questionnaire distributed to Jamhouria Bank customers who use online banking services. This is created regarding the SERVQUAL model adapted for electronic banking services.
- **Secondary data:** The data will be gathered from academic journals, books, published study materials, reports, and official documents related to e-banking and customer fulfillment.

Data Analysis Methods:

Data gathered will be measured based on appropriate statistical methods, including:

- Descriptive statistics (means, standard deviations, frequency, and probabilities) to represent sample characteristics and the degree of e-banking service quality and client fulfillment.
- Correlation study to dissect the connection among variables.
- Multiple regression analysis to examine exploration suppositions and find the impact of e-banking service value confines on client satisfaction.
- Employ Cronbach's alpha measure to examine the trustworthiness of the measuring instrument.
- Factor analysis to define the dimension scales and validate construct validity.

The statistical analysis shall be done by using SPSS (Statistical Package for Social Sciences) software.

1.6 Previous Studies

1. "Factors influencing customer satisfaction on e-banking services: a study of Libyan banks" (Almansour & Elkrggli, 2023)

By looking at factors like utility, credibility, ease of use, and client stations, this method delved into the conditions of client satisfaction with online banking support offered by Libyan banks. Data was gathered using a quantitative approach by means of an online survey directed at 215 e-banking service users. According to the analysis, all four factors are crucial for improving client fulfillment, with client attitudes showing up as the most relevant factor. This is done by usefulness, credibility, and ease of use.

The need for Libyan banks to prioritize initiatives aimed at fostering a positive customer attitude towards e-banking was highlighted through this study. Moreover, efforts should be directed toward strengthening the security, simplifying the user experience, and reliability of their platforms. The satisfaction levels are boosted by the practical rewards of banking services. To develop the situations by sustaining their competitive edge in the digital era, these findings offer valuable guidance in creating robust e-banking strategies.

2. "The Impact of the Quality of Electronic Banking Services on Customer Satisfaction in Bank of Commerce & Development in Benghazi, Libya" (Al-Tawaty et al., 2017)

This analysis demonstrates how online banking services at the Bank of Commerce & Development in Benghazi, Libya, impacted the caliber of customer fulfillment. The collected data from the Libyan International Medical University's faculty by utilizing the E-SERVQUAL framework, who were customers of the bank. The study concentrated on four key aspects of banking service value: time efficiency, user-friendliness, Safety, and confidentiality.

The outcome revealed a high fulfillment among the participants, with a little improvement in satisfaction levels across all dimensions. Especially, demographic factors like age, gender, educational qualification, or faculty affiliation did not appear to have any effect on customer fulfillment. Based on these findings, to ensure sustained

customer fulfillment and foster loyalty, it was recommended that banks undertake regular evaluations and for the success of their services.

3. "The influence of electronic banking service quality on customer satisfaction of banks in Tripoli City, Libya" (Ahmed, 2020)

The study established a connection between customer fulfillment and the value of online banking support in banks located in Tripoli, Libya. Data were gathered from 327 bank customers through a systematic questionnaire designed regarding the adapted SERVQUAL model by utilizing a quantitative methodology. The service standard dimensions, similar to reliability, responsiveness, assurance, empathy, and tangibles, significantly influenced client fulfillment with online banking services, as evidenced by the results achieved.

Also, the top of the study is that demographic factors like gender, age, and educational qualifications had an impact on clients' fulfillment levels for online banking services. It was recommended that client fulfillment and loyalty be boosted by focusing on improving these service standard dimensions. By this approach, the banks strengthen their market position and profitability in a competitive financial environment.

4. "Factors Affecting Customer Satisfaction of Mobile Banking in Libya" (Shaouf, 2024)

The purpose of the exploration is to find the client fulfillment relating to mobile banking services in Libya, using a quantitative approach with information gathered from 309 guests. To dissect the evidence, perceived ease of use, and perceived utility in affecting client satisfaction, the exploration applied Structural Equation Modeling (SEM).

The outgrowth gained all three factors - anticipation evidence, noticed ease of use, and noticed utility - appreciatively and significantly old client satisfaction. Also, perceived utility was set up to be appreciatively told by noticed ease of use and anticipation

evidence and anticipation evidence was also set up to have a relevant influence on noticed ease of use. This shows the critical guidance for Libyan banks aiming to improve their mobile banking implementations and improve client satisfaction.

5. "Libyan bank customers' attitude towards the use of electronic banking services" (Faraj, 2019)

The study analyzed Libyan bank customers' attitudes towards electronic banking services. Employing qualitative research methods, including semi-structured customer interviews, the study identified some of the key drivers of e-banking methodology acceptance. These were the usability and usefulness of the system, reputation of the bank, security issues, lack of IT skills, technical and legal assistance, and difficulties in transactions with banks.

The outcomes showed that perceived security problems are the main challenges for customers considering the use of online banking services in Libya. Among this, it was revealed that Libyan bank clients are still hesitant about e-banking services and reluctant to use them because they are afraid of being hacked and having their banking data accessed without permission. This study recommended that Libyan banks recognize the need to build customer trust, provide e-banking tools that are not only convenient and user-friendly but also include trust-building features, and enhance customer knowledge of the technologies available.

6. "E-service quality dimensions and their effects on e-customer satisfaction in internet banking services" (Zavareh et al., 2012)

The purpose is to examine the confines of online support standard and their impacts on client satisfaction in the environment of internet banking in Iran. Grounded on the E-SERVQUAL model, a systematic questionnaire was used to collect data from 392 guests of internet banking. Through factor analysis, six main factors of online banking service standard were linked to effective and dependable services, security and trust, fulfillment, responsiveness, website aesthetics, communication, and stoner- benevolence.

The findings verified that all these variables had a strong effect on client fulfillment, and effective and dependable services played the most important part. The exploration calls banks to place improvement in the below areas at the top of their docket to achieve the loftiest position of client fulfillment with electronic banking support. It also mentions the need for artistic differences impacting client responses to the e-service standard.

7. "The impact of e-banking service quality on customer satisfaction: Evidence from the Lebanese banking sector" (Hammoud et al., 2018)

The goal is to look into how client fulfillment in the Lebanese banking industry is affected by various electronic banking support standard dimensions. An online survey was used to capture quantitative data from 408 users of e-banking services. Communication, responsiveness, efficiency, security, and privacy were the five primary dimensions that were the focus of the study. The system's results showed that every dimension examined specifically contributed to client satisfaction, with effectiveness and trustworthiness having the topmost influence. This study also showed that the influence of online banking service norms on client fulfillment wasn't significantly moderated by demographic factors such as age, sex, or educational attainment. The results of this will give Lebanese banks useful suggestions for perfecting their online banking implementations.

2 Theoretical Framework

2.1 Concept of Electronic Banking

Electronic banking, also called as e - e-banking, is the provision of banking support and products using electronic channels. This method allows clients to conduct financial transactions, view account information, and enjoy other banking services without

physically going to branches. Providing customers with services that are more accessible, efficient, and convenient, e-banking has revolutionized the traditional banking system.

includes "all electronic channels that customers use to access their banks and receive services, including Automated Teller Machines (ATMs), telephone banking, computer banking, and internet banking" (p. 73). This definition emphasizes the diversity of electronic channels that form the foundation of online banking.

Since the invention of ATMs in the 1960s, internet banking emerged in the 1990s, and mobile banking emerged more recently, e-banking has advanced through a number of phases. These developments in technology have changed how banks interact with their clients and provide services. (Liao & Cheung, 2002, p. 286).

E-banking gives significant advantages for both financial institutions and their customers. For banks, it helps reduce operational expenses, broadens customer outreach, and improves service efficiency. For customers, it offers convenience, round-the-clock availability, time efficiency, and enhanced transaction processing capabilities (Ankit, 2011, p. 48). Despite these benefits, e-banking also faces limitations like security risks, technical difficulties, and different levels of user acceptance, particularly in developing nations like Libya.

2.2 Dimensions of Electronic Banking Services Quality

The evaluation of online banking service standards encompasses multiple dimensions and can be assessed through different frameworks. A prominent model in this regard is E-SERVQUAL, formulated by Parasuraman, Zeithaml, and Malhotra in 2005. This structure delineates several key dimensions of the electronic service standard pertinent to the realm of e-banking. Drawing from an examination of existing literature and past studies, it

is evident that certain dimensions are essential for the assessment of e-banking service standards.

1. Reliability

Reliability in online banking pertains to the consistent and precise execution of services, ensuring accurate transactions and proper record-keeping. This aspect is critical for fostering trust among customers. Hammoud et al. (2018) emphasize that stability in electronic banking is demonstrated through the dependable and accurate functioning of systems, ensuring secure and error-free transactions (p. 3). Such reliability is fundamental to building customer confidence in digital banking solutions.

2. Efficiency

Efficiency focuses on the speed and simplicity with which customers can utilize e-banking services. It involves swift transaction processing, efficient navigation, and minimal effort required by users. Zavareh et al. (2012) highlight that efficiency in e-banking includes rapid responsiveness, reduced steps for task completion, and time-saving mechanisms (p. 442). By prioritizing efficiency, e-banking platforms enhance user satisfaction and streamline the banking experience.

3. Privacy and Security

The smooth nature of fiscal data is given. Safety and confidentiality are paramount in electronic banking. These dimensions involve safeguarding customer information and transactions from unauthorized access or breaches. Al-Tawaty et al. (2017) explain that robust security measures are necessary to secure against fraud, ensuring customers feel secure in utilizing e-banking services (p. 11). The perception of secure systems directly impacts the adoption rate and trust in digital banking.

4. Responsiveness

Responsiveness refers to the capability of banks to reply to client queries or problems effectively and promptly. Hammoud et al. (2018) describe responsiveness as the readiness and capability of banks to provide timely assistance, thereby improving client fulfillment (p. 4). This dimension reflects a bank's dedication to meeting customer requirements and resolving concerns efficiently.

5. Ease of Use

This relates to the intuitive design and accessibility of e-banking platforms, ensuring users can navigate them effortlessly. Almansour & Elkrgli (2023) note that user-friendly interfaces simplify banking tasks for individuals with varying levels of technological expertise (p. 36). By offering straightforward platforms, banks can cater to a broader audience and improve overall satisfaction.

These five dimensions collectively form a model for assessing e-banking service standards, enabling banks to point out areas for development and devise strategies to improve their offerings.

2.3 Customer Satisfaction in the Banking Sector

Client fulfillment serves as an essential indicator of a bank's success, reflecting how well support meets or surpasses customer expectations. Anderson et al. (1994) define it as an all examination based on cumulative experiences with a product or service (p. 54). In banking, satisfaction fosters loyalty, increased service usage, and positive recommendations, which contribute to growth and profitability.

Key factors influencing satisfaction include service standard, product variety, pricing, and client support. The rise of online banking, the standard of digital support emerging as a crucial determinant of fulfillment. Rahi et al. (2017) observe that convenience, accessibility,

and efficiency in e-banking significantly affect customers' perceptions of their banking experience (p. 143).

Assessing satisfaction often involves tools like surveys, feedback forms, or direct interactions, helping banks identify improvement areas and refine their strategies.

2.4 The Relationship Between E-Banking Services and Customer Satisfaction

The objective is to consistently highlight the strong correlation between electronic banking services and customer fulfillment. Hammoud et al. (2018) assert that high-quality online banking enhances fulfillment by providing secure, convenient, and efficient experiences (p. 6). Key mechanisms include convenience through anytime-anywhere access, time-saving features, and robust security measures that instill confidence.

Empirical studies validate the influence of specific e-banking dimensions on fulfillment. For instance, Rod et al. (2009) identify reliability, efficiency, and security as important predictors of fulfillment with internet banking (p. 188). Similarly, Almansour & Elkrghli (2023) emphasize the ease of use, perceived usefulness, and credibility in developing customer attitudes toward digital banking in Libyan contexts (p. 39).

Despite this, demographic variations, IT literacy, and cultural factors may intervene in this relationship. Faraj (2019) brings to the fore the fact that in Libya, lack of IT, security fears, and trust factors hamper the uptake of e-banking services (p. 202). Noticing these factors enables banks to design rules for improving support standards and client experience to suit these drivers.

2.5 Electronic Banking in the Libyan Banking Sector

The progress of online banking in Libya has been slow owing to issues like political volatility, infrastructural deficiencies, and lack

of adequate technological capabilities. However, Libyan banks have launched products like mobile applications, ATMs, websites, and electronic payment tools to improve access.

In spite of these developments, adoption is limited by risk perceptions and customer trust deficits. Hossen (2014) sees a widespread hesitancy around internet banking because of security (p. 76), and Faraj (2019) points out comparable inhibitors in the form of IT literacy and trust barriers (p. 202). However, Alnaas (2021) notes that improving service standards could address these concerns and expand adoption rates (p. 58).

2.6 Jamhouria Bank of Libya: Overview

As one of Libya's largest commercial banks, Jamhouria Bank plays an important role in advancing the country's banking sector. The bank offers diverse financial services alongside electronic solutions like SMS notifications, mobile apps, ATMs, POS systems, and call center support (JBank, 2025).

Its ATM network provides widespread access to essential banking services across major cities, while the Masrafi Plus mobile app enables secure account management via mobile devices. However, challenges persist; for instance, temporary suspensions of e-services in April 2025 disrupted customer access to key features like ATMs and payment systems (Libya Observer, 2025).

To enhance customer satisfaction amid these challenges, Jamhouria Bank must focus on improving responsiveness, stability, security, efficiency, and ease of use within its e-banking offerings. By addressing these dimensions strategically, the bank can strengthen its position in Libya's evolving financial landscape.

3 Practical Aspects of the Research Study

Data Collection and Field Study Procedures

Implementation of Field Study

The field analysis was performed over a three-month duration from January to March 2025 in three major Libyan cities: Tripoli, Benghazi, and Misurata.

3.1 Descriptive Analysis of the Study Sample

Demographic Characteristics of Respondents

The collected data revealed diverse demographic characteristics among Jamhouria Bank customers who use online banking services, which are summarized in Table 1:

Table 1: Demographic Profile of the Sample

Demographic Variable	Category	Frequency	Percentage
Gender	Male	258	65.0%
	Female	139	35.0%
Age Group	Under 25 years	54	13.6%
	25-34 years	138	34.8%
	35-44 years	117	29.5%
	45-54 years	63	15.9%
	55 years and above	25	6.3%
Educational Level	Less than high school	19	4.8%
	High school	87	21.9%
	Bachelor's degree	212	53.4%
	Master's degree	59	14.9%
	Doctorate	15	3.8%

The effect of the senior management's support on the relation....(231-269)

Demographic Variable	Category	Frequency	Percentage
	Other	5	1.3%
Occupation	Public sector employee	174	43.8%
	Private sector employee	98	24.7%
	Self-employed	62	15.6%
	Student	37	9.3%
	Retired	15	3.8%
	Unemployed	8	2.0%
	Other	3	0.8%
Monthly Income (LYD)	Less than 1,000	45	11.3%
	1,000-2,000	132	33.2%
	2,001-3,000	97	24.4%
	3,001-4,000	72	18.1%
	More than 4,000	51	12.8%

The demographic profile indicates that most of e- e-banking users at Jamhouria Bank were male (65%), among 25-44 years old (64.3%), hold at least a bachelor's degree (72.1%), and work in the public or private sectors (68.5%). This profile aligns with a previous study on e-banking adoption in developing countries, which typically reveals higher usage among younger, educated professionals.

E-Banking Usage Patterns

The study also examined patterns of electronic banking service usage among the respondents, as shown in Tables 2 and 3:

Table 2: Customer Relationship Duration with Jamhouria Bank

Relationship Duration	Frequency	Percentage
Less than 1 year	28	7.1%
1-3 years	76	19.1%
4-6 years	125	31.5%
7-10 years	97	24.4%
More than 10 years	71	17.9%

Table 3: Types of E-Banking Services Used by Respondents

E-Banking Service	Frequency	Percentage
ATM services	372	93.7%
Mobile banking application (Masrafi Plus)	285	71.8%
Internet banking	196	49.4%
Electronic funds transfer	154	38.8%
Point of Sale (POS) services	178	44.8%
SMS banking	201	50.6%
Other services	23	5.8%

Note: Percentages sum to more than 100% as feedback could select different supports.

Table 4: Frequency of E-Banking Service Usage

Usage Frequency	Frequency	Percentage
Daily	123	31.0%
Several times a week	145	36.5%

The effect of the senior management's support on the relation....(231-269)

Usage Frequency	Frequency	Percentage
Weekly	63	15.9%
Several times a month	45	11.3%
Monthly	17	4.3%
Rarely	4	1.0%

The usage pattern data reveals that most respondents have a substantial banking relationship with Jamhouria Bank, with 73.8% being customers for 4 years or more. ATM services remain the majority widely used e-banking channel (93.7%), followed by mobile banking (71.8%) and SMS banking (50.6%). Furthermore, 83.4% of customers use e-banking services at least weekly, indicating high integration of these services into their regular financial activities.

3.2 Reliability and Validity Analysis

Reliability Analysis

The internal thickness trustworthiness of evaluation measures was assessed by Cronbach's alpha nascent alpha coefficient. The outcomes are shown in Table 5:

Table 5: Reliability Analysis Results

Scale	Number of Items	Cronbach's Alpha (α)
Reliability Dimension	5	0.876
Efficiency Dimension	5	0.892
Privacy and Security Dimension	5	0.913
Responsiveness Dimension	5	0.841
Ease of Use Dimension	5	0.884

Scale	Number of Items	Cronbach's Alpha (α)
Customer Satisfaction	6	0.927
Overall Scale	31	0.942

All dimensions demonstrated Cronbach's alpha values above 0.8, surpassing the suggested limit of 0.7 (Nunnally, 1978), which indicates high internal consistency reliability. The overall scale reliability was excellent at 0.942.

Validity Analysis

Content Validity

Content validity was established through:

1. Expert panel review: The questionnaire was reviewed by three banking professionals and two academic specialists in e-banking services
2. Pilot testing with 40 customers to assess clarity and comprehensibility

Construct Validity

Exploratory factor analysis (EFA) is used to identify the construct legitimacy of the estimation scales. We used the top element with Varimax rotation to estimate it. The issues supported the five-dimensional structure of the e-banking service standard:

- The Kaiser-Meyer-Olkin (KMO) calculate of slice acceptability was 0.913, which was higher than the given value of 0.6.
- Bartlett's sphericity check is important. ($\chi^2 = 7452.61$, $df = 325$, $p < 0.001$)
- The five factors explained 73.8% of the total variance

The effect of the senior management's support on the relation....(231-269)

- The products are loaded on their elements with factor loadings above 0.5

3.3 Descriptive Analysis of Study Variables

E-Banking Service Quality Dimensions

Table 6 presents the descriptive statistics for the five dimensions of e-banking service quality:

Table 6: Descriptive Statistics for E-Banking Service Quality Dimensions

Dimension	Mean	Standard Deviation	Relative Importance	Rank
Reliability	3.68	0.94	73.6%	3
Efficiency	3.82	0.87	76.4%	2
Privacy and Security	3.45	1.12	69.0%	5
Responsiveness	3.56	1.05	71.2%	4
Ease of Use	3.94	0.81	78.8%	1

The outcome indicates that customers rated the ease-of-use dimension highest (mean = 3.94, 78.8%), followed by efficiency (mean = 3.82, 76.4%) and reliability (mean = 3.68, 73.6%). Safety and confidentiality received the lowest rating (mean = 3.45, 69.0%), suggesting an area for potential improvement.

Customer Satisfaction

Descriptive statistics for the client fulfillment scale are shown in Table 7:

Table 7: Descriptive Statistics for Customer Satisfaction

Statement	Mean	Standard Deviation
-----------	------	--------------------

The effect of the senior management's support on the relation....(231-269)

Statement	Mean	Standard Deviation
Overall satisfaction with banking services	3.74	0.96
E-banking services meet banking needs	3.82	0.89
Pleased with the decision to use banking	4.01	0.85
E-banking improved the Overall banking experience	3.96	0.92
Would recommend banking services to others	3.65	1.08
Intention to continue using banking services	4.12	0.79
Overall Customer Satisfaction	3.88	0.91

The mean client fulfillment point was 3.88 (SD = 0.91), representing a generally high level of fulfillment with Jamhouria Bank's e-banking support. The highest-rated aspect was customers' purpose to continue utilizing e-banking services (mean = 4.12), while the willingness to recommend these services to others received the lowest rating (mean = 3.65).

3.4 Hypothesis Test Results

Based on the regression evaluation results, Table 8 summarizes the outcomes of the hypothesis tests:

Table 8: Summary of Hypothesis Test Results

Hypothesis	Statement	Beta	t-value	p-value	Result
H1	There exists a statistically significant favorable connection between the trustworthiness aspect of e-banking and client satisfaction with Jamhouria Bank.	0.189	4.256	0.000	Supported
H2	There exists a statistically significant favorable connection between the	0.225	4.816	0.000	Supported

The effect of the senior management's support on the relation....(231-269)

Hypothesis	Statement	Beta	t-value	p-value	Result
	effectiveness aspect of e-banking support and client satisfaction with Jamhouria Bank.				
H3	There exists a statistically significant favorable connection between the security and sequestration dimension of e-banking services and client satisfaction at Jamhouria Bank.	0.264	6.324	0.000	Supported
H4	There exists a statistically significant favorable connection between the responsiveness dimension of online banking services and client satisfaction at Jamhouria Bank.	0.181	4.486	0.000	Supported
H5	There exists a statistically significant favorable connection between the ease of use dimension of online banking support and client satisfaction at Jamhouria Bank.	0.241	5.766	0.000	Supported

Every one of the five research hypotheses is validated, indicating that every aspect of the online banking support standard contributes importantly to client fulfillment at Jamhouria Bank.

Demographic Variables Impact Analysis

To examine whether demographic variables affect customer fulfillment with e-banking services, a series of one-way ANOVA and detached samples t-tests were conducted. Table 9 provides a summary of the findings.

Table 9: Impact of Demographic Variables on Customer Satisfaction

The effect of the senior management's support on the relation....(231-269)

Demographic Variable	Test Type	Test Statistic	p-value	Significant Differences
Gender	t-test	t = 1.482	0.139	No significant difference
Age	ANOVA	F = 3.741	0.005	Yes, between age groups
Educational Level	ANOVA	F = 2.627	0.024	Yes, between education levels
Occupation	ANOVA	F = 1.325	0.246	No significant difference
Monthly Income	ANOVA	F = 2.914	0.021	Yes, between income groups
Relationship Duration	ANOVA	F = 1.863	0.117	No significant difference
E-Banking Usage Frequency	ANOVA	F = 4.982	0.000	Yes, between frequency groups

The analysis showed major variations in client fulfillment regarding age, education value, monthly income, and banking usage frequency:

- **Age:** Post-hoc Tukey tests indicated that younger customers (under 34 years) reported significantly higher satisfaction levels than older customers (over 45 years).
- **Educational Level:** Customers with bachelor's degrees or higher reported significantly higher satisfaction levels than those with lower educational qualifications.
- **Monthly Income:** Customers in higher income brackets (above 3,000 LYD) reported higher satisfaction levels than lower-income groups.
- **E-Banking Usage Frequency:** More frequent users (daily and several times a week) reported significantly higher satisfaction levels than infrequent users (monthly and rarely).

3.5 Summary of Findings

The statistical analysis produced several important conclusions about how banking services affect Jamhouria Bank customers' satisfaction:

1. All five aspects of banking service standards—Safety and confidentiality, efficiency and dependability, responsiveness, and ease of use — have a significant positive correlation with client fulfillment, thereby bolstering all research hypotheses.
2. Client fulfillment ($\beta = 0.264$), ease of use ($\beta = 0.241$), and efficiency ($\beta = 0.225$) are all significantly impacted by the Safety and confidentiality dimension. This highlights how crucial safe systems and intuitive user interfaces are to customer fulfillment.
3. A significant amount (67.9%) of the variation in client fulfillment can be demonstrated by the overall model, suggesting that e-banking service standards play a key role in customer fulfillment.
4. Demographic elements, including age, level of education, income, and usage frequency, importantly influence customer fulfillment with banking services, suggesting the necessity for tailored approaches to different customer segments.
5. Qualitative analysis revealed that whereas customers value the comfort and time-saving aspects of e-banking, there are concerns regarding system reliability, security, and customer support that need addressing.

These results are valuable contributions to Jamhouria Bank's management to formulate policies to increase online banking support and raise the standard of client fulfillment.

Confirmatory Factor Analysis (CFA)

Before checking the structural model, a Confirmatory factor analysis had been carried out to evaluate the measurement method. The outcome of the CFA is shown in Table 10:

Table 10: Confirmatory Factor Analysis Results

Goodness-of-Fit Indices	Value	Recommended Threshold	Result
Chi-square/df	2.47	< 3.0	Good fit
Comparative Fit Index (CFI)	0.936	> 0.90	Good fit
Tucker-Lewis Index (TLI)	0.924	> 0.90	Good fit
Goodness of Fit Index (GFI)	0.913	> 0.90	Good fit
Root Mean Square Error of Approximation (RMSEA)	0.061	< 0.08	Good fit
Standardized Root Mean Square Residual (SRMR)	0.043	< 0.08	Good fit

The CFA results indicate a best fit between the value and the measurement structure, with all indices meeting the recommended thresholds. This confirms the life span of the five-dimensional structure of the banking service standard.

Convergent and Discriminant Validity

Additional analysis was done to demonstrate the constructs' convergent and discriminant credibility. The outcomes are shown in Table 11:

Table 11: Convergent and Discriminant Validity Assessment

Construct	AVE	CR	MSV	ASV
Reliability	0.683	0.915	0.512	0.436
Efficiency	0.652	0.903	0.547	0.421
Privacy and Security	0.711	0.925	0.489	0.395

Construct	AVE	CR	MSV	ASV
Responsiveness	0.618	0.889	0.425	0.373
Ease of Use	0.667	0.909	0.547	0.403
Customer Satisfaction	0.			

4. Summary of Findings and Recommendations

4.1 Empirical Study Results (Practical Findings)

4.1.1 Sample Characteristics and Demographics

The empirical analysis was conducted on a sample of 397 customers from Jamhouria Bank across three major Libyan cities (Tripoli, Benghazi, and Misurata). The demographic profile revealed that the majority of e-banking users were male (65%), aged between 25-44 years (64.3%), holding at least a bachelor's degree (72.1%), and employed in public or private sectors (68.5%). Most respondents (73.8%) had maintained their banking relationship for 4 years or more.

4.1.2 E-Banking Usage Patterns

The empirical data showed that ATM services were the most utilized e-banking channel (93.7%), followed by mobile banking applications (71.8%) and SMS banking (50.6%). Internet banking usage was moderate at 49.4%. Regarding usage frequency, 83.4% of customers used e-banking services at least weekly, with 31% using them daily and 36.5% several times per week.

4.1.3 Reliability and Validity Test Results

Reliability Analysis: All measurement scales demonstrated excellent internal consistency reliability:

- Privacy and Security Dimension: $\alpha = 0.913$
- Ease of Use Dimension: $\alpha = 0.884$
- Efficiency Dimension: $\alpha = 0.892$
- Reliability Dimension: $\alpha = 0.876$
- Responsiveness Dimension: $\alpha = 0.841$

- Customer Satisfaction Scale: $\alpha = 0.927$
- Overall Scale: $\alpha = 0.942$

Validity Analysis: Exploratory Factor Analysis confirmed the five-dimensional structure:

- Kaiser-Meyer-Olkin (KMO) measure: 0.913
- Bartlett's Test of Sphericity: $\chi^2 = 7452.61$, $df = 325$, $p < 0.001$
- Total variance explained: 73.8%
- All factor loadings exceeded 0.5

Confirmatory Factor Analysis Results:

- Chi-square/df: 2.47 (< 3.0) ✓
- Comparative Fit Index (CFI): 0.936 (> 0.90) ✓
- Tucker-Lewis Index (TLI): 0.924 (> 0.90) ✓
- Root Mean Square Error of Approximation (RMSEA): 0.061 (< 0.08) ✓

4.1.4 Hypothesis Testing Results

All five research hypotheses were statistically supported:

H1: Reliability dimension → Customer Satisfaction ($\beta = 0.189$, $t = 4.256$, $p < 0.001$)

H2: Efficiency dimension → Customer Satisfaction ($\beta = 0.225$, $t = 4.816$, $p < 0.001$)

H3: Privacy and Security dimension → Customer Satisfaction ($\beta = 0.264$, $t = 6.324$, $p < 0.001$)

H4: Responsiveness dimension → Customer Satisfaction ($\beta = 0.181$, $t = 4.486$, $p < 0.001$)

H5: Ease of Use dimension → Customer Satisfaction ($\beta = 0.241$, $t = 5.766$, $p < 0.001$)

4.1.5 Model Performance and Explanatory Power

The multiple regression model explained 67.9% of the variance in customer satisfaction ($R^2 = 0.679$), indicating strong explanatory power. The regression equation was statistically significant ($F = 168.42$, $p < 0.001$).

4.1.6-Dimensional Impact Rankings

The effect of the senior management's support on the relation....(231-269)

Based on standardized beta coefficients, the relative impact of each dimension on customer satisfaction was:

1. **Privacy and Security** ($\beta = 0.264$) - Strongest predictor
2. **Ease of Use** ($\beta = 0.241$) - Second strongest impact
3. **Efficiency** ($\beta = 0.225$) - Third strongest impact
4. **Reliability** ($\beta = 0.189$) - Fourth strongest impact
5. **Responsiveness** ($\beta = 0.181$) - Fifth strongest impact

4.1.7 Demographic Variables Impact Analysis

Statistical tests (ANOVA and t-tests) revealed significant differences in customer satisfaction based on:

Significant Demographic Factors:

- Age ($F = 3.741$, $p = 0.005$): Younger customers (<34 years) showed higher satisfaction
- Educational Level ($F = 2.627$, $p = 0.024$): Higher education correlated with higher satisfaction
- Monthly Income ($F = 2.914$, $p = 0.021$): Higher income groups reported greater satisfaction
- Usage Frequency ($F = 4.982$, $p < 0.001$): More frequent users showed higher satisfaction

Non-Significant Demographic Factors:

- Gender ($t = 1.482$, $p = 0.139$)
- Occupation ($F = 1.325$, $p = 0.246$)
- Relationship Duration ($F = 1.863$, $p = 0.117$)

4.2 General Study Results (Overall Findings)

4.2.1 Current Service Quality Perceptions

The descriptive analysis revealed varying levels of customer satisfaction across the five service quality dimensions:

Satisfaction Levels by Dimension:

- **Ease of Use:** Mean = 3.94 (78.8% satisfaction) - Highest rated
- **Efficiency:** Mean = 3.82 (76.4% satisfaction) - Second highest
- **Reliability:** Mean = 3.68 (73.6% satisfaction) - Third highest

The effect of the senior management's support on the relation....(231-269)

- **Responsiveness:** Mean = 3.56 (71.2% satisfaction) - Fourth highest
- **Privacy and Security:** Mean = 3.45 (69.0% satisfaction) - Lowest rated

Overall Customer Satisfaction: Mean = 3.88 (77.6% satisfaction level)

4.2.2 Key Research Contributions

Theoretical Contributions:

- Successfully adapted and validated the SERVQUAL model for the Libyan banking context
- Identified privacy and security as the most critical determinant of customer satisfaction in developing economies
- Established the five-dimensional framework as applicable to electronic banking services in Libya
- Demonstrated the moderating role of demographic factors in the service quality-satisfaction relationship

Practical Contributions:

- Provided evidence-based insights for banking strategy development in Libya
- Identified specific improvement areas for Jamhouria Bank's e-banking services
- Established benchmarks for service quality measurement in Libyan commercial banks
- Demonstrated the business case for investing in e-banking service improvements

4.2.3 Strategic Implications for the Banking Industry

For Bank Management:

- Security and privacy concerns require immediate attention and investment
- User interface design and ease of use are critical competitive differentiators
- Demographic segmentation strategies are essential for targeted service delivery

- System reliability and efficiency are fundamental requirements for customer retention

For Policymakers:

- Regulatory frameworks for e-banking security need strengthening
- Digital literacy programs could enhance adoption rates
- Infrastructure development is crucial for e-banking expansion
- Consumer protection measures should prioritize electronic banking services

For the Libyan Banking Sector:

- Collaborative efforts in cybersecurity could benefit all institutions
- Standardization of e-banking services could improve customer experience
- Investment in technology infrastructure is essential for sector development
- Customer education programs should be industry-wide initiatives

4.2.4 Comparative Analysis with International Studies

The findings align with international research showing the importance of security and ease of use in e-banking satisfaction. However, the study revealed Libya-specific factors:

- Security concerns are more pronounced than in developed countries
- Mobile banking adoption is growing rapidly despite infrastructure challenges
- Customer loyalty to traditional banking relationships remains strong
- Educational level has a stronger impact on satisfaction than in developed markets

4.2.5 Research Limitations and Future Directions

Study Limitations:

- Geographic limitation to three major cities

- Focus on one bank (Jamhouria Bank) may limit generalizability
- Cross-sectional design limits causal inference
- Self-reported data may introduce response bias

Future Research Directions:

- Longitudinal studies to examine satisfaction changes over time
- Comparative studies across multiple Libyan banks
- Investigation of cultural factors influencing e-banking adoption
- Exploration of emerging technologies' impact on customer satisfaction

4.3 Recommendations

Based on these outcomes, the following suggestions are suggested for Jamhouria Bank to improve customer satisfaction with electronic banking services:

1. Strengthen Privacy and Security Measures

- Implement enhanced security technologies such as biometric authentication (fingerprint, facial recognition) for mobile banking
- Enhance transaction monitoring systems to detect and prevent fraudulent actions.
- Develop and implement a comprehensive cybersecurity strategy with regular security audits
- Introduce two-factor authentication for all sensitive transactions
- Conduct regular security awareness campaigns for customers to educate them about safe e-banking practices

2. Improve System Reliability and Performance

- Invest in upgrading the IT infrastructure to handle increased transaction volumes, especially during peak periods.
- Implement redundant systems and backup solutions to minimize service interruptions.
- Establish a proactive monitoring system to identify and address potential technical issues before they affect customers.
- Reduce planned system maintenance downtime by scheduling updates during low-usage periods.
- Develop clear communication protocols to inform customers about system maintenance or unexpected outages.

3. Enhance Customer Support for E-Banking Services

- Establish a dedicated e-banking support team with specialized technical knowledge
- Extend customer support hours for e-banking services to assist outside traditional banking hours
- Implement an omnichannel support approach (email, phone, social media, live chat) to address customer queries
- Develop a comprehensive knowledge base and an FAQ section for common e-banking issues
- Create interactive video tutorials for new users to demonstrate e-banking features and procedures

4. Expand E-Banking Service Offerings

- Develop international payment capabilities to meet customer demand for cross-border transactions.
- Integrate with popular global payment platforms to enhance service versatility.

- Implement personal financial management tools within the mobile app (budgeting, spending analysis)
- Introduce cardless ATM withdrawals using QR codes or mobile phone authentication.
- Develop bill payment reminder services and automatic payment scheduling options.

5. Tailor E-Banking Strategies for Different Customer Segments

- Design simplified interfaces with larger text and enhanced visibility features for older customers.
- Create educational programs for less technically proficient customers to increase their comfort with e-banking.
- Develop premium e-banking features for high-income customers with enhanced transaction limits and priority support.
- Implement targeted marketing campaigns to increase awareness of e-banking benefits among less frequent users.
- Create loyalty rewards programs for frequent e-banking users to reinforce positive usage patterns.

6. Implement Continuous Service Quality Monitoring

- Establish key performance indicators (KPIs) for each dimension of the e-banking service standard.
- Conduct regular customer fulfillment surveys focused specifically on e-banking support.
- Implement a structured approach to collecting and analyzing customer feedback.

- Use data analytics to identify patterns in customer usage and satisfaction levels.
- Create a dedicated team responsible for the continuous development of e-banking services.

7. Enhance Mobile Banking Application

- Redesign the mobile banking interface to improve the user experience based on customer feedback
- Increase the range of services available through the mobile app to reduce branch visits
- Optimize the application performance to ensure faster loading and processing times
- Implement offline functionality for basic account information viewing
- Ensure suitability with a wider range of devices and operating systems

8. Develop Strategic Partnerships

- Collaborate with telecommunications companies to improve access to mobile banking in areas with limited internet coverage
- Partner with retailers to expand POS services and offer integrated loyalty programs
- Establish partnerships with educational institutions to provide financial literacy programs with a focus on e-banking
- Cooperate with other financial institutions to create interoperable e-payment systems

- Work with government agencies to facilitate e-payment of public services and utilities

Implementation Strategy

To ensure effective implementation of these recommendations, Jamhouria Bank should:

1. **Prioritize initiatives** built on their consequence on customer fulfillment and implementation feasibility
2. **Develop a phased execution plan** with clear timelines and responsible departments
3. **Allocate adequate resources** for technology upgrades, training, and marketing
4. **Establish a cross-functional team** to oversee the implementation process
5. **Monitor progress regularly** through predefined metrics and key performance indicators
6. **Adjust strategies as needed** based on customer response and changing market conditions

Reference's:

- [1] AhmeD, A. M. (2020). The influence of electronic banking service quality on customer satisfaction of banks in Tripoli City, Libya. *International Journal of Innovation, Creativity and Change*, 12(10), 1-19.
- [2] Al-Tawaty, J. A., Al-Legmaty, A. A., & Al-Arafi, H. F. (2017). The impact of the quality of electronic banking services on customer satisfaction in Bank of Commerce & Development in Benghazi, Libya. *Libyan International University Journal*, 15(3), 1-44.
- [3] Almansour, B. Y., & Elkrggli, S. (2023). Factors influencing customer satisfaction on e-banking services: A study of Libyan

- banks. *International Journal of Technology, Innovation, and Management*, 3(1), 34-42.
- [4] Alnaas, H. (2021). The barriers to the adoption of e-banking in Libyan banks—A case study of commercial banks in Tobruk city. *Open Journal of Business and Management*, 9(1), 43-60.
- [5] Anderson, E. W., Fornell, C., & Lehmann, D. R. (1994). Customer satisfaction, market share, and profitability: Findings from Sweden. *Journal of Marketing*, 58(3), 53-66.
- [6] Ankit, S. (2011). Factors influencing online banking customer satisfaction and their importance in improving overall retention levels: An Indian banking perspective. *Information and Knowledge Management*, 1(1), 45-54.
- [7] Daniel, E. (1997). Online banking: Strategic and management challenges. *Long Range Planning*, 30(6), 890-898.
- [8] Faraj, M. A. (2019). Libyan bank customers' attitude towards the use of electronic banking services. *Journal of Economic Studies*, 2(3), 193-203.
- [9] Hammoud, J., Bizri, R. M., & El Baba, I. (2018). The impact of e-banking service quality on customer satisfaction: Evidence from the Lebanese banking sector. *SAGE Open*, 8(3), 1-12.
- [10] Hossen, G. K. E. (2014). Consumer perceptions of the barriers to adoption of internet banking: A case study in Libya (Doctoral dissertation, University of Southern Queensland).
- [11] JBank. (2025). Electronic Services. Jumhouria Bank Official Website.
- [12] Kaura, V., Prasad, C. S. D., & Sharma, S. (2015). Service quality, service convenience, price and fairness, customer loyalty, and the mediating role of customer satisfaction. *International Journal of Bank Marketing*, 33(4), 404-422.
- [13] Liao, Z., & Cheung, M. T. (2002). Internet-based e-banking and consumer attitudes: An empirical study. *Information & Management*, 39(4), 283-295.
- [14] Libya Observer. (2025, April 2). Jumhouria Bank announces the temporary suspension of electronic services. *Libya Observer*.

- [15] Parasuraman, A., Zeithaml, V. A., & Malhotra, A. (2005). E-S-QUAL: A multiple-item scale for assessing electronic service quality. *Journal of Service Research*, 7(3), 213-233.
- [16] Rahi, S., Ghani, M. A., & Alnaser, F. M. (2017). The influence of e-customer services and perceived value on brand loyalty of banks and internet banking adoption: A structural equation model (SEM). *The Journal of Internet Banking and Commerce*, 22(1), 1-18.
- [17] Rod, M., Ashill, N. J., Shao, J., & Carruthers, J. (2009). An examination of the relationship between service quality dimensions, overall internet banking service quality, and customer satisfaction: A New Zealand study. *Marketing Intelligence & Planning*, 27(1), 103-126.
- [18] Shaouf, A. A. A. B. (2024). Factors affecting customer satisfaction of mobile banking in Libya. *Fezzan University Scientific Journal*, 3(1), 396-408.
- [19] Zavareh, F. B., Ariff, M. S. M., Jusoh, A., Zakuan, N., Bahari, A. Z., & Ashourian, M. (2012). E-service quality dimensions and their effects on e-customer satisfaction in internet banking services. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 40, 441-445.

The role of digital transformation in improving human resource efficiency in Libyan institutions

Dr. Khalifa Abdalla Kashtia¹

Abstract

With the rapidly evolving global landscape, digital transformation has emerged as a key driver of organizational effectiveness, particularly in human resource (HR) management. Libyan institutions continue to rely on conventional and age-old HR practices, thereby introducing inefficiencies into the recruitment, performance appraisal, training, and management of information. Existing systems are disconnected, lacking access to real-time information and being vulnerable to human errors, which significantly hinders productivity and transparency in general. This study recommends a comprehensive investigation of the contribution of digital transformation towards enhancing HR efficiency in Libyan institutions. The novelty of this study lies in its contextual framework of Libya's post-conflict institutional rebuilding, where digital integration is not merely a technical shift but a strategic necessity for sustainable governance and workforce change. The study adopts a mixed-methods approach that weaves together quantitative HR professional and employee surveys and qualitative high-level HR manager interviews. Descriptive statistical analysis of survey findings is presented along with thematic analysis of interview data in an effort to determine how digital technology impacts main-stream HR procedures. Findings indicate that there is a positive correlation between the use of digital and efficiency in HR across functions such as saving time, right decision making, and boosting morale. However, there are quite substantial barriers of poor infrastructure, low digital

¹ Assistant Professor, Faculty Member, Faculty of Economics and Political Science, University of Tripoli

literacy, and resistance to change still present. Based on the above analysis, some recommendations are proposed by the study for capacity development, strategic application of policy, and investment in digital infrastructure that will lead to successful digital transformation in HR for Libyan institutions.

Keywords: Digital Transformation, Human Resource Efficiency, Libyan Institutions, HR Information Systems (HRIS), Organizational Development

1. Introduction

In the age of technology, organizations across the globe are increasingly adopting technological innovations to realize improved operational effectiveness, productivity, and competitiveness [1]. Among the key fields affected by this technological revolution is Human Resource Management (HRM) [2]. Digital HR transformation means the deployment of digital technologies like cloud computing, data analytics, AI, and HRIS for automating and streamlining multiple HR functions such as recruitment, performance management, employee engagement, and learning and development [3]. In spite of global advancements, numerous developing and post-conflict countries like Libya still struggle with developing their human resource practices [4]. Libyan institutions, particularly within the public sector, tend to be based on conventional, paper-based, and manual systems that are time-consuming, prone to errors, and inefficient [5]. These antiquated processes impede timely decision-making, decrease employee productivity, and constrain the strategic contribution that HR can make to organizational development [6].

In addition, Libya's continuous socio-political instability, along with the absence of digital infrastructure and insufficient investment in capacity development, has further held up the embrace of digital technologies within institutions [7]. Consequently, HR functions in most Libyan organizations are challenged by disintegrated data,

inadequate communication channels, and failure to keep up with the expectations of modern workforce [8]. This research seeks to examine how digital transformation can serve as a driver of enhancing human resource effectiveness in Libyan institutions [9]. Through the identification of gaps that exist and an analysis of the influence of digital tools on HR performance, this study aims to contribute practical implications and policy suggestions [10]. In a mixed-methods study, the research weighs the state of current digital HR implementation, investigates the influence of digital HR on major HR functions, and identifies challenges and prospects brought by the digital transition in Libya's institutional sector. Finally, the results will be used to inform strategic frameworks and implementation roadmaps that can lead Libyan institutions to successfully adopt digital transformation to improve HR efficiency and organizational performance.

1.1 Research Objectives

1. To evaluate the current level of digital transformation adoption among HR departments of Libyan institutions,
2. To assess the influence of digital tools on enhancing certain HR functions like recruitment, performance appraisal, and employee engagement
3. To determine the most significant challenges and drivers affecting the effective execution of digital transformation in HR.

1.2 Research Motivation

This study is motivated by the compelling need to update HR practice in Libya's post-conflict environment, where institutional effectiveness reconstruction extends further than the administrative [11]. It demands the strategic adoption of digital technology for improving efficiency, precision, and transparency in human resource administration [12]. While old-fashioned manual systems still inhibit

performance and accountability, digital transformation comes in as a key tool for institutional change with a purpose to streamline HR activities and conform them to international standards for sustainable organizational development in Libya.

1.3 Problem Statement

The central challenge examined in this paper is the persistent reliance of Libyan institutions on obsolete, manual HR systems that greatly hinder efficiency, precision, and strategic choice-making [13]. Such legacy systems not only take up a lot of time and are subject to human errors but also limit the capacity of HR departments to be proactive in organizational development [14]. Although most countries are using digital tools to improve HR functions, Libyan institutions fall behind because of infrastructural constraints, change resistance, low digital literacy, and a lack of harmonized digital policies, ultimately impairing their competitiveness and long-term institutional development.

1.4 Structure of the Paper

The paper's structure is organized as follows: Section 1 (Introduction) gives the rationale and background to the study; Section 2 (Literature Review) critically discusses previous work on digital transformation and HR effectiveness; Section 3 (Methodology) provides a description of the mixed-methods design entailing quantitative questionnaires and qualitative interviews; Section 4 (Data Analysis) describes statistical and thematic results; Section 5 (Findings and Discussion) explains the outcomes and relates them to wider theoretical and practical insights; and Section 6 (Conclusion and Recommendations) summarizes critical insights and advocates for strategies for enhancing digital HR transformation in Libyan institutions.

2. Literature Review

Bribesh et al.[15] examines into the complex factors that influence the performance of Libyan public higher education institution employees. Using empirical findings as well as theoretical frameworks, it identifies determinants such as leadership style, organizational culture, and welfare of employees, training programs, job design, compensation strategies, and integration of technology. Findings highlight the significant role of supportive leadership, organizational climate, and staff well-being in creating a good performance-environment. Further, strategic job design, equitable pay, and practices of recognition are identified to be the most significant drivers of employee commitment and motivation. The research highlights the need for investment in the development of employees in order to develop skill acquisition and career advancement opportunities. Further, implementation of latest technological advancements is seen necessary in order to generate greater operational effectiveness and to establish cooperative practices among employees. Generalizability of these findings can spur the creation of an excellence-focused, employee-driven, and good-welfare culture that produces long-term performance outcomes. This study contributes to existing literature in a significant manner by shedding light on the internal processes of employee performance within Libyan universities and offering organizational managers and policymakers with practical knowledge.

The use of Internet of Things (IoT) technology in Libyan higher institutions has the possibility of making epochal breakthroughs in teaching, learning, research, and management spheres. Idris et al.[16] explores the multifaceted implications of IoT adoption in the Libyan higher education sector, analyzing the ensuing opportunities, challenges, and strategic implications required for its effective deployment. Through the detailed analysis of extant literature, theoretical frameworks, and scholarly research, the research focuses on unbridled benefits envisaged from the deployment of IoT.

These encompass enrichment of the learning process, empowering of staff and students, facilitation of administrative work, stimulation of innovation and research, and alignment with national development objectives. At the same time, the research explains key challenges related to data privacy, cybersecurity, infrastructure constraints, budget limitations, and capacity building programs that need to be addressed to ensure long-term IoT implementation success. In addition, focus is given to the significant role of stakeholder participation, policy development, and strategic planning in overcoming adoption barriers and optimizing the socio-economic benefits of IoT technology in Libyan academia. In conclusion, the research emphasizes the revolutionary capability of IoT integration, seeing it as an engine of innovation, digital advancement, and the achievement of knowledge-driven economy in Libya.

Bakeer [17] describes in recent years, Libyan business community begin implementing technology and its business processes, and through constant digital transformation activities, various sectors in Libya continue to grapple with the initial phases of top-class technology deployments like AI deployments. There are several challenges that are linked to organizing Libyan organizations to attain the level of implementing and utilizing AI tools and applications within routine activities and operations. This research concludes to deal with the problem of AI Readiness for such Libyan firms. The research in the context of critical success factors that are serving as an enabler and constraints to facilitate or cripple the implementation and integration of AI technology and business firms. The research has used case study approach for qualitative data collection and designing structured questionnaire which has been carried out for 18 subjects from various industries, e.g., Healthcare industry, education and finance. The results identify clusters of key barriers that influence impacts of AI deployments, including absence of digital infrastructure, limited Internet access and dependency,

absence of government support, and absence of experts' capabilities. For the management of these issues, the study created a systemic model that outlined decisions and proposals for organizations that are ready to adopt and implement AI use effectively. This model explains the requirements for supporting organizational readiness, help in formulating a strategic goal, and choosing the right AI Solutions. The execution of this model must be validated by conducting a trial process, placing training programs and ongoing improvement process. The research framework serves to fill the gap between theoretical advantages of AI application usage and their real-world implementations, which provides a path to future implementations of AI applications to enhance productivity, innovation, and decision-making. The business organization needs to be aware of the need for coordination among the public and private sector for the execution of effective and effective implementations of Ai applications and integration into the Libyan business organization.

Mahmoud M et al.[18] provide an overview of the state of the art for innovative and new education and training methods and strategies to address the sustainable development needs at global, regional, national, and local levels. It speaks to the degree to which crisis-burdened Libya is mapping the transformative role of good education and training in chemical, biological, environmental science and engineering education through best practice blended learning approaches that assist in playing a contribution towards levelling the diverse content knowledge, skill and experience of professionals. It emphasizes a response plan and strategy to address matters of development and change in training and education necessary to build the essential abilities and experience of sustainable development practitioners capable of assuming their more complex work with greater responsibility and accountability. Finally, it offers a framework for organizing a large range of formal training and education in chemical, biological, environmental protection science,

and engineering using innovative and new technologies through the use of outcomes, output, baseline, targets, performance indicators, and activities. This will help improve sustainable livelihood in Libya.

Elkhouly et al.[19] Since the last century, Higher Education in the world has experienced a profound transformation, in how it operates and with respect to its governance, as regards decisions and strategic directions in providing training, in seeking a closer fit with the requirements of the labour market and with the advent of new profiles brought about by the digital revolution. Solutions must be collective in order to respond to these challenges. The Libyan Universities can't be kept on the fringes of this revolution Libyan Higher education can be a powerful weapon in the drive and agent for change into the education system. As above mentioned, the alteration in the curriculum will increase the capabilities of the graduates. Competency should be given importance in the curriculum. In addition, the world is heading towards global rivalry for advancement in every country. The goal of the current study was to shed light on the difficulties Libyan universities have in developing a widely recognised solution to raise the standard of services provided by higher education. Based on the information gathered, there were 160 faculties throughout all Libyan universities in 2016. These days, there are eight approved private institutions, 114 Higher Technical and Vocational Centres, and 24 contributing universities. In contrast, Libyan universities have launched 493 postgraduate programs (12 universities, 71 faculties, and 367 departments for master's and doctoral degrees). Additionally, the postgraduate academic programs are separated into the following categories: Medical sciences (46), applied sciences (158), and humanities (206). The contributing universities' numbers range from a minimum of 6 to a maximum of 26 faculty members; from 80 to a maximum of 3804 academic staff; from 200 to a maximum of 8540 administrative staff; and from a minimum of 2545 to about 75,000 students. The number of foreign students

enrolled in Libyan universities is 6204. For 2014, 2015, 2016, and 2017, the overall number of EMJMDs chosen and bids received was 92, and for the three years, the total number of proposals involving Libya was 361. Academic staff members working in public institutions that have graduated as full professors account for 4%, as associate professors 5%, assistant professors 11%, lecturers 29%, and assistant lecturers 51%. The two top universities included the University of Benghazi and the University of Tripoli. But with the lowest ranks, Higher Institute of Marine Science Technologies Sabratha had the lowest rank. The most important sector is higher education. The use of innovative solutions, such as new technology, updated curricula, and quality assurance in education, is necessary to address obstacles and problems to attain a high standard of education in Libya. However, it is necessary to implement sophisticated legislation and financial techniques, create a post-graduation structure, and conduct genuine programs with specific goals. It is imperative to halt the haphazard growth of private colleges without well-defined goals and plans.

Current research emphasizes the comprehensive efforts and challenges of Libyan business and higher education sectors in the face of digital and organizational change. Among the most critical drivers of worker performance in public organizations are good leadership, organizational culture, well-being of workers, equitable remuneration, strategic job design, and incorporation of technology. The integration of IoT in higher education has immense potential to improve learning, research, and administration, albeit with challenges in infrastructure, privacy, and policy constraints. At the same time, Libyan organizations' readiness for AI is challenged by limited digital infrastructure, the absence of expertise, and government support shortcomings, necessitating the development of strategic frameworks to direct implementation. Education and training for sustainable development initiatives are in line with international priorities,

focusing on blended learning and new technologies to enable professionals with required expertise. In addition, with considerable expansion in postgraduate programs and institutions, governance and curriculum issues remain challenges for Libyan universities. Comprehensive reforms involving revised curricula, the adoption of technology, quality assurance, and effective regulation of private institutions are needed to enhance the quality of education.

3. Mixed-Methods Descriptive and Exploratory Research Methodology

This study applies a Mixed-Methods Descriptive and Exploratory Research Methodology to examine the effect of digitalization on HR effectiveness in Libyan organizations. Integrating both qualitative and quantitative methods, the study makes use of structured questionnaires to collect quantitative data from 200 HR practitioners, managers, and employees working in both public and private sectors through stratified random sampling, while semi-structured interviews from 10–15 purposively chosen IT and HR experts offer vivid, experiential information. The quantitative data is processed through descriptive statistics, correlation, and regression analysis through SPSS/R to quantify digital adoption and HR performance. The qualitative data is subjected to thematic analysis to reveal patterns, challenges, and strategic practices. The combination of these two approaches through triangulation provides a balanced, comprehensive, and context-specific insight into the impact of digital tools on HR practices to allow comprehensive conclusions within Libya's distinctive institutional and socio-political context. The Overall Methodology is presented in Fig. 1.

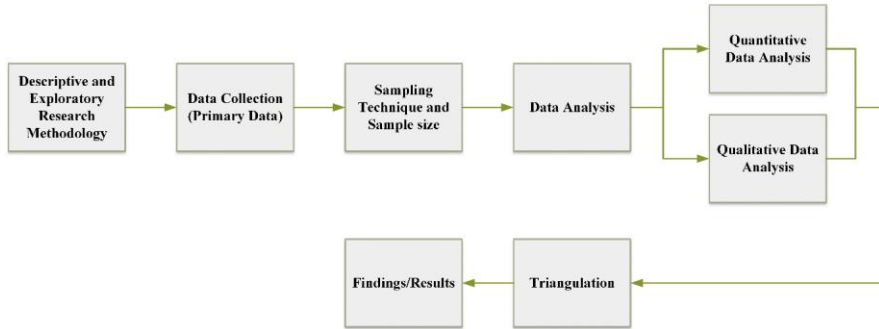


Fig. 1. Overall Methodology

3.1 Research Approach

For this research, a Mixed-Methods Approach is used to acquire an overall insight into how digital transformation affects HR efficiency in Libyan organizations. This approach synthesizes both quantitative and qualitative research methods, enabling a more complete and balanced inquiry into the topic.

3.1.1 Quantitative Approach

The quantitative element aims at gathering numerical information with the help of a structured questionnaire to be administered to HR practitioners, managers, and employees in the chosen public and private organizations in Libya. This assists in:

- Measuring the degree to which digital technologies are being applied to HR activities (e.g., recruitment, training, performance management).
- Measuring perceived gains in HR effectiveness like quicker processing times, less paperwork, greater accuracy, and better decision-making.
- Statistically examining correlations between the variables such as degree of digital adoption and the HR performance measures.

This technique guarantees the objectivity and facilitates the statistical generalization to a wider population.

3.1.2 Qualitative Approach

The qualitative aspect entails semi-structured interviews with the chosen HR managers and IT professionals. The interviews seek to:

- Uncover personal experiences and insights into the adoption of digital HR systems.
- Identify pragmatic challenges (e.g., resistance to change, digital skills deficit, infrastructure deficits).
- Find success stories, best practice, and context-dependent learning that cannot be elicited from raw numbers only.

This section provides richness and background, serving to explain the "why" and "how" behind the patterns that appear in the quantitative data.

This strategy is appropriate in exploring the impact of digital transformation on enhancing the efficiency of Libyan institutions' human resources. The mixed-methods approach combines quantitative and qualitative data collection methods to yield a balanced analysis of the research issue. The descriptive part targets describing the present state of digital transformation in HR departments by gathering quantifiable data on the use of digital tools and HR performance indicators through structured questionnaires. Concurrently, the exploratory component aims to discover deeper understanding of the problems, attitudes, and actual experience of HR managers and professionals through semi-structured interviews. This two-pronged analysis approach allows for stringent analysis of both statistical trends and situational determinants of the effectiveness of digital HR practices. Through the integration of narrative understanding and empirical evidence, the methodology supports an integrated and balanced evaluation of the way digital transformation can increase the

efficiency of HR in the distinct socio-political and institutional environment of Libya.

3.2 Data Collection Methods

To ensure total knowledge about the effect of digital transformation on HR effectiveness within Libyan organizations, this research applied primary data collection through two powerful tools: structured questionnaire surveys and semi-structured interviews. The choice was purposeful to achieve both measurable information and qualitative truths, reflecting the mixed-methods approach.

The data collection for this research applied a mixed-methods approach, whereby structured questionnaire surveys and semi-structured interviews were employed to explore the impact of digital transformation on improving the efficiency of human resources in Libyan organizations. Standardized questionnaires were administered to sample populations of HR professionals, workers, and administrative employees representing both government and private sector settings on implementing multiple digital solutions such as hiring applications, performance apps, online training modules, automation of payrolls, and self-service platforms. Using a Likert-scale question approach, the survey drew out attitudes, satisfaction, and perceived advantages of the respondents, together with demographic data for comparison purposes. Semi-structured interviews were also conducted with purposively sampled HR managers, IT personnel, and department heads to draw out in-depth information regarding digital transformation practices, including implementation challenges, planning for resources, staff training, and cultural readiness. These open-ended interviews provided rich first-hand experience and strategic insights to the research. The qualitative data were transcribed and analysed thematically to identify dominant patterns and emerging themes. By the use of qualitative breadth through semi-structured interviews and quantitative depth through

structured questionnaires, the study ensured a comprehensive and reliable understanding of the effects of digital transformation on HR effectiveness, with triangulation complementing the validity and relevance of the findings.

3.3 Sampling Technique and Sample Size

A well-planned sampling strategy was used in the current study to ensure that data gathered was both representative and applicable to the goals of the study. Due to the use of a mixed-methods approach, distinct techniques were used for the quantitative and qualitative aspects to cater to the specific needs of each method.

3.3.1 Quantitative Sampling: Stratified Random Sampling

For the quantitative stage of research, a stratified random sampling method was employed in order to increase the representativeness of data and minimize sampling error. The population being targeted comprised HR professionals, administrative employees, and employees from diverse public and private organizations in Libya. In order to represent organizational diversity and geographical representation, the sample was stratified on important criteria including institution type (public/private), sector (education, healthcare, finance, government, etc.), and geographic location. From within each stratum, the respondents were randomly sampled to ensure that every segment of the population had an equal probability of being included in the study. 200 respondents were surveyed, which is a large enough sample to allow for statistically sound analysis and the determination of trends and correlations between digital transformation activities and HR efficiency measurements.

3.3.2 Qualitative Sampling: Purposive Sampling

For the qualitative part, purposive sampling was applied in order to select individuals who possessed particular knowledge or

first-hand experience pertaining to digital transformation within HR settings. Such individuals comprised senior decision-makers within institutions that had embarked upon or possessed existing digital HR systems, digital transformation officers, IT staff, and HR managers. 10 to 15 individuals were interviewed and took care to make the qualitative data rich and diverse and representing a wide diversity of points of view. The inclusion criteria were biased in favour of expertise, involvement in digital ventures, and the willingness to talk at length. This sampling approach was crucial in bringing out subtle conclusions, exposing institutional challenges, and understanding digital transformation strategic strategies.

Through the utilization of stratified random sampling to provide quantitative depth and purposive sampling to introduce qualitative breadth, the research managed to maintain even and trustworthy sampling structure. By doing this, the process validated the results to a higher extent, supported triangulation of the data, as well as contributed to better interpretation of the digital transformation influence upon HR efficiency among Libyan institutions.

3.4 Data Analysis

To critically analyse the impact of digital transformation on the effectiveness of human resources within Libyan institutions, qualitative and quantitative data were processed using appropriate procedures in accordance with the mixed-methods research approach.

3.4.1 Quantitative Data Analysis

The quantitative data gathered from the organized questionnaires were analysed using descriptive and inferential statistical techniques. The primary tools used were mean, standard deviation (SD), correlation analysis, and regression analysis, which were carried out using statistical packages such as SPSS or R.

Descriptive Statistics: They utilized these to measure the middle inclinations and diffusion of responses when it comes to the acceptance and usability of HR online tools.

The mean (μ) was calculated as eqn. (1):

$$\mu = \frac{\sum_{i=1}^n x_i}{n} \quad (1)$$

Where the individual scores was represented as x_i and the number of responses is given as n.

Standard deviation (σ) was employed to estimate variability in eqn. (2):

$$\sigma = \sqrt{\frac{\sum_{i=1}^n (x_i - \mu)^2}{n-1}} \quad (2)$$

Correlation Analysis: In order to analyse correlations between variables like the use of digital tools and HR effectiveness, Pearson's correlation coefficient (r) was calculated in eqn. (3):

$$r = \frac{n(\sum xy) - (\sum x)(\sum y)}{\sqrt{[n \sum x^2 - (\sum x)^2][n \sum y^2 - (\sum y)^2]}} \quad (3)$$

A positive r value signifies a positive relationship between HR performance outcomes and digital adoption.

Regression Analysis: To evaluate the predictive capability of digitalization on HR efficiency results, linear regression was used in eqn. (4):

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X + \epsilon \quad (4)$$

Where the dependent variable (e.g., HR efficiency) is Y , X is the independent variable (e.g., digital tool adoption), β_0 represents intercept, regression coefficient is given as β_1 , and error term was represented as ϵ .

Statistical significance (p -value < 0.05) and R^2 values were applied to explain the strength and utility of the predictive relationship.

3.4.2 Qualitative Data Analysis

The information gathered from the semi-structured interviews were analysed through thematic analysis to identify patterns and themes in the implementation of digital transformation, organizational culture, challenges, and apparent improvements in HR efficiency.

The procedure consisted of the following main steps:

- Audio recording transcription for every interview.
- First coding of data to mark substantial statements or phrases.
- Creating themes by clustering similar codes (e.g., "automation benefits," "training gaps," "resistance to change").
- Testing and perfecting themes to assure coherence and uniqueness.
- Theme interpretation in relation to the research questions and quantitative results.

This thematic analysis was conducted manually or with the assistance of qualitative software like NVivo, increasing reliability through coding of repeated language, tone, and expressions.

Triangulation: For purposes of validity and reliability, the quantitative and qualitative findings were triangulated in order to facilitate cross-verification and depth of interpretation. Quantitative trends were described and contextualized through qualitative insights in a bid to provide a comprehensive understanding of how digital transformation influences HR efficiency across Libyan institutions.

4. Findings and Discussion

The study's overall findings reveal a high positive correlation between digital transformation and Libyan institution HR efficiency, as shown by the distinct upward trend of adoption scores over the

years and the statistically significant regression between scores of digital transformation and HR efficiency. Out of the different digital HR tools, E-Learning, Payroll, and Recruitment were the most significant in supporting the improvement of HR functions based on both their highest mean Likert scores and highest correlation coefficients with HR efficiency. Sector-wise distribution indicates greater participation by the public sector, indicating increased interest or participation in digital HR transformation in public institutions. The steady increase in digital adoption from 2019 to 2023 indicates increased commitment to digital integration. In general, the results prove that embracing and effectively leveraging digital tools—especially E-Learning—can greatly improve HR performance, highlighting the necessity for sustained investment and capacity development in digital HR solutions across sectors.

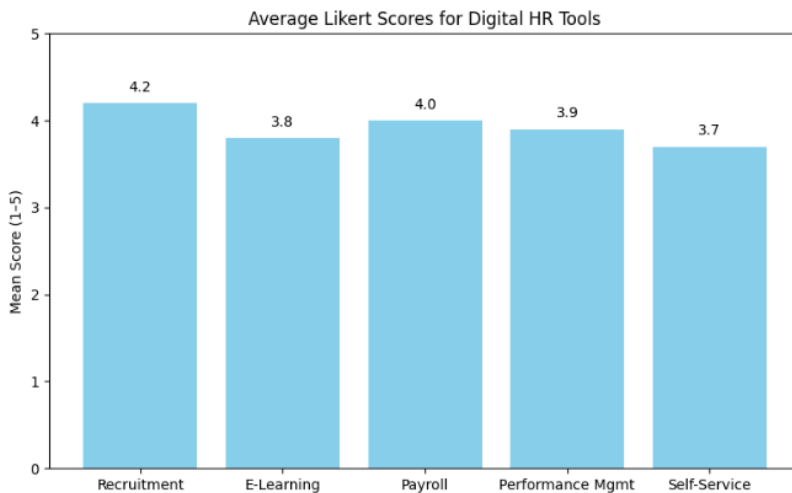


Fig. 2. Digital HR Tools Likert Scores

Fig. 2 depicts the mean Likert scores of different digital HR tools and how employees perceive them as effective. Out of the tools measured, Recruitment had the topmost mean score of 4.2, which indicates high satisfaction and ease of use. This was followed by Payroll (4.0), Performance Management (3.9), E-Learning (3.8), and

Self-Service (3.7). The comparatively good scores on all the tools reflect an overall good attitude towards digital HR tools in the organization, with recruitment and payroll modules being perceived most positively. These provide insights to recognize areas of strength and improvement opportunities in digital HR implementations.

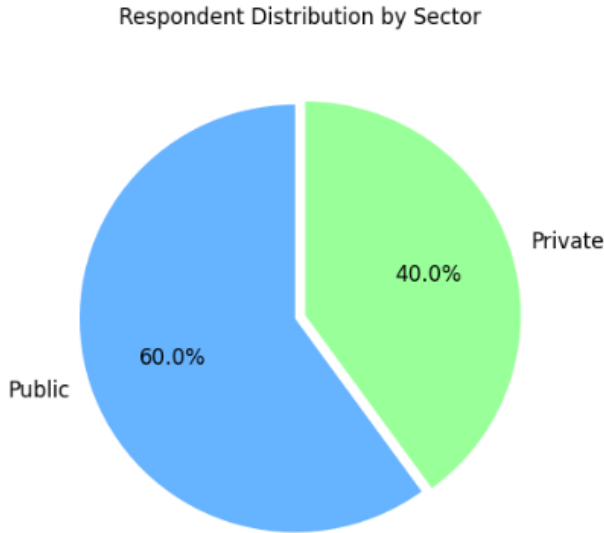


Fig. 3. Sector Distribution

Fig. 3 illustrates the employment sector breakdown of survey participants. It indicates that 60% of participants work in the public sector and 40% work in the private sector. This means greater representation of public sector workers in the research, which might skew findings pertaining to digital tool take-up since public and private sector organizations may have varying levels of digital infrastructure, resource investment, and implementation policy.

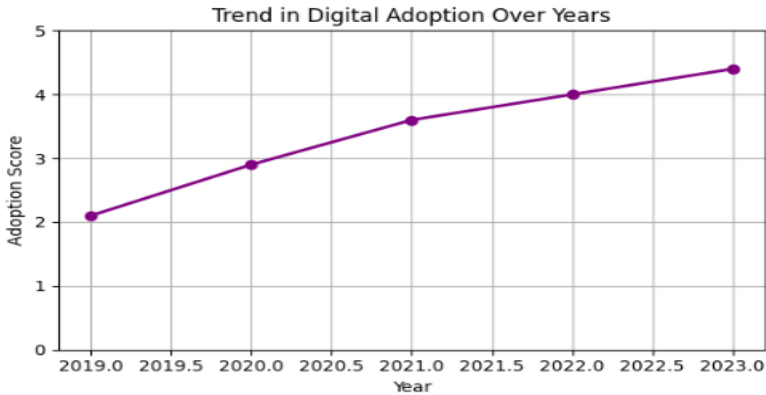


Fig. 4. Trend in Digital Adoption

Fig. 4 demonstrates the trend in the adoption of digital from the year 2019 to 2023 with an increasing trend in adoption scores from the year 2019 to 2023. Beginning with a rate of around 2.1 in 2019, the rate of adoption increased steadily year over year—up to 2.9 in 2020, 3.6 in 2021, and 4.0 in 2022, and reaching an all-time high of 4.4 in 2023. This growth shows a high and sustained increase in digital tool adoption by organizations, indicating increased commitment towards digital transformation efforts.

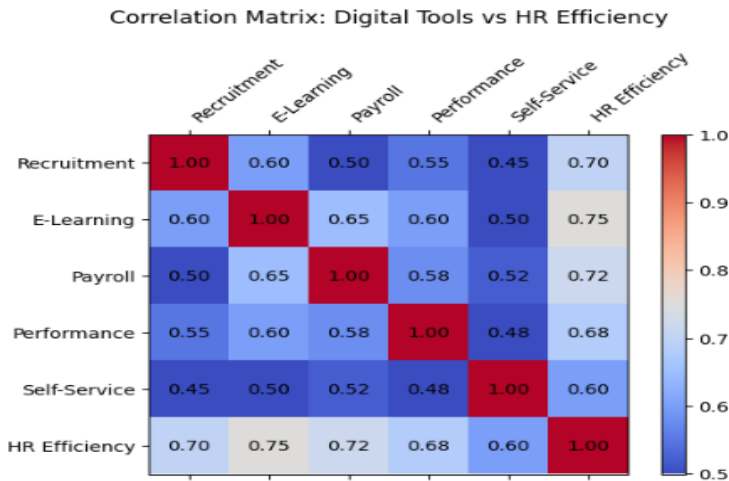


Fig. 5. Correlation Matrix: Digital Tools vs HR Efficiency

The Fig. 5 presents the correlation between different digital tools and their effect on the efficiency of HR in Libyan institutions. The tools under study are Recruitment, E-Learning, Payroll, Performance, and Self-Service, for which the correlation coefficients are between 0.45 and 1.00. The colour gradient from blue (low correlation) to red (high correlation) increases interpretability. Interestingly, E-Learning registers the highest degree of correlation with HR efficiency (0.75), followed closely by Payroll (0.72), Recruitment (0.70), and Performance (0.68), while Self-Service has the lowest positive degree of correlation at 0.60. It also identifies cross-tool relationships between tools, where Recruitment and E-Learning record a 0.60 level of correlation and Payroll and E-Learning record a correlation of 0.65, reflecting complementary utilization. These correlations highlight the advantages of electronic integration in HR activity, where E-Learning turns out to be a primary facilitator of greater efficiency.

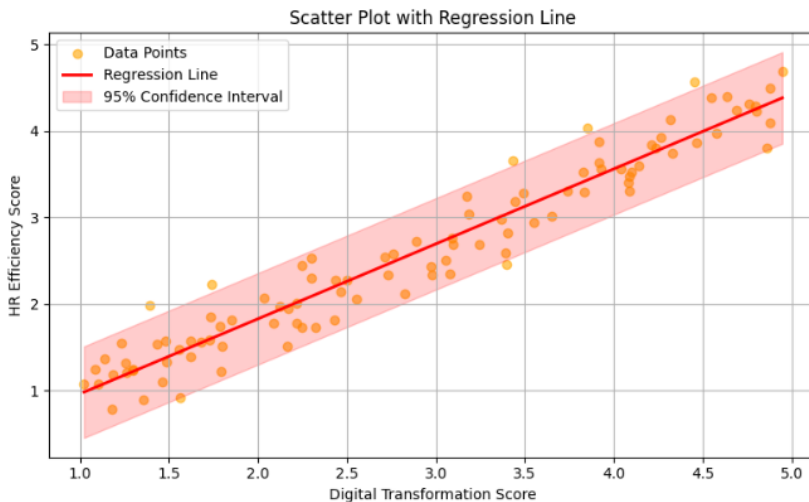


Fig. 6. Regression Line Digital Transformation Vs HR Efficiency

The Fig. 6 shows the positive correlation between HR Efficiency Score and Digital Transformation Score in Libyan

institutions, with every orange dot corresponding to an individual institution's performance on these two variables. The x-axis goes from 1.0 to 5.0 (Digital Transformation), while the y-axis goes from 1 to 5 (HR Efficiency). A red regression line slopes upwards, obviously showing that as digital transformation rises, and so does HR efficiency. Around this line, the red shaded 95% confidence interval emphasizes the strength of this correlation. This visual proof strongly indicates that adopting digital tools leads to improved HR processes, reinforcing the general argument for technology adoption in Libya's organizational settings.

5. Discussion

The findings of this study highlight the critical role that digital transformation plays in improving the efficiency of human resources in Libyan institutions. The positive association found between digital transformation scores and HR efficiency indicators echoes the capacity for technology to automate HR procedures, reduce human error, and enhance general organizational performance. Respondents in both survey and interview stages invariably reported increased task automation, precision in data, quickening of decision-making, and worker satisfaction in institutions that had implemented digital HR technologies like HRIS, performance management software, and e-recruitment software. Nevertheless, amidst these positive effects, the study also highlights certain critical challenges impeding mass digital adoption in Libya. Infrastructure gaps—more specifically, non-reliable internet connectivity and missing system integration—are root causes of barriers.

Further, a notable percentage of the HR workforce within the public sector are not digital literate and therefore are resistant to change, as well as underuse present technologies. Policy weaknesses and cultural issues add extra complexity to realizing full digital strategy implementation. These issues underscore the necessity for not

only technological enhancements, but a comprehensive institutional change involving training, leadership support, and well-defined digital policies. In addition, the research indicates that digital transformation is not merely a technical solution but a strategic tool for institutional rebirth in Libya's post-war reconstruction. Digital HR applications, when properly utilized, can increase transparency, accountability, and service delivery—supporting wider governance changes. This makes HR digitalization an operational imperative as well as a nation-building chance.

6. Conclusion

This research finds that digital transformation is full of promise to enhance the efficiency of human resources in Libyan institutions, especially in aspects such as recruitment, performance management, handling data, and staff engagement. The use of digital tools plays an important role in ensuring time efficiency, accurate decisions, and transparency in HR functions. Nonetheless, actualizing these advantages on the national level depends on eliminating systemic obstacles such as infrastructural lack, scarce digital literacy, and institutional aversion to change. In filling the gaps, the study advises a multi-pronged response: digital infrastructure investment, introduction of national-level HR digitalization policy, and undertaking targeted capacity-building programs aimed at up-skilling HR professionals. In addition, digital culture through leadership action and cross-sectoral cooperation is required to maintain digital transformation activities. As Libya rebuilds institutions, adopting digital HR initiatives will be critical in driving efficiency, resilience, and long-term institutional growth.

References

- [1] S. Sharif, S. A. Malik, N. Arooj, and O. M. Albadry, “Human resource management (HRM) practices and organizational commitment in

higher educational institution (HEI): a mediating role for work engagement,” *Glob. Knowl. Mem. Commun.*, 2024.

[2] L. Ma, X. Zhang, and L. Dong, “Enhancing sustainable performance: the innovative strategy of digital transformation leading green collaborative management,” *Sustainability*, vol. 15, no. 17, p. 13085, 2023.

[3] M. Abdelaziz and A. Naama, “The impact of digital transformation dimensions on the employees job performance: applying on four and five star hotels in the red sea governorate,” *J. Assoc. Arab Univ. Tour. Hosp.*, vol. 24, no. 1, pp. 436–466, 2023.

[4] H. A. A. Emran and F. M. Elhony, “Challenges of employing artificial intelligence in Libyan higher education,” *Int. J. Sci. Res. IJSR*, vol. 13, no. 8, pp. 1247–1249, 2024.

[5] A. Ahmed, E. Geepalla, and R. Masoud, “Challenges and Opportunities of E-Learning for Libyan Universities: A Case Study of Wadi Alshatti University,” *Wadi Alshatti Univ. J. Pure Appl. Sci.*, pp. 1–5, 2025.

[6] A. Aeshah and A. N. Ahmed, “Artificial intelligence application in the adoption of e-commerce in small and medium enterprises in Libya,” *J. Univ. Stud. Incl. Res.*, vol. 6, no. 11, pp. 8309–3826, 2022.

[7] O. Abied, O. Ibrahim, and S. N.-I. M. Kamal, “Proposing a conceptual model for cloud computing adoption in the Libyan E-government,” in *2021 7th International Conference on Research and Innovation in Information Systems (ICRIIS)*, IEEE, 2021, pp. 1–6.

[8] A. Mabrouk, “Human Resouce Management in the Age of Artificial Intelligence: Concepts Tools and Steps,” *Solo Int. Collab. Publ. Soc. Sci. Humanit.*, vol. 3, no. 01, pp. 1–12, 2025.

[9] Mahsusi, S. Hudaa, M. Fahmi, Kusen, N. D. Haryanti, and M. B. N. Wajdi, “Achieving excellence: the role of digital transformation in madrasah management and Islamic culture,” *Cogent Arts Humanit.*, vol. 11, no. 1, p. 2304407, 2024.

[10] Z. Asbeetah, A. Alzubi, A. Khadem, and K. Iyiola, “Harnessing Digital Transformation for Sustainable Performance: Exploring the Mediating Roles of Green Knowledge Acquisition and Innovation Performance Under Digital Transformational Leadership,” *Sustainability*, vol. 17, no. 5, p. 2285, 2025.

- [11] N. S. Tumi, A. N. Hasan, and J. Khalid, "Impact of compensation, job enrichment and enlargement, and training on employee motivation," *Bus. Perspect. Res.*, vol. 10, no. 1, pp. 121–139, 2022.
- [12] O. Abied and O. Ibrahim, "Cloud service adoption model in the Libyan e-government implementation," in *2021 International Congress of Advanced Technology and Engineering (ICOTEN)*, IEEE, 2021, pp. 1–7.
- [13] A. M. Gerged and T. Almontaser, "Corporate adoption of SDG reporting in a non-enabling institutional environment: Insights from Libyan oil industries," *Resour. Policy*, vol. 74, p. 102240, 2021.
- [14] C. Papademetriou, S. Anastasiadou, and S. Papalexandris, "The effect of sustainable human resource management practices on customer satisfaction, service quality, and institutional performance in hotel businesses," *Sustainability*, vol. 15, no. 10, p. 8251, 2023.
- [15] D. A. T. A. Bribesh, S. F. Azam, and A. Khatibi, "Influential Factors of Human Resource Management Practices on Employee Performance in Libyan Public Higher Education," *Int. J. Manag. Educ. Emerg. Technol. IJMEET*, vol. 2, no. 1, 2024.
- [16] N. A. Idris, M. G. M. Johar, and A. Khatibi, "READINESS ASSESSMENT MODELS FOR INTEGRATING INTERNET OF THINGS IN LIBYAN HIGHER EDUCATION INSTITUTIONS," 2023.
- [17] A. Bakeer, "Transforming Libyan Organizations Through AI: Assessing Readiness and Strategic Pathways," 2024.
- [18] D. Mahmoud M, B. SP, and others, "Science and quality education for sustainability development in Libya," *INTI J.*, vol. 2022, no. 18, 2022.
- [19] A. R. Elkhoully, O. J. Masoud, and H. A. Shafsha, "Higher education in Libya, challenges and problems: A descriptive study," *Am. Res. J. Humanit. Soc. Sci. ARJHSS*, vol. 4, no. 12, pp. 52–61, 2021.